

الحركات النسائية العربية

روز ماري صايغ: «أولئك»

فهرس المحتويات

صور من مختلف البلاد العربية

. مقدمة ملف الحساسية الجندرية

مراجعة كتب

. ناشطة نسوية مصرية معاصرة
. نساء وجمعيات: لبنانيات بين إنصاف الذات وخدمة الغير
. النساء والبريد الالكتروني: خلق ثقافات جديدة عبر التواصل
الالكتروني

المراجع

الافتتاحية

تاريخ ، نظرة عامة

. أوائل الكاتبات النسويات العربيات
. دليل الرجل الذكي الى النسوية العربية الحديثة
. الحركة النسائية في المغرب
. الحركة النسوية في الخليج
. تحويل الحركة النسائية العربية الى منظمات غير حكومية

مقابلات

. مقدمة لمقابلات بالبريد الالكتروني
. التحديات المعاصرة التي تواجهها الحركات النسائية العربية

«أولئك» : ± Èà j ô Z : ..QfN

الرائدة

مجلة تصدر اربع مرات في السنة عن معهد الدراسات النسائية
في العالم العربي، الجامعة اللبنانية الاميركية.
ص.ب. ١٣- ٥٠٥٣ شوران، بيروت، لبنان
الهاتف : ١٨٦٧٦١٨ ٩٦١ ١ مقسم ١٢٨٨
فاكس ٩٦١ ١ ٧٩١٦٤٥
البريد الالكتروني: al-raida@lau.edu.lb

لأولئك: روز ماري صايغ

عبيير همدرد: «أولئك»

زهير ديس: «أولئك»

«أولئك» : ± Èà j ô Z : ..QfN

سميرة اغاسي - الجامعة اللبنانية الاميركية

نجلاء حمادة - باحثات

ماري قعوار - منظمة العمل الدولية

منى خلف - معهد الدراسات النسائية في العالم العربي

اديل خضر - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

لين معلوف - صحفية

اوجين سينسينغ دوس - الجامعة اللبنانية الاميركية

فواز طرابلسي - الجامعة اللبنانية الاميركية

رسائل الى الرائدة

الموضوع: الى محررات الرائدة
التاريخ: الثلاثاء ٢٦ ايلول/سبتمبر، ٢٠٠٠
من: لين ولسلمان 01wl@ku.ca.saos
المنظمة: S.A.O.S.
الى: bl.ude.ual.turieb@waswi

عزيزاتي المحررات ومساعدات التحرير في الرائدة...
اود التعبير عن عظيم تقديري لعملك في الرائدة وهي مفيدة جداً في عدد من النواحي. تسلمت بعض الاعداد من صديقة، ايما بلايفار (مديرة STHGIRETNI في لندن) ونحن نعد الآن اشتراكاً لا بد ان يصلكن قريباً. لأعرفكن بنفسني باختصار: فانا مديرة مركز القانون الاسلامي والشرق اوسطي، وهو قسم من دائرة الحقوق في مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية في جامعة لندن في المملكة المتحدة.

... أعد الآن مادة جديدة للماجستير في الدائرة بعنوان: القانون والمجتمع في الشرق الاوسط وافريقيا... وانا الآن في عداد تحضير مواد المطالعة للطلاب، واد استندانكن تصوير ملفات الرائدة من عديدين ماضيين:
١- الرائدة الجزء ١٥ الاعداد ٨٠-٨١ شتاء/ربيع ١٩٩٨، ص ١١-٥٢ (البلاد العربية واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة)
٢- الرائدة الجزء ١٤ العدد ٧٦ شتاء ١٩٩٧، ص ٢-٨ (النساء في الاسرة العربية).

... في حالة عدم موافقتكن على هذا سأفهم ذلك تماماً. على كل، اعتذر عن طول هذه الرسالة الالكترونية، وانتظر اجابتنكن مع الشكر
لين
د.ل. ولسلمان
مديرة
مركز القانون الاسلامي والشرق اوسطي
دائرة الحقوق
SAOS

١٢ ايار/مايو ٢٠٠٠

السيدة شمالي خلف
قرأت بعض اعداد الرائدة ووجدتها ذات مستوى علمي دولي، وذات اهمية كبرى. فيما يتعلق ببحثي الخاص فان الاعداد عن الحقوق الانسانية (٧٤-٧٥) وعن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (٨٠-٨١) تتضمن معلومات وتحليلات قيمة جداً...
دنيز كوتور
استاذة
كلية اللاهوت
جامعة مونريال

من: كادينين انسان هاكلاري - النساء لحقوق النساء الانسانية/
طرق جديدة linaale@gro.rhww@adiar-la
الى: bl.ude.ual@adiar-la
التاريخ: الجمعة ٩ ايار/مايو، ٢٠٠٣، الساعة ٥
الموضوع: نسخ من عدد «الجنسانية».

عزيزتي مريام صفير،
مرحباً من اسطنبول. اكتب اليك من النساء لحقوق الانسان-طرق جديدة. لقد وصلنا عدد الرائدة عن الجنسانية (والذي يتضمن مقالة لزميلتي بينار) - ان العدد يكامله مدهش حقاً. شكراً جزيلاً وتهانينا القلبية لكل من بذل مجهوداً فيه.
سنعقد في آخر الشهر ورشة عمل حول «الحقوق الجنسانية والجسمية كحقوق انسان في الشرق الاوسط وشمال افريقيا» ونرى انها فرصة ذهبية لتوزيع عدد الرائدة حول الجنسانية. هل يمكنك افادتنا في كيفية الحصول على حوالي ٣٠ نسخة؟
في انتظار ردتك في اقرب وقت ممكن
دمت للمخلصه
ايلا انيل

ايلا انيل
كادينين انسان هاكلاري بروجيسي - طرق جديدة
النساء لحقوق النساء الانسانية - طرق جديدة

اختيار

قضية النساء

استتها جيزيل حليمي وسيمون دي بوفوار

باريس في ٣ نيسان ٢٠٠٣

عزيزتي منى شكراً على رسالتك واعداد مجلتك الرائدة الهامة جداً. انها «تدور» الآن بين ايدي وأعين المسؤولات عن مكتب اختيار.
لقد احتفظت انا ايضاً بأجمل الذكريات من لقائنا، وارجوان تنمي اتصالاتنا تعاوننا.
ارسلني اخبارك
بكل تقدير
الرئيسة
جيزيل حليمي
رسالة امليت وارسلت في غيابها

كيف تطوّرت

كذلك ازداد عدد الصفحات، فبعد صفحات النشرة الثماني اصبحت صفحاتها تتراوح ما بين ٤٦ و ١٠٠، حسب المادة المتوفرة. وبُذِل مجهود واضح لتحسين طباعتها وشكلها.

تطوّر اساسي آخر حدث في اوائل العقد التاسع من القرن العشرين إذ تأسس للرائدة مكتب استشاري يتضمن حالياً ثمانية اعضاء ذوي اختصاصات مختلفة وينتمون الى مؤسسات مختلفة ايضاً (اكاديمية، منظمات غير حكومية، وكالات الامم المتحدة). والذين يسهمون في اعدادها هم من جنسيات واختصاصات وخلفيات متباينة.

تجدر الإشارة الى ان المشتركين في الرائدة هم، بالدرجة الاولى، مكاتب الجامعات الغربية، مراكز الدراسات النسائية، منظمات غير حكومية وأفراد من الباحثات والباحثين. ومنذ ٢٠٠٢ أصبحت الرائدة متوفرة على الانترنت باللغتين العربية والانكليزية لتلبي حاجات الباحثين ومختلف المنظمات الدولية.

هدف الرائدة التالي هو ان تصبح مرجعاً. على الرغم من أن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهوداً جبارة فاننا في المعهد واثقون باننا نستطيع مواجهة هذا التحدي الجديد وتحقيق الهدف.

منى شمالي خلف

مديرة معهد الدراسات النسائية في العالم العربي
الجامعة اللبنانية الاميركية

كان من المستحيل ايجاد اسم يناسب مجلة معهد الدراسات النسائية في العالم العربي أكثر من الرائدة بما انه كان اول معهد مختص بالقضايا النسائية في العالم العربي. بعد تأسيسه عام ١٩٧٣ تولت ادارته الدكتورة جوليندا أبوالنصر من ١٩٧٣ حتى ١٩٩٧، وقد نجحت بالمحافظة على دوره الريادي بفضل بعد رؤياها وجهودها المتواصلة.

بعد تأسيس المعهد بثلاث سنوات قرّر إصدار نشرة ذات ثماني صفحات باللغتين العربية والانكليزية. ظهر العدد الأول في ايار/مايو ١٩٧٦ مطبوعاً بالاستنسل، وكانت محررته روز غريب التي واظبت على تحريره حتى ١٩٨٣، وبعد ذلك ظلت تكتب للرائدة حتى ١٩٩٣.

مع الوقت طوّرت الرائدة مضمونها وحجمها وشكلها. بين ١٩٧٦ و ١٩٨٣ تضمنت فهارسها وجوهاً نسائية، مقابلات، تقارير عن مؤتمرات، ملخص دراسات ومقالات، فضلاً عن مراجعات لكتب. ومنذ منتصف ١٩٨٠ بدأت تنشر مقالات قائمة على ابحاث، بالاضافة الى الاقسام الأتفة الذكر. في اواخر ١٩٨٠ توقف المعهد عن إصدار النسخة العربية للرائدة نتيجة الرقابة وقلة عدد المشتركين في العالم العربي، بالاضافة الى الصعوبات المادية.

في ١٩٩٤ حصل تغيير آخر ذو اهمية: بدأت الرائدة تتضمن ملفاً يركّز على موضوع ملحّ معين، وتتصل به اقسام العدد العادية الأخرى.

حركات النساء العربيات:

روز ماري صايغ

روز ماري صايغ

باحثة مستقلة مؤلفة كتب عن اللاجئتين الفلسطينيتين في لبنان، ومقالات عن حركة النساء الفلسطينيات.

والتعريفات والحدود إرتأينا أن نستخدم المصطلح الاعم «حركة النساء»، والتي يعتبرها العلماء تعريفاً لنوع من النشاط النسائي الذي يكون اقل انفصلاً و اقل انتقاداً للاسرة والمجتمع والنظام الابوي من النسوية الراديكالية في الغرب.^٢

ولكن يمكننا أن نثير السؤال هنا أيضاً: كيف نحدّد حركة نسائية؟ هل تعني أية مجموعة تؤسّسها نساء، أو تعمل من أجل النساء، أن يكون معظم أعضائها من النساء، أو فقط مجموعة تهدف الى نيل «حقوق النساء»؟ إحدى أهم المختصين بالحركات النسائية، ماكسين مولينو، تقترح: «ليس من الضروري أن يكون لحركة نسائية تعبير تنظيمي واحد، فقد تتميز باهتمامات وأشكال وأماكن مختلفة»؛^٤ أن حركات النساء العربيات كانت دوماً وثيقة الصلة – أيديولوجياً وأحياناً كثيرة تنظيمياً – بحركات سياسية واجتماعية أوسع، مع كونها تعبر بصراحة عن وعي النساء واهتماماتهن. في نقاش ذي صلة وثيقة بهذا النوع من التنظيم، المنفصل و «المنظم» على السواء، ترفض مولينو حجج الذين يريدون استثناء الفروع النسائية في الاحزاب السياسية والمنظمات النسائية الشعبية المتصلة بالحكومات على أن ليس من أولوياتها النضال من أجل القضايا الخاصة بالجنس. فتبيّن أنها «تستحق الاخذ بعين الاعتبار لكي نقيّم أهميتها كظاهرة سياسية ولما تعني بالنسبة للمنظمات اليها» (١٤٥). هذه الملاحظة تذكير هام بان ما يحدد منظمة ما ليس فقط اهدافها المعلنة، وإنما ينبغي تقييمها بناء على عدد من الأمور، بما في ذلك تأثيراتها بالنسبة الى اعضائها. بسبب الفروقات بين البلاد العربية فيما يتعلق بالقيود الاجتماعية-الثقافية، يجب أن نعي أيضاً «النسائية» المقموعة (كما في السعودية حيث لا يسمح لغير منظمات النساء صاحبات المهن او الاعمال)، بالإضافة الى الاساليب المختلفة التي تستخدمها الحكومات للتحكم بالنساء، أما من خلال اتحادات وطنية وحيدة، أو بواسطة قوانين صارمة مفروضة

على المنظمات غير الحكومية، أو بفرض قيادات دائمة، وغير ذلك من انماط «النسوية الحكومية». ثم أن الازمات الكثيرة التي تعصف بالمنطقة تجبر المنظمات النسائية على التطور في سياق ابيولوجي وسياسي مطرد التغيير، بسبب تحولات في موقف الدولة والرأي العام من «مسألة المرأة». مثل هذا السياق يؤدي الى عدم التساوي بين المناطق والازمنة، ويقتضي أن نتجنب افتراضات سهلة، مثل ان التغيير يعني دائماً التقدم، أو أن ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية والمؤتمرات النسائية تمكن النساء بالضرورة تنظيمياً في وجه الدولة، أو أن زيادة اشترك النساء في المجال العام برهان على تغيير حقيقي في العلاقات الجنسانية.^٥

منذ البدء طمحنا الى أن يكون عدد الرائدة هذا تاريخياً وتقييمياً في الوقت نفسه. إلا انه سرعان ما اتضح لنا استحالة تحقيق هذه الطموحات بما يتوفر لنا من مساحة ووقت. اكتشفنا ان المؤرخين الذين اشتغلوا على حركات النساء العربيات لم يكونوا كثرة، وعليه لم يكن ممكناً العثور على التقييمات التحليلية الاساسية التي أملنا العثور عليها- لا سيما إذا أردنا أن تشمل مناطق أوسع، لا أن تبقى ضمن حدود الدول القومية. وتحدّ آخر واجهناه في اختيار موضوعنا هو تغطية وتمثيل الدول الاثنتين والعشرين المنتمية الى الجامعة العربية، والتي تغطي مساحة شاسعة من شمالي افريقيا وغربي آسيا، ويبلغ عدد سكانها ٢٧٤ مليون نسمة (٤,٦٪ من مجمل سكان العالم في ١٩٩٨). فعلى الرغم من أن لغتها وثقافتها واحدة، فإن هذه البلاد متغايرة في أوجه عدة، يظهر ذلك في الخليط السكاني المتباين (لغويا، اثنيا، دينيا)، في اختلاف تاريخ علاقتها بالاستعمار، في تنوع اشكال نظامها السياسي/القانوني، وعلاقتها الخارجية – إنها اختلافات أثرت في طريقة تطور المنظمات النسائية في كل منها. ان هذا التباين يعني استحالة ان يمثل بلد واحد البلاد الأخرى حتى لو كان من المنطقة ذاتها، أو شاركها النمو الاقتصادي نفسه. بلاد متجاورة قد تختلف تماماً فيما يتعلق بوضع الحركات النسائية. ولنضرب مثلاً بالسعودية واليمن، او بتونس وليبيا، أو بلبنان وسوريا.

ثم ان صعوبة أخرى واجهت تغطية المنظمات النسائية في الدول الاثنتين والعشرين المنتمية الى الجامعة العربية: هناك تفاوت واضح فيما يتعلق بالمعلومات التي يمكن الحصول عليها بسهولة من بلاد مثل مصر، لبنان، فلسطين، تونس والجزائر- حيث خصصت المنظمات النسائية بدراسات لا بأس بها- وبلاد أخرى تندر عنها المعلومات (بالانكليزية، على الاقل)، أو حيث تأتي المعلومات من مصادر غير محلية، كما هي الحال بالنسبة الى كوموروس، دجيبوتي، ليبيا، موريتانيا، عمان، قطر، الصومال واتحاد الامارات العربية. وهناك فئة ثالثة بين هاتين الفئتين، مثلاً الكويت، العراق، السودان، اليمن.

لقد أجريت بعض الدراسات حول هذه البلاد، أو أنها تستقطب الآن اهتمام علماء جدد، أو حيث يثبت الانترنت قيمته كمصدر بديل. السودان بالذات حالة مثيرة للاهتمام بصفته بلداً عربياً خضع لتغييرات في الانظمة الحاكمة وعانى حرباً أهلية مأساوية طويلة، الا ان الحركات النسائية فيه لم تبق حياة فحسب، وإنما امتدت الى الاقليات وجماعات منفية، ولعبت دوراً مثيراً للاعجاب في محاولات بناء السلام.^٦

في السودان عدد من المنظمات النسائية التي نشأت في وسط العديد من أقليته الكثيرة، بما فيها تلك التي في المنفى. وهذا يجعلنا نتساءل عن صحة فرضية قديمة في الدراسات النسائية العربية حول التطابق الحتمي بين الحدود والهوية القومية/الاثنية للحركات النسائية. مع التهجير الواسع للسكان نتيجة الصراعات والفقر، ينبغي ان تشمل كلمة «عرب» شتاتاً واسعاً مختلفاً داخلياً. اذا كنا نتكلم على «حركات النساء العربيات» ينبغي ان ننظر ليس فقط الى جماعات المنفيين العرب والمهاجرين في العالم الذين يتزايد عددهم، وإنما أيضاً – ولتزداد المشكلة تعقيداً- الى الجماعات العربية المهاجرة داخل العالم العربي نفسه (السودانيون في القاهرة، العراقيون في بيروت وعمان، الخ). اذا كنا نتكلم على «الحركات النسائية في المنطقة العربية»، يجب أن ننظر في الاقليات الاثنية/اللغوية في المنطقة – البربر، الارمن، الاكراد، الشركس وغيرهم من الاقليات الاثنية. كذلك لا ينبغي ان ننسى الحركات السياسية مثل الصحراويين الناطقين بالعربية ولكنهم يؤكّدون انهم قوم مستقل. في المغرب يتمتع البربر اليوم بمزيد من الحرية لا يصل صوتهم وتشكيل منظماتهم الخاصة.^٧ وتتأسس منظمات النساء الكرديات في مناطق يتمتع فيها الاكراد بحرية نسبية، كما في شمالي العراق. لاحدى اقدم الفئات المهاجرة، أي الارمن، اتحادات نسائية في كل انحاء شتاتهم العربي، ولا سيما في لبنان. ولكن المعلومات عن هذه الحركات النسائية المغتربة وغير الحكومية مبعثرة وهامشية اذا قيست بالدراسات الاخذة بالتزايد داخل حدود الدولة/الوطن. كان باستطاعتنا ان نبدأ التفكير فيها في هذا العدد، ولكن من غير تغطيتها. سيكون هذا من اعمال المستقبل.^٨

بما أننا لم نستطع تغطية تواريخ الحركات النسائية في كل بلد عربي، ولم نرد ان نقدم تاريخ البعض على انه يمثل الكل، حاولنا أن نجعلها في ثلاث مناطق رئيسية: مصر والمشرق (فواز طرابلسي) المغرب (ربيعة ناصري) والخليج (سابقة النجار). لسوء الحظ لم تشمل هذه الشبكة بعض البلاد، كليبيا، مثلاً والسودان واليمن والعراق، بالإضافة الى أعضاء جدد في جامعة الدول العربية، مثل موريتانيا والصومال اللذين لم يدخلوا تماماً بعد في دائرة الاتصالات العربية. ولكن هذه الاوراق المناطقية الثلاث تبين حسنات تبني اطار يتخطى

ظهرت المعضلة الأولى منذ بدء النقاش حول العدد مع مجلس تحرير الرائدة: هل يجب التركيز على الحركات «النسوية» أم على الحركات «النسائية»؟ أيدت أصوات عدة «النسوية العربية» على أنها موضوع يثير اهتماماً أكبر، ويتحدى آراء النسوية الغربية الذاهبة الى ان لا وجود لنسوية عربية، وان هذه النسوية جاءت كرد فعل وتقليد للغرب. الا ان تعريف «النسوية العربية» يثير أيضاً أسئلة شائكة: يذهب البعض الى أنه يمكن اعتبار أية منظمة نسائية «نسوية» إذا أخرجت النساء من البيت الى الفضاء العام وعلمتهن مهارات تنظيمية. فيما ذهب آخرون الى أنه لا يمكن اعتبار «نسوية» إلا تلك المنظمات التي تدعو صراحة الى المساواة الجنسانية. كذلك يدور حالياً نقاش هام جداً حول مصطلح «النسوية الاسلامية» – هل يمكن اعتبارها نسوية كما تقول هبة عزت في هذا العدد، أم أنها تحمل تناقضاً؟^٩ البحث في هذا السؤال المعقد بحثاً وافياً يتطلب عدداً خاصاً كاملاً من الرائدة. فبدلاً من الغرق في مستنقع النقاش حول الاسماء

حدود الدولة في درس الحركات النسائية إذ تسلط الضوء على مقارنات تسكت عنها الدراسات التي تتناول بدأ واحداً فقط. ورقتان اخريان تكمل القسم التاريخي الاول من العدد: مقالة بثينة شعبان عن كاتبات عربيات في زمن مبكر، ومهدات للمنظمات النسائية؛ واصلاح جاد عن المسرح المعاصر للعولمة مع إحلالها للمنظمات غير الحكومية محل الحركات السياسية والاجتماعية. هذه المجموعة من الاوراق التاريخية القرينية تؤذن بمقاربة تقارن وتحلل أكثر تعبئة النساء في قضايا متداخلة - ضد الكولونيالية، وطنية/اجتماعية، حكومية، سياسية، دينية، نسوية، مهنية- في المنطقة بكاملها، منذ بدء القرن العشرين وحتى يومنا هذا.

أحد الأسئلة الاساسية التي وجهناها الى الناس في المقابلات التي اجريناها عبر البريد الالكتروني، والتي تشكل القسم الثاني من هذا العدد، ركز على العلاقة بين حركات النساء العربيات و«النسوية الغربية». بعض المستجوبات اجبن بغضب مشيرات الى أن هذه التهمة توجه دائماً الى الحركات النسائية فيما لا توجه ابدأ الى الحركات القومية والاجتماعية التي يمكن اتهامها هي ايضاً (اذا كانت هناك تهمة) بان أساسها غربي. ولكن هذا النقاش يجب ان يتحول عن الجدل «الجوهري» حول طبيعة الحركات النسوية الغربية والعربية الى السياق التاريخي الذي تطور فيه كل من هذه الحركات. لا شك ان الفرق الاساسي الذي يمكن - بل يجب - اظهاره بين «النسوية الغربية» وحركات النساء العربيات هو اختلاف الوضع التاريخي الذي رافق نشأة كل منهما وتطوره. الحركات النسوية في معظم أوروبا وأميركا الشمالية نمت داخل الدول القومية التي كانت قد تزست والتي كانت النساء فيها محرومات الحقوق فيما تمتع الرجال البالغون بمواطنة كاملة وحقوق سياسية. فظهرت النسوية الغربية تناضل ضد حرمان النساء حقوقهن السياسية والقانونية والاقتصادية. في مقابل ذلك، تطورت الحركات النسائية العربية في فترة ومنطقة ميزها عدم التماسك وانعدام الاستقرار: تدخل أوروبي (اقتصادي، ثقافي، عسكري وسياسي)، انحلال النظام العثماني، نضالات وطنية أسهمت فيها النساء، تأسيس دول جديدة وحدود قومية، هجوم من الخارج وصراعات داخلية، استقطاب اقتصادي بين مناطق وطبقات غنية وفقيرة - هذه هي التي كونت الاطار الذي تطورت داخله حركات تغيير الايديولوجية والممارسات الجندرية في المجتمعات العربية. في مثل هذا السياق العام ارتبطت الحركات النسائية بالمجتمعات التي «انتمت» اليها النساء بروابط معقدة من العاطفة والهوية. الا ان ذلك لم يمنعهن من بلورة اهداف «نسوية» - اصلاح القانون العائلي، حقوق النساء- ولكن بسبب الازمات والتهديدات الخارجية اصبح من الصعب ان يجعلن هذه الاهداف من اولوياتهن. فقد كانت هناك دائماً مشكلات بدت اهم من المساواة الجندرية. تحسن ربيعة ناصري

التعبير عن ذلك حين تقول أن وضع النساء كان «على مفترق بين هويتين: هوية جماعة مقموعة وهوية نساء خاضعات»، وهذا الوضع هو الفارق الاساسي الذي يميز بين نسوية العربيات ونسوية العالم «المتطور».

بسبب هذا السياق المختلف تماماً نجد أن علاقة الحركات النسائية بالدولة في العالم العربي اعقد واصعب ان تنظم بنجاح من الحركات النسوية في الغرب التي باشرت نضالاً واضح المعالم. في العالم العربي استخدمت الدول الهشة الجديدة النساء بطرق شتى: كرموز للحدثة أو للاتصال الثقافية، كأذرع يمدّها المجتمع نحوالمناطق الريفية، كموظفات في الدولة، او قطاع الخدمات النسائية. في الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة ظهرت الدول العربية بالنسبة للعديد من النساء كقوة في مقابل تحكم العشيرة او المجتمع بهن، كمساحة تتيح لهن ممارسة اهتماماتهن «العامة» وقدراتهن الادارية. وفرت الدول للنساء تعليماً متدني الكلفة، املاً بقوانين تقدمية، ميزانيات صغيرة لمنظماتهن. وعليه نجد علاقة معقدة ما بين مناشدة الدول والنضال ضدها، وهي دول اختلفت مع الوقت سياستها فيما يتعلق بالنساء فتتراوح ما بين الدعم والتقييد والمناورة. الدول العربية ضعيفة دولياً ومناطقياً، و«قوية» في مواجهة شعوبها، تقيّد

توسّع الحركات الاجتماعية في الوقت الذي أخفقت في حلّ مشكلات اقتصادية واجتماعية أساسية. هذا «المزيج» من التقييد السلطوي والعجز ولد لدى الشعب رداً فعل متعددة الاشكال، من بينها اليقظة الدينية. ان الدين يروق لكثيرين ممن حرّموا امتيازات سياسية واقتصادية، فهو يشكل بالنسبة اليهم نقداً لفساد الخاصة وعجزها، وجواباً لاستمرار سلطة الغرب. من غير ان تريد ذلك تجد المنظمات النسائية نفسها في وسط هذا الصراع المعقد. الاجوبة عن اسئلتنا الالكترونية تبين ان النساء يرين بوضوح تام ان الازمة الاقتصادية والفقر العام يشكلان العقبة الرئيسية في وجه توسع نضال النساء من اجل المساواة الجندرية. مع ان الناشطين والعلماء على السواء يرحبون بتأييد برامج المساواة الجندرية التي يصدرها «المجتمع الدولي» - الامم المتحدة وكالاتها، داعموين غربيون ومنظمات غير حكومية - إلا أن هناك ايضاً تصوراً ان هذه المجموعة من المؤسسات مركزة على توزيع دولي غير عادل للسلطة. فليس لكلام الامم المتحدة عن «الجندري التمنية» حظ كبير في كسب القلوب والعقول في منطقة لا تتمتع كثيراً بتنمية حقيقية، وتوزع المكاسب الاقتصادية فيها توزيعاً غير عادل.

لا شك أن الثقافة جزء لا يتجزأ من السياق التاريخي للحركات النسائية العربية، ولكنها لا تزال بحاجة الى الدراسة التي تستحقها. في دراسة عزة بيضون الجديدة حول المنظمات غير الحكومية في لبنان تتساءل الباحثة عما اذا كانت النساء تزود

المنظمات بخبرات خاصة مكتسبة من دورهن كربات بيوت.^{١٢} وتبين مقالة بثينة شعبان في هذا العدد كيف كان تفكيك انماط الثقافة الغربية حافزاً أساسياً للكاتبات العربيات المبكرات. إن هاتين الدراستين كلتيهما توحيان بالحاجة الى بحث أطول وأعمق في كيفية تحرك العربيات بين ما تقدمه لهن هويتهم الثقافية من دعم او من عقبات في نضالهن لنيل المزيد من المساواة الجندرية. ربما كان هناك فارق آخر هام بين الحركات النسائية الغربية والعربية وهو أن العربيات أكثر التصاقاً بمجتمعهن - القومية، المحلية، الدينية، الخ- مما يوفر لهن خيارات ودعماً من ناحية، وعقبات من ناحية اخرى. وهناك نقطة اخرى لا بد من الإشارة اليها وهي أن نقدن ثقافتهم لما فيها من عدم مساواة جندرية تقابله باستمرار مواقف «استشراقية» في السياسة والإعلام الغربيين، تبدأ باستغلال الحجاب كرمز «للتخلف» لتنتهي الى الادعاء اللامنطقي والخطر في نظرية «صراع الحضارات» التي نشرها سامويل هانتنتغتون. مثل هذه الآراء الغربية العدوانية تجبر العربيات باستمرار على اتخاذ مواقف دفاع عن ثقافتهم ومجتمعهم. لا شك أن التصاق النساء هذا بمجتمعاتهن هو أحد العوامل التي تسبب تشظي الحركات النسائية، تشظياً لا ينتج عنه فقط فوارق بين البلاد المختلفة، وإنما أيضاً انقسامات أيديولوجية داخلية - بين فئات سياسية او دينية، بين تيارات تقدمية/علمانية واخرى دينية اصولية، بين منظمات غير حكومية «نسوية» واخرى «نسائية». هذه المنظمات غير الحكومية تشكل شبه عائلات وملاجئ آمنة لعمل النساء في المجال العام، ولكنها توضح ايضاً لماذا لم يؤد بعد تزايد عدد النساء في المجال العام وفي الانشطة الرفيعة الى ظهور حركة نسائية قوية ومستقلة في اي من البلدان العربية. مع ان صالحة بوديفا تكتب عن الجزائر فان كلامها ينطبق على مجال أوسع: «...تفككت الحركة النسائية الى مجموعات ضغط وتجمعات ذات اهداف محدودة؛ ليس ثمة منظمة قوية موحدة؛ ليس للناخبات استقلالية وانما يعكس الميول الايديولوجية السائدة في البلد»^{١٣}

إذا كانت الصعوبة التي تواجهنا في تأريخ الحركات النسائية العربية هي ان عدد المؤرخين المهتمين به قليل جداً حتى الآن، فان صعوبة مناقضة تواجهنا حين نحتاج الى تقييم الوضع الراهن - تعدد الاشكال والاهداف والنشاطات والانتماءات على المستوى التنظيمي، وتزايد عدد الباحثين والاداريين والناشطين القاعديين المؤهلين لتقديم ملاحظاتهم ونقدم. قررنا استخدام المقابلات عبر البريد الالكتروني للحصول على اكبر عدد ممكن من وجهات النظر في هذا الموضوع؛ اخترنا حوالي عشرين من بين الذين استجابوا - وهم مزيج من العلماء والنشطات في المنظمات والمختصين بالدراسات النسائية - اناس ذوو خبرة تنظيمية محلية، و/أو نظرة شاملة الى المنطقة، اناس اختلفت آراؤهم ما بين العلمنة والنسوية الاسلامية، نساء يعملن في

المنطقة واخریات يعلمن او يدرسن في الخارج. الى هؤلاء قدمنا قائمة بأسئلة حول ١٥ قضية اخترناها بعد نقاش وتشاور طويلين. سألنا عن الادعاء حول تأثير «النسوية الغربية» في الحركات النسائية العربية، عن انتساباتها، بنيتها، قاداتها وبرامجها؛ عمّ تمكن من تحقيقه، وفيم اخفقن؟ كيف أثر فيهن العقد الذي خصصته الامم المتحدة للنساء؟ ما هي العوامل التي حالت، في معظم البلاد، دون ان تتعدى حركتهن نساء المدن المتعلمات؟ ما هي العلاقة بين الدين والحركات النسائية؟ اي خصائص حركاتهن أكثر حاجة الى التغيير؟

المقابلات الالكترونية حول «التحديات المعاصرة افي وجه الحركات النسائية العربية» تشكل القسم الثاني الرئيسي من هذا العدد.

في القسم الثالث نقدم صورة «ذات حس جندري» من كل من الدول المنتمية الى الجامعة العربية. كنا نأمل أن نجد معلومات كثيرة لا لدى هيئة الأمم المتحدة وكالاتها المناطية فحسب، وانما ايضاً لدى معاهد ابحاث عربية وشبكات جندرية. في الواقع، لدى وكالات الامم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي) معلومات وافرة، كما ان بعض مواقع الانترنت كانت ذات فائدة كبرى: الا انها ميالة الى التكرار، او التناقض، او خالية من التواريخ. بالمقارنة، فان المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر عربية، مثل جامعة الدول العربية، كانت قليلة وثانوية في كثير من الاحيان. اثناء إعدادنا لهذا القسم كنا نأمل ان نجد اناساً مرجعيين في كل من البلاد العربية يستطيعون تأكيد المعلومات التي حصلنا عليها من مصادر دولية، اوتصحيحها أو الاضافة إليها. وفي الواقع وجدنا أناساً مستعدين لذلك في بعض البلاد العربية، ولكننا أخفقنا في كثير غيرها، حتى حين كانت لدينا اسماء اناس تابعين لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي/الجندر في الإنماء كان من الصعب الاتصال بهم أو متابعة هذا الاتصال. وتبين لنا ان شبكات انترنيت النساء لم توفر المعلومات التي املنا. ألفت هذه التجربة الضوء على صعوبتين لا بد أن تواجههما المنظمات النسائية ومعاهد الابحاث: (١) صعوبة الاتصال في مثل هذه المنطقة الشاسعة؛ (٢) صعوبة الحصول على معلومات محلية موثوق بها. ان الحدود بين المنظمات فضلاً عن الحدود بين الدول قد أسهمت في العقبات التي تحول دون الحصول على المعلومات الدقيقة.

الصعوبات التي واجهناها في الحصول على المعلومات تعني ان صور البلاد يجب ان تعتبر فقط معينة على البحث ودليلاً على مصادر المعلومات، وانها لا تشكل مسحا كاملاً. الا اننا نشعر ان المحاولة كانت تستحق الجهود التي بذلناها. لقد اكدت لنا، اولاً، المساحة الشاسعة التي ينبغي لمعاهد الدراسات النسائية

العربية أن تدرسها، وكم هي قليلة الوثائق الخاصة بها. ثانياً، أكدت التفكك الذي لا يزال يعوق ان تجمع وتنشر بحرية المعلومات المتعلقة بكل مظاهر وضع المرأة، معلومات عن الحركات النسائية في المنطقة ككل تحتاج إليها هذه الحركات، دون شك، إذا أرادت ان تعمل جدياً على التغيير.

من الصعب أن نفسر استمرار هذا الانفصال مع دخول وسيلتي اتصالات حديثتين الى المنطقة العربية، البريد والحوار الالكترونيين. روزنامة المؤتمرات وورش العمل للنساء العربيات مكتظة، وتنظم برعاية عدد من الهيئات، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ACE والبنك الدولي، ومؤسسات ثقافية اوروبية مثل مؤسسة فريدريش ايبيرت ووزارة الخارجية الاميركية.^{١٥} وأقل منها تجمعات ينظمها العرب: معاهد الدراسات النسائية العربية، او فروع خاصة بالنساء في تجمعات شرق أوسطية أوسع مثل SWEMA، فهذه قد تكون الداعيات الرئيسية إلى إجتماعات نساء من بلاد عربية مختلفة. هناك أيضاً المؤتمر النسائي السنوي في القاهرة وأخرى في الخليج. ولكننا بحاجة إلى دراسات تقيم تأثير هذه المؤتمرات المختلفة الرعاية على الحركات النسائية العربية: ما نوع الأفكار والمناهج التي تنشر؟ هل جنت منها المنظمات النسائية فائدة أكبر، إن فيما يتعلق بالمزيد من التعاون فيما بينها، داخل حدود الوطن الواحد أو خارجها، أو فيما يتعلق بزيادة تأثيرها؟ إلى أي حد كان التبادل بين الباحثات والناشطات متطوراً؟ هل تنقل اللواتي انتخبن لحضور هذه المؤتمرات الى العضوات العاديات ما يؤثر فيهن؟

يحتاج البريد الالكتروني الي تقييم شبيه: اي تغيير احدث بالنسبة الى القدرات التنظيمية للمنظمات النسائية العربية؟ كيف استخدمته؟ حسب لميس الشجني تستخدم العربيات الانترنت اقل بكثير مما يستخدم في مناطق اخرى.^{١٦} لا شك ان قيود الدولة تلعب دوراً في بعض البلاد كسوريا، مثلاً، ولكن حجة الفقر اقل اقناعاً بما ان عدداً كبيراً من العرب المنتمين الى الطبقة الوسطى في المدن يملكون كمبيوترات في منازلهم. في العديد من مناطق العالم الثالث استخدمت النساء الاتصالات الالكترونية لتنفيذ برامج صحة او خدمات أخرى بين الريفيات، إلا أن مثل ذلك لم يحدث بعد في العالم العربي، حسب معلوماتنا. في مقابل ذلك تستخدم الباحثات البريد الالكتروني بكثافة ونجاح. مثل واحد على الاستخدام الناجح هو Listserv H-gender Middle East الذي يوزعه معهد الدراسات الجندرية والنسائية في جامعة القاهرة الاميركية. مواقع اخرى على الانترنت مثل كوثر، عمان، بنيان، وشبكات مثل عايشة وناو تقدم اسساً لتواصل دولي بين نساء يحسن استخدام الكمبيوتر، بالإضافة الى مصادر ممكنة للمعلومات. مثل على كيف يمكن استخدام التواصل الالكتروني بين العلماء بشكل فعال هو «الحديث ذو

موضوع» الذي نظمته طريفة زهور ونشرته الرائدة في احد اعدادها الأخيرة.^{١٧}

في الختام أود ان اشدّد على ثلاث نقاط اساسية أبرزتها لي تجربة تحرير هذا العدد الخاص. اولها، الاهمية الاساسية التي تكون لتجمع الظروف التاريخية في تشكيل مسار الحركات النسائية في العالم العربي – كيف تختار اهدافها، ما نوع علاقتها بالدولة والبيئة السياسية، بل بنيتها ومناهجها ايضا. بسبب حدة الأزمات السياسية والاقتصادية حالياً في مجمل المنطقة العربية ينبغي ان نتوقع ان تتابع الحركات النسائية نضالها في سبيل «الديموقراطية الجندرية» في ظروف صعبة – ضغوطات وتدخلات خارجية، تفاقم الازمات السياسية، قمع أو تلاعب من قبل الدولة، وتزايد عدم المساواة الاقتصادية الذي لا يمكن الا ان يعرّز الرجعية الجندرية، سواء كان سببها دينيا ام لا. هل ستظهر استراتيجيات جديدة من داخل قيادة الحركات النسائية الحالية – استراتيجيات مثل تعاون اوثق بين تجمعات النساء في البلد نفسه ومع غيره من البلدان، او سدّ الفجوات الطبقة بين الخاصة والعامّة ونساء الاقلية؟ هل ستتمكن الحركات النسائية من تزعم القيادة في مواجهة قضايا اوسع كعدم المساواة، وقمع حقوق الانسان، وغياب التمثيل؛ ام انها ستبقى داخل الحدود الآمنة نسبياً لأطر العمل والبنى الماضية؟

ثانياً، تصعقني الفجوة بين الغنى الانساني والاجتماعي لتواريخ الحركات النسائية العربية، كما تجلت في القطع التي دوّنت، وندرة المؤرخين الذين يشتغلون على هذا التاريخ، لاسترجاعه وتحليله. في مقابل عدد الدراسات عن «نساء في تاريخ الشرق الاوسط» ليس هناك كثيراً عن تاريخ الحركات النسائية العربية. وكأن احدى نتائج «التحديث» في العالم العربي كان دفع الناس الى الامام وفصلهم عن تاريخهم. ولكن هذا يعني تجاهل الاهمية التاريخية للحركات النسائية المبكرة وغناها، منذ اول «التحديث» مع وصول المبشرين والمدارس والرحالة من النساء الغربيات، وبدء مرحلة جديدة من «النسوية العربية».

وفي النهاية اصبحت مقتنعة بان المقارنة بين النسويات في المجتمعات «المتقدمة» كالولايات المتحدة والنسويات في المنطقة العربية ليست دون جدوى ثقافياً وتاريخياً. كان للعولمة تأثيرات كثيرة لم يقصدها مروجوها، دون شك، كالكشف عن امثلة من رداات الفعل الدينية في مجتمعات كانت تدعى «العلمنة» و«التسامح» و«العقلانية» و«التمدن». مع لجوء المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الي جعل القوانين حول حقوق المرأة مسألة خيار، نجد وضعا لا تبدو معه رواية مارغريت أتوود قصة خادمة A Handmaid's Tale مستقبلية أوفوق واقعية. تزامن انحطاط النسوية الاميركية مع ظهور

المحافظة الجديدة يضع النساء في اميركا في وضع ليس بعيد الشبه بوضع النساء في البلاد العربية والاسلامية، على الرغم من انهما يبدوان مختلفين في الظاهر. فالنضال من اجل المساواة الجندرية تصادف عقبات كثيرة في كل مكان. وهذا يجب ان يعطي دفعاً جديداً لفكرة ذكورية معولمة، ويهدم العادة الغربية القديمة التي دمغت بعض مناطق العالم «بالتخلف»، خاصة فيما يتعلق بالحجاب، او الشادور، اوملابس اخرى تغطي اجساد النساء.

شكر واعتراف بالفضل

أقدم أعمق شكري على التشجيع والافكار والتأييد أثناء عملي على هذا العدد لكل من: منى خلف، كاميليا الصلح، سعاد جوزيف، سوندر هيل، حسناء مكداشي، نادج العلي، مارتينا ريكر، فاطمة قاسم، دجين مقدسي، ريماء صبان، فادية فقير. كذلك أشكر الذين كتبوا المقالات، وأجابوا في المقابلات الالكترونية، وراسلونا من مناطق بعيدة. وأشكر أيضاً الذين قاموا بالابحاث الطويلة الخاصة بصور البلاد، ميريام صفيير وعبير همدرد. وشكراً جزيلاً لهايزيل سايمونز التي راجعت الطبع.

الهوامش

1. "Women's Centers in the Arab World", *Al-Raida* vol. XVII-XVIII, no. 90/91, Summer/Fall, 2000.
2. See Shahrazad Mojab, "Theorizing the Politics of 'Islamic Feminism'", *Feminist Review*, no 69, winter 2001.
3. See Temma Kaplan's use of 'female consciousness' in "Female Consciousness and Collective Action: The Case of Barcelona, 1910-1918". In N. Keohane, M. Rosaldo and B. Gelpi eds. *Feminist theory: a Critique of Ideology* (Chicago: University of Chicago Press, 1981).
4. Maxine Molyneux, "Analysing Women's Movements," reprinted in Molyneux, *Women's Movements in International Perspective: Latin America and Beyond* (Basingstoke: Palgrave, 2001)
5. See Jean Makdisi, "The Mythology of Modernity: Women and Democracy in Lebanon" in Mai Yamani ed., *Feminism and Islam: Legal and Literary Perspectives* (London: Ithaca Press, 1996).
6. في منتصف الحرب الاهلية استطاعت النساء من كل انحاء السودان ومن مجموعات من المهجرين ان تعقد سلسلة من المؤتمرات في كامبالا، مؤكدة الوحدة الوطنية وحقوق النساء: راجع: "Women's Rights in the Sudan Agenda for the Future", Kampala March 11-15, 2002 (Kampala III).
7. راجع المقابلة مع فاطمة صديقي، ولكن من الواضح ان نساء الصحراء اللواتي برزن كقائدات في تجمعات اللاجئ غائبة عن المنظمات النسائية المغربية.
8. عدد الرائدة المقبل سيركن على اللاعربيات في النمطة العربية.

9. حين اثارَت النساء الفلسطينيات قضايا نسائية داخل حركة المقاومة ادهان الرجاء الذكور: "هل جئتن لتحرير فلسطين ام النساء؟"
10. ربيعة نصيري في هذا العدد.
11. من الملفت للنظر ان نجد نساء موظفات في الدولة حتى حين تمنعهن الدولة من المشاركة في السياسة. راجع صور بلاد الكويت وقطر وعمان والسعودية.
12. للاطلاع على دراسة تقارن بين منظمات نسائية في ثلاثة من البلاد العربية، راجع: Laurie Brand, *Women, the State, and Political Liberalization: Middle Eastern and North African Experiences* (New York: Columbia University Press, 1998).
13. عزة شرارة بيضون، نساء وجمعيات لبنانية بين انصاف الذات وخدمة الخير، (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٢).
14. ورقة قدمتها صالحة بو ديفا في ورشة عمل معهد الدراسات النسائية في تموز/يوليو ٢٠٠١ بعنوان: "LeContextde Crise et les Femmes en Algerie".
15. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ نظمت وزارة الخارجية الاميركية ورشة عمل لنساء عربيات في الحملات الساسية: الواشفتون بوست، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٢.
16. Alshejani, Lamees (1999) "Unveiling the Arab Woman's Voice through the Net" in Wendy Harcourt ed. *Women@internet: creating new cultures in cyberspace* (London: Zed Books) Reviewed in this issue.
17. Insiders/Outsiders, Emic/Etic Study of Women and Gender in the New Millennium" *Al-Raida*, vol xvii-xviii, no 90/91, 2000, p.41.

تمهيد الطريق:

äGôµÑe äÉzf°ùf äÉÑJÉc

äÉÑJÉc

أستاذة الادب الانكليزي في جامعة دمشق ورئيسة مكتب الإعلام الاجنبي في الوزارة السورية للشؤون الخارجية. لها كتاب Both Right and Left Handed London: the Women's Press, 1988. (وكتاب «الشعر والسياسة» (دمشق، دار كلاس، ١٩٩٣). هذه المقالة مبنية على تلك التي نشرت في Ms. Magazine, May/June 1993 وقد سمحت الكاتبة بإعادة نشرها هنا.

فرّق الغرب، على نقيض العالم العربي، تفريقاً واضحاً بين الصحافي والكاتب. فالعديد من الصحف والمجلات العربية اسسها كتاب ومربون اعتبروا الصحافة امتداداً لأنواع اخرى من الكتابة، وشعروا ان لهم رسالة اجتماعية وسياسية عليهم ان يؤدوها. ونستطيع اعتبارهم اسلاف التجمعات الرسمية التي بدأت مع اتحاد النساء المصريات عام ١٩٢٧، واطلقت الحركة النسائية في المنطقة العربية.

بين ١٨٩٢ و ١٩٤٠ حصرت الكاتبات العربيات جهودهن في طباعة صحفهن الخاصة التي نشرن فيها الشعر والقصة والنقد، بالإضافة إلى مقالات تهدف الى تعزيز دور النساء في المجتمع. ولذلك لا يمكن تقييم الادب النسائي العربي (أو أي أدب نسائي آخر) من غير تقييم الصحافة النسائية العربية، والتي كانت خلال نصف قرن منبر الكاتبات العربيات الرئيسي. واضح من رسائل القراء والمراسلين أن الصحافة النسائية شكلت خلال تلك الفترة عنصراً أساسياً في الصحافة العربية. إلا أنه لم يُعترف بعد بالدور الهام الذي لعبته تلك الصحف خلال النصف الاول من هذا القرن. لسوء الحظ لا وجود في العالم العربي لسجلات دقيقة لهذا التراث الغني، ولم تظهر أية دراسات حوله. أنه يستحق أن يُعرف به القراء العرب والغربيون على السواء.

في ١٨٩٢ أسست السورية هند نوفل صحيفتها الأولى «الفتاة» في الاسكندرية، مصر، ممهدة بذلك لفترة ازدهار: قبل الحرب العالمية الأولى كان هناك ما يزيد على ٢٥ صحيفة نسائية عربية تملكها وتحررها وتصدرها نساء. وقد بيّنت هؤلاء المحررات في كل افتتاحياتهن أن النساء شكلن أولى اهتماماتهن: أدب النساء، حقوق النساء ومستقبل النساء.

في افتتاحية عدد «الفتاة» الأول (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٨٩٢) كتبت هند نوفل: «الفتاة هي الصحيفة النسائية الوحيدة في الشرق: إنها تعبر عن أفكار النساء، تكشف عن كوامن عقولهن، تناضل من أجل حقوقهن، تبحث عن أدبهن وعلومهن، وتفتخر بنشر نتاج اقلامهن.» كذلك حرص محررو صحف أخرى النساء «اللواتي يهتمن بمستقبل جنسهن وتحسينه على الكتابة كي تقرأ اعمالهن وتصبح مع الوقت جزءاً من التراث الادبي.» ظهرت هذه الصحف في القاهرة وبيروت ودمشق، وأقل من ذلك، في بغداد. أظهرت محرراتها معرفة عميقة بالسياسة، وإحساساً بأسباب المشكلات الاجتماعية، ووعياً اقتصادياً يعول عليه، ومهارات مهنية محنكة في مجالات النشر والتسويق وإمكانية النجاح المالي. على سبيل المثال نذكر منها: أنيس الجليس التي كانت ملك الكساندرية افريزو وحررت فيها ونشرتها (الاسكندرية، ١٨٩٨):

شجرة الدرّ لأنيسة عطا الله (مصر ١٩٠١): السعادة لروجينا عوض (مصر، ١٩٠٢): العروس لماري عجمي (دمشق، ١٩١٠): الخدر لعفيفة صعب (لبنان، ١٩١٢): فتاة النيل لسارة المحية (القاهرة، ١٩١٣): وفتاة لبنان لسليمة ابو راشد (لبنان، ١٩١٤).

مع ان هذه الصحف غطت باستمرار تجارب النساء الغربيات وإنجازاتهم، إلا أنها أكدت جميعاً ضرورة التعلم من الحركات النسائية في الغرب ولكن من غير الاستغناء عما هو إيجابي في الثقافة العربية والاسلام. (فيما يتعلق بالنساء والاسلام كثيراً ما أكدت الدراسات أن ليس في القرآن ما يجعل من «الحجاب» واجباً دينياً، وان تعدد الزوجات مناقض لروح ما ورد في القرآن).

دقق من المقالات التي ظهرت في عدد من هذه الصحف بيّنت الصلة بين بدء الحركات السياسية المطالبة بالاستقلال وظهور الوعي النسوي في العالم العربي، مؤكدة أن أي بلد لا يمكن أن يكون حراً حقاً ما دامت نساؤه مكبلات (وهي صلة هامة أغفلت تأكيده عربيات الجيل اللاحق). ولم تبين النساء وحدهن ان القضايا النسائية هي قضايا وطنية، وانما أكد ذلك أيضاً رجال مميّزون امثال عادل جميل بيهاني وجورج نقولا باز. اظهرت الكاتبات اهتماماً حقيقياً بالشؤون الوطنية والقضايا السياسية، ولم يبيّن قط انهن يعشن على هامش الحياة السياسية. يكفي أن نذكر ان اتحاد النساء العربيات، بايمانه الواضح بالوحدة العربية، تأسس عام ١٩٢٨، ١٧ سنة قبل جامعة الدول العربية.

بل أن بعض الوطنيين بدأوا يرون في الكتابات النسائية من هذه الفترة مفتاحاً للإصلاح الوطني. كتب المحامي الوطني الشهير حبيب فارس الى فتاة لبنان في ١٩١٤: «يمكن تحقيق الإصلاح الوطني حين تقرر الحكومة دعم الكاتبات، فهؤلاء أكثر الناس أهلية لزرع بذور المبادئ العادلة والمنصفة. ان كتابات النساء في الصحف والمجلات أقدر من أية قوة أخرى على التأثير والإكراه لتحقيق الإصلاح.»

إن العديد من الكاتبات تناولن قضايا نسائية لا نزال، بعد حوالي القرن، نحاول حلها. كتبت لبيبة شميتين في ١٨٩٨: «لا أرى كيف يمكن أن تسبب كاتبة اوشاعرة ضرراً لزوجها واولادها. في الحقيقة، أرى العكس تماماً: سينعكس علمها وتربيتها ايجابياً على أسرته وأولادها... لم يُعتبر الفن أو الابداع الذكوريان مصيبة بالنسبة للعائلة، أو حائلاً دون ما يمكن ان يمنحه أب لولاده من حب وعناية . الرجل الذي يرى في امرأة متعلمة منافسة له رجل غير كفاء؛ والذي يعتبر معرفته كافية لئيم؛ والذي يعتقد أن ابداع المرأة يضر به او بها هو رجل جاهل.»

كذلك ظهرت باستمرار مقالات عن مكانة نساء اوروبيات وأميركيات وصينيات وأندونيسيات وهنديات، بالإضافة الى سير نساء عظيمات، من الاوروبيات والعربيات على السواء. ما كتب عن غير العربيات لم ينم على الاطلاق عن أي تحامل على الغربيات أو أساليب عيشهن. ان معظم هذه المقالات أكدت ضرورة الاستفادة من تجربة النساء الإخريات من غير أن يُنسى تاريخ العرب وثقافتهم ودينهم. فضلاً عن ذلك نشرت الصحف دراسات اجتماعية دقيقة عن وضع القرويات والموظفات والمتعلمات وربات البيوت. وكثيراً ما اشارت هذه الدراسات الى سبب العزل الاجتماعي التي أبقت النساء على هامش الحياة، وطالبت بإصلاح حقيقي. عدد لا بأس به من هذه المقالات أكدت اننا اذا دققنا البحث في الفوارق بين الجنسين ستكون النتائج في صالح النساء. ذهبت الى ان النساء يفقن الرجال في الحساسية والحنان والعطف وعمق التفكير لانهن مصدر الحياة وأصل كل ما له قيمة فيها. إلا أن معظم المقالات أكدت أن الهدف ليس اثبات تفوق النساء على الرجال (مقترفة بذلك الخطأ نفسه الذي اقترفه الرجال خلال قرون): بل إن هذه الحجج ارادت أن تثبت أن ما أسماه الآخرون ضعفاً في شخصية النساء هو، في الواقع، قوة حقيقية وأساس متين للبنية الاجتماعية.

ثم ان الصحف نقلت أيضاً أخبار الجمعيات النسائية التي بدأت تظهر في كل انحاء العالم العربي، وأخبار مؤتمرات نسائية عالمية. لم تبق معلومات كثيرة عن هذه الجمعيات والنشاطات، وتاريخها الحقيقي لا يزال بحاجة الى التدوين. الا اننا لا نستطيع ان نشك في ان الصلة وثيقة بين الكتابة النسائية وبدايات التنظيم النسائي. ولا تزال بحاجة الى البحث معرفة ما اذا كانت النساء أنفسهن مشتركات في النشاطين، وما نوع التجمعات التي تأسست، ماذا كانت اهدافها، عضويتها، بنيتها واساليبها في العمل. كذلك لا نعرف كثيراً عن العلاقات بين الجمعيات الخيرية النسائية التي بدأت تظهر في اواخر القرن التاسع عشر والجمعيات التي طالبت بحقوق النساء.

بالاضافة الى الشبكات النسوية بين القاهرة والاسكندرية ودمشق وبيروت وبغداد، راسلت الصحفيات منظمة «النساء والسلم» التي حثت النساء في كل انحاء العالم على استخدام قواهن ضد تصاعد التوتر وصناعة الاسلحة. قالت أن النساء هن أول وأكثر من تؤذيهن الحرب. وقد بذلت هذه الصحف جهوداً حقيقية كي تكسب النساء العربيات لقضية السلام. وليس أقل أهمية من ذلك أن أحد أهداف الكاتبات العربيات، حتى في هذه المرحلة المبكرة، كان هدم تنميط الغرب للنساء العربيات، وذلك بواسطة إقامة روابط أوثق بالنسويات الغربيات.

سنة ١٨٩٣ حضرت هنا كسباني كوراني (١٨٧٠-١٨٩٨) مؤتمراً دولياً في شيكاغو لتبادل الآراء حول الحركات النسائية

الدولية. في نهاية المؤتمر ألقى خطاباً باللغة الانكليزية حاولت أن تلقي فيه الضوء على بعض فضائل النساء الشرقيات في مقابل الانماط المترسخة في الازهان. بعد المؤتمر أمضت ثلاث سنين في الولايات المتحدة، فزارت نيويورك ويوسطن وبروكلين مخاطبة الجمهور الاميركي بالانكليزية فيما ترددي اللباس الوطني السوري، محاولة بجرأة أن تساعد الجمهور الاميركي على تغيير ما كان قد تعلمه عن النساء السوريات. لسوء الحظ أصابها مرض السل فنصحها اطباء بالعودة الى لبنان للعلاج. بمجرد عودتها الى لبنان ألقى خطاباً حول تأثير الحداثة في الشرق. ولكنها توفيت بعد ذلك بفترة قصيرة وهي لا تزال في التاسعة والعشرين من عمرها. فأحرقت رواياتها الثلاث وجميع الكلمات التي كانت قد ألققتها في الولايات المتحدة «خوف أن تمتد عدوى مرضها الى آخرين.»

لم تكن هنا كوراني المرأة العربية الوحيدة التي دخلت في حوار مع نساء الغرب في ذلك الوقت. كان هناك أيضاً زينب فواز (من لبنان) التي أرادت أن تحضر مؤتمر شيكاغو عام ١٨٩٦. إلا إنها لم تستطع أن ترسل الى بيرتا انوري بالمير، رئيسة القسم النسائي في معرض شيكاغو، نسخة من كتابها الدر المنثور في طبقات ربات الخدور الذي ضمنته سير ٤٥٦ امرأة من الشرق والغرب. ولكن حين طلب المؤتمر من النساء ان تقتصر نشاطاتهن على «المجالات النسائية» غضبت زينب فواز وأرسلت الى المؤتمر رسالة تعترض بشدة على هذا التحديد، مؤكدة أن حيوات الرجال والنساء تكون أفقر اذا اقتصرت واجبات النساء على الأسرة والاولاد. رسالتها الى المؤتمر التي اصرت فيها على ضرورة اشتراك النساء في كل مناحي الحياة، نشرت في جريدة النيل في مصر. بالاضافة الى حضورهن المؤتمرات النسائية الدولية في الولايات المتحدة ولندن وباريس، حاولت النساء العربيات الوصول إلى جمهور دولي والاتصال بنساء غربيات بواسطة الصحف التي أصدرنها. في هذه الصحف اطلعن القراء على التقدم الذي أحرزته النساء في مختلف أنحاء العالم وعلى العقبات التي لا تزال تعترض سبيلهن. اعتبرت الاميركيات رائدات في تحرير المرأة وكثيراً ما ذكرت منجزاتهن بفخر على أنهم مثل تحتذي به النساء العربيات. عدد لا بأس به من الصحف، مثل أنيس الجليس للكساندره أفرينو، عيّنت مراسلين في بلاد كثيرة كي يبعثوا بتقارير عن النساء هناك، وينشروا الصحيفة كوسيلة لتعريف الغرب بالنساء العربيات. بعد أن زارت محررة أنيس الجليس أوروبا طلب منها إصدار صحيفة نسوية باللغة الفرنسية تهدف الى اطلاع القراء على وضع النساء في الشرق. فلبت أفرينو الطلب: «مع أن مقالات كثيرة في الصحيفة تتناول قضايا النساء الشرقيات، وهي تترجم وتنشر في مجلات أوروبية، فقد يكون ذلك غير كافٍ. لذلك قررت أن أصدر صحيفة تتضمن مقالات تهم الشرقيين والغربيين على السواء.» رحبت بدعم الأدباء ودعت الكتاب العرب الى اظهار

الحماسة نفسها لأنيس الجليس. نعرف كذلك ان الاتحاد النسائي في مصر بدأ عام ١٩٣٦ إصدار الصحيفة Egyptienne باللغة الفرنسية موجهة الى جمهور اوروبي، تتضمن آراء المصريات حول قضايا وطنية.

كاتبة اخرى مبكرة، عفيفة كرم، كانت نائبة رئيس تحرير جريدة الهدى في نيويورك، وقد تركت الوظيفة في ١٩٠٦ لمدة سنة كي تكتب رواية عن العلاقة بين النساء الشرقيات والغربيات. بصفتها امرأة عربية تسكن في نيويورك لم تستطع أن تتقبل الآراء الخاطئة الكثيرة، ولا سيما تلك التي تمس النساء، والتي انتقلت بين الشرق والغرب، وكان من مصلحة بعض الناس ترويجها. روايتها «بديعة وفواد» التي نشرتها مطابع الهدى، قد تكون أول رواية في الادب النسائي تتناول النسوية الدولية وتنوعاتها الثقافية الداخلية. في رأي عفيفة كرم لم يكن هناك تناقض بين النسوية الشرقية والغربية.

ولكن في سياق الصراع بين السيطرة الغربية على المنطقة العربية ومقاومة هذه السيطرة، ظهرت هذه التناقضات وازداد تسييسها. في كتابها «صور نساء» درست سارة غراهام-براون كيف تمثل الصور الفوتوغرافية النساء في الشرق الاوسط بين ١٨٦٠ و١٩٥٠ في هذه الدراسة تذهب الى ان هناك ثلاث افكار متداخلة في تطور التخييلات الفوتوغرافية الغربية للنساء في الشرق الاوسط. «تعكس الاولى ان اختراع فن التصوير الفوتوغرافي تزامن مع فترة الاستعمارالاوروبي على نطاق عالمي. والثانية هي العلاقة الخاصة وغير المتساوية بين الثقافة الاوروبية وثقافة سكان الشرق الاوسط والتي يجسدها ما بات يعرف بالاستشراق. والفكرة الثالثة هي التوتر بين صور الاستشراق عن نساء الشرق الاوسط والمواقف المتغيرة تجاه دور النساء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في أوروبا. ومفهوم ضمناً أن وراء هذه الافكار جميعها علاقات سلطة غير متكافئة: بين المستعمر والمستعمر، بين خالقي التخييلات الاستشراقية واشخاصهم، وبين الذكر والانثى.» ولكن في معظم الاحوال نظر الى النساء في الشرق الاوسط على أنهم أغراض جنسية غريبة، وكثيراً ما اعتبروا «المرأة الشرقية» تمثل «الشرق نفسه او خصائصه الجوهرية.» تركز غراهام-براون الانتباه على التباين الهام بين حجب النساء في الشرق وفرضية انهن سجينات الحجاب والعزلة من جهة، وبين كشف النساء جنسياً في نسخة مغايرة للشرق، من جهة أخرى. ففي اللوحات والصور «الاستشراقية» تبدو النساء عاريات في مشاهد الحريم والحمام. اما في اميركا، فنقول هولتي إدواردز أن الشرق «قدم نقيضاً مميّزاً شافياً مكن اميركا من ذكر انجازاتها ومشكلاتها وبناء صورة جميلة عن ذاتها اثناء ذلك.» لم يكن للولايات المتحدة مشروعاً استعمارياً في الشرق الاوسط في القرن التاسع عشر، إلا أن الاسلام «مثل بالنسبة للمؤسسين ديناً خاطئاً الى

درجة انه نافس الكاثوليكية في كونهما أكثر الاديان مناقضة للمسيحية.»^١ من المهم أن نتذكر ايضاً أن الاميركيين حاربوا الشرق الاسلامي في ثمانينات وتسعينات القرن الثامن عشر، وان عدداً كبيراً من الاعمال كتبت نتيجة لذلك مثل الجاسوس الجزائري(١٧٨٧) الذي روى «الكثير من الانماط السلبية عن الشرق الاسلامي، ولكنه تخيل أيضاً قدرة المبادئ الديمقراطية على تسلية العالم وقيادته بعد ذلك الى الاحتشام. كان أبطال هذه القصص في أول الأمر منحرفي السلوك، ولكنهم تطوروا الى جمهوريين غيورين بفضل تعرّضهم للمؤسسات الاميركية، ومن بينها العائلة المستقرة الثابتة. هذه الاعمال التي كانت واسعة الانتشار خلال أوائل القرن التاسع عشر شكّلت الخطوات الرئيسية الأولى في جعل الاسلام صورةً لارهاب في الثقافة الاميركية.» ولا يزال الاسلام إلى الآن في اذهان معظم الاميركيين صورة لارهاب والنساء المسلمات صورة للمظلومات والمذلولات في مقابل صورة الاميركيات، مواطنات الجمهورية المتمتعات بالحرية والمساواة.

ولكن من الواضح أن كلا الغرب والشرق، في الماضي وحتى يومنا هذا، لم يمنحا النساء المكانة التي يستحقنها، إلا أن كلا من الشرق والغرب يدعي أن وضع نسائه أفضل بكثير من وضع نساء الجهة الأخرى. الكثير من التنميط العدائي الذي يغذيه الاعلام الشعبي في الغرب قائم على فكرة خاطئة تدعي أن النساء مقصيات عن المجال العام، وهي فكرة مبنية على فصل مبالغ فيه بين «الخاص» و«العام». حسب علمي لم تتحد هذه النظرة المغلوطة سوى امرأة مصرية، هي نبوية موسى، في عملها الرائد المرأة والعمل الذي نشر عام ١٩٢٠ في مصر. في هذا الكتاب قدّمت حجة مثيرة ضد ابتزاز فريد وجدي النساء ابتزازاً ثقافياً حين عارض دفاع نبوية الشديد عن حق المرأة بالخروج للعمل. عرف وجدي المرأة بأنها «كائن نبيل خلق للإنجاب وتكثير الجنس البشري، وهذه مهمة لا يمكن أن ينافسها فيها الرجل.» ثم برّر موقفه بوصف «مشاهد في مصانع اميركا كسرت قلبه - حيث تعمل النساء داخل المصانع أمام مراجل ضخمة، يتصبب منهن العرق ويجاهدن في سبيل لقمة العيش.» في ردّ رائع تساءلت موسى كيف استطاع وجدي أن يعي هذه الظروف في أميركا وأن لا يعي ما هو اسوأ منها في بلاده. كتبت هذه القطعة الثمينة النادرة مركزة على ما لا تزال تعانیه النساء:

كيف أغمض عيني فلم ير قط المرأة المصرية وهي تتألم وتئن تحت حملتها الثقيلة من الفاكهة والخضار التي عليها ان تبيعها لتعيش، فتشق طريقها في الازقة معرّضة لإهانات الرجال؟ كيف يستطيع أن يتجاهل هؤلاء المصريات المسلمات اللواتي يكسبن عيشهن من غسل ثياب الاسر والجيش البريطانيّة والمصرية؟ لا تتعرض هؤلاء النساء لحياة قاسية فحسب، وإنما ليس لهن ما يكفل صون شرفهن... ألم تشاهد سعادته عاملات البناء اللواتي

يتسلقن السقالات حاملات أثقالاً من الطين والطوب؟ ألم ير الخادمت اللواتي يعانين من الاعمال الشاقة ويكنّ فوق ذلك، عرضة لشهوة الرجال؟ لقد أغمض كاتبتنا عيني على هذه المشاهد كلها ولم ير غير قدر العاملات الاميركيات...لقد نسي امرأ بسيطاً عن الطبيعة البشرية، وهي أن الناس لا يرون ما اعتادوا عليه.

إن النساء يتعذبن حقاً وهن يكدهن في مصر. لا نشعر بذلك، فيما نكون شديدي الحساسية لما يصيب النساء الاميكريات اللواتي يتعذبن أقل، ولكنهن يلفتن نظرنا لان من غير المؤلف أن نراهن يعملن في المصانع.

لا تُمنح الاعمال الدنيئة المتعبة على المرأة المصرية، مما يثبت أن النساء مجبرات على العمل حين يكنّ بحاجة الى كسب عيشهن لأننا لم ندر بهن ليمتكن من القيام بأعمال تريحن أكثر. النساء مضطرات الى القبول بهذه الاعمال المرهقة جسدياً والتي لا تتطلب أي معرفة. وفي ذلك يساوين العاملة الاميركية. يمنع على نساننا فقط تلك المهن التي تتطلب الخبرة والعلم، كالأدارة ووظائف التحرير، والمؤسسات العلمية، والطب، ووظائف الدولة العالية والحقوق. ابعادهن عن فرص هذه الاعمال لا يترك لهن خياراً آخر. هل من عدالة في ذلك؟ هل يمكن للذين يقفون في طريقهن ان يدعوا حرصهم على راحة النساء وأمنهن؟^٢

بعد نبوية موسى بثمانين سنة لا يزال الغرب يعتبر النساء في الشرق مظلومات ومحرومات من جميع الحقوق، فيما يعتبر الشرق النساء في الغرب ضحايا الفن الاباحي والفجور الجنسي. ما توجهه هذه المواقف بالنسبة لنساء الشرق والغرب على السواء هو أن عليهن المحافظة على تقاليدهن لانها في النهاية أقل ظلماً مما تواجهه النساء في ثقافات أخرى. الذهاب بهذه الحجة الى أقصى حدودها يؤدي الى المشهد المأساوي الذي رأيناه في الاردن حيث تظاهرت النساء ضد مشروع القانون الذي قدّم في المجلس لإزالة المادة المتعلقة بجرائم الشرف في القانون الاردني. حسب هذه المادة يحق للرجل أن يقتل قريبة له إذا ارتاب في أنها تزني أو تسلك مسلماً جنسياً مشيناً، من غير أن تتعدى عقوبته السجن لمدة ستة اشهر، وفي كثير من الاحيان لا ينفذ الحكم إطلاقاً. ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من كل ما تعانيه المرأة الغربية من ظلم، يصور الغرب نساءه للشرق على أنهم حرات ومساويات للرجل، وان اقتفاء اثرهن لا يمكن الا أن يحرق الشرقيات أيضاً. وقد اتضح ذلك أكثر ما اتضح خلال حرب الخليج الأولى. أن وجود بعض المحاربات الاميركيات في السعودية جعل الصحف الاميركية تتغنى بأن لهذا الوجود تأثيراً سحرياً على السعوديات اللواتي قدن مظاهره وسقن سياراتهن متحديات القانون السعودي الذي يمنعهن من سوق السيارة. ولكن لم يذكر أبداً أن النساء في كل البلاد الاسلامية المجاورة يسقن سياراتهن منذ سنين، أو أن

دليل رجل ذكي الى النسوية العربية الحديثة

فواز طرابلسي @

كتاب الشدياق «الساق على الساق» (باريس ١٨٥٥) الذي أُعتبر نصاً مؤسساً للحدثة العربية، كُتب في مدح النساء واللغة العربية. بل أكثر من ذلك، يقول المؤلف أنه أثناء تأليف كتابه شعر «أنه تحول إلى امرأة». في مقابل غيره من رواد النهضة الذين شددوا على التعليم، اعتبر الشدياق أن العمل هو المحرك الأول للنهضة العربية. فحث على حق النساء بالعمل؛ وهاجم الفصل بين الرجال والنساء لأن ذلك يعامل النساء على أنهن اغراض جنس، وطالب بمنح المرأة حق الطلاق، وانتقد إزدواجية المعايير في الحكم على خيانة النساء. الجديد الجوهرى في كتابة الشدياق كامن في قوله أن كبت غرائز المرأة كان أساس سيطرة الذكر، وبذلك دافع عن حق المرأة بمتعة جنسية مساوية لحق الرجل. لم يكتف بالمطالبة بمساواة رسمية بين الجنسين، بل بحث في ما ينتج عن عدم المساواة الاجتماعية بين النساء والرجال. في الصفحات المؤثرة التي خصها بملاحظاته حول انكسار أيام الثورة الصناعية، يتناول الشدياق الدعارة ليس فقط من الناحية الاخلاقية وإنما أيضاً كنتيجة للفقر.

قاسم أمين (١٨٦٣-١٩٠٨) يُعتبر عادة صاحب أول كتاب في العربية كرس لتحرير النساء. في كتابه «تحرير المرأة» (١٨٩٩) الذي تلاه بعد سنة «المرأة الجديدة» (١٩٠٠) رفض امين فكرة ان المرأة دون الرجل، وطالب باتخاذ تدابير تؤمن المساواة الجندرية. ولكن، على نقيض الشدياق، كان بيوريتانيا فيما يخص العلاقات بين الجنسين. ومع انه هاجم تعدد الزوجات على انه يعوق تقدم النساء والمجتمع، إلا أنه رفض المتعة الجنسية ووافق على الحجاب مع أنه رفض النقاب والبرقع،

تحاول الصفحات التالية أن تعطي مقدمة موجزة وتحديداً زمنياً للحركة النسائية الحديثة في العالم العربي. انها مجرد دليل لأن عدد الصفحات المتاحة لا يسمح بغير تقديم عدد معين من الشخصيات والأحداث والتيارات الفكرية الرئيسية.

النهضة

كونت مسألة المرأة نقطة أساسية في اشكالية النهضة الثقافية العربية في منتصف القرن التاسع عشر. فرواد النهضة اعتبروا أن تدني وضع المرأة هو السبب الأساسي لتخلف المجتمعات العربية والاسلامية، وأجمعوا على أن لا نهضة للعرب والمسلمين من غير نهضة النساء العربيات. البستاني والطهطاوي والافغاني وعبدو وقاسم أمين والطاهر حداد وغيرهم آمنوا بان التعليم من الشروط الاساسية لنهضة النساء. هذا هو لب الخطاب الشهير الذي ألقاه المعلم بطرس البستاني حول «تعليم النساء» في الستينات من القرن التاسع عشر. إلا أن معظم رجال النهضة تصوروا امرأة متعلمة برجوازية أو أرستقراطية تلتزم بيتها، وتوظف علمها بالدرجة الاولى لتربية اولادها.

خروج أساسي عن هذا التقليد نجده باكراً في كتابات أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤-١٨٨٧)، لبناني ماروني اعتنق الاسلام.

* استاذ مشارك في التاريخ والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية الاميركية. له صورة صورة الفتى في الاحمر (١٩٩٧)، وعود عدن (٢٠٠٠) اعمال مجهولة لاحمد فارس الشدياق (١٩٩٩).

على الوطن» وبكل تأكيد على النساء. وأهم من ذلك كله، لا ينبغي ابتزاز النساء حتى يعتقدن أنهن أصبحن مساويات للرجال فقط لأنهن يعملن في المجال العام. طبعاً، غني عن القول أن ليس الرجال الذين يعملون في المجال العام متساوين أيضاً على النساء في الشرق والغرب أن يتساءلن: من يتحكم بالآلات التي تنتج الغنى والسلطة، ومن يوجه الاحداث ويحددها بالنسبة للعالم كله؟ من وجهة نظر امرأة شرق أوسطية يكون الجواب عن هذه الاسئلة: الاغنياء، الرجال، الغرب والحكومة.

السعوديات اللواتي تظاهرن كن في غالبتهن من استاذات الجامعة.

على الرغم من كل الكلام الطنان في الشرق والغرب فان ٧٠٪ من أفقر الناس في العالم من النساء، و٧٠٪ من الاميين في العالم نساء. وعليه ينبغي للنساء أن يحاولن المستحيل لتغيير النظام السياسي الذي غالباً ما يكون، على حد قول الكاتبة أوبدهياي «مرتكزا على تقييم الذات أكثر منه على تطوير المجتمع مما يشجع السياسيين على تفضيل أنفسهم وحزبهم

الهوامش

١. راجع جورج كلاس، الحركة الفكرية النسوية في عصر النهضة، ١٨٤٩-١٩٢٨ (دار الجيل، بيروت).
٢. حضرن مثلاً مؤتمر اللجنة الايطالية للسلم الذي انعقد في باريس ١٩٠٢، واختارت المصريات الاميرة الكساندره خوري افرينو لتمثيلهن. كذلك حضرن المؤتمر حول المتبرعات للتدريب والتربية الذي انعقد في جامعة تورونتو في كندا، والمؤتمر النسائي العالمي الذي انعقد في باريس عام ١٩٢٦ حيث مثلت فريدة عقل الجمعيات النسائية اللبنانية.

الهوامش

١. راجع جورج كلاس، الحركة الفكرية النسوية في عصر النهضة، ١٨٤٩-١٩٢٨ (دار الجيل، بيروت).
٢. حضرن مثلاً مؤتمر اللجنة الايطالية للسلم الذي انعقد في باريس ١٩٠٢، واختارت المصريات الاميرة الكساندره خوري افرينو لتمثيلهن. كذلك حضرن المؤتمر حول المتبرعات للتدريب والتربية الذي انعقد في جامعة تورونتو في كندا، والمؤتمر النسائي العالمي الذي انعقد في باريس عام ١٩٢٦ حيث مثلت فريدة عقل الجمعيات النسائية اللبنانية.
3. Sarah Graham-Brown, *Images of Women*, (London, Quartet Books, 1988).
4. Ibid. p4
5. Ibid. p7
6. Ibid. p10
7. Holly Edwards "A Million and One Nights: Orientalism in America, 1870-1930" H.Edwards ed. *Noble Dreams, Wicked Pleasures: Orientalism in America, 1870-1930*. (Princeton: Princeton University Press, 2000, p 20).
8. Brian T. Allen: The Garments of Instruction from the Wardrobe of Pleasure: American Orientalist Painting in the 1870s and 1880s" in *Noble Dreams*, p60.
9. Ibid. 60-61
10. Mona Michail, ed. *Images of Arab Women: Fact and Fiction*, (Washington: Three Continents Press, 1979), pp. 32-33.
11. R.K.Upadhyay, "Women in the 21st Century, Problems and Challenges" in Upadhyay ed. *Women in the 21st Century, Problems and Challenges*, (New Delhi: Harnam Publications, 1996), pi

زاهياً إلى أن جهل هوية المرأة المختفية وراء هذين الاخيرين يشجع على الفسق.

البيدات

فترة ما بين الحربين كانت فترة حبل بأكثر من معنى بالنسبة للنسوية العربية الحديثة. كان النضال من أجل التعليم قد فتحت أبوابها للبنات. وقد نتج عن ذلك امكانية حصول عدد اكبر من البنات على وظائف إدارية، ومع تطور التصنيع خلال الحرب العالمية الأولى وبعيها ازداد وجودهن في القوى العاملة.

ولم تبق المساواة في الحقوق مجرد شعار. بدأت حقبة جديدة من النضال النسائي. في ١٩٢٠ فرضت العاملات المصريات اشتراع أول قانون لتحديد ساعات عمل النساء. نبوية موسى المصرية كانت واحدة من الرائدات الكثيرات اللواتي ناضلن لحقوق العاملات.

وهذه الحقبة عينها شهدت تكاثر الصحف النسائية، لا سيما في مصر ولبنان: الفتاة لهند نوفل (تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٩٢)، مجلة السيدات والفتيات لروزا انطون (١٩٠٣-)، السفور لمصطفى عبد الرازق (١٩١٥-)، ترقية الفتاة لنبوية موسى (١٩٢٣-) والأمل لمنيرة ثابت (١٩٢٥-).

إلا أن القضيتين اللتين غلبتا في هذه الفترة كانتا قضية الحجاب والفصل بين الجنسين. أطلق الشاعر العراقي أحمد صدقي الزهاوي شعار «السفور أو الموت» في مقالة أساسية «آفات الحجاب» (١٩٠٨)، والتي قال فيها أن الفصل بين الرجال والنساء يشجع المثلية. بعد سنة، في مقالة أخرى، «دفاعاً عن النساء»، بين أن الحرية هبة يتقاسمها الرجال والنساء على السواء، وينتقد القول بتفوق الرجل بسبب قوته الجسدية. الحيوانات أقوى من الرجال، فهل يعني ذلك أنه ينبغي أن تكون لها حقوق تفوق حقوق الرجال؟ عارض الزهاوي تعدد الزوجات وطالب بان يكون للنساء حقوق الرجال في طلب الطلاق، داعماً رأيه بحجة بسيطة: ما دامت الشريعة تعطي النساء حق الموافقة على زواجهن، فكيف يمكن حرمانهن من حق فكه؟ ويذهب الزهاوي في نقده إلى أبعد من ذلك مشيراً إلى عدم المساواة في وعود الاسلام بالجنة إذ يعد الرجال بأن يتمتعوا بما بين ٧٠٠ و ٧٠٠٠٠ حورية، فيما يعد النساء بازواجهن فقط. اثار كتابات الزهاوي عن «مسألة المرأة» مظاهرات ضده في شوارع بغداد، ففصله الوالي العثماني من كرسي التعليم في كلية الحقوق.

تناول منصور فهمي (١٨٨٦-١٩٥٩) مشكلة الحجاب من

منظور مختلف تماماً. في أطروحته للدكتوراه بعنوان «حالة المرأة في التقاليد الاسلامية وتطورها» (باريس ١٩١٣) يقدم براهين فلسفية وتاريخية عديدة ليثبت ان الحجاب الذي يخفي وجه المرأة لم يوجد لا في الجاهلية ولا أيام النبي محمد. بين البراهين التي يستشهد بها فهمي أن المراد بالحجاب في الآية ٥٢ من سورة الاحزاب هو قطعة قماش داخل الخيمة، والمراد بالجلباب في الآية ٥٩ من سورة الاحزاب أيضاً هو شال للجسم. تعرض فهمي لهجوم عنيف في وطنه مصر، فاضطر إلى التخلي عن نظريته. ولم تترجم أطروحته الى العربية حتى اليوم.

زينب فواز العالمية (١٨٦٠-١٩١٤) كاتبة لبنانية ألقت كتاباً في سير ٤٥٥ امرأة عربية لعبن دوراً هاماً في مجتمعاتهن (١٨٩٣). ولعلها أول مسلمة انتقدت الحجاب. دعت الى العزوبة كوسيلة لمناهضة تعدد الزوجات. قبل «الجنس الثاني» لسيمون دي بوفوار بفترة طويلة حملت فواز النساء مسؤولية وضعهن الدوني، وأنحت عليهن باللائمة لانهن «ينظرن إلى أنفسهن وحيواتهن من وجهة نظر الرجال ومن خلال آراء الرجال... حتى أنهن لا يتعرفن الى أنفسهن إلا من خلالهم».

نظيرة زين الدين (١٩٠٨-١٩٧٥) كانت من أوائل النساء اللبنانيات اللواتي سفرن. نادت بمساواة تامة بين الرجال والنساء، ودافعت عن حق النساء بالانتخاب والاشتراك في الحكومة، كما طالبت بالاجتهاد في الدين. تقول في كتابها السفور والحجاب (١٩٢٨): ليست قطعة القماش هي التي تكفل عفاف المرأة. ظهر كتابها في فترة احتدام النقاش في سوريا بين الحجابيين والسفوريين فصب الزيت على النار. هبت مجموعة كاملة من الرائدات للدفاع عنها: ملك حفني ناصف، نازك العابد، هدى شعراوي، لور ثابت، جوليا طعمة دمشقية، ماري عجمي، مي زيادة، ابتهاج قدورة، مريانا مرآش، لبيبة الهاشم، سلمى صايغ، حبوبة حداد، هند نوفل وغيرهن. كذلك دافع عن نظيرة عدد من الرجال: الشيوخ علي عبد الرازق، طاهر النفساني، وأبو يوسف عبد القدوس، بالإضافة الى علمانيين أمثال المؤرخ محمد كرد علي واليسوعي البلجيكي الاب هانري لامانس ومحمد جميل بيهم، الشاعر خليل مطران والكاتب أمين الريحاني، الفيلسوف فيليكس فارس وغيرهم.

وظهرت في هذه الحقبة أيضاً نساء مميزات بما لهن من حق خاص. كان للأديبة مي زيادة صالون أدبي شهير ما بين ١٩١٥ و ١٩١٦. وأحبت حبا يائساً الكاتب الشهير عباس محمود العقاد، أنهى قصة الحب هذه موقف العقاد الرجعي من قضية النساء. حين عادت هذه المرأة الثائرة الغربية الاطوار الى وطنها لبنان اتهمها ظلماً بالجنون أقارب أرادوا الاستيلاء على ملكها، فأدخلوها مستشفى للمجانين. حين أفرج عنها بعد عدد من السنين توفيت وحيدة في مصر. كان ملائها الوحيد الرسائل

الكثيرة التي تبادلتها مع الاديب جبران خليل جبران، صاحب النبي، وحبهما الافلاطوني.

كانت هدى شعراوي من أولى النساء اللواتي سفرن في مصر، إلا ان أهم ما يذكر عنها هو عملها في تنظيم النساء. في ١٩٢٣ أسست أول منظمة نسائية في مصر، الاتحاد النسائي المصري الذي دافع عن حقوق العربيات والمسلمات في المؤتمرات العالمية. وفي ١٩٤٠ أسست هدى شعراوي أول منظمة نسائية عربية.

النسوية العربية بعد الحرب العالمية الثانية

نشأ خلال هذه الفترة جدل غريب بين حركات تحرير المرأة وحركات التحرير الوطني. نساء كثيرات كن قد اشتركن من فترة طويلة في النضال لنيل الاستقلال. في ١٩١٩ سفرت النساء في مصر فيما انضمن الى جماهير المتظاهرين ضد سلطات الاستعمار. في ١٩٣٠ ناشدت نساء يافا في فلسطين المؤتمر الاسلامي العام يطالبن بحق محاربة الصهيونية والامبريالية إلى جانب الرجال. بعد أن نالت البلاد استقلالها سفرت نساء كثيرات لان المستعمر قد خرج «وأصبحنا فيما بيننا». ولكن لم يكن من السهل تسخير التحرر الوطني لخدمة تحرير المرأة؛ بعد الاستقلال أعطيت الاولوية «لأهداف وطنية» على حساب النساء. طلب منهن العودة الى بيوتهن وتربية أولادهن، كما بين قول شائع في الجزائر. ولكن، على الرغم من ذلك، كان لأنظمة ما بعد الاستقلال فضل في الكثير مما نالته النساء.

التغييرات والإصلاحات

تحقق تطور كبير في تعليم النساء بفضل السياسات التي فرضت التعليم الالزامي للجميع. وفي الوقت نفسه فرضت قيود صارمة على أهم أشكال التمييز ضد المرأة. منذ ١٩٢٥ كانت مصر قد منعت تعدد الزوجات والزواج بالإكراه والخلع. وفي ١٩٥٦ حرمت ختان البنات. كذلك تناولت إصلاحات واسعة الاحوال الشخصية الخاصة بالنساء. في الجزائر سنة ١٩٦٣ عين الحد الأدنى لسن زواج البنات بـ ١٦ سنة و ١٨ للفتيان. وتبنى العراق القانون الشيوعي الجعفري الذي يساوي بين الرجال والنساء في الإرث. وفي بلاد اخرى حاولت المحاكم إقناع الرجال بعدم اتخاذ زوجة ثانية، وكثيراً ما حصلت نساء مطلقات على حق حضانة اولادهن.

تبنى اليمن الديموقراطي وتونس قوانين أسرية علمانية تقدمية. سنة ١٩٧٣ ألغي في اليمن القانون الأسري الذي يفرض مهراً باهظاً، وحرّم تعدد الزوجات ومنح المرأة حق الرجل في الطلاق.

في لبنان أولاً، سنة ١٩٥٢، ثم في مصر سنة ١٩٥٦، منحت

النساء حداً أدنى من الحقوق السياسية، كحق الانتخاب والترشيح.

النسويات الجديديات

إن الانجازات المحدودة لفترة ما بعد الاستقلال، وخيبة النساء بحركات التحرير العربية فيما يتعلق بحقوق النساء لا سيما بعد حرب ١٩٦٧ مع اسرائيل، أدت الى ظهور نوع جديد من النسويات. مقاربات جديدة تتناول الآن كل مظاهر «مسألة المرأة»، مبنية على البحث (في الطب، علم النفس، القانون، علم الاجتماع، التاريخ والانتروبولوجيا...)، وتشمل موضوعات كختان البنات والدعارة والعنف الجنسي ومشكلات العيب، الشرف وقلة الشرف، العلاقات الجنسية قبل الزواج، وسائل منع الحمل، الزواج، الطلاق، مشكلات النساء في العمل، التمييز ضد النساء في القانون، العمل المنزلي، الخ.

بشكل ما، أعادت هؤلاء النسويات الجديديات إحياء الاشكالية التي أثارها الشدياق حول كبت جنسانية النساء كأساس لتحكم الرجال بهن. مثلاً، نوال السعداوي، الطبيبة المصرية والنسوية والناشطة السياسية، تعين «مسألة المرأة» في ما تسميها البنية الطبقيّة الذكورية. مع أنها تقرن تحرير المرأة بحركة التحرير الوطني والاجتماعي الأوسع، إلا أنها لا تؤمن بان انتصار هذه شرط كاف لنيل النساء حقوقاً متساوية ووضعاً مساوياً لوضع الرجل. ولذلك تناشد النساء ليشكلن قوة سياسية نافذة وليفرضن حقوقهن بأنفسهن. في كتاباتها الاولى ميّزت السعداوي بين أولويات النسوية الغربية وأولويات النسوية العربية، ولكنها تحوّلت بعد ذلك الى موقف نسوي مغرب راديكالي يحرص النساء على الرجال.

فاطمة مرنيسي، عالمة الاجتماع المغربية والمؤلفة الشهيرة أنثت الرأي القائل بأن التلاعب بالماضي وسيلة للتحكم السياسي، وطبقته على تحكم الرجال بالنساء. أنها تطالعتنا بقراءة نسوية لإسلام النبي محمد تبين فيها صراعاً بين رسالة الله الجديدة الداعية الى المساواة بين جميع المؤمنين (بما في ذلك المساواة بين الرجال والنساء) وبين القيم القديمة، قيم مجتمع قبلي قائم على الخطف والغزو والعبودية. وفي الوقت نفسه تبين ان الخوف من العالم الحديث هو اساس السلطة الذكورية في العالم العربي/المسلم، وتقرن تحرير النساء بإشكالية الديموقراطية في مقابل السلطوية.

أدب الحرية

الى جانب النسويات في علوم الطب والاجتماع ظهر جيل جديد من الكاتبات النسويات العربيات. نذكر على سبيل المثال لا

الحركات النسائية في المغرب:

مع التوكيد على تونس، المغرب والجزائر

ربيعة ناصري

أستاذة في جامعة الرباط في المغرب وناشطة في الحركة النسائية المغربية.

في كل من البلاد الثلاثة يبلغ الآن متوسط سن الفتيات عند زواجهن الأول ٢٦ سنة في المغرب، ٢٧ في الجزائر و٢٩ في تونس. ثم أن بقاء المرأة عذراء لم يعد يعتبر أمراً شاذاً أو مشيناً. النساء اللواتي في مراكز إدارية عالية يعيشن وحدهن وهن مندمجات تماماً في مجتمعاتهن، مع أن الزواج لا يزال هو الغالب ومؤسسة يقدرونها.

ثم أن النساء ينجبن أقل مما في الماضي. استخدام وسائل منع الحمل تنتشر حتى في الريف، ولم يبق النموذج المثالي للعائلة هو العائلة الأبوية «الواسعة»، وإنما أصبح العائلة «النوية» الصغرى المكوّنة من الزوجين وأولادهم.

وقد أدخلت هذه التغييرات تحولات أخرى في الممارسات الاجتماعية والعائلية: مثلاً، لم تعد ولادة أنثى تعتبر كارثة، وتميل الأسر إلى عدم التمييز بين البنات والبنين، إن في ما يتعلق بالتعليم أو بملء أوقات الفراغ. عدد من الدراسات التي أجريت في المغرب بيّنت أن الأهل قد يعطون الأولوية للبنين حين توجد معوقات مثل الفقر المدقع أو بعد المؤسسات التعليمية، ولكن في غياب مثل هذه المعوقات لا يميزون بين أولادهم.

إلا أن دول المغرب لم تعترف بعد بهذه التغييرات الاجتماعية والإقتصادية. منذ إستقلال كل منها تبنى قادتها السياسيون إجمالاً إجراءات سعت إلى تغيير مجتمعاتهم عن طريق التعليم ونشاط النساء. ولكنهم، في الوقت نفسه، بذلوا كل ما في

تصوّر نساء المغرب والعالم العربي إجمالاً على أنهن دونيات، خاضعات، إتكاليات، يعشن في مجتمع ذكوري أبوي. بصرف النظر عن أن هؤلاء النساء لم يكن قط خاضعات تماماً، فإن خبراتهن مع المجتمع الأبوي تختلف باختلاف بيئتهن الاجتماعية، مستوياتهن العلمية، نشاطتهن ووضعهن المهني. إنهن لجأن دائماً إلى ما لديهن من وسائل لمقاومة الإخضاع. الحركة النسوية التي تبرز الآن في الحياة السياسية والاجتماعية المغربية تمثل شكلاً حديثاً لهذه المقاومة، وقد ورثت تقليداً قديماً لمقاومة المغريبات كل أشكال الظلم.

منذ استقلال المغرب (١٩٥٦) وتونس (١٩٥٧) والجزائر (١٩٦٢) عرفت هذه البلاد تغييرات جوهرية حولت البنى الاجتماعية والعائلية فيها بالإضافة إلى العلاقات بين الرجال والنساء. إلا أن مقاومة التغيير لا تزال شديدة، فكل الرجال والنساء يحاولون المحافظة على تقاليد ملتبسة يغالون في تقديرها وهي منتمية إلى ماضٍ اختفى إلى الأبد.

في أعقاب الإستقلال كان عدد المتعلمات في المغرب ضئيلاً، إلا أن النساء يشكلن الآن ٤ من كل ١٠ طلاب جامعيين في كل من البلاد الثلاثة. على الرغم من الفوارق بين هذه البلاد الثلاثة، فإن النشاط المهني فيها جميعاً يثبّت قيمة التعليم، إن على مستوى أهمية نشاط النساء أو بالنسبة إلى ميادين عملهم. الزيادة المذهلة في طلب النساء العمل تؤكد عظم التغييرات الحاصلة باستمرار.

ردّ الفعل المعادي

في الثمانينات عادت «مسألة المرأة» إلى نقطة الصفر. كانت حقوق النساء في قلب ردة الفعل الأصولية المعادية للحدثة المشوهة في الربع الأخير من القرن. تضمن برنامجها الموضوعات عينها التي أثارها الرائدات: الحجاب، الفصل بين الجنسين، تحريم العمل على النساء (ما أسخف هذا الحل المأساوي لمشكلة البطالة!) مساواة النساء القانونية والسياسية، تعدد الزوجات، الخ.

لسوء الحظ كانت حقوق النساء ولا تزال أول التنازلات التي تتنازل عنها الانظمة العربية أمام الضغوطات الأصولية. عبر عن ذلك جاك بيرك خير تعبير حين تكلم عن النساء «كأخر أثر لسلطة الرجال» في العالم العربي/الاسلامي. وهذا ما جعلهن أكباش فداء مثاليات لإحباطات المجتمع ومشكلاته. فالمجتمع الذكوري مبعّد ومقموع ومحبط في طموحاته الوطنية والاجتماعية، قلق الهوية، يواجه مستقبلاً مجهولاً في عالم يزداد عولمة، فما أسهل أن ينتقم هذا المجتمع من النساء ليثبت تفوقه الذكوري. ما أشد عقم هذه الأعمال الرمزية التي هي في غير موضعها، والتي تحاول عبثاً أن تغطي عجزنا عن مواجهة التحديات والتغييرات والمشكلات الحقيقية في عالم ما بعد الحدثة.

قبل ما يزيد على ستة عقود تناولت نظيرة زين الدين القضية نفسها حول جعل النساء كبش فداء في ردها على نقادها الذكور:

لم تتطوروا مع الزمن. لقد طوى الزمن ألويتكم ولقد ضيعتم تراث أجدادنا. أتريدون الآن أن تنشروا ألويتكم فوق وجوه نسانكم، متخذين نساءكم بديلاً عن المملكات التي اضتموها؟^١

الحصر: ليلي بعلبكي وإيتيل عدنان من لبنان، غادة السمان من سوريا، سميرة عزام وفدوى طوقان من فلسطين. لم تعبر كتاباتهن فقط عن الحرية والثورة على الصيغ القديمة في التعبير الأدبي، وإنما أيضاً عن الحرية والثورة كوجهة نظر في الحياة.

كتاب ليلي بعلبكي أنا أحياء لم يعد يذكر كثيراً اليوم، إلا أنه لا يزال رواية شجاعة تمثل ظهور المرأة كفرد في بيروت «الستينات الذهبية» في وصف غادة السمان لاضاع العربيات التي لا تطاق وللقدر الغامض الذي يواجهه، تتخطى الحدود القومية لتتضم إلى المظلومين في العالم كله:

إنني عبدة سوداء على الرغم من جلدي البيضاء لانني امرأة عربية. ضحية الوأد في رمال صحراء الجاهلية، أنا الآن ضحية وأد جديد يدفننا في الذل الموروث. إنني لا أبحث عن الحب، أبحث فقط عن امرأة وحيدة ومعذبة مثلي لأمسك بيدها فيما نضع كلتانا بين أشواك الحقول، نخلف أولاداً للقبيلة، أولاداً لا يلبثون أن يتعلموا أن يكرهونا.

غضب إيتيل عدنان الفريد في «الرؤيا النبوية العربية» (١٩٨٠) تنذر بمصائب مستقبلية. ولا غرو أن تكون من أول الكتاب الذين تناولوا الحرب الأهلية اللبنانية موضوعاً للأدب (ست ماري روز، ١٩٧٨ و ١٩٨٢). ولكن، أهم من ذلك، طورت عدنان بعد هذا بقليل أسلوباً أثبت عملية الكتابة نفسها. مع إيتيل عدنان تحررت الكاتبات من عبء الاضطرار إلى البرهان على أنهن قادرات على إنتاج أدب.

الهوامش

١. الحب في حضارتنا الإسلامية (١٩٨٣)، ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية (١٩٨٧)، الحريم السياسي (١٩٨٧)، الحجاب والخاصة الذكورية: تفسير نسوي لحقوق النساء في الإسلام (١٩٩١)، الإسلام والديموقراطية: الخوف من الحدثة (١٩٩٤).
٢. ازهار الربيع تمتلك: ومظاهر الرحلة (١٩٩٠)، عن المدن والنساء (١٩٩٣)، باريس حين تكون عارية (١٩٩٣).
٣. الفتاة والشيوخ، ١٩٢٩، ج ١، ص ٤٠.

استطاعتهم لكبح التأثير الذي ينتج عن هذه التغييرات. تختلف الاستراتيجيات التي يتبنونها، إلا أنها تميل إجمالاً الى المحافظة على امتيازات الرجال والبنى الأسرية التقليدية.

من الوسائل المستخدمة في هذا المجال مقاومة التغييرات الاجتماعية والحركات النسائية فيما يتعلق بالقانون الاسري في كل من المغرب والجزائر. الوضع في تونس شاذ عن القاعدة: قانون الاحوال الشخصية في تونس واحد من اكثر القوانين مساواة في المنطقة، بل في العالم العربي.

كبح التحويلات الجارية بعدم تشريعها وباللجوء شبه الدائم الى الدين وأشكال من التحكم الإجتماعي والسياسي، تضافرت مع ظروف إقتصادية قاسية لمقاومة الأزمة التي تعانيها البلدان الثلاثة.

في هذا السياق نشأت الحركة النسائية المغربية الحالية حوالي منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وفي البلاد الثلاثة معا. نشأت هذه الحركة نتيجة : ١) اضطرابات اجتماعية أثرت في وضع النساء الإقتصادي (٢) رد فعل النساء على التشويش والتناقض في السياسات العامة، وعلى وضعهن الدوني في أسرهن والوظائف السفلى المتاحة لهن؛ (٣) إستفنائهن من مجال إتخاذ القرارات العامة والسياسية.

الوعي المتزايد لإسهام النساء في الاقتصاد والمجتمع، ونشر القيم النسوية على نطاق دولي بواسطة سنة المرأة العالمية (١٩٧٥) وعقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦-١٩٨٥)، هذه العوامل جميعاً شجعت نشأة هذه الحركة على شكل مجموعات منظمة في البلاد الثلاثة.

ولكن هذه النشأة جاءت أيضاً إثر عملية نضج طويل، بدأت قبل الإستقلال بمدة طويلة وقويت تدريجياً لتصبح نتاج التغييرات الإجتماعية والسياسية بامتياز. الحركة النسوية المغربية تمثل جديد ذو مشروع سياسي وإجتماعي واضح وطموح، يهدف الى إسترجاع حقوق النساء وكرامتهن، محدثاً بذلك تغييرات جوهرية في مجتمعات كل منهن. إن نضال النساء من أجل تحريرهن رافق التغييرات السياسية والاجتماعية الرئيسية في المنطقة منذ بدء القرن العشرين. وهي شاهد على التغييرات في العقود القليلة الاخيرة، على الرغم من الجمود الظاهر في هذه البلاد الثلاثة.

1. ôjôèàdG àécôMh Qué@a's ' G, AÉ'ùàdG

أحد الأمور المشتركة بين بلاد المغرب الأوسط الثلاثة (الجزائر والمغرب وتونس) إنها ثلاثتها كانت مستعمرات فرنسية. كان

إحتلال الجزائر أطولها وأكثرها آلاماً. وقد كان للاستعمار الفرنسي تأثيرات متعددة وبعيدة في البلاد الثلاثة وفي وضع النساء، ولو بدرجات متفاوتة.

â†j@dG ácôm

كما حدث في الشرق الأوسط (ولا سيما في مصر وبلاد الشام) كان الإتصال بالمستعمرين صدمة كان من بين نتائجها إنها جعلت المثقفين المغربيين (الذين تعلموا في أوروبا أو في الشرق الأوسط) يطالبون بتجديد الفكر الإسلامي وإصلاح المجتمع. وكان وضع النساء جزءاً من النقاش الذي بدأ في الثلاثينات والاربعينات من القرن التاسع عشر. في الواقع أن بعض مفكري النهضة في المغرب بدأوا يطالبون بتعليم البنات، متأثرين في ذلك بنظريات الاصلاح في الشرق الاوسط.

قاوم العلماء هذه النزعة الإصلاحية مدعين أن التعليم الفرنسي في شمالي إفريقيا مناقض للإسلام وأنه سيؤدي إلى فقد الهوية نتيجة التثاقف. إدعوا أيضاً أن هذا التعليم ضد الله والوطن، وكان هذا هو السبب الذي دفع العلماء أمثال بن باديس في الجزائر وعلال الفاسي في المغرب والطاهر حداد في تونس، فضلاً عن وطنيين، الى تأسيس تعليم إسلامي حر. لم يكن أمامهم إلا أن يرسلوا بناتهم إلى هذه المدارس الحرة ليكونوا مثلاً يحتذى به؛ ولكن كان على هذا التعليم أن يجري في إطار عربي إسلامي، وأن لا يضل البنات فيبتعدن عن وظيفتهن «الطبيعية»، أي الإنجاب والعناية بأسرهن.

بما أن الشباب المتعلمين المنتمين الى البرجوازية والطبقات المدينية الغنية كانوا قد خبروا رؤياً مغايرة للعالم، أخذوا يطالبون بحق البنات -زوجاتهم في المستقبل- بالتعليم. وقد أجبرت سوق الزواج الأهل على التأقلم مع هذا الوضع الجديد، وبدأوا يعتبرون جهل النساء خطراً بما أن المثقفين أخذوا يتزوجون نساء أجنبيات متعلعات.

وما قضى على آخر مقاومة لتعليم البنات كان تعبئة بعض العلماء لتعليمهن، وتبني الحركات الوطنية ذلك في البلاد الثلاثة، فضلاً عن ضغوط المثقفين. قبل الإستقلال بحقبة طويلة راهنت البلاد الثلاثة على التعليم كوسيلة لتسريع التحرر الوطني والتنمية الإقتصادية والاجتماعية. أعطيت الأولوية لتعليم الصبيان، إلا أن الحركات الوطنية الثلاث تبنت تعليم البنات، على الرغم من بعض المقاومة (لا سيما في المغرب).^٢

...ôfçòdG ìÓ'U ' G ájôhó fi

يعلمنا تاريخ بلاد المغرب أن النساء إخترن هويتهم الجماعية

ليحاربين الاستعمار على الرغم من أنهن عانين المزيد من التحكم بحرية حركتهن. كن محجبات ومخفيات عن عيون المستعمرين المسيحيين الذين نظروا الى «المرأة المسلمة» على انها موضوع فضول وتخيّل، ولكن النساء المغربيات لعبن أدواراً مباشرة وغير مباشرة في نضال بلادهن للإستقلال. كان عليهن أن يعشن الصراع بين هوية الشعب المستعمر وهوية النساء الخاضعات، على أمل ان يفيدهن الاستقلال بقدر ما سيفيد الرجال.

ولكن سرعان ما ظهرت محدودية تعهد الإصلاحيين تعليم البنات. في الواقع، كان على التعليم، حسب رأيهم، أن يعطي الأولوية لدور النساء العائلي، وهدف التعليم الأول أن يحسن هذا الدور. ولكن، على الرغم من أن تعليم النساء كان محدوداً عددياً ونوعياً بدأ يعطي نتائجه خارج الحدود الضيقة التي وضعها له الإصلاحيون الأبوين. أرادت نساء الخاصة المدينية أن يُسمعن أصواتهن وأن يخرجن من العزلة الأبوية الحامية التي أراد الإصلاحيون الذكوريون أن يبقيين فيها. هذه الأصوات النسائية المنشقة كانت أصوات نساء لهن وسائل الثقافة عينها التي كانت للرجال، ولكنهن وعين ظروف النساء في بلادهن، لأنهن نساء. في أول الأمر كانت هذه الأصوات معزولة إلا أنها اكتسبت المزيد من الثقة بعد أن استعانت بوسائل جديدة، ولا سيما بعد أن كانت النساء قد أسهمت بشكل فعال في الحركات القومية لتحرير بلادهن.

قسم النساء في حزب الاستقلال في المغرب (أهم الأحزاب المناهضة بالإستقلال)، وإتحاد النساء المغربيات (الذي أسسه الحزب الشيوعي عام ١٩٤٤)، وجمعية أخوات الصفا المنتمية الى حزب الديموقراطية والإستقلال (١٩٤٦) كانت أولى هيئات المنظمات النسائية في تلك الحقبة التي ميزتها المطالبة بالإستقلال. كانت أولوية هذه المنظمات كلها النضال الوطني، او الإحسان. الا إن أخوات الصفا شذت عن القاعدة إذ أثارت مشكلات تتعلق بقانون الأحوال الشخصية مثل الزواج المبكر والمهر والطلاق وتعدد الزوجات.

على غرار المغرب انشأ الحزب الشيوعي في الجزائر إتحاد النساء الجزائريات في ١٩٤٣، وكان معظم أعضائه من الاوروبيات. وإذ اشتد النضال للإستقلال أخذت الاحزاب الوطنية تشجع النساء على الإنضمام إلى صفوفها. من أجل ذلك تأسست خلايا توعية هدفها الوحيد تعبئة النساء للنضال ضد الإستعمار. أعجبت هذه التعبئة النساء لأنها أشعرتهم أن مستقبل وطنهن في أيديهن، لا أن قضية وضعهن لم تُثر اطلاقاً.

بفضل الحركة الإصلاحية القوية التي قادها الطاهر حداد^٤ والشيخ بن عثور في تونس أثير وضع النساء باكراً جداً (في ثلاثينات القرن العشرين) كشرط ضروري لتحديث البلد.

المحاولات الأولى لتنظيم النساء المنتميات إلى البرجوازية التونسية المدينية تجلت في القيام بأعمال خيرية لمساعدة النساء الفقيرات. إلا أن هذه الحركة تحولت سريعاً تحت لواء حزب الدستور الجديد (الذي تأسس ١٩٣٤) إلى النضال ضد المستعمر الفرنسي. وعلى غرار ما حصل في البلدين الآخرين، أسس الحزب الشيوعي التونسي منظمين نسائيتين منتميتين إليه (إتحاد النساء في تونس وإتحاد الشابات التونسيات في ١٩٤٤). كذلك انضمت النساء إلى الإتحاد العام للعمال التونسيين وإلى غيره من المجموعات السياسية.

خلال هذه الفترة أعطيت الأولوية في كل بلاد المغرب إلى قضايا متعلقة بالإتجاهات الأيديولوجية والسياسية الخاصة بالمنظمات المختلفة. لم يكن لقضية حقوق النساء مكان إلا كقضية سياسية بين الوطنيين والمستعمرين، وبين المحافظين والإصلاحيين. فتمت تعبئة النساء حول هذه القضايا من غير أن تتاح لهن فرصة التعبير عن مطالبتهن وطموحاتهن الخاصة بهن.

Qué@a's ' Gh ájzHC G

وصول المستعمرين الغربيين إلى المغرب بأيديولوجيا وممارسات وخطاب يدعي «إنني اجلب للشعب المحلي الحضارة والتطور»، خلق في الشعب توتراً متعلقاً بهويتهم وتبلور حول النساء والعائلة والدين. وكان الدين أقوى الآليات المناهضة للمستعمرين وقيمهم: إن هذه العملية المعروفة والتي حُلّت كثيراً وضعت العربيات والمسلمات على تقاطع بين هويتين: هوية المجتمع المظلوم وهوية النساء الخاضعات.

كذلك إحتل التراث الكولونيالي مكانة هامة جداً في تصوير الإسلام الذي كان بمثابة قوة لمقاومة الإحتلال والإمتصاص، والذي استخدمه الوطنيون في البلاد المستعمرة كسلاح تعبئة.

خلال سنوات «لبس الإستعمار قناع التقدم العالمي لكي يخضع الشعوب، خالطاً بذلك بين الحداثة والاستعمار والسيطرة.»^٥ وكما يلاحظ يوسف بانغورا "...بالنسبة للعديد من بلاد العالم الثالث يقتضي التوصل إلى الحداثة التخلص من حدود الاثنية، تبني الهوية العلمانية الخاصة بالدول القومية، تطوير نظرة عقلانية وعلمية الى التنمية، ومعاملة الافراد ككائنات قائمة بذاتها.»^٦

في الجزائر استخدم المستعمرون ومن كان ضدهم وضع النساء كورقة سياسية. في ١٩٥٨ ناشدت فرنسا النساء حرق حجابهن في إحدى الساحات العامة المهمة في الجزائر فيما يهتفن «الجزائر الفرنسية». ساعد ذلك على «تزوير القضية لإن نساء

جزائريات سافرات منذ زمن طويل عدن الى التحجب بطريقة تلقائية ومن غير أن يأمرهن أحد، مؤكدة أن الجزائريات لن يتحررن بناء على طلب فرنسا»^٧

بكلام زكية داوود، «كل مساءلة حول الوضع الراهن كان يعتبر موافقة على سياسة السلطات الاستعمارية الديمقراطية ويُسجَب على أنه مشروع للقضاء على الهوية»^٨

٢. النساء المغربيات في حقبة ما بعد الاستعمار

بمجرد أن نالت هذه البلاد جميعاً استقلالها إختارت التعليم حجراً أساسياً في برامج تنميتها، على الرغم من اختلاف اتجاهاتها السياسية. الحاجة إلى إستلام السلطة من المستعمرين، بالإضافة إلى الرغبة في تسريع عملية التحديث، منح التعليم اهميته الاساسية. وإذا أخذنا الإمكانيات المحدودة بعين الاعتبار نجد أن الجهود التي بذلت في هذا المضمار كبيرة، لا سيما قبل أزمة ١٩٧٢ الاقتصادية. ثم أنه كان للخاصة المثقفة مطلب اجتماعي ملح منذ قبل الاستقلال بمدة طويلة وامتد بعد ذلك الى طبقات إجتماعية أخرى، إلا وهو إعتبار العلم وسيلة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والإجتماعية.

حدود سياسات التنمية الوطنية

تبنت دول المغرب بعد الاستقلال وسائل مختلفة لبلوغ الهدف المشترك أي تحديث مجتمعاتها مع الحفاظ على الأبوية، وذلك لتضمن تأييد القوى والقيادات المحافظة. إستراتيجية التنمية التي تبناها كانت مطابقة لحاجات البلاد الصناعية، وتضمنت عملية تحديث شملت عوامل وآلات انتاج من غير أن تغير علاقات الانتاج أو العلاقات الجندرية في الأسرة الأبوية.

أفضل مثل على ذلك هو موقف الدول الثلاث بعد الاستقلال من تشريع وضع النساء والعلاقات الأسرية. نتيجة السياسة التحديثية التي أرادها الرئيس بورقيبة ومن غير الخروج عن الاسلام اختارت تونس تشريعا تحريريا؛ المغرب أسرع إلى إصدار قانون المدونة الرجعي القائم على عدم المساواة (٥٨/١٩٥٧)؛ بعد عشرين سنة من التردد والجهود المجهضة إنتهت الجزائر في ١٩٨٤ الى إصدار قانون للأحوال الشخصية يكاد يكون شبيها بقانون المغرب.

يختلف الوضع في تونس عنه في الدولتين المغربيتين الأخريين الى حد أن الدولة، في عملية تحديثها البنى الاسرية والاجتماعية، أكدت في تناولها وضع المرأة «التناقض بين أيديولوجيا تنموية حديثة وأيديولوجيا قائمة على التعصب ضد المرأة»^٩ بتعبير أبسط، إتخذت الدولة التونسية برئاسة بورقيبة

عدداً من الإجراءات لمراجعة المجلة، وهو أمر يمكن إعتباره ثورياً في السياق العربي، ومنها تحريم تعدد الزوجات، وفرض الطلاق القانوني ومنح المرأة حق الحضانة، الخ. وقد استمرت هذه الإصلاحات تحت رئاسة بن علي (١٩٨٧) بحيث أصبح تعهد الدولة تحرير النساء من المميزات الباقية في تونس. إلا أن هذه «النسوية من قبل الدولة» كانت قبل كل شيء «نسوية ذكورية»^{١٠} نابعة من حركة سياسية إصلاحية اثارَت قضية تحرير النساء كشرط أساسي للنهضة العربية. إنها «نسوية ذكورية» لأنها لا تهدف إلى تغيير أدوار النساء التقليدية وإنما الى جعلهن أكثر فاعلية داخل بنية أسرية أبوية.

في الجزائر، حيث أصبح إشتراك النساء في النضال الوطني للتحرير حقيقة تاريخية لا شك فيها، حاولت جبهة التحرير الوطني ترسيخ الفكرة أن النساء إكتسبن كامل كرامتهن كمواطنات، وبالتالي كامل حقوقهن، بمجرد إشتراكهن في النضال للإستقلال^{١١}

وقد نجحت في ترسيخ هذه الفكرة إلى حد جعل الإسلاميين والمحافظين يتهمون النسويات الجزائريات حين طالبن في ١٩٨٤ بإصلاح المجلة أو إلغائها بانهن «بنات فرنسا»، و«متغربنات»، ناسين او متناسين دور النساء في النضال من أجل الإستقلال. هذا الميل إلى تشويه مطالب الحركة النسائية بمناشدة مشاعر ضد الاستعمار وإحساس بالمجتمع المحلي والهوية ما زال يؤثر حتى بعد الإستقلال بعمق. لقد لجأت الدولة الجزائرية مرارا إلى هذه الأسلوب، حتى قبل ظهور الحركة الإسلامية بمدة طويلة.

في المغرب فتح الشعور بغبطة الإستقلال أبواب التعليم والعمل أمام النساء. في ٥٨/١٩٥٧ عين الملك محمد الخامس علال فاسي، أحد كبار المفكرين الاصلاحيين في تلك الحقبة، لترؤس اللجنة المكلفة بتنظيم القانون الإسلامي المتبوع. على نقيض ما كان منتظراً أصدرت هذه اللجنة بسرعة مدونة كرسّت الأبوية واخضاع النساء ونظمتها على أساس إداري. فبنت الدولة على هذا النص الأسس القانونية والسياسية والاقتصادية للمغرب المستقل، وإتخذته أساساً لسلطتها. إستخدم اخضاع المرأة هذا لإرضاء اكثر العلماء محافظة وأكثر الأوساط تقليدية، كما يرمي المرء فتات الخبز للفقراء لكي يقبلوا بنصوص علمانية أخرى تركت كل القضايا السياسية الجدية في أيدي الدولة.

في المغرب، ثم في الجزائر إزداد تقديس المجلة التي هي نصوص قانونية بسيطة، وعملت على تثبيت وضع النساء إلى الأبد، بينما تمكنت جميع القوانين الأخرى من التطور بحرية في حادثة أعترت دنوية. لا يمكن تفسير ما حدث على أنه مجرد رغبة بإحترام الشريعة و/أو عبء التقاليد. الشريعة أكثر إنتقائية، وأكثر

المحترمين للشريعة إنتقدوا ما في التقاليد من مظاهر سلبية. ثم أن الشريعة أغفلت من غير تردد لتبني نظام قانوني علماني مستوحى من المستعمر، بإستثناء المجلة التي عدت إستثناء.

بعد إستقلال المغرب بمدة طويلة إستمرّ تطويق النساء بحدود إجتماعية محلية ومناهضة الإستعمار. أحتجزت النساء المغربيات في خصوصية عزلتهن. كل شيء قابل للتغيير إلا النساء اللواتي طلب منهن تمثيل الإستمرارية، لأن هذه كانت مصلحة الرجال الذين سيطروا على كل السلطة بعد الاستقلال وأعادوا النساء الى وظائفهن المنزلية والانجابية. اسهمت الدولة في زعزعة النظام القديم بعلمنة القانون وبالتعليم وبتشغيل النساء على نطاق واسع، مما ادى الى ان تصبح العائلة المصغرة النووية هي القاعدة. الا ان الدولة نجحت الى حد بعيد في محاولتها حصر التأثير الذي قد ينتج عن هذه التغييرات، وذلك عن طريق التوظيف في المجال الرمزي واسلمة الخطاب السياسي وبواسطة القانون العائلي وغير ذلك من التدابير القانونية. لبناء دولة مستقلة اشترطوا قبل كل شيء المحافظة على العائلة التقليدية، والولاء الديني والعشائري داخل اطار سلطة مطلقة وهرمية.

احدى المميزات الرئيسية لفترة ما بعد الاستعمار كانت تولي الدول المجال الديني لتثبيت سلطتها وتأسيس شرعيتها. وقد أعلن الاسلام حالا دينا للدولة (حتى في الجزائر التي ادعت الاشتراكية). اللجوء الدائم الى الخطاب الديني الذي استخدم لاهداف متعددة باسم الخصوصية الثقافية والدينية اصبح امرا عاديا، وإثبات شرعيتهم السياسية استخدمه كل السياسيين الذين حاولوا منافسة «السلطات». وبين هذه البلاد كرس المغرب اكبر عدد من الساعات لتعليم ديني (١٩٧٧) ذي محتوى اسلامي جامد ورجعي اقتصر على تمجيد الماضي وحفظ اقوال تقوى. ١٢ مطع الصلوات في المدارس في ١٩٦٠، محتوى الكتب المدرسية القائمة على التعصب والتمييز، ١٣ برامج دينية بالتلفزيون، التعريب السطحي، هذه جميعا كانت عوامل اسهمت في توجيه الدول المغربية (لا سيما في المغرب والجزائر).

اهتم المغرب والجزائر بالحفاظ على النموذج القانوني للعائلة، ١٤ وإيديولوجيا القانون العائلي. النصوص الأخرى كالقانون الجزائي وقانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون الحريات العامة وقانون الجنسية، هذه جميعاً عززت الايديولوجيا الأبوية عن طريق منح الاب والزوج سلطة مطلقة في العلاقات العائلية والاجتماعية. إدخال تدابير تمييزية في نصوص علمانية لجعلها توافق الشريعة حسب ما ادعوا لا يمكن ان يبرره غير رغبة المشرعين بتعزيز الايديولوجيا الابوية.

فباستثناء تونس نجد ان قوانين الاحوال الشخصية المستوحاة

من الشريعة الاسلامية والقائمة على تفسير للقرآن والحديث معرّض للخطأ هي اساس وضع النساء الدوني في قوانين المغرب اليوم. التدابير التي تميز ضد النساء في هذه القوانين، فضلا عن التبلرات الهويوية والسياسية حولها، تمثل صفة لحقوق النساء وحرياتهن، مع ان دساتير هذه البلاد تضمن هذه الحريات وتلك الحقوق^{١٢} كما تمثل عقبة اساسية لاشترك النساء في الحياة الاقتصادية والسياسية العامة^{١٣}.

يسمح القانون العائلي في المغرب بتزويج الفتاة في سن مبكرة جدا (١٥ سنة للبنات فيما هي ١٨ للصبيان). وقد يسمح للقاضي بعقد زواج حتى قبل بلوغ الفتاة السن القانونية إذا كان هناك خوف على «أخلاق الفتاة وسمعتها».

شرط الولاية بالنسبة للنساء كان تديباً آخر أعادته المجلة في الجزائر والمغرب. وواجب الإعالة في مقابل واجب الطاعة يمثل أساس التمييز الجندري في المنطقة اليوم. باستثناءات قليلة^{١٤} يفرض على النساء طاعة أزواجهن واحترام أسرهم. بسبب ذلك يستطيع الزوج أن يمنع إمرأته من زيارة عائلتها، وأن يمنعها من العمل خارج المنزل، أو حتى من مجرد الخروج. باستثناء تونس يُسمح بتعدد الزوجات، مع أن هذا أصبح نادراً. في كل مكان نجد أن الزوج هو رأس العائلة، حتى في تونس التي تتمتع بأكثر القوانين العائلية تحرراً. للأزواج حق الخلع (أي فصل عقد الزواج من طرف واحد) من غير ان يعطوا سبباً، فيما لا تستطيع المرأة أبداً أن تطلق إلا إذا لجأت إلى المحكمة أو أعطت الزوج الخلعة أي مكافأة لكي يوافق. باختصار، أن للزوج كامل الحرية بأن يطلق فيما يجب أن تطلب الزوجة إذن القاضي لتطلق، وهو إذن لا يمنح إلا في حالات محدودة.

ثم أن القانون لا ينص على منح المطلقات شيئاً، فلا حق لهن بإعانة إلا خلال فترة العدة القصيرة. باستثناء بعض التغييرات الطفيفة التي أدخلت مثلاً في تونس، تعتبر الأم راعية الأولاد لا حاضنتهم، إلا في حالة موت الوالد وبعض الظروف المحدودة الأخرى^{١٥} ثم أنه لا يحق للمطلقة وحاضنة أولادها القاصرين أن تحتفظ ببيت الزوجية إلا في حالات استثنائية، ولا تستطيع أن تتزوج ثانية^{١٦} من غير أن تفقد حضانة أولادها، فيما لا يستتبع زواج الأب مثل هذه النتائج.

تبني قانون الإرث عدم مساواة بين الرجال والنساء^{١٧} باستثناء تونس يعني مبدأ «التعصيب» أنه في غياب وريث ذكر ينافس من هم أقارب الميت كلاله بناته على الإرث^{١٨}. كذلك لا يحق لغير المسلمة في البلاد الثلاثة أن ترث زوجها المسلم.

وقد إستخدمت حيل أخرى لحرمان النساء من الإرث: في المغرب يسمح الحبوس أوالوقف بالتحايل على عدم المساواة في قوانين

الإرث لمصلحة الورثة الذكور وحرمان الإناث من حقهن بالإرث؛ فالوصاية الواجبة تمنح أحفاد رجل توفي سابقاً حق الاستفادة من الإرث فيما يحرم أولاد إبنة توفيت سابقاً من هذه الحقوق نفسها.

منذ الاستقلال تهدف تدخلات الدولة بصفة خاصة إلى المحافظة على الوضع الراهن، وضبط المطالب، وتحييد القوى الاجتماعية والسياسية المعارضة. وإذا كانت المجتمعات في المغرب تواجه اليوم اسلاماً سياسياً فلا بد من الاعتراف بان هذا الاسلام تمكن من الانتشار بهذه السرعة لانه وجد تربة صالحة سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً.

أصوات النساء: جيل ما بعد الاستقلال

بعيد الاستقلال عادت الى بيوتهن النساء اللواتي كنّ قد اشتركن في العمل السياسي والمقاومة، وذلك لكي يقمن «بمهمتهن الشريفة» التي حدّدها لهن رفاق الماضي، أي تربية مواطني المستقبل. واللواتي قررن المتابعة على الرغم من ذلك وظفن جهودهن في الاعمال الاجتماعية والخيرية.

ولكن بفضل انتشار التعليم والعمل المهني المأجور، ولا سيما في المدن، سرعان ما إنضمّ إلى المنظمات السياسية والنقابات جيل جديد من النساء اللواتي لم يكنّ قد اشتركن في النضال للاستقلال. على الرغم من أوضاع سياسية وإجتماعية صعبة، وعلى الرغم من القمع، ناضل بعض النساء داخل هذه المنظمات التي كانت أولوياتها الدائمة توطيد الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والديموقراطية، ولم تدع قط المطالبة بالمساواة الجندرية.

منذ منتصف سبعينات القرن العشرين بدأ تاريخ جديد في المغرب شهد انفتاحاً سياسياً نسبياً وحرية أكثر في التعبير، مما أتاح لأحزاب المعارضة أن تستأنف نشاطاتها، بما في ذلك النساء اللواتي بدأن ينظمن أنفسهن في أقسام نسائية داخل أحزابهن المختلفة. توافقت هذه الفترة من الانفتاح السياسي في المغرب مع عقد الأمم المتحدة للنساء (١٩٧٦-١٩٨٥)، بالإضافة الى إعلان إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١٩٧٩. لقد وفرت هذه الأحداث للنساء فرصاً لتكثيف النقاش داخل بنى أحزابهن حول موقفها من القضايا النسائية وإخلاصها لها، ولا سيما قضية إصلاح المدونة.

كان الهدف الضمني لهذه الاقسام النسائية أن تزيد عدد الأعضاء النسائية لأحزابهن. في أول الأمر نال العمل الاجتماعي وتوعية النساء تأييداً واسعاً، ولكن سرعان ما اثبرت قضايا تحرير النساء ووضعهن القانوني وتمثيلهن على مستويات أخذ القرار. ولا بد من الاشارة إلى الاختلافات بين

مطالب أقسام النساء هذه. فيما كان هناك إجماع حول قضايا التعليم والمشاركة السياسية ونشاطات النساء، عولجت مسألة إصلاح المدونة بشكل مختلف وغامض، توقف على درجة استقلالية الناشطات ضمن أحزابهن وإستعدادهن للنضال. في الواقع تواجد منذ زمن تياران بين الناشطات السياسيات والنقابيات، ولا يزالان: تيار يتبع بدقة توجيهات الحزب، فيما يتدبر التيار الآخر التناقضات بين هوياتهن الحزبية والنسوية.

في منتصف ثمانينات القرن العشرين تأسس أول تجمع نسائي في المغرب: إتحاد النساء الديموقراطي (١٩٨٥)، تلاه بعد سنتين إتحاد العمل النسائي. بعد ذلك أسس عدد من المنظمات النسائية التي أسهمت في تعدد منظمات الحركة وتنوعها، وفي تخصصها في مجالات التدخل، وفي إنتشار جغرافي أفضل، وفي إستقلاليتها. وراء ظهور الحركة النسوية في المغرب طموح الناشطات الى القيام بالذات في مطالبيهن واقوالهن ومنظماتهن، مستقلات عن رفاقهن الذكور في الأحزاب، وعن الأقسام النسائية في الأحزاب السياسية والنقابات التي كانت تقيّد دائماً مطالبيهن الخاصة بالنساء. مثل ذلك قطع الصلة بسنين من التنازل والانتظار.

في تونس كان نادي الطاهر حداد (١٩٧٧-١٩٨٧) أول مبادرة لتنظيم النساء، وقد جمع ناشطات سياسيات ونقابيات ومثقفات أردن الخروج على الايديولوجيا الرسمية وتفكيراً قائماً بذاته حول وضع النساء في مجتمع متأزم. خبرت تونس الاسلام السياسي قبل البلدين المغربيين الآخرين (وهو لا يزال كامناً هناك، على الرغم من قمعها). بسبب ذلك قامت الحركة النسائية إلى حد على رغبتهن بالدفاع عما أحرزته النساء فيما يتعلق بوضعهن القانوني، بما أن أول مطالب الاسلام السياسي في تونس هوالغاء هذه الإنجازات.

هذا القيام بالذات النسوي شكل قطعاً مع «النسوية الذكورية» الموجودة والتي تمثلها السلطات المحلية. وكانت أيضاً قطعاً، كما في المغرب، مع المنظمات السياسية والنقابية اليسارية التي كانت الاسرة «الايديولوجية» للنسويات التونسيات ولكنها رفضت الاهتمام بمطالبيهن وطموحاتهن الخاصة بهن، معتبرة النسوية «غير ملائمة» و«غير مناسبة للظرف».^{٢٢}

فترة اكتشاف الذات هذه ومحاولة جمع تيارات متعددة في حركة واحدة قائمة بذاتها كانت فترة غنية جداً بالنقاش والمؤتمرات والمنشورات، ونخص بالذكر مجلة نساء. تأسست منطمتان تونسيّتان قائمتان بذواتهما بعد منتصف الثمانينات: التجمع التونسي للنساء الديموقراطيات (١٩٨٩) وتجمع النساء التونسيات للبحث والتنمية (تأسس ١٩٨٥ ونال إذن الممارسة ١٩٨٨). في السياق السياسي التونسي إزدادت

تدريجياً المطالب السياسية لهذين التجمعين، كالمطالبة بالديموقراطية وإحترام حقوق الإنسان. في كل من تونس والجزائر كانت الحركة النسائية أول واقوى من دافع عن مجتمعاتها ضد التهديدات التوتاليتارية الصادرة عن الاسلام السياسي أو النظم السياسية الحاكمة.

في الجزائر كما في المغرب كانت قضية المدونة هي التي عبأت النساء ليقفن كمجموعات منظمة للدفاع عن مصالحهن. في الواقع، بعد التردد وعدد من المحاولات التي أجهضت وكانت قد هدفت إلى إعلان مدونة، لا سيما في ١٩٨١، حين سحب الاقتراح على اثر تعبئة المنظمات النسائية، شرّعت المدونة في النهاية عام ١٩٨٤. بكلمات أحد الكتاب، «أمضت السلطات الجزائرية ٢٢ سنة كي تضع نهاية لتنازلات مضعضة وتعود إلى الشريعة، وهي المدة التي كان لا بد منها لارهاق معارضيتها وانهاك المقاومة النسائية».^{٢٣} وكان لهذا الحادث أهمية كبرى لأنه حض عدداً من الفئات النسائية على التجمع من جديد ووضع برنامج مشترك للمطالبة بإصلاح القانون.

الحركة النسائية اليوم

كان لنضالات الحركة النسائية المغربية من أجل إصلاح قانون الاحوال الشخصية الفضل في إبراز احد تناقضات الحداثة، وهو محاولة تشريع وضع النساء حسب الدين، فيما زاد ابتعاد ممارسات إجتماعية أخرى عن الدين. في الواقع، إن وضع النساء الذي كان مركزياً خلال زمن طويل كان «فارغاً» بمعنى ان مصيرهن بحث وقرر في غيابهن.^{٢٤} بدأ هذا الغياب/الحضور يتحطم بظهورالحركة النسائية وتعزيزها كمجموعة ضاغطة، منذ بدء منتصف الثمانينات، مطالبة بتغيير القوانين ودور الذكور/النساء وعلاقاتهم.

لإخراج قضية وضع النساء من فخ الحياة الشخصية حولت حركة النساء المغريبات إلى قضية سياسية عامة كل النقاش حول ممارسات كانت تعد إلى الآن تافهة أو متعلقة بالحياة الخاصة، كوضع النساء القانوني، التقسيم الجنسي للاعمال المنزلية، العنف المنزلي، الخ.

لقد فهمت الحركة النسائية منذ البدء أنه لا بد من فتح «المجال الخاص»، وتحليله والشك فيه وتسييسه. النضال لإصلاح قانون الأحوال الشخصية ووضوح قانون عائلي مبني على مساواة أكثر في العلاقات الزوجية والعائلية كان مؤلماً بقدر ما كانت مقاومته نشيطة. لم تسبب هذه المقاومة تقاليد جامدة بقدر ما سببتها الرغبة بالبقاء على التمييز بين مجال الخاص الخاضع للشريعة الإسلامية التي تعتبر مقدسة، ومجال العام الخاضع لقوانين ومؤسسات علمانية.

تجمعات قائمة بذاتها تنادي بالمساواة بين الرجال والنساء تشكل ظاهرة اجتماعية وسياسية جديدة على مسرح المنطقة السياسي. يختلف تاريخ هذه الحركة وتطورها الحالي حسب وضعها السياسي والاقتصادي، وحسب حرية التعبير والاجتماع المتحة في كل من البلاد الثلاثة.

معظم المنظمات غير الحكومية في المنطقة تواجه في عملها عدداً من التحديات بسبب ضبط الدول المباشر أو غير المباشر لنشاطاتها، وبسبب النقص في الموارد والتدريب والسلوك المراسي. على الرغم من هذه الصعوبات منحت الحركة النسائية الأولوية لتغيير القوانين، للنضال ضد العنف المؤسساتي والاجتماعي والمنزلي ضد المرأة، ولإشترك النساء بشكل أبعد تأثييراً وأكثر حرية في بناء دول ديموقراطية تحترم حقوق النساء الانسانية.

الخلاصة

لأن الآراء النسوية تشكل خطراً على النظام الأبوي، تتعرض باستمرار في المغرب، كما في غيره، للانتقاد على أنها صنعة الشيطان، وللرفض والسخرية، ولتهمة أنها تنمّي كره الرجال والتقاليد والقيم والدين ألخ. وقد يكون هذا هو السبب في أن بعض التجمعات لا تزال تصف حركتها بأنها «نسائية». يظهر هذا الموقف الدفاعي بوضوح في الطرق التي تستخدمها بعض الناشطات لتبرير وتفسير معنى النسوية بالنسبة اليهن، وما هي في مثل بلادهن.

في الواقع، وُصفت الحركات النسائية بأنها «نسائية» منذ نشأتها في الثمانينات وحتى التسعينات في البلاد الثلاثة. ولكن الميل اليوم يتجه نحو تبني الهوية النسوية كاملة، هوية ليست فطرية وإنما اختيرت واتخذت كموقف ذي رؤيا، إلى جانب كونها خطاباً وممارسة. انها طريقة في النظر الى العالم من خلال «عيون مصالحي النساء الاستراتيجية» مع نظرة خاصة ومنفتحة الى المجتمع، مع أكثر فئاته حرماناً. بهذه الطريقة تندمج في النسوية قضية الديموقراطية فضلاً عن المسألة الاجتماعية بكل أبعادها. فلا شك في أنه ينظر إلى النسوية على انها مشروع سياسي. وعليه يحدد هذا التصور الواسع الجديد السياسة التقليدية والمجال السياسي، وهو تصوّر يدمج كل ابعاد التدخل الاجتماعي لان موقف النسوية الاساسي هو رفض التفرقة بين السياسي والاجتماعي، بين العام والخاص.

هذه الهوية النسوية التي تتخطى الحدود القومية لتعتبر نفسها ذات هوية دولية تتهم بأنها مستوردة وأجنبية. ولكن نسويات المغرب يعرفن أن لهن إسهامهن الخاص في تطويرهذه الهوية العالمية التي في قيد التكوين. أنهن يفعلن ذلك تماماً كما فعلت

1. Femmes diplomees du superieur au Maghreb, pratiques novatrices, IREP/FNUAP, Tunis, 1994
2. Ibid.
3. Bessis, S., Belhassen, S., Les femmes du Maghreb, l'enjeu (Paris: J.-C. Lattes, 1992)
4. نشر المصلح الطاهر حداد سنة ١٩٣٠ كتاباً بعنوان نسائنا في الشريعة والمجتمع هاجم فيه خضوع النساء وطالب بجهود متجددة للاجتهاد في تفسير القرآن. لا يزال هذا الكتاب «حديثاً» ومرجعاً أساسياً لكل الحركة النسوية المغربية.
5. Brigitte Firk, "entre le repli et l'assimilation: six jeunes maghrebines temoignent" Cahiers du feminisme, Paris, Spring 1986.
6. Identity, solidarity and modernization. Occasional Paper no 6, world summit for social Development, UNRISD.
7. Daoud, Z., Feminism et politique au Maghreb, Soixante ans de lutte (Casablanca: Ed. Eddif, 1993)
8. Idem.
9. Ferchiou, S., "Femmes tunisiennes entre "feminisme d'Etat" et resistance", in Femmes de Mediterranee, politique, religion, travail, Andee Dore-Audibert and sophie Bessis eds. (Pairs: Karthala, 1995)
10. Ibid.
11. Daoud, Z., op.cit.
12. Moulay, Rchid, A. "La Mudawana en question" in Femmes, culture et societe au Maghreb, Tome II, Femmes, Pouvoir politique et developpement, R. Bourqia, M. Cherrad, N. Gallagher

- eds. (Afrique Orient, 2000)
13. L'Association Democratique des Femmes du Maroc, Etude de l'etat de l'egalite dans le systeme educatif marocain. Rapport roneotype, Rabat, Septembre, 2001
14. Moulay Rchid, A. op.cit.
15. دساتير بلاد المغرب تنص على مساواة جميع المواطنين ازاء القانون.
16. Nada Hijab, Laws, Regulations and Practices Impeding Women's Economic Participation in the MENA region, xeroxed report submitted to the World Bank, April, 2001.
17. ألغت تونس واجب الطاعة وأحلت محله واجب الاحترام المتبادل.
18. عجز الوالد قانونياً، والد لا جنسية له، والد مجهول، الخ.
19. الا اذا كان الرجل قريب الاولاد قرابة ممنوعة.
20. باستثناء الاجداد الذين يرثون حصصاً متساوية.
21. اذا كان للمتوفى بنت وحيدة تكون حصتها نصف الإرث: ان كان له اكثر من بنت تبلغ حصتهن الثلثين.
22. Zakia Daoud, op.cit.
23. Ibid.
24. Juliette Mincos, Le Coran et les femmes (Ed. Pluriel, 1996)
25. Nacin R., Les femmes arabes et l'intersection entre patriarcat, racismes et intolerance, (Communication to a UNIFEM Panel, World Conference Against Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Intolerance, Durban, South Africa, Sept. 2001.
26. Collectif 95 Maghreb Egalite, Auto-portrait d'un mouvement, Ed. Al-Maarif, Rabat, Jan. 2003.

أولوية بناء الوطن. واكتسب وضعهن مكانة الرمز: رمز تعلق بلدهن بالمجتمع العربي المسلم.

– لرغبة النساء في بناء وطن ديموقراطي انضممن إلى أحزاب اليسار. ولكن هنا أيضاً اضطرن إلى انتظار حلول مجتمع اشتراكي يلغي استغلال الانسان للانسان، وبذلك يعاد تأمين حقوق الرجال والنساء. إدعاء النساء المساواة أعتبر طلب أقلية من النساء البرجوازيات. والمثال الذي كان يجب إحتدأوه هو البلاد الاشتراكية التي حررت النساء بتحريرها الرجال. – في وقت لاحق تأجلت مرة أخرى المطالبة بالمساواة بحجة المحافظة الاجتماعية. يقدم هذا الخطاب المطالبة بالمساواة على أنها غير شرعية لأن المجتمع لم يكن معداً بعد. يجب تغيير العقلليات لكي تقبل بالمساواة. وقد اتخذ إرتفاع الأمية في المغرب والجزائر ذريعة لرفض مطالب النساء. بحجة أن الغالبية الساحقة من النساء أميات قيل أنهن بحاجة إلى العلم أكثر منهن بحاجة إلى الحقوق لأنهن لن يعرفن ماذا يفعلن بهذه الحقوق. – وختاماً، مع صعود الاسلام السياسي اتهمت النساء اللواتي هن دائماً في وسط مثل هذه التناقضات والتوترات، اتهمت هذه المرة بإضعاف نضال الاسلام السياسي الذي عرّف بانه أولوية وجودية.

نضال النسويات المغربيات ضد العنف والتمييز، وإصلاح قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العائلة لتكون فيها العلاقات الزوجية والأسرية أكثر مساواة، نضال يزيد عذاباً أن مقاومته لا تزال قوية. أن هذا أحد تناقضات الحداثة في بلاد المنطقة، ان يريدوا تثبيت وضع النساء في التقاليد والثقافة، فيما تتخبط كل مظاهر الحياة السياسية الاقتصادية في ارتباك بين الدين والحداثة.

في أقل من خمسة عقود بعد الاستقلال شهدت هذه البلاد المغربية الثلاثة ثلاث موجات من الجيشان الاجتماعي، وهي لا تزال إلى اليوم في دوامة تغيير تحول سرعتها وتعقيداتها دون التأكد من مستقبلها. إلا أن نساء المغرب لا يردن المزيد من الانتظار. احتجن إلى عدد من السنين ليتعلمن تطوير استراتيجيات مستقلة حتى يبقين على قيد الحياة، ولتطوير رؤيا واضحة ومشاركة للاتجاه الذي على حركتهن اتخاذه لتبقي قضية حقوق النساء والمساواة مطروحة على الملأ. وختاماً، بنين حركة قائمة بذاتها، ويطمحن إلى أن «يجعلن حركة الزمن أكثر سرعة» لكي يعترف بخضوع النساء كأولوية في مرتبة التنمية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية.

نسويات آسيا وإفريقيا اللواتي كان اسهامهن حاسماً في التأملات حول الاقتصاد والفقر وتقاطع الهويات وغيرها من القضايا.

تعيش نسويات المغرب في مجتمعات تزداد فيها التبعئة على أسس ثقافية ودينية، ولذلك كثيراً ما يواجههن مأزق الاختيار بين هويتين: الهوية العالمية التي هي أقرب إلى طموحاتهن ومصالحهن كنساء، والهوية «العربية الاسلامية» التي تقدمها التيارات المحافظة والاصولية في غياب حرية التعبير على أنها الهوية الخاصة الوحيدة. كثيراً ما يعشن هذه الهوية على انها إنذار خارجي لحدود لا يمكن تجاوزها: حدود قواعد دينية كما وضعها الرجال، حدود التقاليد والثقافة المبنية على مبادئ مقدسة غير قابلة للتغيير.^{٢٥}

تفسر هذه التوترات سبب إصرار العديد من النسويات المغربيات على خصوصية إنتماءات المغربيات وتنوعها، وعند تقاطع طرق هويات كثيرة – عربية، بربرية، مسلمة، مغربية. في الواقع، أن وعيهن إستخدام الإسلاميين فكرة الهوية الخاصة لعزل النساء دفعهن إلى تأكيد أن هذه الخصوصية المغربية لا ترتبط بمسألة الهوية وإنما بالمجال السياسي الذي تتحرك فيه النسوية، أي غياب الديموقراطية، إرتفاع الأمية، الخ. لا تختلف النسوية هنا عنها في أماكن أخرى، ولكن بما أنها نمت في سياق مختلف، كان لا بد أن يختلف تعبيرها قليلاً. نسوية المغرب ذات خصوصية بمعنى أن النسويات يقرأن تاريخهن قراءة خاصة بهن، بما أن ما يميز النظرية النسوية هو برهانها على اندعام الحياد في الفئات التحليلية التي كانت مقبولة حتى الآن.^{٢٦}

تظهر هشاشة هذه الهوية النسوية الجديدة خلال احداث سياسية كبيرة، مثل حرب الخليج الاولى. في جو من القومية العربية المحموم صعب عليهن ان لا يقعن في فخ القومية والعروبة واوامر المجتمع التي لوح بها اليسار العربي على انها إسمنت المقاومة في وجه الطموحات الاستعمارية، ولوح المحافظون والتيارات الاسلامية بان هذه الحرب تهدد البلاد المسلمة. عدم تأييد هذه المواقف اعتبر خيانة. فنشبت صراع الهويات بين المواقف الوطنية والمواقف النسوية.

منذ أن أثير وضع النساء وظروفهن أثيرا على أساس إزدواجية وأولوية. ووضعت البدائل بالشكل التالي:

– اقتضى النضال ضد الاستعمار أن تكبت النساء طموحاتهن في إنتظار الاستقلال. وقد كان من المفروض أن يحل الاستقلال كل مشكلاتهن وأن يحقق المساواة بين الرجال والنساء. – بمجرد أن تحقق الاستقلال، وعلى الرغم من اشتراك النساء في نضال التحرير، كان عليهن أن يتنازلن عن طموحاتهن أمام

الحركة النسائية في الخليج

سبيكة محمد النجار

عضوة في الجمعية النسائية أوال والسكريتيرة العامة لجمعية حقوق الانسان في البحرين.

المقدمة

ظهرت الحركة النسائية في الخليج متأخرة كثيراً عن مثيلاتها في مصر وبلاد الشام. ويمكن إرجاع السبب في ذلك الى قوة التقاليد الاجتماعية التي حرمت المرأة الظهور والمشاركة في الحياة العامة وتأخر تعليم البنات مقارنة بتعليم الذكور. إذ لم تتوسع الدول الخليجية في تعليم الفتاة إلا بعد ظهور النفط الذي ساعدها على إرساء دعائم الدول الحديثة. وافتتحت أول مدرسة حكومية للبنات في البحرين عام ١٩٣٨، أي بعد ما يقارب أكثر من ربع قرن على افتتاح أول مدرسة حكومية للبنين. وقد تأخر إنشاء مدارس البنات أو التوسع فيها في سلطنة عمان وبعض إمارات ساحل عمان (الإمارات العربية المتحدة حالياً) الى بداية السبعينات من القرن الماضي.

وتأثرت البدايات الأولى للحركة النسائية في الخليج وبالأخص في البحرين والكويت بالحركة الثقافية السائدة في مصر وبلاد الشام وبكتابات المفكرين الذين تناولوا قضايا المرأة كرفاعة الطهطاوي وقاسم أمين وغيرهما. كما تأثرت الحركة برائدات الحركة النسائية العربيات مثل هدى شعراوي. وظهرت في الأربعينات من القرن الماضي بعض الأقسام الرجالية والنسائية التي تدعو المرأة للمساهمة في النهضة والتحرر من قيود التقاليد البالية.

وسنحاول في هذا المقال دراسة تاريخ الحركة النسائية في منطقة دول مجلس التعاون الست وهي البحرين والكويت وقطر والأمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية.

لعب التعليم دوراً بارزاً في ظهور الحركة النسائية والذي تمثلت بداياته في ازدياد وعي المرأة بذاتها ومحاولتها الخروج على الوضع الذي فرضته عليها التقاليد والأعراف. كما لعبت الصحافة دوراً كبيراً في طرح القضايا الجديدة على الساحة الخليجية كضرورة إنتشار التعليم بين النساء والدعوة إلى السفر وفتح مجالات العمل المختلفة أمام المرأة. ومن ناحية ثانية لعبت الجاليات العربية التي تولى أفرادها مسؤولية التعليم في مدارس البنات دوراً هاماً وأساسياً في بلورة وعي النساء وتشجيعهن على إنشاء جمعياتهن. فقد قامت المدرسات الوافدات العاملات في مدرسة الهداية الخليفية للبنات (والياً مدرسة خديجة الكبرى) بإنشاء جمعية مساعدة اليتيم وإنضم الى هذا التجمع الصغير بعض بنات العائلات الغنية.

وفي عام ١٩٥٣ تأسس نادي البحرين للسيدات برئاسة الليدي بلجريف، زوجة المستشار البريطاني، التي اختارت نخبة من سيدات الطبقات العليا اللواتي نلن قسطاً من التعليم مثل السيدة الفاضلة عائشة يقيم (سكريتيرة) والسيدة سلوى العمران (عضواً إدارياً). وكان النادي يهدف الى القيام بالأعمال الخيرية ومساعدة الفقراء والمحتاجين وتعليم النساء بعض المهارات كالطبخ والخياطة^١. وقد تعرض هذا النادي لهجوم علي صفحات الجرائد وعلى منابر المساجد باعتباره عملاً منكراً وخروجاً على التقاليد والأعراف. وبهذا الشأن أصدرت جماعة أطلقت على نفسها جماعة الدعوة الي الإسلام بياناً نقتطف منه العبارات التالية: «قاطعوا هذا المنكر واعلنوا الحرب النكر

والنكير على القائمين والقائمات بأمره. وأقتلوه في مهده قبل أن يرى النور، وإلا فالويل منه ثم الويل لنا جميعاً»^٢

على المستوى السياسي شهدت تلك الفترة تشكيل هيئة الاتحاد الوطني التي قادت العمل الوطني وبالأخص حركة ١٩٤٥-١٩٦٥. ويعتبر المؤرخون الهيئة أول حزب سياسي في منطقة الخليج^٣. ويؤرخ الباحثون بدايات الحركة النسائية مع ظهور هيئة الاتحاد الوطني ويشيرون بشكل خاص إلى الدور الذي لعبته الأختان شهلا وبدرية خلفان في حث النساء على المشاركة في التظاهرات المناوئة للاستعمار البريطاني، والخطاب الذي لفته احدهما في جمع ضم آلاف المتظاهرين وطالبت فيه بإعطاء المرأة حقوقها وبخلع الحجاب. ولقد كانت هذه الدعوة مثار إعجاب لدى بعض الشباب المتعلم وبدأوا يحثون زوجاتهم على الاقتداء بهذه السيدة. إلا أن تأثيرها كان أنياً ونتيجة لزخم الحركة السياسية آنذاك والتأييد والحماس الذي أبدته المرأة تجاهها، إذ غابت الأختان خلفان عن ساحة العمل، كما ضربت الحركة بقسوة واعتقل قادتتها.

وقد اهتمت الصحافة بمسألة حقوق المرأة وأتاحت للأقلام العربية والبحرينية الفرصة للكتابة فيها. وفي هذا المجال تذكر المرحومة عزيزة البسام أن الكاتبة اللبنانية روز غريب كتبت في مجلة صوت البحرين وكان لها دور في طرح العديد من الآراء الاجتماعية المتقدمة. كما حثت الصحافة أيضاً على ضرورة دخول المرأة مجال العمل وتقلد المناصب الحكومية. وتناولت بعض الصحف مسألة السفر بالنسبة للمرأة وطالبت بنيل المرأة حقوقها، كما ظهرت للمرة الأولى عبارة الحركة النسائية والدعوة لربطها بالحركات النسائية المماثلة في الوطن العربي والعالم^٤.

وبالرغم من ذلك كانت قوة التقاليد والأعراف أقوى من هذه الدعوات التي لم تستثمر بشكل صحيح بحيث يمكن تأطير النساء ضمن حركة نسائية مطلبية. وبالمقابل لم يكن قادة الحركة الوطنية راضين عن نادي السيدات ليس فقط لأن العرف السائد في تلك المرحلة يعتبر الأندية حصراً على الذكور، ولكن السبب الأهم هو أن النادي كان بقيادة زوجة المستشار البريطاني الذي يعد رمزاً للاستعمار البريطاني في البحرين. لذا دعا عبد الرحمن الباكر أحد أبرز زعماء حركة ٤٥-٥٦ الى إنشاء جمعية نسائية على غرار الجمعيات النسائية في مصر وبلاد الشام بدلاً من النادي. ونظراً لارتباط الكثير من التجار بالهيئة فقد اضطر أولياء الأمور الى منع بناتهم من المشاركة في النادي^٥. وجدت القائمات عليه أن أفضل مخرج لهن من هذا المأزق هو إنشاء جمعية نسائية خيرية هي جمعية نهضة فتاة البحرين التي بدأ العمل بها عام ١٩٥٥ وبذلك تكون أول منظمة نسائية تنشأ في منطقة الخليج^٦.

وعلى غرار ما حدث في البلاد العربية كمصر وبلاد الشام حيث قادت الحركة النسائية شخصيات ينتمين إلى الطبقات الغنية والتي مكنتها ظروفها في تلك الفترة من التعليم والاحتكاك بالعالم الخارجي، فقد تكونت جمعية نهضة فتاة البحرين في غالبيتها من بنات العائلات التجارية اللواتي نلن قسطاً من التعليم. إذ حصلت رئيسة الجمعية السيدة عائشة يقيم على شهادة من بريطانيا، كما درست عضوتان أخرتان التمريض في العراق. هذا عدا العضوات اللواتي درسن في البحرين على يد مدرسات عربيات من لبنان على وجه الخصوص وحصلن على شهادة التعليم الابتدائي أو ما يعادلها.

وفي عام ١٩٦٠ أنشئت جمعية رعاية الطفل والأمومة^٧ وتنتمي عضواتها في مرحلة التأسيس الى الأسرة الحاكمة ونساء الطبقة التجارية الغنية وكبار موظفي الدولة. وقد ركزت الجمعيات على العمل الخيري، كما افتتحت جمعية نهضة فتاة البحرين فصولاً لمحو الامية بين النساء لأول مرة في تاريخ البحرين. ثم تطورت الخدمات الرعائية للجمعيتين بافتتاحهما رياضاً للأطفال. كما قامت جمعية رعاية الطفل والأمومة بافتتاح مركز لرعاية الأطفال المعوقين ومركز ثقافي للأطفال. وفي الثمانينات انضمت الي جمعية نهضة فتاة البحرين فتيات ممن أنهين دراستهن في خارج البحرين وبالأخص في الكويت والقاهرة وبيروت وعملن في الحركات الطلابية وتأثرن بالحركات السياسية السائدة في ذلك الوقت. وكان لانضمامهن أثر كبير في توجيه الجمعية وتركيزها على الجانب الحقوقي والمطلبي للمرأة.

كما أنشئت جمعية أوال النسائية على أثر نكسة حزيران وتم إشهارها رسمياً عام ١٩٧٠ أي بعد عشر سنوات تقريباً من تاريخ إشهار جمعية رعاية الطفل والأمومة. وتنحدر عضوات هذه الجمعية من الطبقة الوسطى وغالبيتهم مدرسات أو موظفات. ونشطت في هذه الجمعية فتيات ممن تلقين دراستهن في الخارج والتصقن بالحركات الطلابية والسياسية السائدة في ذلك الوقت، كما شارك بعضهن في التنظيمات السياسية الوطنية كالجبهة الشعبية لتحرير الخليج والجزيرة العربية التي قادت العمل المسلح إنطلاقاً من إقليم طفار بسلطنة عمان، وكذلك جبهة التحرير الوطني وهي الجناح البحريني للحزب الشيوعي، بالإضافة الى حزب البعث العربي الاشتراكي. وكان للخلفية السياسية لقيادة الجمعية عند إنشائها أعظم الأثر في توجهات الجمعية التي رفضت العمل الخيري والرعايتي السائد وركزت على العمل المطلبي الحقوق النسوي^٨.

وفي نفس السنة أي عام ١٩٧٠ تم إنشاء جمعية الرفاع الثقافية الخيرية وعضواتها من الموظفات وخاصة المدرسات. وقد كانت في بدايتها قريبة إلى حد ما من توجهات جمعية أعوال، وخاصة

في المطالبة بحقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة السياسية، إلا أنها ركزت بعد ذلك على العمل الخيري الرعائي، وخاصة بعد حل المجلس الوطني وإصدار قانون أمن الدولة حيث اضحى اي تحرك من اجل حقوق المرأة يفسر علي انه عمل سياسي. كما أنشئت جمعية النساء الدولية عام ١٩٧٤ وهي تتألف من نساء ينتمين الي الطبقة التجارية العليا ومن زوجات العاملين في السلك الدبلوماسي او المدراء وأصحاب الأعمال الأجانب.

حقوق المرأة السياسية

تأثرت المرأة في البحرين وكما سبقت الإشارة اليه بحركة ٤٥-٦٥ إلا أن دورها آنذاك كان بسيطاً. كما تأثرت أيضاً بالحركات القومية في العالم العربي وانضمّ البعض منهن إلى هذه التنظيمات وخاصة إبان تواجدهن في الخارج للدراسة. كما حاولت التنظيمات السرية العاملة في البحرين والمرتبطة بطبيعة الحال بالتنظيمات العربية أو الشيوعية والماركسية تنظيم النساء في صفوفها. إلا أنها لم تعط إهتماماً يذكر لقضية المرأة. وقد تأثرت النساء بحركة ٦٥ التي سادت في البحرين لمدة تقارب من الستة شهور، وخرجت الطالبات في المظاهرات التي عمّت البلاد، وكانت لمشاركتهن هذه فرصة لهن للخروج خارج أسوار المنزل والمدرسة والمطالبة مرة أخرى بتحرير المرأة^١. ولعبت المدرسات البحرينية الحديثيات التخرج من الجامعات في القاهرة وبيروت ودمشق دوراً بارزاً في هذا المجال، وكان لهن دور في تثقيف الطالبات وتوجيههن إلى العمل السياسي، مما كان له أثر واضح في تعميق وعي الطالبات النقدي والتقدمي^٢. وقد توقف دورهن على إثر ضرب الحركة، ولم يؤثرن في الحركة النسائية بعد ذلك، وأحجمن عن المشاركة الفاعلة في الجمعيات النسائية.

لعبت جمعية أحوال النسائية دوراً بارزاً في العمل على تثبيت حق المرأة السياسي في الانتخاب والترشيح وشاركتها في ذلك جمعية الرفاع الثقافية الخيرية وجمعية نهضة فتاة البحرين. وقد قامت هذه الجمعيات بحملة توعية بين النساء لتثبيت حقهن السياسي. كما أقامت مع عناصر من التيارات السياسية المؤيدة لحق المرأة بالعديد من الندوات واللقاءات في النوادي من أجل شرح وجهة نظرهن. وتبنت كذلك عريضة أرسلت إلى رئيس المجلس الوطني آنذاك وإلى أمير البلاد ووقعها العديد من الاندية إلى جانب الجمعيات الثلاث أحوال والنهضة والرفاع، وامتنعت عن التوقيع جمعية رعاية الطفل والأمومة. ويرى اميل نخلة أن امتناع الأخيرة يرجع إلى الأصول العائلية لعضواتها، فهن حسب رأيه مستفيدات مباشرة من الوضع القائم ولهذا فإنهن أكثر تفهماً لموقف الحكومة من حرمان المرأة من حقوقها السياسي^٣.

وفي هذه الفترة وبالتحديد سنة ١٩٧٣ تصدت هذه الجمعيات، أحوال والنهضة والرفاع، لأطروحات نواب الكتلة الدينية لمنع الإختلاط في الاماكن العامة والعمل ومنع المدرسات من تدريس الاطفال الذكور في المدارس الابتدائية ورياض الاطفال، وكذلك منع الممرضات والطبيبات من معالجة المرضى الذكور. واعتبرت الجمعيات هذا المشروع «محاولة مشبوهة تستهدف النيل من الحريات الشخصية للمواطنين متخذين من المرأة وسيلة للمتاجرة بالشعارات والمزايدات»^٤

لم يتح العمر القصير للمجلس الوطني الفرصة للجمعيات النسائية من إنضاج تجربتها، وبحل المجلس الوطني وسيادة قانون أمن الدولة تراجع العمل النسائي وتضاءل معه الأمل في خلق حركة نسائية فعالة. ولا بد هنا من الإشارة الى بعض المآخذ التي شابته العمل النسائي في تلك الفترة والتي يمكن إيجازها في التالي:

١. عدم قدرة الجمعيات على التواصل بشكل صحيح مع القاعدة النسائية في مدن وقرى البحرين.
٢. تأخر التحرك إذ جاء قبل أيام معدودة من صدور قانون الانتخابات الذي حرم المرأة من حقها السياسي.
٣. عدم التوجه الى بعض الشخصيات النسائية التي لعبت دوراً بارزاً في العمل النسائي أو الشخصيات ذات النفوذ في البلاد.
٤. عدم استمرار التحرك في فترة قيام المجلس الوطني بنفس وتيرة العمل خلال فترة انعقاد المجلس التأسيسي الذي وضع مسودة الدستور.

حقوق المرأة العاملة

شكّل موضوع الدفاع عن حقوق المرأة العاملة هدفاً أساسياً نصت عليه اللوائح الأساسية في كل من جمعيتي أحوال النسائية وجمعية نهضة فتاة البحرين (بعد دخول عناصر شابة وتعديل دستور الجمعية القديم)، إلا أنها عجزت عن ترجمة هذا الهدف إلى خطط واستراتيجيات واضحة فجاء عملها كرد فعل عفوي على بعض المشاكل التي تتعرض لها المرأة العاملة في مواقع العمل وتنتهي بانتهاه الحدث أو المشكلة^٥.

قانون الأحوال الشخصية

تضافرت جهود الجمعيات النسائية والجمعيات الأخرى ذات العلاقة وبعض الشخصيات للمطالبة بسن قانون للأحوال الشخصية، وتشكلت لهذا الغرض لجنة الأحوال الشخصية التي أخذت على عاتقها القيام بحملات توعية في صفوف النساء وعلى صفحات الصحف. ولم تسفر هذه الجهود في إقناع المسؤولين بسن القانون إلا مؤخراً حيث تشكلت لجان لمناقشة

مسودة قانون الأسرة ليعرض على المجلس الوطني لإقراره. ومما يذكر للجنة الاحوال الشخصية نجاحها في تجميد تنفيذ حكم الطاعة بقوة الشرطة والحد من الطلاق التعسفي، إذ لا يصح الطلاق الآن إلا أمام القاضي^٦.

إضافة إلى ذلك قامت جمعيتي نهضة فتاة البحرين وجمعية أحوال النسائية كل على حدة بإنشاء مركز استشارات قانونية وأسرية مما يعتبر خطوة رائدة في مجال العمل على تحسين أوضاع المرأة. كما أنشأت جمعية رعاية الطفل والأمومة مركزاً لدراسات المرأة والطفل والذي يضم مكتبة متخصصة، إلا أنه، أي المركز، لا زال يفتقر إلى باحثين متخصصين وإلى الدعم المادي والبشري ليتمكن من القيام بدور أكبر في مجال البحوث عن المرأة.

الحركة النسائية في البحرين منذ التسعينات

تفاعلت النخبة المثقفة من النساء مع الاحداث التي سادت في البحرين في الفترة الممتدة من ١٩٩٤-١٩٩٩ وقمن بتوقيع عريضة لأمير البلاد آنذاك، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، يناشدنه فيها تحقيق المطالب الشعبية ومنها الديمقراطية والبرلمان. وقد واجهت الحكومة هذا التحرك البسيط بشدة وهددت الموقعات على العريضة بفصلهن عن العمل إذا لم يعتذرن ويسجنن تواقيعهن. وبالفعل، تمّ فصل سيدتين هما حصّة الخميري والمرحومة عزيزة البسام. كما تمّ تجميد الدكتورة منيرة فخر، الاستاذة في جامعة البحرين، عن العمل. ولم تعدّ إليه إلا بعد الإصلاحات السياسية في البحرين عام ٢٠٠١.

كما انضمت النساء إلى الحركة الشيعية المعارضة في فترة التسعينات واعتقل بعضهن وتعرضن للتعذيب داخل المعتقل واستشهدت احداهن، كما عانت الكثيرات منهن مرارة الإبعاد عن الوطن. إلا أن طابع الحركة الديني واقتصراره على طائفة معينة لم يخلق حركة نسائية مطلّبية واضحة المعالم، بل العكس هو الصحيح إذ تمّ التركيز على وضع المرأة الدوني ولم ينظر إليها كشريك في النضال الوطني بل كتابع للرجل.

وبعد الإصلاحات السياسية التي حدثت في البلاد في أواخر عام ٢٠٠٠ والتي تمثلت في عودة المبعدين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإتاحة هامش من الحريات العامة، تمّ التوسع في إنشاء جمعيات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية والدينية، وظهرت الجمعيات السياسية على اختلاف تلاوينها ودخلت المرأة في هذه الجمعيات. إلا أنها إلى الآن لم تع ضرورة تثبيت مطالبها الحقوقية النسوية وإقناع هذه الجمعيات بوضع هذه المطالب في بؤرة اهتماماتها. هذا إلى جانب التخبط الذي

تعيشه الجمعيات السياسية نتيجة لتسارع الأحداث، الأمر الذي لم يمكنها من ترتيب أوضاعها الداخلية وتحديد أولوياتها وبناء استراتيجياتها وخططها.

ومن ناحية أخرى ظهرت على الساحة جمعيات نسائية متعددة يشكل أغلبها امتداداً للجمعيات السياسية. ولم تخرج هذه الجمعيات عن النمط السائد للعمل النسوي من زيارة للمسنيين وإقامة الندوات المقتصرة على النخب النسائية. إلا أن الجمعيات النسائية ذات التوجه الديني واللاجان الملحقة بالجمعيات الدينية^٧ تتمتع نتيجة لتوجهاتها الدينية بقاعدة جماهيرية واسعة، ولكنها لا زالت أسيرة سيطرة الجمعية الأم ولم تستطع الخروج من عباءتها، وبالأخص فيما يتعلق بمبدأ المساواة بين الجنسين، وقانون الأحوال الشخصية الموحد للطائفتين السنية والشيعية، والإختلاط وغير ذلك.

ثانياً: الحركة النسائية في الكويت

يمكن إرجاع البوادر الأولى للحركة النسائية الكويتية إلى الأربعينات من القرن الماضي حيث بدأ تعليم البنات ينتشر بالرغم من الصعوبات التي واجهته والتي تمثلت في معارضة القوى المحافظة لتعليم الفتاة. وقد ظهرت في أواخر ١٩٤٨ بعض الأقلام النسائية التي تدعو المرأة إلى المشاركة بوعي في الحياة العامة. كما كتبت بعض الشخصيات الرجالية مؤيدة حق المرأة في الحرية. وفي عام ١٩٥٣ إجتتمعت مجموعة من الشابات مناديات بالسفور وأطلق على هذا الاجتماع «ندوة لحجاب»، وقد أثار خبر الاجتماع العديد من ردات الفعل المؤيدة والمعارضة، إلا أن هذه الحركة لم تخرج عن نطاق الاجتماع والكتابة في الصحف، ولكنه دفع المرأة الى التفكير في إنشاء جمعياتها على خطى الجمعيات العربية^٨.

وقد جاء إنشاء الجمعيات النسائية في الكويت متأخراً عن البحرين بعدة سنوات، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم وجود حركة سياسية قوية والرفاه الاقتصادي الذي عاشته الكويت وقوة التقاليد والعادات التي جعلت المرأة تتردد في القيام بهذه الخطوة، أو بخلع الحجاب الذي نظرت اليه الفتيات العائدات من الدراسة في الخارج كقيد وكرمز لتخلف المجتمع. وهذا ما عبّرت عنه إحدى الكتابات النسوية في الخمسينات من القرن الماضي حيث تقول: «في بلد كهذا لا يزال أهله متمسكين بالتقاليد القديمة ولا يزال الجيل المتقدم في السن يعد كل حركة تقوم بها المرأة في سبيل التحرر من قيود التقاليد...فإن هذا العائق له من الأثر الجبار ما يحتم علينا التريث والتبصر في خلع الحجاب مرة واحدة»^٩

في بداية الستينات من القرن العشرين حاولت بعض الفتيات

العائدات من الدراسة في الخارج تشكيل نادٍ نسائي باسم «نادي المرأة الكويتية». وتذكر السيدة لولوة القطامي وهي إحدى قيادات العمل النسائي أن دافعهن لإنشاء النادي هو «تنظيم الجهود من خلال كيان اجتماعي قانوني يحقق طموحاتهن في تغيير اجتماعي وثقافي يحتضن القيم والمثل الكويتية، ويصب في صالح الأغلبية من نساء الوطن ويساعد على تمكينهن من القيام بدورهن المطلوب كمواطنات وأمّهات وزوجات»^{١٨}

إلا أن السلطات الحكومية رفضت السماح لهن بالعمل مراعاة للتقاليد السائدة آنذاك والتي كانت ترفض فكرة النادي للبنات. لذا أعادت المجموعة طلبها بإنشاء جمعية نسائية تحت إسم «الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية» التي اشتهرت رسمياً بتاريخ ١٠ فبراير عام ١٩٦٣. وقبل ذلك بأيام قليلة وتحديدًا في ١٧ يناير من نفس العام سُمح لجمعية النهضة العربية النسائية التي غيرت إسمها ليصبح جمعية النهضة الأسرية بالعمل^{١٩}.

ركزت الجمعية الثقافية في أهدافها على الجوانب الحقوقية مثل المطالبة بحقوق المرأة الدستورية وتعزيز وعيها بحقوقها الشرعية والعمل من أجل تعديل الأوضاع والقوانين الوضعية والأعراف الاجتماعية التي تمس حقوق المرأة، ولم تهمل الهدف الخيري ولكنها لم تعطه أهمية أساسية. ٢٠ في حين جاءت أهداف جمعية النهضة الأسرية أكثر عمومية وتركزت على مساعدة الفتاة الكويتية بنشر الوعي الثقافي والعلمي والمطالبة بحقوقها، ومعالجة الأمراض الاجتماعية والتوعية بأهمية الأسرة، وكذلك الإطلاع على نهضة المرأة في البلاد العربية، ولم يرد ذكر العمل الخيري ضمن أهدافها. ويرجع السبب في عدم إعطاء العمل الخيري أهمية، على العكس من الجمعيات النسائية في البحرين، إلى الوفرة الاقتصادية وإرتفاع مستوى المعيشة في الكويت مقارنة بالبحرين وتكفل الدولة برعاية الفئات المحتاجة.

تشابهت أنشطة الجمعيتين وغلب عليها الطابع الرعائي التوعوي كإنشاء دور حضانة للأطفال والقيام بحملات نظافة وتوعية صحية في المناطق النائية من الكويت، وفتح صفوف لمحو الأمية والقيام بمحاضرات وندوات لتوعية الأسرة والمجتمع. وتركز عملها الخيري خارج حدود الكويت وتمثل بإنشاء قرى حنان لرعاية الأيتام في السودان، ودعم الجهود الحربي لتحرير فلسطين. كما حرصت الجمعيتان على الارتباط بالعمل النسائي العربي حيث مثلت جمعية النهضة الأسرية الكويت في الاتحاد النسائي العربي، كما ساهمت أيضاً في إنشاء لجنة العمل النسائي في الخليج والجزيرة بهدف ربط وتنسيق العمل النسائي في هذه المنطقة، إلا أن عمل هذه اللجنة تركز على عقد المؤتمرات التي أن توقوف نهائياً بعد الأزمة العراقية الكويتية.

وفي عام ١٩٧٤ حاولت الجمعيتان إنشاء اتجاه نسائي لتأطير العمل النسائي الكويتي والدفع بالمطلب النسوي الحقوقي خطوات إلى الأمام، ولكن عمر الاتحاد القصير لم يمكنها من تحقيق هذا الهدف، وتم حل الاتحاد بقرار من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٧٧ على أثر إنسحاب الجمعية الثقافية منه. وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ إلى ١٩٩٠، وهي الفترة التي شهدت قيام الجمعيات الإسلامية، انشئت في الكويت جمعيتان إسلاميتان هما: جمعية بيار السلام وجمعية الرعاية الإسلامية. كما أنشئت الجمعية الكويتية التطوعية النسائية لخدمة المجتمع على أثر الغزو العراقي للكويت.

ويغيب العمل في مجال المطلب النسوي الحقوقي عن عمل هذه الجمعيات، وقد يكون توجه جمعيتي بيار السلام والرعاية الاجتماعية المحافظ ما يدفعها الى معارضة مطلب مثل حقوق المرأة السياسية ومشاركتها في الحياة البرلمانية. وتركز هاتان الجمعيتان على التوعية الإسلامية وتحفيظ القرآن والعمل الخيري وتدريب الفتيات على بعض المهارات الفنية وإنشاء رياض للأطفال. وتنشط الجعية الكويتية للعمل التطوعي في توعية المرأة باهمية العمل التطوعي وترسيخ الانتماء والولاء للوطن والاهتمام بالطفولة والأمومة والعمل الخيري.

وفي عام ١٩٩٤ تمّ تسجيل الإتحاد الكويتي للجمعيات النسائية برئاسة الشخبة لطيفة زوجة ولي العهد، وضم في عضويته الجمعيات الثلاث السابق ذكرها الى جانب نادي الفتاة، في حين إمتنعت جمعية النهضة النسائية عن الإنضمام إليه معتبرته مناورة من السلطة لسحب البساط من تحت أرجلها وتقييد حركتها. ولم يكن الإتحاد بفعل توجهات الجمعيات الاعضاء فيه فاعلاً على الساحة النسائية، وإقتصصر عمله على التنسيق بين الجمعيات الثلاث (انسحب نادي الفتاة لعدم إنطباق شروط العضوية عليه) وحل أية خلافات قد تنشأ بينها، وتمثيل المرأة داخل الكويت وخارجه. ويتمتع الإتحاد بدعم الحكومة إلا أن عدم انضمام الجمعية الثقافية الى عضويته، وإهماله من ناحية أخرى للعمل النسائي المطلبي، يشكلان نقطة ضعف تجعل الإتحاد جمعية أخرى لا تختلف في أنشطتها وتوجهاتها عن الجمعيات الأعضاء فيه.

الحقوق السياسية للمرأة في الكويت

إستندت المرأة الكويتية في مطالبتها بحقوقها السياسية وخاصة حقها في المشاركة في مجلس الأمة إنتخاباً وترشيحاً إلى المادة ٢٩ من الدستور التي تنص على أن: «الناس سواسية في الكرامة الانسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.» إلا أن قانون الإنتخاب حصر الحق في المشاركة

في مجلس الأمة على المواطنين الذكور وبالتالي حرم المرأة، حسب رأي نورية السداني، من ثلاثة حقوق أساسية، هي الحق في الترشيح والإنتخاب وفي تولي منصب وزيرة.^{٢١}

كان تأثير تجربة لمرأة المصرية منذ بداية نضالها بقيادة هدى شعراوي واضحاً على التجربة الكويتية حيث تذكر نورية السداني في كتابها المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية:

وهنا في الكويت كأن التاريخ العربي يعيد نفسه من جديد بعد ثمانية عقود من زمن مضى من هذا القرن، ها هي ذات الوسائل التي اتبعت في ذلك التاريخ تتبع في هذا التاريخ في الكويت ... المهم أننا في تلك اللحظات التاريخية التي عاشها المجتمع الكويتي بدءاً من عام ١٩٧٣ وصولاً إلى العام ١٩٨٢ هي ذاتها التي عاشها المجتمع المصري في بداية هذا القرن بذات وسائلها من الصحافة إلى البرلمان... حتى بالنسبة للضغوط النسائية نجدها ذاتها، فعلى هذا المستوى أيضاً بدأت مسيرة المرأة المصرية ضمن إطار جمعياتها النسائية في عام ١٩٢٤.

كما تشير الكاتبة إلى تأثير الاحداث التي مرت بها المرأة العربية إثر نكسة حزيران ١٩٦٧ على إعادة النظر في عمل الجمعيات في الكويت: «صدمة عام ١٩٦٧ جعلتني أغير تفكيري وأسلوب حياتي، فطريق العمل ليس أسوأ خيرية ومعارض وتصفيقاً وهبلاً لا ينتهي... السطر الأول في التفكير الجديد خروج الجمعيات النسائية الكويتية عن خط العمل الخيري»^{٢٢}

وبعد هذا التصريح بأربع سنوات وفي ١٥ ديسمبر ١٩٧١ عقد مؤتمر عام للمرأة هو الأول في منطقة الخليج الذي يطرح مطالب نسوية حقيقية حيث نوقشت فيه عدة مواضيع تمس الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة كما رفعت سبع مطالب لمجلس الأمة تناولت حق المرأة في المشاركة السياسية الكاملة وحقها في المشاركة في الشأن العام إلى جانب بعض المطالب المتعلقة بالأحوال الشخصية. وعند قراءة هذه المطالب يتضح وضع المرأة الكويتية المتدني في تلك الفترة والتطور الذي حققته في السنوات اللاحقة، حيث حققت المرأة الكويتية تقدماً ملموساً على مستوى مشاركتها في الشأن العام، وأصبح بينهن المحاميات وصاحبات الاعمال كما تحقق لها قانون للاحوال الشخصية.^{٢٣}

ومما يؤخذ على القائمات على هذه المطالب عدم إستمراريتهن فيها بالرغم من وجود بعض المحاولات المتفرقة لإقامة ندوات وحملات توعية عن حقوق المرأة السياسية في صفوف طالبات الجامعة مثلاً، إلا أن هذه الحملات فشلت في الوصول الى القاعدة العريضة من النساء في البيوت والأحياء حيث نشطت في صفوفهن التيارات السلفية المعارضة لحقوق المرأة.

وفي فبراير ١٩٧٧ تم رفع عريضة إلى ولي العهد موقعة من ٣٩٥ امرأة تتضمن مطالب من أهمها حصول المرأة الكويتية على حقها السياسي. إلا أن مجلس الامة رفض هذا الحق للمرأة وذلك في جلسة ١٩ يناير ١٩٨٢، أي بعد ما يقارب التسع سنوات من رفع المطالب التي خرج بها المؤتمر النسائي السابق ذكره.

وترى السيدة نورية السداني أن الجمعيات النسائية فشلت فشلاً ذريعاً في خدمة قضية المرأة ولم تتحرك قبل جلسة مجلس الأمة السابق ذكره ولخصت الأسباب التي أدت إلى هذا الفشل من النقاط التالية:

١. إنعدام التنسيق بين الجمعيات النسائية.
٢. تستت وتفكك الحركة النسائية الكويتية.
٣. غياب جمعية النهضة الأسرية، أحد أبرز أعمدة المطالبة بحقوق المرأة.
٤. قلة خبرة الجمعيات التي تأسست حديثاً كنادي الفتاة.
٥. غياب التخطيط السليم لبرامج الجمعيات من أجل تشكيل قوة ضاغطة مؤثرة.
٦. عدم تبني الجمعيات لاستراتيجية مرحلية في العمل النسائي.
٧. عدم ممارسة ضغط في الساعات الحاسمة وغياب النساء عن حضور جلسة ١٩ يناير التي نوقشت فيها الحقوق السياسية للمرأة.
٨. الإحباط الذي ساد الامة العربية في فترة السبعينات والثمانينات.
٩. سيطرة التيارات الدينية المعارضة لحقوق المرأة على الشارع العربي.^{٢٤}

وبعد الأزمة الكويتية في التسعينات وفي ظل غياب مجلس الأمة، أصدر أمير الكويت مرسوماً أميرياً يمنح المرأة حقها السياسي وذلك تقديراً لجهودها في الدفاع عن الكويت في فترة الاحتلال. إلا أن مجلس الامة الذي أعيد إنتخابه بعد ذلك أفتى بعدم قانونية المرسوم ورفض بأغلبية بسيطة حقوق المرأة السياسية. والغريب أن شخصيات معروفة بليبيراليتها صوتت ضد حق المرأة في المشاركة السياسية.^{٢٥}

وقد حاولت النساء تنظيم انفسهن والعمل كقوة ضغط وذلك خلال محاولات قلة من النخبة النسائية تسجيل أنفسهن في سجل الانتخابات واللجوء الى المحكمة الدستورية لإنتزاع حقهن السياسي، إلا أن هذه الأخيرة خذلتهم عندما افتت بعدم دستورية منح المرأة حقها السياسي. مما جعلنا نستنتج أن نضال المرأة الكويتية في هذا المجال هو طريق طويل يحتاج إلى الصبر والعمل الدؤوب وتكثيف الجهود لتوعية القاعدة العريضة من النساء، ومحاولة كسب تأييد التيارات الإسلامية المعتدلة، والتنسيق والتعاون بهذا الخصوص مع كافة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

ثالثاً: الحركة النسائية في الدول الخليجية الأخرى

لا توجد حركة نسائية ذات مطالب نسائية حقوقية في الدول الخليجية الأخرى عدا البحرين والكويت، وإلى حد في المملكة العربية السعودية. وذلك يرجع إلى حداثة إنشاء مؤسسات الدولة الحديثة في تلك الدول وتأخر تعليم الفتاة وقوة تأثير الحكومة المركزية والولاء المطلق لرأس الدولة والحكومة.

وبالرغم مما تعانيه المرأة في المملكة العربية السعودية من قيود قاسية فرضها النظام الاجتماعي والسياسي، إلا أنها سبقت اخواتها في الدول الخليجية الأخرى بإنشاء جمعياتها النسائية التي ترأسها في اغلب الاحيان أميرات من البيت السعودي وشاركت في عضويتها زوجات وبنات الطبقات الغنية في المملكة. فقد انشئت الجمعية النسائية الخيرية في جدة في ٢٨ فبراير ٢٠٠٢. وسيطر العمل الخيري على أهدافها التي تتدرج من تقديم المساعدات المادية والعينية للأسر المحتاجة إلى تقديم الخدمات الأيوائية للمعاقين واليتامى وذوي الظروف الخاصة وأبناء السجون. كما تهتم برعاية الطفولة والمرأة والفتاة من الناحية الاجتماعية والصحية والاقتصادية وتأهيل الفتيات عن طريق الندوات والمحاضرات.^{٢٦}

ويوجد حالياً ١٩ جمعية نسائية خيرية تتوزع على كافة مناطق المملكة، ولا تخرج هذه الجمعيات عن الاهداف السابق ذكرها أو عن النسق الذي رسمته لها الحكومة والأعراف الاجتماعية. تعبر المرأة السعودية عن رفضها لهذه القيود في الادب والفن. كما تنشط المرأة السعودية في قطاع الاعمال. ولكن بالرغم من وجود عدد من المتعلمات وحاملات المؤهلات العليا فلا زالت المرأة مقيدة بالعمل في المجالات النسائية فقط. وتواجه أية حركة مطلبية من النساء، مهما كانت بساطتها، بقسوة شديدة من قبل السلطة ورجال الدين.^{٢٧} وبالرغم من انضمام المملكة إلى إتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة إلا أنها أبدت تحفظات ضد جوهر الاتفاقية نفسها كما أنها لم تحدث أي تغيير في الوضع القانوني للمرأة.

وتغيب الجمعيات النسائية الاهلية في دولة قطر حيث يتركز العمل النسوي في المجلس الأعلى لشؤون الأسرة الذي ترأسه زوجة الأمير. وقد أنشئ المجلس بناء على القرار الأميري رقم ٣٥ سنة ١٩٩٨، وجاء لسد فراغ مؤسسي في قطاع التنمية الأسرية وتعزيز آليات التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة المعنية بقضايا التنمية الاجتماعية. ويضم المجلس نخبة من الخبرات النسائية القطرية وبالأخص من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة قطر. وفي ٥ مارس ٢٠٠٠ تم إنشاء لجنة شؤون المرأة بهدف الاهتمام بحقوق المرأة وواجباتها، والتأكيد على دور المرأة في التنمية المستدامة وضمان حق

المرأة في المشاركة في الأدوار القيادية ومواقع صنع القرار، وتعزيز دور الجمعيات الأهلية وتمكينها من تنفيذ البرامج المتعلقة بالمرأة.^{٢٨}

وبالرغم من حداثة العمل النسائي في قطر فإن المرأة القطرية تتمتع بتشجيع القيادة السياسية حيث نالت الحق في المشاركة في أول تجربة إنتخابية ورشحت نفسها لعضوية المجلس البلدي المركزي. ويأتي حصول المرأة على حقها في الانتخاب والترشيح ليختصر سنوات من معاناة طويلة للسعي لإقناع الرجل صاحب السلطة السياسية بأحقية المرأة وكفاءتها في إدارة المناصب القيادية والمشاركة في الحياة السياسية.^{٢٩}

وقد واجهت النساء اللواتي رشن أنفسهن الكثير من المعارضة من قبل المجتمع المحافظ، إذ تعتبر هذه الخطوة قفزة كبيرة لم يستطع المجتمع القطري إستيعابها، وخاصة في ظل تقاليد مفرطة في محافظتها ترفض أو تضع قيوداً على مسائل تخطاها العديد من المجتمعات العربية المسلمة كالاختلاط وسياقة السيارة، مثلاً. لذا فإن إحداث تغييرات إجتماعية لصالح المرأة يتطلب الكثير من الجهد من قبل الفئة الواعية من النساء والرجال على حد سواء. كما يتطلب أيضاً «إختراقاً للذات التقليدية للمرأة ولمنظومة قيم المجتمع وبعض موروثاته الاجتماعية»^{٣٠} بالإضافة إلى إطلاق القوى الإبداعية للمجتمع والسماح له بإنشاء منظماته الاهلية وإتاحة هامش واسع من حرية الرأي والسماح بالتعددية السياسية. فالعمل الفوقي المفروض من قبل القيادة السياسية على القواعد الشعبية لا يمكن أن يكتب له النجاح إذا لم يدعمه مجتمع مدني قوي وفعال ومجتمع يتمتع بحرية وديموقراطية حقيقيتين.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد بدئ في إنشاء الجمعيات النسائية مباشرة بعد الاستقلال وقيام الاتحاد الذي ضم سبع إمارات صغيرة أكبرها وأغناها إمارة أبو ظبي. وجاءت الجمعيات كجزء من استكمال مظاهر ومتطلبات الدولة الحديثة ولسد حاجة هذه الدولة الناشئة في إيصال بعض الخدمات الرعائية للمرأة مثل التدريب الحرفي والتعليم والتوعية الأسرية وغير ذلك. وحظيت الجمعيات النسائية في دولة الإمارات بالدعم الكامل من الحكومة حتى أصبحت وكأنها مؤسسات حكومية أكثر منها جمعيات أهلية. وترأسها في الغالب زوجات الحاكم في الإمارة أو قريباته.

وتعتبر جمعية نهضة المرأة الطيبانية (فبراير ١٩٧٣) أول جمعية نسائية في دولة الامارات العربية المتحدة، ثم تلتها خمس جمعيات نسائية «كلها تحذو جمعية النهضة النسائية وتسترشد بخطواتها من أجل تحقيق هدفهن المشترك لرفع شأن المرأة ومكانتها والنهوض بها»^{٣١}

وفي شهر مارس ١٩٧٥ تمّ إشهار الاتحاد النسائي المكوّن من الجمعيات الست برئاسة الشیخة فاطمة حرم رئيس الدولة. ويهدف الاتحاد الي النهوض بالمرأة العربية في البلاد روحياً وإجتماعياً وثقافياً، ومدّ النشاط النسوي في البلاد ليشمل كافة إمارات الدولة، ودعم النهضة الوطنية الشاملة التي تعم البلاد، ومتابعة إقامة علاقات وطيدة مع الجمعيات والاتحادات النسائية الأخرى في الخليج والمنطقة العربية، وأخيراً متابعة نشاط الهيئات النسائية الدولية والتعاون معها.^{٣٢} ويغلب على نشاط الاتحاد وجمعياته الاعضاء الطابع الرعائي في أنشطتها مثل التوعية الصحية، رعاية الطفولة والأمومة، التوعية الدينية، طبق الخير والأنشطة الخيرية وتدريب المرأة على بعض المهن والحرف اليدوية.

وتختلف مسيرة المرأة في سلطنة عمان في الفترة التي سبقت وصول السلطان قابوس الي الحكم عن مسيرة المرأة في الخليج. فقد شاركت المرأة العمانية في الكفاح المسلح بقيادة جبهة تحرير ظفار ثم الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي. كما أدرجت الاخيرة في برنامجها قضية المرأة. إلا أن الفجوة الأمية وظروف الحياة السياسية لم تمكنها من تحقيق هذا البرنامج. وقد ركزت الجبهة الشعبية على تعليم النساء ومحو أميتهن. ويرجع الفضل في ذلك إلى المناضلة البحرينية لیلی عبد الله فخر التي عملت في صفوف الجبهة الشعبية وأدارت مدارس لتعليم الفتيات في إقليم ظفار جنوبي عمان، ولا يزال الكثيرون في السلطنة يذكرون لها هذا الفضل.

وبعد تولي السلطان قابوس الحكم والقضاء على الجبهة الشعبية تسارع التطور في السلطنة وأنشأت مدارس للبنات. وقد اعتمدت السلطنة في تحديث نظامها السياسي والتعليمي على وجه الخصوص على المواطنين العمانيين المتعلمين الذين عادوا إلى بلادهم من المهجر، وتولوا المناصب القيادية فيها، وكان فيهم عدد من النساء ممن تلقين تعليماً عالياً في القاهرة وبيروت والكويت والبحرين ورنجبار.

وبإنشاء الدولة الحديثة في السلطنة ظهرت الحاجة إلى خلق مؤسسة قادرة على التواصل مع النساء في المناطق النائية والأقاليم. لذا أنشئت ٢٥ جمعية نسائية تحت مسمى جمعية المرأة العمانية غطت أغلب أقاليم السلطنة، أنشئ أولها في ٢٣ سبتمبر ١٩٧٠ في العاصمة مسقط (أشهرت رسمياً عام ١٩٧٢)

وأخرها في ولاية خصب عام ١٩٩٤ (أشهرت رسمياً عام ١٩٩٩).^{٣٣}

ولا تختلف جمعيات المرأة في سلطنة عمان عن مثيلاتها في الإمارات العربية المتحدة حيث تتركز أهدافها وأنشطتها على رعاية المرأة والطفل من خلال الدورات التثقيفية والتعليمية ومحو الأمية وإنشاء رياض للأطفال والتدريب الحرفي والمهني للمرأة. وتركز هذه الجمعيات على ضرورة إحترام التقاليد المحلية ومن هذا المنطلق لم نجد أي تحرك لهذه الجمعيات للتصدي لممارسة ختان البنات الشائع في السلطنة، ولم يكن للجمعيات موقف مطلبی لصالح المرأة. وهي على غرار الجمعيات في الامارات العربية المتحدة تعمل بتنسيق تام مع مديرية شؤون المرأة والطفل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

الإختاتمة

لا تزال الحركة النسائية في الخليج تعاني من إشكاليات متعددة أهمها سيطرة السلطات التنفيذية على الجمعيات النسائية بحيث لا يمكن لهذه الجمعيات القيام بأي تحرك إلا بموافقة الجهات الحكومية المعنية. وفي هذا الاطار تربط المساعدات المالية بمدى العلاقة مع السلطة بحيث نرى الجمعيات التي تقودها شخصيات قريبة من الحكم تتمتع بدعم مالي من الحكومة ومن المؤسسات الخاصة الأخرى، في الوقت الذي تعاني جمعيات اخرى من قلة مواردها البشرية.

وتتمثل المعضلة الأخرى التي تعاني منها هذه الجمعيات في إنحسار العمل التطوعي وشح في مواردها البشرية وضعف إمكاناتها الفنية، مما يؤدي بالتالي إلى عدم قدرتها على رسم استراتيجيات وبرامج تلائم العصر. كما أن الغالبية العظمى من هذه الجمعيات لا زالت غير قادرة على الانفتاح على القاعدة النسائية في القرى والمناطق الأخرى، وتركز أنشطتها في العاصمة وتحصر أنشطتها على النخبة المثقفة مما يجعلها جمعيات نخوية بامتياز. كما عجزت غالبية هذه الجمعيات في اجتذاب الشباب لصفوفها وبالنتيجة فإن القيادات النسائية كما هي الحال في معظم البلاد العربية لم تتغير منذ ما يقارب الثلاثين سنة. لذا يخشى من إنقراض هذه الجمعيات اذا استمرت الحال على ما هي عليه حالياً.

١. البسام، خالد، نسوان زمان، بيروت: ٢٠٠٢، ص ٤٥-٤٦.
٢. البسام، خالد، تلك الايام، البحرين: مطبوعات بنورام، ١٩٨٧، ص ٦٤.
٣. لمعلومات أكثر تفصيلاً عن هذه الحركة أنظر عبد الرحمن الباك، من البحرين الى المنفى «سانت هيلانة»، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكونز الادبية، ٢٠٠٢.
٤. البسام، عزيزة، المرأة البحرينية واقع وتطلعات نحو مؤتمركين في المرأة العربية - الوضع القانوني والاجتماعي، تونس: المعهد العربي لحقوق الاسنان، ص ٨٣.
٥. النجار، سبيكة، الاسهام النسائي التطوعي، ورقة غير منشورة، جمعية أحوال النسائية، ص ٣.
٦. السداني، نورية، الحركة النسائية العربية في القرن العشرين ١٩١٧-١٩٨٢، الكويت، مارس ١٩٨٢، ص ٣٥.
٧. هناك خلاف بين جمعيتي النهضة والرعاية على أيهما كانت الاولى من حيث النشأة إذ تذكر قيادات الجمعية الثانية أن جمعيتها بدأت قبل إنشاء جمعية نهضة فتاة البحرين. ولكن بعد رجوعنا إلى الادبيات المنشورة في ذلك الوقت بما في ذلك ما صدر عن جمعية الرعاية نفسها يتبين لنا أن جمعية النهضة قد أنشئت كمؤسسة تحت هذا الاسم مباشرة بعد حل نادي الفتاة، في حين أن النساء اللواتي ينتمين الى جمعية الرعاية كن يجتمعن كمجموعة نساء ويقدمن الاعمال التطوعية والخيرية ولم يؤسسن ما عرف بجمعية رعاية الطفل والأمومة إلا عند التقدم بطلب لإشهار الجمعية في عام ١٩٦٠.
٨. حاولت جمعية أحوال النسائية عدم إدراج العمل الخيري ضمن أهدافها والتركيز على تحقيق حقوق المرأة، إلا أن السلطات الحكومية في ذلك الوقت وضعت شرطاً للسماح للجمعية بالعمل وهو النص صراحة على العمل الخيري كهدف أساسي للجمعية. وهذا ينم عن النظرة السائدة للعمل النسائي الذي يجب أن يأخذ طابعاً خيرياً في المقام الاول، ولعل السبب يرجع كذلك إلى تخوف السلطات من قيام هذه الجمعية ومن توجهاتها التي اعتبرت في ذلك الوقت ثورية.
٩. النجار، سبيكة، لحركة النسائية في البحرين، ورقة عمل مقدمة الى ندوة المرأة في مواجهة العصر، القاهرة: ١٧-٢٠، نوفمبر، ١٩٩٥.
١٠. أحمد عبد الله، فوزية، المرأة والمشاركة السياسية في

- البحرين، في الحركة الدستورية - نضال شعب البحرين من اجل الديمقراطية، البحرين: دار الوحدة الوطنية، ١٩٧٧، ص ٩٥.
١١. نخلة، اميل، التطور السياسي للبحرين في مجتمع حديث (باللغة الانكليزية)، لندن: كتب لكسينجتون، ١٩٧٦، ص ٥٣-٥٤.
١٢. أوراق ووثائق غير منشورة محفوظة لدى جمعية أحوال النسائية. انظر كذلك فاطمة البناي، دور الجمعيات النسائية في البحرين في تعزيز حقوق المرأة منذ عام ١٩٥٥، ورقة عمل مقدمة لندوة رؤيا لواقع المرأة في قضايا الاحوال الشخصية، ٥-٧ ديسمبر، ١٩٨٧.
١٣. مثال على ذلك تثبيت ساعة الأمومة للعاملات في شركة البحرين للاتصالات حيث كان لتبني الجمعيات النسائية لهذه المشكلة وإيصالها للمحاكم الفضل في تثبيت هذا الحق للمرأة العاملة في القطاع الخاص.
١٤. النجار، سبيكة وأخريات، جمعية أحوال النسائية - النشأة والانجازات - دراسة وثائقية، البحرين: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، مارس، ١٩٨٩، ص ٤٦.
١٥. من الجمعيات الجديدة: جمعية المستقبل وهي الذراع النسائي لجمعية الوفاق الاسلامي (جمعية سياسية شيعية)، وجمعيتي المرأة البحرينية وفتاة الريف، هما الذراع النسائي لجمعية المنبر الوطني الديمقراطي (سابقاً جبهة التحرير الوطني ذات التوجه الشيوعي). كما انشئت أيضاً جمعية المرأة البحرينية وهي تتبع جماعة دينية يطلق عليها السفراء، وقد انشأت الجمعيات السياسية والخيرية ذات التوجه الديني السني فروعاً للعمل النسائي منفصلة عن الجمعية الأم. والجدير بالذكر انه كان الهدف من انشاء جمعية أحوال النسائية في بداية السبعينات هو ان تكون الذراع النسائي للجبهة الشعبية (ماركسية) الا ان ضرب الجبهة ولعدم ارتباط قيادة الجمعية ابتداء من اواخر السبعينات بالجبهة الشعبية فقد انتهجت جمعية أحوال خطأ مستقلاً مرتبطاً بالمطالب النسوية الحقوقية.
١٦. عبد الله، محمد حسن، الحركة الادبية والفكرية في الكويت، الكويت: رابطة الادباء، ١٩٧٣، ص ٨٧-٩٣.
١٧. النجار، باقر، الجمعيات الاهلية في منطقة الخليج العربي - التاريخ والمجتمع، ورقة مقدمة لمؤتمر التنظيمات الاهلية العربية مشاركة وعطاء وإنماء، القاهرة، ٢٦ أكتوبر - ٣ نوفمبر، ١٩٨٩، ص ٢٢٦.

١٨. القطامي، لولوة، مسيرة الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية - ربع قرن من العطاء ١٩٦٣-١٩٨٨، الكويت، ص ١٨.
١٩. الحجى، سعد احمد، الجمعيات النسائية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - دراسة توثيقية، الكويت، ٢٠٠٠، ص ٧٨٢.
٢٠. المصدر نفسه، ص ٧٨٣-٧٨٤.
٢١. ينص قانون الانتخاب الكويتي في مادته الاولى: «لكل كويتي من الذكور البالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية الحق في الانتخاب». كما تنص المادة ١٢٥ من الدستور على ما يأتي: «يشترط فيمن يتولى الوزارة ان تتوافر فيه شروط الانتخاب». وبما ان المرأة لا يتوافر فيها هذا الشرط فبالنتيجة لا يمكنها تبوء منصب وزيرة. انظر السداني، نورية، المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية في الفترة ما بين عام ١٩٧١-١٩٨٢، الكويت، ص ١٧-١٨.
٢٢. المصدر نفسه، ص ١٧-١٨.
٢٣. تتلخص المطالب في التالي:
المطالبة بحق المرأة في ممارسة عملية الانتخاب غير المشروط.
مساواة المرأة في جميع ميادين العمل وضرورة إتاحة الفرصة للتقوي والوصول الى المراكز الادارية العليا اسوة بالرجال.
مساواة المرأة العاملة بالرجل في وزارة الخارجية وضرورة انخراطها في السلك الدبلوماسي.
منح الموظفة بالحكومة جميع العلاوات بما فيها علاوة الاطفال.
المطالبة بان تكون المرأة الكويتية محامية خاصة في مسائل الاحوال الشخصية ومسائل الاحداث.
الحد من تعدد الزوجات بان يكون عقد الزواج الثاني امام المحكمة.
حرمان الزوج علاوة الاولاد من الزوجة الثانية في حالة انجاب الاولى.
انظر السداني، نورية، تايخ المرأة الكويتية - من مذكراتي خلال سبعة عشر عاماً ونصف، ١٩٥٣-١٩٨٠، الجزء الثاني، ص ٩٤.
٢٤. السداني، نورية، المسيرة التاريخية، مصدر سابق، ص ٩٩-١٠٠.
٢٥. في جلسة ضمت كاتبة المقال بشخصية معروفة

- ومؤثرة في مجلس الامة الكويتي، بررت هذه الشخصية وقوفها ضد حق المرأة السياسي بسيطرة التيارات الدينية على الساحة في الكويت، وفي حالة تمكن المرأة من الانتخابات فانها ستصوت مع الدينيين ضد الشخصيات التقدمية، مما يعني بالتالي خسارة الليبراليين لكراسيهم في المجلس لصالح التيارات السلفية.
٢٦. الحجى، مصدر سابق، ص ٣٣١.
٢٧. في يوم الثلاثاء الموافق ٦ نوفمبر ١٩٩٠ قامت ٤٧ مواطنة معظمهن يحملن مؤهلات عالية ويعملن في قطاع التعليم او الجامعة بقيادة السيارات في شوارع مدينة الرياض مطالبات بحقهن في قيادة السيارة تخفيفاً للاعباء المادية الناجمة عن اضطرارهن الى تأجير سائق اجنبي ولمواجهة احتمالات الحرب آنذاك بما يعنيه من غياب الرجال واضطرار النساء الى تولي كافة الامور في الداخل. ولقد عوملت النساء بقسوة وصلت للفصل من العمل وتشويه السمعة. انظر لجنة مناصرة المرأة في الجزيرة العربية، سلطة العباءات - المرأة في الجزيرة السعودية، منشورات الجمل، ١٩٩١، ص ٩-١٣.
٢٨. عبد الله المير، جيهان، المجلس الاعلى لشؤون الاسرة، مشروع الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في قطر، المحور السياسي، ورقة مقدمة لندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية، ١٢-١٣ ابريل، ٢٠٠٢، الدوحة، ص ٦.
٢٩. السويدي، وضحي، المرأة القطرية والتجربة الديمقراطية، ورقة عمل مقدمة لندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية، ص ٩.
٣٠. النجار، باقر، المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة، المركز الثقافي العربي، بيروت: ٢٠٠٠، ص ١٤٢.
٣١. الجمعيات الاخرى في الامارات هي: جمعية النهضة النسائية بدبي (١٩٧٣)، جمعية الاتحاد النسائي بالشارقة (١٩٧٣)، جمعية المؤمنات النسائية بعجمان (١٩٧٤)، الجمعية النسائية بام القيوين (١٩٧٣)، جمعية النهضة النسائية برأس الخيمة (١٩٧٩). انظر الاتحاد النسائي، مسيرة المرأة في الإمارات في ١٢ عاماً من النجاح، ص ١٥ و ١٢٤-١٤٤. انظر كذلك المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، كتيب إعلامي صادر عن الاتحاد النسائي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٣٢. المصدر نفسه، ص ١١.
٣٣. أحمد الحجى، سعد، مصدر سابق، ص ٥٥٧-٥٥٨.

تحول الحركات النسائية العربية الى منظمات غير حكومية

إصلاح جاد

المقدمة

اتجاه واضح في تطور الحركات النسائية العربية هو التزايد المستمر لعدد المنظمات النسائية غير الحكومية التي تعنى بمظاهر حياة النساء مثل الصحة، التعليم، معرفة القانون، انتاج الدخل، الدفاع عن الحقوق، البحث وغير ذلك. هذا التزايد في المنظمات النسائية العربية غير الحكومية يمكن أن يعتبر دلالة على لتركيز السلطة والسياسة بعد إخفاق الدول العربية الممركزة في أحداث تغيير اجتماعي وتنمية. كثيراً ما ينظر إلى ذلك على أنه تطور «المجتمع المدني» العربي لكبح الدولة السلطوية، وكدلالة على عافية ديموقراطية صحيحة في المنطقة قائمة على مقاربة من «تحت الى فوق». ازدياد المنظمات غير الحكومية العربية بصفة عامة، والمنظمات النسائية بصفة خاصة، أثار نقاشاً حاداً حول ارتباطاتها بمموليها، بايديولوجياتها وفائدة الادوار التي تلعبها في التنمية والتغيير الاجتماعي، وعلاقتها بدولها هي. باختصار، نظر إليها على أنها شكل جديد ومتزايد في الاتكال على الغرب،

* باحثة تعد للدكتوراه في كلية الدراسات الافريقية والآسيوية في جامعة لندن، وقد نالت إجازة من جامعة بير زيت (فلسطين) حيث تحاضر عن الجندر والسياسة في برنامج الدراسات النسائية وقسم الدراسات الحضارية.

المدني»، بناء معقد لا يمكن اختصاره في عدد من المنظمات غير الحكومية. أخذ هذا الفرق بعين الاعتبار قد يكون مفيداً في إظهار الدور المحدود الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية في مواجهة ازمت وطنية، كما في فلسطين والجزائر، او في ادخال تغيير اجتماعي حقيقي، شامل وثابت. هذا لا يعني أنه ينبغي تفسير دور المنظمات غير الحكومية على انها «مؤامرة»، وانما ينبغي إخضاعها لمقاربة مبنية أكثر على التاريخ والتجربة، فلا نسلم بانها تعادل تطوراً اجتماعياً-سياسياً «معافى». إن رأيي مبني على تجربتي الخاصة بصفتي أكاديمية وناشطة في الحركة النسائية الفلسطينية، وعلى قراءاتي وتعاملي مع حركات نسائية عربية ومنظمات غير حكومية أخرى.

الخلفية التاريخية

النقاش الراهن حول انتشار المنظمات غير الحكومية متصل بالمشاريع العالمية للتنمية، والتي تنبثق بدورها من برنامج التنظيم البنوي الذي ينفذه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في العديد من بلاد العالم الثالث (بما فيها بعض البلاد العربية) منذ أواخر السبعينات وخلال الثمانينات، وتتضمن اصلاحات مختلفة في إدارة الشؤون المالية والاقتصادية والتجارية والسياسات التنظيمية والقطاع العام. بنيت هذه البرامج الاصلاحية على فرضية أنه إذا كان للمنتجين حوافز اقتصادية كافية سيوسعون نتاجهم الحالي ويوظفون في نشاطات انتاجية جديدة، فيوفرون بذلك المحرك لتنمية اقتصادية ثابتة. اتفقت هذه السياسات الاقتصادية مع تعريف تعددي للديموقراطية يؤكد أن «المجتمع المدني» منطقة محايدة، حيث تحاول الاهتمامات المنظمة أن تؤثر على الدولة وسياسة خياراتها.

نستطيع أن نرسم مقاربتين لتصور «المجتمع المدني». ننظر الواحدة إلى المجتمع المدني على أنه مركب تعددي، مستقل إلى حد بعيد عن أية قوة إقتصادية منفردة، تتنافس فيه إهتمامات كثيرة (نايعة من مؤسسات ثقافية فضلاً عن إهتمامات إثنية وعنصرية وغيرها من الإهتمامات الاجتماعية) تتحدى الدول الساعية إلى السلطة. التصور الآخر يركز على ظهور الرأسمالية على أنها القوة المسيطرة التي توجه التاريخ (ماركوفيتس ١٩٩٨:٢٧). الصعوبة بالنسبة إلى التصور الأول الذي يطبق تقليدياً على «المجتمع المدني» في بلدان العالم الثالث، هي أنها تجعلنا باستمرار نسيء قراءة تأثير الرأسمالية على سياسة العالم الثالث المعاصرة وأن نقلل من تقدير هذا التأثير. من سوء القراءة هذا أن ننظر إلى الدولة والمجتمع المدني على أنهما كائنان منفصلان. التصور الثاني يذهب الى أن الدولة والمجتمع متداخلان بطرق معقدة لا تتبع صيغة بسيطة وليس من السهل توقعها. حسب ماركوفيتس «ليس الدولة والمجتمع منفصلين في افريقيا - أو في غيرها. كذلك ليس اتزانها متقللاً... عناصر

من الدولة تتصل بالمجتمع المدني، وعناصر من المجتمع المدني لا تتأثر بالدولة فحسب، وإنما تقوم داخل الدولة» (ماركوفيتس ١٩٩٨:٢٧). الشركات الخاصة الكثيرة التي يديرها أقارب الرؤساء أو الوزراء في العالم العربي تبين ضبابية الخطوط الفاصلة بين العام والخاص. مثل آخر هو الطريقة التي تؤسس فيها نساء الرؤساء والوزراء أو قريباتهم منظمات غير حكومية خاصة بهن لتقديم الخدمات التي تنازلت عنها الدولة. (بيضون ٢٠٠٢: ١٠١).

ثم أن جميع المصالح، سواء مصالح النساء أو غيرهن من فئات المجتمع، تسعى إلى أن تدعمها الدولة لأنها أقوى الأشكال التنظيمية. فعاجلاً أو آجلاً تسعى كل مصلحة إلى أن تساعد الدولة. يلاحظ ماركوفيتس «أن الدولة لا تعاني من العجز أو الإنحلال مثل مريض مصاب بالسل، أو مثل عاشق يائس. الناخبون لا «يتخلون» عن الدولة ليجدوا أطراً جديدة، كأغنام يبحثون عن مراعى أكثر خضرة أو كطلاب يعدون للدكتوراه فيبحثون عن طرق تحليل جديدة. يدخل الناخبون دائماً في صراع مع الدولة ولكنهم لا «ينسحبون». أنهم يتحملون الخسائر، يحاولون أن يجدوا وسائل تعويض، ولكنهم يظلون متورطين، مع أن استراتيجياتهم تتغير». ويختتم: «هذا يساعد على أن نفهم لماذا لا نجد أبداً توازناً بين الدولة والمجتمع وإنما تداخلاً» (ماركوفيتس ١٩٩٨:٢٨). من هذا المنطلق يكون من المهم أن نميز في المجتمع المدني بين تلك العناصر التي تؤيد النظم الحاكمة، وتلك التي تسعى إلى تقويضها أو تغييرها أو ضبطها. قضايا النساء ومصالحهن ليست عالقة في الهواء ومنفصلة عن مصالح الفئات الأخرى وحاجاتها. فمن مهمات الحركة النسائية الرئيسية أن تعرف مع من تتحالف، وكيف. فالمجتمع المدني مليء بفئات مختلفة ذات مصالح مختلفة، بعضها تثيره الاثنية، الدين، الفئوية السياسية؛ قد تحب النساء بعضها ولا تحب البعض الآخر. ولكن المهم بالنسبة لمجموعة أو منظمة أو حركة نسائية هو أن تعرف كيف تحلل ذلك وأن تضعه في سياقه.

هذا لا يعني أن نفس كل المصالح على ضوء تصورات توحيدية كبرى مثل الطبقة او الوطن، بل أن نلاحظ أن هناك دائماً بعداً طبقياً في تطور المجتمع المدني، وأن من المهم أن نرى كيف تتفاعل الطبقة مع جهاز الدولة، وكيف يؤثر ذلك في نمو الديموقراطية. في لبنان، مثلاً، علينا أن نلاحظ كيف يتفاعل هذا البعد مع الطائفية (بيضون ٢٠٠٢: ١١٠-١١٤)، وفي الجزائر مع الاصولية (لرزق، ١٩٩٤). في فلسطين يتجلى هذا التفاعل في قمع فئات محددة تطالب بحقوقها الاجتماعية (مثلاً اضراب المعلمين في ١٩٩٦)، والتسامح مع النساء اللواتي يطالبن الدولة بالمساواة (جاد ٢٠٠٠). سيفصل لاحقاً تفاعل المنظمات النسائية مع الدولة وناخبها.

تشجيع خطاب «الديموقراطية والمجتمع المدني» في كل أنحاء العالم إرتبط إرتباطاً وثيقاً بحاربة الشيوعية في عهد الرئيس ريغان، ولكن جورج بوش الأب ركز عليه أكثر، ومن بعده كلينتون مع إنتهاء الحرب الباردة. توضع برامج المساعدة على الديموقراطية لتدعم العمليات الانتخابية، تعزز إصلاح القضاء، تقوي التجمعات المدنية، وتعزز التربية المدنية والسياسية. العديد من هذه البرامج تتكفل بها المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات متخصصة، ولكن مع إزدياد التمويل الرسمي لتعزيز الديموقراطية إزداد انشغال الوكالة الاميركية للتنمية بمثل هذه المبادرات. وهذا أثار قلق أن تكون منظمات اميركية أكثر من اللزوم عاملة في هذا الحقل، وإن ليس هناك برهان كافٍ على مدى تأثير برامج المساعدة على الديموقراطية، وإن البرامج سيئة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات عملية الديمقراطية (روبنسون ١٩٩٥: ٥).

وقد أيدت هذه الآراء على المستوى النظري كتابات عديدة عن ظهور «حركات إجتماعية جديدة». يؤكد ميلوتشي، مثلاً، أن «الوضع الطبيعي لحركات اليوم هو شبكة تجمعات صغيرة غارقة في الحياة اليومية وتتطلب إنهماكاً شخصياً في إختبار وممارسة التجديد الثقافي» (ميلوتشي ١٩٨٥: ٨٠٠). ويرى كين أن التأكيد على المظاهر الثقافية والرمزية للحركات الاجتماعية يقدم بعض الافكار الثاقبة الهامة والقيمة عن الميكرو سياسة في الحياة اليومية. كذلك يحول التركيز على الدولة كحقل للصراع الطبقي إلى التركيز على السلطة «الممارسة في عدد من مواقع السيطرة والمقاومة» فتظهر «بالتالي القمع الكامن في الحياة اليومية، وعليه تتحدى قوانين التفاعل الاجتماعي المتأصلة في المجتمع المدني» (كين ١٩٨٨: ١٢). كذلك يذهب هذا الرأي إلى أن فكرة كون النضالات في «العالم الثالث»، على نقيضها في البلاد «المتطورة»، تقوم بين معسكرين مميزين تماماً، أي الطبقة الحاكمة والشعب، يحجب تعددية الخصومات والهويات في أي من بلاد «العالم الثالث» أو غيره (لاكلو وموف ١٩٨٥: ١٦٦). هذه النضالات من أجل الموارد والهويات يكون سببها الطبقة والدين والجندر. فـ «الشعب» لا يمثل وحدة متجانسة، وكذلك ليست «السيطرة» وحدة متجانسة لأنها لا تمارس من قبل الدولة وحدها وإنما أيضاً من قبل عناصر من «المجتمع المدني» تكون ذات سلطة اقتصادية واجتماعية. بين العناصر الاجتماعية التي تقاوم سيطرة الدولة والاستغلال الرأسمالي في المجتمعات العربية مثل مصر نجد المهمشين المدينيين، مثلاً الفلاحين والاسلاميين والمسلمين المعتدلين والنساء والرجال ذوي إتجاه علماني والنسويين والاقباط وفئات أخرى كثيرة لا تمثل فئات «صافية» أو مقصورة على جماعة معينة، وإنما تميل إلى التحول والتفاعل مع غيرها (العلي ١٩٩٨: ٤٥).

إنثُقد منظرو «الحركات الاجتماعية الجديدة» لتأكيدهم على التجديد الثقافي والنضال من أجل الهوية لأنه أهمل النضال من أجل البقاء وحول توزيع الموارد، وهو نضال أساسي للحركات الاجتماعية؛ ولأن توكيد الهوية مرتبط أيضاً بمكاسب اقتصادية. بينما مالت المقاربات الماركسية التقليدية إلى الحتمية الاقتصادية، يبدو أن «منظري» الحركة الاجتماعية الجديدة» يتجاهلون الأسس المادية للسخط والتعبئة (العلي ١٩٩٨: ٤٥). اعتبار الحركات الاجتماعية متناقضة مع السيطرة، وديموقراطية وتقدمية، أن هذا الاعتبار اعترض عليه الرأي القائل بان في التركيز على الهوية اشكالية إذ قد يؤدي إلى «سياسة إرادية» تدعو إلى استراتيجيات «تقارب سلطة الدولة ولكنها لا تتحداها» (موير وسيرز ١٩٩٢: ٦٧، إقتبسه العلي ١٩٩٨: ٤٥).

بل أن ل.ا. كاوفمان أكثر شكاً في أن تكون «الحركة الاجتماعية الجديدة» تقدمية، إذ يؤكد أن سياسة الهوية كثيراً ما تنحط إلى «ضد سياسة» تعكس ايديولوجية السوق الرأسمالية بالتأكيد على أسلوب العيش واقتقاد التنظيم الجماعي (كاوفمان ١٩٩٠: ٧٨، إقتبسه العلي ١٩٩٨: ٤٥). بتعبير آخر، قد يكون «للحركات الاجتماعية الجديدة» تأثير ينقض التسييس إذ أن تركيزها وعملها لا يتحديان فعلاً بنى السلطة القائمة، تاركين أشكال السيطرة تقريباً من غير أن تمس.

مع ذكر هذا النقد الموجه إلى نظرية «الحركة الاجتماعية» تجدر الإشارة إلى أن هناك دمجاً بين الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية في العالم العربي. سادت الفكرة أن المنظمات غير الحكومية تشكل صوت المظلومين والمهمشين، مما أدى إلى إنتشارها إنتشاراً سريعاً في العالم العربي.

إنتشار المنظمات غير الحكومية ظاهرة عالمية في «الشمال» كما في «الجنوب». عدد المنظمات غير الحكومية للتنمية التي سُجّلت في المنظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في بلاد «الشمال» الصناعية ارتفع من ١٦٠٠ في ١٩٨٠ إلى ٢٩٧٠ في ١٩٩٣؛ وفي الحقبة نفسها إرتفع مجمل مصاريف المنظمات غير الحكومية من ٢.٨ بليون دولار أميركي إلى ٥.٧ بليون بالاسعار المعمل بها في حينه (OECD ١٩٩٤). عدد المنظمات غير الحكومية الدولية إزداد من ١٧٦ في ١٩٠٩ إلى ٢٨ ٩٠٠ في ١٩٩٣. وقد سُجّلت أرقام مشابهة في معظم بلاد «الجنوب» التي توفرت لها الظروف السياسية الملائمة، وقد إزداد عددها خاصة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥. في العالم العربي يُقدر ان عدد المنظمات غير الحكومية كان أكثر من ٧٠٠٠٠ في منتصف التسعينات (بشارة ١٩٩٦). في فلسطين بلغ العدد ٩٢٦ في سنة ٢٠٠٠، وقد أنشئ معظمها بعد إتفاقية أسلو (شلبي ٢٠٠١: ١١١).

تزامن مع الضعف الذي أصاب أحزاب الإيديولوجيات السياسية، ومع تزايد إنسحاب الدول من تأمين الخدمات والمستحقات الاجتماعية بسبب تعديل السياسات البنوية التي فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على معظم بلاد العالم الثالث (أوفيد ١٩٩٤: ٣٥).

من التعديل البنوي الى «حسن الإدارة»

أول ما أشار البنك العالمي إلى أهمية «حسن الإدارة» في التنمية الاقتصادية كان عام ١٩٨٩ في دراسته Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth (أفريقيا الصحراوية: من الأزمة إلى نمو ثابت). كان لإهتمام البنك بحسن الإدارة سبب واحد رئيسي: إخفاق برامجها البنوية التعديلية والذي نسبته إلى قلة التوظيفات الحرة و«سوء الإدارة». بعد بعض البحث إنتهى البنك إلى التعريف التالي لـ «حسن الإدارة»: «أسلوب السلطة في إدارة نمو موارد البلد الاقتصادية والاجتماعية» (البنك العالمي ١٩٩٢: ١).

لا تهدف هذه الورقة إلى الدخول في كل تفاصيل النقاش حول «حسن الإدارة»، ولكن يمكن إيجاز أهم نقاط النقد الموجهة إلى هذه السياسة الجديدة فيما يلي:

– مدى إهتمام البنك بحسن الإدارة يثير مشكلة السيادة. يزداد تدخل البنك وغيره من الممولين أكثر وأكثر في مضامير كانت تقليدياً من مسؤولية الحكومات الوطنية دون غيرها. وبذلك يكون تركيز البنك على حسن الإدارة جزءاً من إتجاه أوسع بكثير يبدو معه أن فكرة السيادة آخذة في التغيير بسرعة.

– لا توضح نقاشات البنك ووثائقه أي أنواع المشكلات السياسية أساسية أو غير أساسية بالنسبة لنجاح سلفة البنك. بيّنت التجربة في أفريقيا وغيرها أن غياب المحاسبة والشفافية لا يسبب بالضرورة الفساد وغياب حكم القانون. أن النمو في جنوبي كوريا في الماضي حصل في ظل أنظمة فاشية لم تتمتع بالشفافية ولا بالمحاسبة من قبل شعبها ولم تخلُ من الفساد. إلا أن مشكلات الإدارة هذه لم تحل دون نمو إقتصادي سريع. وعليه لا يمكننا أن نتأكد من العلاقة بين النظم السياسية ونظرية حسن الإدارة، أو النظم السياسية والتنمية.

– تساوي حكومة الولايات المتحدة بين «حسن الإدارة» والديموقراطية، وتنظر إليه على أنه هدف بذاته، لا على أنه وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي. مازق العراق، وإلى حد فلسطين، مندرج تحت موضوع «فرض الديموقراطية» وإزالة الأنظمة الفاسدة أو الظالمة. واضح من هذين المثليين أن مصالح سياسية هي التي توجه إعانات اميركا للبلاد الاخرى تحت شعار «حسن الإدارة».

– لا تزال الإدارة الأميركية تمنح المساعدات لأنظمة غير ديموقراطية، كما في غانا وكولومبيا، ما دامت تنفذ برامج تعديل بنوي (لانكاستر ١٩٩٥: ١٤).

– مساعدات تفوق ما هو ضروري، وسيئة التوقيت، يمكن أن تقوض حوافز الحكومات على التحرير، لا سيما حيث تكون الضغوطات الداخلية بسب النقمة الاقتصادية هي العامل الأساسي في الحضّ على الإصلاح السياسي.

– مساعد تفوق الضروري لتمويل مؤسسات جديدة أو مدنية – مثل الهيئات التشريعية والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية – يمكن أن تقوض إستقلالية هذه المؤسسات، وأن تضعف حوافزها لخلق تأييد قاعدي تحتاج إليه لدعمها، وضمان حساسيتها بالنسبة للذين من المفروض أن تمثلهم.

إذا أخذنا هذا الإتجاه الدولي بعين الإعتبار يمكننا أن نتنبأ بوضوح بالموجة العدوانية المستقبلية لـ«دمقرطة» المنطقة والتي عبرت عنها جلياً الإدارة الاميركية في حشدها القوات لـ «تغيير النظام» في العراق. حسب نبأ حديث ترى الإدارة الأميركية الحالية أن أمراض المجتمع العربي الكثيرة عائدة إلى قلة الديموقراطية، ودنو وضع المرأة العربية. حسب اليزابيث تشيني (ابنة نائب الرئيس التي تتراأس برنامج الاصلاح العربي في الوزارة) تهدف الإدارة إلى تقوية البرنامج الجديد كجزء من طموحاتها الأوسع لجعل المنطقة أكثر إنفتاحاً. قال موظفون أميركيون أن التركيز على برامج بناء الديموقراطية وإعادة توجيه المساعدات إلى جهود قاعدية يمكنها أن تحقق أمرين: الأول، بناء الرغبة والقدرة على إصلاح الحكومات الفاشية، الكبيرة منها والصغيرة؛ الثاني أن تحسن صورة الولايات المتحدة في الشارع العربي.

كجزء من مبادرة شراكة الولايات المتحدة والشرق الاوسط (برنامج بـ ٢٥ مليون دولار أعلنه الرئيس بوش في الصيف الماضي لتعزيز الديموقراطية في الشرق الاوسط)، بوش بمراجعة كاملة لبرامج المساعدات في المنطقة، حسب ما أفادت وكالة رويتر (١٦ نوفمبر ٢٠٠٢). موظف في الوزارة الأميركية لم يفصح عن إسمه قال لوكالة الانباء أن أحد أهداف وكالة التنمية هو زيادة ذلك الجزء من المساعدة الذي يؤيد تعزيز الديموقراطية وحكم القانون. وأضاف المصدر أن هذا يتضمن سلسلة نشاطات تهدف إلى تقوية «المجتمع المدني» والنقاش المسؤول في مصر.

هاجس الولايات المتحدة بالديموقراطية في المنطقة يثير الشكوك في أنه رغبة حقيقية، أو في أنه ستُتخذ إجراءات لتحقيقها. مصطفى كامل السيد، رئيس مركز دراسات الدول

النامية في جامعة القاهرة، يقول أنه ليس في مصلحة الولايات المتحدة تعزيز الديمقراطية الحقيقية في مصر، بما أن الخيار الوحيد الآخر بدل الحكومة الحالية هو المعارضة الإسلامية - فئة معروفة بكرهها للسياسة الأميركية. «إذا كانت نتيجة الديمقراطية إكتساب الإسلاميين المزيد من الأصوات في السياسة، فلا شك في أن الحكومة الأميركية لن تفعل الكثير في سبيل تعزيز حقيقي للديموقراطية.» (كايرو تايمز، نوفمبر ٢١، ٢٠٠٢، نشرتتها «أخبار من ديموقراطية مصر»).

أخذين هذا الشك بعين الاعتبار فإن النقاش حول دور «المجتمع المدني» في عملية الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة يثير المزيد من الإرتياب في العالم العربي. يصب هذا الخطاب النار على نقاش حام في العالم العربي حول الدور الذي يتصورونه للمنظمات غير الحكومية العربية، ولا سيما منها المنظمات النسائية، في عملية التنمية والديمقراطية والتغيير الاجتماعي («للنساء فقط» على موقع الجزيرة على الانترنت www.al-jazeera.com).

تنمية متعثرة، ضغوطات خارجية، ومنظمات غير حكومية

في معظم بلاد افريقيا والعالم العربي كان تجاوب القطاع الخاص مع الإصلاحات الاقتصادية ضئيلاً. فما شجع التنمية الاقتصادية (إذا حصلت) كان زيادة القدرات الموجودة والمساعدة الأجنبية. سياسات تعديل بنيوي جعلت الدولة في العديد من البلاد العربية «التقدمية» تنسحب إنسحاباً شبه كامل من التوظيف في القطاع العام والخدمات العامة. وهذا أدى بدوره الى تدهور شديد في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ترجم إلى إزدياد أعداد العاطلين عن العمل وتقليل الدولة من دعم الضمان الاجتماعي، مما يؤثر خاصة في الشباب والنساء (كوتر ٢٠٠١: ١٥-١٧). وقد أثر هذا التدهور في وضع النساء كما يتجلى من إزدياد الأمية بينهن والبطالة والفقر والتهميش السياسي، بناء على تقرير ٢٠٠٢ للتنمية الانسانية العربية (Arab Human Development Report 2002) الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

في المنطقة أكبر نسبة من الشباب في العالم - ٣٨٪ من العرب دون ١٤ سنة - ويقدر التقرير ان عدد سكانها سيبلغ ٤٠٠ مليون في غضون عشرين سنة. واحد من كل خمسة عرب يعيش على ما يقل عن دولارين في اليوم. وخلال العشرين سنة المنصرمة كان النمو السنوي ٥، ٪، لدخل الفرد، وهو أدنى من أي مكان آخر في العالم باستثناء الصحراء الإفريقية. بهذا المعدل، يقول التقرير، سيحتاج العربي الوسط الى ١٤٠ سنة لكي يضاعف دخله/دخلها. التنمية الجامدة بالإضافة إلى زيادة

سكانية سريعة تعنيان تدني فرص العمل. حوالي ١٢ مليون شخص، أو ١٥٪ من القوة العاملة، عاطلون عن العمل حالياً، وإذا استمرت الحالة هكذا قد يرتفع العدد الى ٢٥ مليون عام ٢٠١٠.

مع الأزمات الظاهرة الناتجة عن أن معظم الدول العربية أخفقت في إدراك مستوى ثابت من التنمية، أو في إستيعاب العدد المتزايد من الشباب الباحثين عن عمل، تبني معظم هذه البلاد منذ منتصف السبعينات سياسات «تعديل بنيوي». جاء هذا الانسحاب خلال تغييرات دولية رئيسية نتيجة إنهيار «الكتلة الاشتراكية/الشيوعية» التي كانت في السابق، الحليف الرئيسي للدول العربية الوطنية «التقدمية» مثل مصر والعراق وسوريا واليمن، فيما استمر تهديد إسرائيل وعدم حل القضية الفلسطينية، وقضت الثورة الإيرانية على نظام الشاه وتبوت السلطة قيادة دينية إسلامية.

فيما هزت الدول العربية أزمات إقتصادية وإجتماعية خلال الثمانينات من القرن العشرين نجح معظم القادة العرب بالتحايل على تحديات الإصلاح الإقتصادي بأن يستخدموا ما أسماه برومبيرغ «استراتيجيات البقاء على الحياة»، أي الحد الأدنى من التجاوب مع الضغوطات المطالبة بالتغيير الاقتصادي والسياسي من غير المجازفة بأن يشركوا غيرهم في السلطة. هذا التجاوب المحدود مع الأزمات الاقتصادية لم يكن نتيجة نزعة حضارية الى التسلسل، ولا أحد مظاهر انبعاث المجتمع المدني. بل بالعكس، عكس تراث «الفاشية الشعبوية» الثابت، والاستراتيجيات التي استخدمتها الخاصة لفرض سلطتها من جديد من غير ان تدخل إصلاحات اقتصادية او سياسية ذات اهمية (برومبيرغ ١٩٩٥: ٢٣٠).

هذه الاستراتيجيات للبقاء على الحياة لم تعد صالحة، والضغوطات تزداد لإحداث تغيير. وترى الدول والوكالات الدولية أن تكثيف دور المنظمات غير الحكومية هو الدواء. كذلك ذهب العلماء إلى أن القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية قد تكون أقل فيما يتعلق بتفويضاتها القانونية واعتباراتها السياسية، وعليه تكون مهينة أكثر لتعبئة الفئات المهمشة وتنظيمها، ولتأسيس آليات وقنوات جديدة تمكّن هذه الفئات من زيادة إسهامها في المضممار الاقتصادي والسياسي. سمى بورنير وبرونيتي وفيدير ذلك (١٩٩٣، استشهد به روبنسون ١٩٩٥) «تحويل وتمكين» الفئات المهمشة. بـ «التحويل» يقصدون (١) وصول أسهل الى النظام الاقتصادي الرسمي، بما فيه حقوق الملكية (مثلاً حجة قانونية لأرض أو بيوت)؛ (٢) الحصول على سلفة تمكّنهم من أخذ مداخيل استثماراتهم؛ (٣) التوصل الى نظام القانون؛ و(٤) التخفيف من المعاملات البيروقراطية في تسجيل أعمالهم. أما «التمكين»

فيعني تحسين المشاركة في النظام السياسي. قد يبدأ التمكين بتنظيم جماعات من الجيران في القطاع غير الرسمي. بعد ذلك تستطيع مؤسسات وسيطة أن توفر الصلة التي بواسطتها يستطيع التعبير على مستوى القاعدة أن يؤثر على أخذ القرارات على مستوى المحلة أو المقاطعة أو الدولة (نونكامب ١٩٩٥: ١٤-١٥). من هذا المنطلق يُنظر إلى المنظمات غير الحكومية على أنها أقدر على تمكين الشعب وتعزيز المشاركة الشعبية بما أنها (أو يجب أن تكون) أكثر محلية وديموقراطية ومسؤولية وشفافية من جهاز الدولة ويستطيع الشعب التوصل إليها بسهولة أكثر مما يستطيع التوصل إلى هذا الجهاز.

وعليه تحول العديد من البلدان المانحة ووكالات الامم المتحدة إلى دعم المنظمات غير الحكومية، وفيها المنظمات النسائية. وهنا لا بد من التفريق بين أشكال مختلفة للمنظمات النسائية. بعضها يقدم خدمات لفئة محدودة ومحتاجة، بعضها يركز على إنتاج المعرفة والبحث، فيما تدافع أخرى عن الديمقراطية وحقوق النساء. وهذه الورقة تركز على هذه الفئة الأخيرة بما أنها، على السواء، هدف التمويل والتهم بأنها جزء من حركة تعزيز «المجتمع المدني» التي يربطها الكثيرون في العالم العربي بسياسات البنك العالمي والولايات المتحدة. تمويل منظمات نسائية غير حكومية ودفاعية أثار مجدداً أسئلة قديمة مثل: لماذا يمولنا الغرب؟ لماذا يهتم الغرب بالنساء في منطقتنا؟ من أكثر التهم الموجهة الى المنظمات النسائية أنها تنفذ برنامجاً غربياً، مما يعني أنها أقل وطنية و«أصالة». هذا جدل قديم وعقيم لا يساعد على بناء التحالفات، أو على تفحص رؤى وبرامج أي مجموعة من الناشطين تفحصاً موضوعياً.

الحركات النسائية بين الشرق والغرب

عادة تتضمن التهجئات على المنظمات النسائية غير الحكومية الانقسام القديم بين الغرب في مقابل الشرق: غرب تعتبره الجماعات الأصولية سلطة ترغب في فرض قيمها الحضارية: الحرية الفردية والمادية والعلمانية؛ أو يعتبره القوميون العرب واليساريون قوة إستعمارية مفسدة، تشتري إخلاص الخاصة السياسية والاجتماعية أو الاقتصادية الجديدة («للنساء فقط»، ٢٤/٦/٠٢ على موقع الجزيرة www.al-jazeera.com)، معيدين إلى الواجهة ما أسمته ليلي أحمد «النسوية الكولونيالية» (أحمد ١٩٩٤: ١٧٥-١٧٩). غير هؤلاء ينظرون إلى إزدياد المنظمات غير الحكومية في سياق الاستمرار لإنتشار حركة تحريرية جديدة، وتكوين «خاصة معلومة» (حنفي وطبر ٢٠٠٢: ٣٢-٣٦)، و«تخفيف الصراع الطبقي بان تضعف الهويات الطبقية والثقافية، وتجعل الحدود الطبقية غير واضحة والصراع الطبقي ضعيفاً داخل البلاد وفيما بينها» (قسوم ٢٠٠٢: ٤٤-٥٦). نظرة سريعة إلى تاريخ الحركات النسائية منذ

القرن الماضي تلقي ضوءاً على التوجهات الجديدة في هذه الحركات.

الثنائية شرق/غرب إزدواجية قديمة عبر عنها بعض النسويات العربيات اللواتي آمن بأن ما يسعى إليه المستعمرون هو القضاء على الحضارة المحلية بواسطة «نسوية كولونيالية» (أحمد ١٩٩٤: ١٧٥-١٧٩). على غرار لزرقي يزعج أحمد الشبه الذي تراه بين الخطاب الاستعماري عن النساء العربيات وخطاب بعض النسويات الغربيات المعاصرات اللواتي «يبخسن قيمة الحضارات المحلية على اعتبار أن هناك سبيلاً واحداً لا غير لتحرير النساء-وذلك بتبني النماذج الغربية» (استشهدت به أبو لغد ١٩٩٦: ١٤).

بدران ترفض مثل هذه الاعتبارات زاهية إلى أن «محاولات تشويه النسوية أو الدفاع عنها على أسس حضارية... هي مشاريع سياسية.» بالنسبة إليها لا يمكن أن نجد أسس النسوية في أي موضع «صاف» ثقافياً: عناصر خارجية- خارجة عن الطبقة والمنطقة والبلد- تؤخذ وتحاك في نسيج «الوطني» أو المحلي. مثلاً، تاريخياً تبنت مصر «عناصر غريبة» وامتصتها في ثقافة وطنية حية جداً» (بدران ١٩٩٥: ٢٤-٢٥). توحى بدران أن النسوية المصرية جزء من مثل هذه الحضارة الوطنية (المرنة وفي تحول مستمر) التي تبين كيف أن نساء كهدي شعراوي وسيزا نبراي كانتا أكثر وطنية وتصلباً في موقفهما من الإحتلال البريطاني من رجال طبقتهما. وتظهر أيضاً كيف أن النسويات المصريات، على الرغم من إتصالهن بنسويات أوروبيات وتطوير آرائهن بالنسبة للمنظمات النسوية الأوروبية، بقين مستقلات سياسياً، يعبرن عن إنتقادهن الدعم الأوروبي للصهيونية. ثم أن إهتمامهن الأول تناول أحوال المرأة المصرية والعربية. وعليه كانت النسويات المصريات جزءاً من مجتمعاتهن وشديدات الاهتمام بها، ولا يمكن نعتن بأنهن عميلات مغربنات (وبالتالي غير اصيلات إلى حد) (بدران ١٩٩٥: ١٣-١٥، ٢٢-٢٥).

وبالمعنى نفسه تحذر ليلي أبو لغد «أننا نكتب جميعاً داخل سياقات معينة، وحين نكتب تاريخ «المسألة النسائية» في الشرق الاوسط نجد أنفسنا عالقين، من جهة، بين السياق المعاصر المصري أو الإيراني أو التركي حيث يهاجم الإسلاميون أموراً على أنها غريبة، وهو طابع يلصقونه بالنسوية، على غرار العديد من الرجال القوميين قبلهم؛ ومن جهة أخرى بين سياق أوروبي أميركي يفترض أن النساء الغربيات وحدهن يمكنهن أن يكن فعلاً نسويات حقيقيات. فكيف تخطي ذلك؟» تتابع أبو لغد قائلة أن «مثل هذه الأفكار عن حضارات منفصلة ولها الاتصال بالاستعمار. وهذا يقود إلى إمكانيات مختلفة لتحليل سياسة الشرق والغرب في

النقاشات حول المرأة، نقاشات لا تتخذ شكل خطاب السيطرة الحضارية في مقابل المقاومة، الاخلاص الحضاري في مقابل الخيانة، أو الخسارة الحضارية في مقابل المحافظة. انها تفسح كذلك لإمكانية البحث في الديناميكية الثقافية الحالية للمواجهة الاستعمارية وتأثيراتها، بكل ما فيها من خصائص» (ابو لغد ١٩٩٨:١٦).

بناء على دراستها الميدانية لمنظمات مصرية علمانية تؤكد العلي، «الناشطات المصريات، وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بين ميولهن الايديولوجية، كن نشيطات في محيطهن الثقافي والاجتماعي والسياسي الخاص.» وتضيف، «لا أزال أستغرب إستمرار التبخيس من قيمة الناشطات على أساس إنتمائهن الطبقي وعلاقتهن بالثقافة والتربية الأوروبية، فيما نجد أن الناشطين السياسيين من الرجال، ولا سيما الشيوعيين، لا يواجهون مثل هذه الدرجة من التدقيق فيما يتعلق بطبقتهن أو تربيتهم أو ثقافتهم» (العلي، ١٦٦٨:١٢١).

ما يمكن أن نخلص إليه هو أنه لتجنب الوقوع في هذه الازدواجيات الثقافية يجب أن ندرس - ومن الأفضل ميدانياً - السياق الذي تعمل فيه المنظمات، ما هي استراتيجياتها، وبنيتها، وصلاتها بالفئات الاجتماعية والسياسية الأخرى، بالوكالات الخارجية وبالذولة.

بناء على دراسات ميدانية تناولت منظمات نسائية غيرحكومية في مصر وفلسطين وفي بلاد أخرى من العالم الثالث في افريقيا وأميركا اللاتينية يمكننا أن نلاحظ عملية تحولها إلى منظمات غير حكومية.

تحول الحركات النسائية العربية إلى منظمات غير حكومية

ما يعنيه التحول إلى منظمات غير حكومية هو انتشار بنية مختلفة للنشاط النسوي، بنية لمنظمات لا يتعدى اشتراك النساء فيها المستوى المحلي. كذلك يعني تحولها الى منظمات غير حكومية أن يقتصر نضالها الوطني على «مشاريع» ذات أولويات يحددها خطاب دولي لا تنوع فيه، ويشظي تجمع القوى العاملة على التغيير الاجتماعي. للمنظمات النسائية غير الحكومية ذات الاهداف الاجتماعية المحددة شكل وبنية بالنسبة للنضال النسائي يختلفان كل الاختلاف عن تلك التي سادت في الفترات السابقة. ميّز النصف الأول من القرن العشرين إنتشار صالونات النساء الأدبية التي توجهت إجمالاً إلى النساء المثقفات والمتعلمات المنتميات الى الطبقات الوسطى العليا. نساء الطبقة الوسطى والعليا في المدن كان لهن أيضاً جمعيات خيرية، وبعد ذلك، اتحادات نسائية كانت عضويتها لجميع النساء. في فلسطين، مثلاً، تطوعت مئات النساء في إدارة الجمعيات الخيرية وجمعياتها العمومية، فيما

شملت عضوية الاتحادات الواسعة نساء القرى ثم نساء المخيمات بعد ١٩٤٨.

إذا قارنا عدد المنتميات إلى الجمعيات القديمة والاتحادات بعدد المنتميات إلى المنظمات غير الحكومية المعاصرة نلاحظ بسهولة تدني أعدادهن. في المنظمات غير الحكومية السائدة يتراوح عدد أعضاء مجلسها ما بين ٧ و ٢٠، وعدد الافراد في إدارتها قليل جداً إجمالاً ومن أصحاب الاختصاصات المهنية العالية، ويتوقف هذا العدد على كمية المشاريع التي تتناولها المنظمة ونوعها. وأخذ القرار ليس، كما يفترض، في أيدي المجلس وإنما عادة في يد الرئيس/ة. وتتبع سلطته/ها من قدرته/ها على استقطاب التمويل، على قدرته/ها على الاقتناع، على حسن مظهره/ها وقدرته/ها على تقديم التقارير الجيدة التي يطلبها الممولون. لتلبية هذه المطالب لا بد من مهارات اتصالية ولغوية، بالإضافة إلى آلات الإتصال الحديثة (فاكس، كمبيوتر، هواتف خليوية الخ). في بعض المنظمات غير الحكومية يكون للرئيس سلطة تغيير أعضاء المجلس، ومن غير معرفتهم في بعض الاحيان.

فيما يتعلق بالإدارة الداخلية للمنظمات غير الحكومية بين مسح لأكثر من ٦٠ منظمة فلسطينية أن معظم موظفيها لا يشتركون في اتخاذ القرارات بسبب «سليبتهم او عدم كفاءتهم» (شلبي ٢٠٠١:١٥٢). كذلك لا تشترك المجموعات «المستهدفة» (target groups) في وضع الخطط أو صنع القرار. حين سئلت الإدارة عن سبب ذلك أجابت إنها جزء من هذا المجتمع وتعرفه وتستطيع أن تقرر ما هي حاجاته (شلبي ٢٠٠١:١٥٢). في العديد من المنظمات غير الحكومية النسائية لا يخل للموظفات بالميزانية العامة لمنظمتهم ولا يعرفن كيف توزع. حسب شلبي كانت الإدارة الداخلية للمنظمات التي تم مسحها «مرأة النظام السياسي الفلسطيني القائم على الافراد باتخاذ القرارات والمحسوبة والوساطة»، وإنعدام القوانين التي تنظم العلاقات الداخلية في المنظمة. في بعض الأحيان نشب خلاف تمت تسويته «بأسلوب بعيد جدا عن أساليب القانون» (شلبي ٢٠٠١:١٥٤).

المهارات المهنية العالية التي ينبغي أن تتوفر في موظفي الإدارة لتحسين الاتصال بالمولدين قد لا يكون لها تأثير مباشر في علاقة المنظمة بالافراد المحليين، إلا أن لها تأثيراً في معظم الاحيان. بالإستناد هنا إلى التجربة الفلسطينية اختلفت كثيراً صفات الكادرات في ما عرف بـ«المنظمات القاعدية» - اللجان النسائية التي كانت فروع هيئات سياسية ساندت الانتفاضة الاولى- عن التي ينبغي أن تتوفر في موظفي المنظمات غير الحكومية. نجحت الكادرات في تنظيم الجماهير وتعبئتها، وسبب نجاحهن كان مهارتهن في إنشاء العلاقات مع الشعب.

نجحن في ذلك لأنه كانت لهن قضية يدافعن عنها، رسالة يؤدينها، ولأنه كان لهن إيمان عميق بالهيئات السياسية التي إنتمين إليها. كان من المهم أن يكون الكادر معروفاً وأن يثق به الناس، أن يسهل عليهم الإتصال به، أن يهتم بشؤونهم، وأن يساعدهم عند الحاجة. تتطلب المهمة جهداً يومياً مضمناً يستغرق وقتاً طويلاً في التنظيم والتشبيك. كانت هذه الكادرات تعرف جمهورها شخصياً وكان الإتصال بهم يتمّ وجهاً لوجه. ولكن المنظمات غير الحكومية تعتمد بالدرجة الأولى على وسائل إتصال كالإعلام وورش العمل والمؤتمرات وهي آليات معولمة أكثر منها محلية. هذه الوسائل ليست سيئة بحد ذاتها، ولكنها تستخدم خاصة «للدفاع عن» مجموعة «مستهدفة» أو «تعليمها»، وتحدد عادة بالمدة التي يتطلبها تنفيذ «المشروع». هنا لا يكون الجمهور مجموعة إجتماعية طبيعية، بل بالحري يكون مجرداً، متلقياً أكثر منه متفاعلاً، و«الاستهداف» محدود بحدود المشروع الزمنية. كون المشروع والجمهور مؤقتين يجعل من الصعب تقدير تأثير التدخل، ويعرض للخطر إستمرارية القضية التي يدافع عنها.

مع المنظمات غير الحكومية تكون سياسة الاستهداف دائماً محدودة، محلية وينفذها محترفون توظفهم المنظمات للقيام «بالوظيفة»، وهذا يختلف عن «الرسالة» القائمة على إيمان الكدرات في المنظمات القاعدية وعملهن التطوعي. بنية المنظمات غير الحكومية وأساليبها لا تساعدها على العمل كهيئة تنظيم وتعبئة حين تعمل لتحقيق مطالب بالحقوق أو التغيير؛ وعلى أية حال، فمعظم المنظمات غير الحكومية لا تجعل التنظيم والتعبئة هدفاً لها. في تقييمهما إخفاق الجزائريات في تغيير القانون العائلي المحافظ سنة ١٩٨٤ تطل لزرق ذلك باتكال النساء على خيط واه، هو واجب الدولة الاخلاقي تجاههن بصفتهن حاربن لاستقلال الجزائر، واضافت أن النساء اقتقدن «التنظيم والعدد والمال» (لزرق ١٩٩٤:١٥٥).

من المهم أن نلاحظ هذه الفروقات لتساعدنا على توضيح الخط السائد بين الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، فلكي يكون لحركة اجتماعية وزن، أو بمصطلح السياسة، سلطة، لا بد لها من قاعدة شعبية واسعة. حسب تارو أن ما يشكل الحركات الاجتماعية هو أن «أساسها قائم على الشبكات الاجتماعية والرموز الثقافية التي يتم تنظيم العلاقات الاجتماعية من خلالها. فكلما ازدادت تلك الشبكات كثافة وهذه الرموز شيوعاً إزداد إنتشار الحركات الاجتماعية وإستمراريتها» (تارو ١٩٩٤:٢). ويضيف، «النشاط الجماعي المستمر أساس الحركات الاجتماعية؛ لا لأن الحركات دائماً عنيفة أو متطرفة، ولكن لأن هذا النشاط الجماعي يكاد يكون سبيل الناس الوحيد إلى مناهضة خصوم أقوى منهم. النشاط الجماعي ليس أمراً مجرداً خارج التاريخ ومستقلاً عن السياسة بالنسبة لكل أشكال

المساعي الجماعية - من علاقات السوق إلى تجمعات المصالح، من حركات الاحتجاج الى عصيان الفلاحين والثورات» (تارو ١٩٩٤:٣). والشيء نفسه يمكن أن يقال في الحركات النسائية. «لكي نضع الحركات النسائية في سياقها الخاص ينبغي أن نسأل أولاً، ما الحركة النسائية، وكيف يكن أن نميزها عن «نساء متحركات» (روبوثام ١٩٩٢، إستشهد به جاكسون وبيرسون، ١٩٩٨).

بداية، هناك جهات نظر مختلفة فيما يتعلق بتعريف الحركة النسائية. قد تكون آلة تعبئة للمطالبة بحقوق النساء السياسية، لها قيادة وعضوية، وتنتشر أشكالاً من النشاط السياسي يجعلها تعتبر حركة، مختلفة في ذلك عن أشكال من التضامن قائمة على الشبكات والنوادي أو الجماعات. وحسب مولينو، تفترض أن تشكل ظاهرة إجتماعية أو سياسية ذات أهمية معينة بسبب قوتها العددية وقدرتها على إحداث التغيير، سواء كان قانونياً أم ثقافياً أم إجتماعياً أم سياسياً. ليس من الضروري أن يكون لحركة نسائية شكل تنظيمي وحيد، وقد يميزها تنوع الاهتمامات وأشكال التعبير والمواقع. كذلك تشمل غالبية من النساء، حيث لا تكون عضويتها وقفا على النساء (مولينو في كاسكون وبيرسون ١٩٩٨:٢٢٦).

وعليه يبدو أن من المستحسن الإحتفاظ بمصطلح «حركة» لشيء أوسع وأبعد تأثيراً من التجمعات الصغيرة. والإستشهادات الطويلة التي أوردناها هنا تهدف إلى التأكيد على العناصر التي لا بد منها في حركة ما، إذا أرادت أن تحقق تغييراً. كما بينت أنفاً أن البنية العادية للمنظمات غير الحكومية تحول دون أن تكون وسائل تنظيم وتعبئة، فمهما كثرت لا تستطيع أن توسع قاعدتها وأن تثبتتها، ولا أن تعالج قضايا متعلقة بحقوق إجتماعية وسياسية أو إقتصادية على مستوى ماكرو أو وطني. فإذا أصبحت تهدف إلى ذلك لا تكون منظمات غير حكومية^١.

في إتكال المنظمات غير الحكومية على الإعلام للدفاع عن قضايا وطنية (مثلاً تزوير الانتخابات، الفساد) تستطيع أن تتجاوز الخطوط الحمراء التي ترسمها السلطات السياسية والتي تسبب سجن قواد أفراد، وتظهر ضعف الافتقار إلى جمهور واسع. حالتا سعد الدين ابراهيم المدافع الممتاز عن «المجتمع المدني» المصري، وأياد سراج، المدافع البارز عن حقوق الفلسطينيين الانسانية، واللذين سجنتهما حكوماتهما، يجب أن تحللا بسبب الضوء الذي تلقيناه على فاعلية المنظمات غير الحكومية في مقابل عمل «الحركات». القضايا المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية تعتبر عادة «سياسية»، أكثر من القضايا المتعلقة بحقوق النساء. ولكن حتى بعض الحقوق الاجتماعية مثل زيادة الأجور أو حقوق التعليم قوبلت بقمع شديد من قبل السلطات

السياسية. فالقضايا الكبيرة تحتاج الى جمهور منظم لمتابعها، والا تكون إثارها كاللعب بالنار.

الملاحظة والبحث الميدانيان بيّنا أن من الصعب، وقد يكون مستحيلاً، أن يجمع عدد من المنظمات غير الحكومية النسائية لتعمل معاً على تحقيق هدف مشترك (وهو أقل ما يشترط للتعريف «النساء المتحركات»). يبدو أن بنية المنظمات غير الحكومية تخلق ممثلات ذوات سلطات متوازية قائمة على شهرتهن في الاوساط الدولية، وسهولة اتصاليهن بشخصيات وطنية ودولية هامة. إلا أن هذه الشهرة الدولية لا تعني بالضرورة شهرة أو شرعية على النطاق المحلي أو الوطني. وهذا يخلق ديناميكية تنافسية بين رئيسات المنظمات غير الحكومية مما يجعل من الصعب التنازل أو الاتفاق على أهداف مشتركة، بما أن التي تتنازل قد تعتبر الاضعف بين من يساويها في السلطة. التنسيق أسهل بين منظمات غير حكومية ذات أهداف متشابهة، ولكنه صعب التحقيق مع منظمات نسائية مختلفة اختلاف جمعيات خيرية ومنظمات «قاعدية». قائدات المنظمات غير الحكومية اللواتي يمكنهن مستوى تعليمهن العالي ومهاراتهن المهنية واتقانهن لغة التنمية الدولية يملن الى التعالي على الأخريات.

تؤيد هذه الملاحظات دراسات حول المنظمات غير الحكومية في بلاد اخرى من العالم الثالث. كما ذكر أنفاً، فإن مؤيدي مقارنة «من تحت الى فوق» يقولون أن تنظيم الضغط الشعبي والاشترك «من تحت» شرطان مسبقان ضروريان للتغيير السياسي والتقدم الاقتصادي. كذلك يشكون كثيراً في قدرة ورغبة أي نظام سياسي بأن يصلح نفسه فعلاً. في مثل هذه الظروف قد تكون مقارنة «من فوق الى تحت» عديمة التأثير بما أن على الممولين الرسميين أن يتعاملوا مع حكومات البلاد التي تتلقى التمويل. ولكن في مثل هذه الظروف قد تخفق أيضاً مقارنة «من تحت الى فوق»، ولكن لاسباب مختلفة.

قدرة المنظمات غير الحكومية على رعاية تطويرات مشتركة فوق مستوى قاعدي قدرة ضئيلة؛ حتى على هذا المستوى يشك في قدرتها على إحداث تغيير، بما أن المشاريع مؤقتة. إن نشاطات المنظمات غير الحكومية تنصب عادة على مشاريع معينة، والتنسيق ضئيل بين منظمات غير حكومية ذات اهداف مختلفة؛ ومن المشكوك فيه أن يستفيد منها من خارج المجموعات المستهدفة. وعلى أية حال فإن تمكين «من تحت» من لا امكانية له عملية تستغرق وقتاً طويلاً. وأهم من ذلك كله، من السذاجة أن نفترض أن تطوير المشاركة على مستوى قاعدي يمكن تعزيزه بشكل ملموس في بلاد نامية من المعروف أن حكوماتها ترفض إطلاقاً إصلاح الأنظمة السياسية والاقتصادية. إن لم تكن الحكومات مستعدة للإصلاح ستقزم

تطويرات المشاركة حيثما ظهرت وبمجرد أن تهدد هذه التطويرات بتقويض أسس سلطة النخب الحاكمة. أن تجارب المنظمات غير الحكومية في بلدان مختلفة تقدم براهين دامغة على ذلك. فمن الواضح أن المقاربة «من تحت الى فوق» تتوقف على إتخاذ السلطات الحكومية إجراءات تساندها (نونينكامب ١٩٩٥:١٤-١٥).

ولا بد من التساؤل هنا: هل الحكومات العربية مستعدة لإدخال الاصلاحات؟ هل تعمل على اصلاح نفسها؟ ما يأتيها من العراق ومصر وفلسطين والسعودية وغيرها من البلاد العربية يشهد بأنها غير مستعدة لإجراء الاصلاح وبأنها لا تعمل على اصلاح نفسها. وجود زوجات الرؤساء والحكام، الأميرات أو النساء البارزات في بعض المنظمات غير الحكومية لا يمكن ترجمته على أنه رغبة بالاصلاح، بل يعني بالأحرى أن حقوق النساء ومطالبتهن تعتبر غير متعلقة بالسياسة، ولا تهدد سياسياً، بما أنها لا تمس الاسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظم العربية.

حاولت أن أبين في هذه المقالة أن الدور الذي تنسبه وكالات الامم المتحدة ومنظمات التنمية الدولية إلى المنظمات النسائية العربية غير الحكومية على أنها وسيلة للدمقرطة ولتطوير قائم على المشاركة، دور يجب إعادة تقييمه بناء على دراسات ميدانية، وان لا يُستند إلى أساس ثقافي يعيد التقسيم القديم بين الغرب في مقابل الشرق، أو المحلي في مقابل المغرب. المنظمات النسائية العربية غير الحكومية قد تستطيع باشكالها وبنائها الحالية أن تلعب دوراً في الدفاع عن حقوق العرب على الساحة الدولية، أن تقدم الخدمات الى مجموعات معينة محتاجة، ان تقترح سياسات وروى جديدة، وان تولد وتنشر معلومات ضرورية. ولكن لكي تحقق تنمية وديموقراطية شاملتين ومستمرتين وثابنتين لا بد من شكل تنظيمي آخر برؤيا مختلفة ذات أسس محلية.

المراجع

١. في خضم نقاش جرى مؤخراً في مصر حول الخلع سُئلت ناشطة نسوية بارزة هل يشترك مركزها في هذا النقاش. أجابت: «اننا لا نبحث في مثل هذه المشاريع».

المراجع

- Abu-Lughod, Lila (1998) *Remaking Women-Feminism and Modernity in the Middle East*, Princeton University Press, Princeton.
- Ahmad, Leila (1994) *Women and Gender in Islam*, New Haven, London: Yale University Press.
- Al-Ali, Nadjé Sadig (1998) "Standing on Shifting Ground: Women's Activism in Contemporary Egypt", PHD dissertation, Department of Anthropology, School of Oriental and African Studies, University of London.
- Badran, Margot (1995) *Feminists, Islam and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt*, Princeton University Press, Princeton.
- بيضون، عزة شرارة، (٢٠٠٢) نساء وجمعيات: لبنانيات بين انصاف الذات وخدمة الغير، دار النهار، بيروت.
- بشارة، ا. (١٩٩٦) مساهمة في نقد المجتمع المدني، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية، رام الله، الضفة الغربية.
- الجزري، دلال (١٩٩٨) «منهج المقاربات واساليبها» في الجزري وبيضون (محررات) العمل الاجتماعي والمرأة: قراءات في الدراسات العربية واللبنانية، الجزء الاول، تجمع البحوث اللبنانية، دار الجديد.
- Borner, S. , Brunetti, A. and Weden, B. (1993) "Political credibility and economic growth", mimeo, Basel, December.
- Beumberg, D. (1995) "Authoritarian legacies and reform strategies in the Arab World" in (eds) Brynen, R. and Korany, B. and Noble, P. *Political Liberalisation and Democratisation in the Arab World*, London: Lynne Rienner Publishers.
- CAWTAR (2001) *Arab Women's Development Report: Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*, Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR), UNDP, AGFUND, Tunis.
- Hanafi, Sari and Linda Tabar, "NGOs, Elite Formation and the Second Intifada" in *Between the Lines*, October 2002, vol.II no, 18, Jerusalem, www.between-lines.org
- Jackson, Cecile and Pearson, R. (eds) (1998) *Feminist Visions of Development: Gender Analysis and Policy*, Routledge, London and New York.
- جاد، اصلاح، (٢٠٠٠) المرأة الفلسطينية - الوضع الراهن: المرأة والسياسة، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

- Kean, J.(1988), *Democracy and Civil Society*, London and New York, Verso.
- Ladau, ernesto and Chantal Mouffe (1985) *Hegemony and Socialist Strategy, Towards a Radical Democratic Politics*, London, Verso.
- Lancaster, Carol (1995) *IDS bulletin* vol.25 no. 2, 1995.
- Lazreg, Marnia (1994), *The Eloquence of Silence: Algerian Women in Question*, New York, Routledge.
- Markovitz, Irving (1998) "Uncivil Society, Capitalism and the State in Africa", *The Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, 21, (2).
- Melucci, A. (1985) "The Symbolic Challenge of Contemporary Social Movements", *Social Research*, 52 (4):789-816.
- Molyneux, Maxine (1991) "The Law, the State and Socialist Policies with Regard to Women: the Case of the People's Democratic Republic of Yemen 1967-1990" in Kandyioti, D. (ed) *Women, Islam and the State*, Macmillan Press.
- Molyneux, M. (1996) "Women's rights and the International Context in the Post-Communist States" in M.Threlfall (ed.) *Mapping the Women's Movement: Feminist Politics and Social Transformation in the North*, London: Verso.
- Molyneux, Maxine (1998) "Analysing women's movements" in (eds.) Jackson, Cecile and Pearson R. *Feminist Visions of Development: Gender Analysis and Policy*, Routledge: London/New York.
- News from Democracy Egypt: US, EU and Democracy Promotion in the Arab World, fri, Nov. 22, 2002.
- Ninnenkamp, Peter, *IDS bulletin* vol. 26, no 2, 1995: pp 14-15.
- Omvedt, G. (1994) "Peasant, Dalits and Women: Democracy and India's New Social Movements" in *Journal of Contemporary Asia*, 24 (1): 35-48.
- Qassoum, Mufid (2002) "Imperial Agendas, 'Civil Society' and Global Manipulation Intifada" *Between the Lines*, December 2002 vol.III, no.19, Jerusalem www.between-lines.org
- robinson, Mark (1995) *IDS bulletin* vol. 26, no. 2.
- Rowbotham, Sheila (1992) *Women in Movement: Feminism and Social Action*. Routledge, New York and London.
- الشلبي، ياسر (٢٠٠١) التأثيرات الدولية والمحلية على تحديد رؤى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وادوارها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.
- Slevin, Peter (2002) "Preparing for Democracy: State Dept. Connects Arab Women, Political Consultants" *Washington Post Staff Writer*, washingtonpost.com., Monday, November 4, p. A03.
- Tarrow, Sidney (1994) *Power in Movement-Social Movements, Collective Action and Politics*, Cambridge University Press.
- World Bank (1992) *Governance and Development*, Washington, DC.
- زعيتر، أكرم (١٩٨٠) الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٢٥-١٩٣٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

تحديات تواجه الحركات النسائية العربية الآن

أسئلة المقابلة

١. لسن منتخبات ولا مسؤولات، وأنهن يتخذن القرارات من غير أن يستشرن العضوات. هل يجب أن تتبنى الحركات النسائية العربية ممارسات وبنية أكثر ديموقراطية؟

٩. هل بذلت عضوات الحركات النسائية العربية كل ما في وسعهن لتغيير العلاقات والممارسات الجندرية في المجتمع، وفي أسرهن؟

١٠. في معظم البلاد العربية أقلية غير ناطقة باللغة العربية: ماذا كانت، وينبغي أن تكون، سياسة الحركات النسائية العربية تجاهها؟

١١. هل ينبغي أن نتجنب مصطلح «نسوية عربية» على أنه يوحي بوجود «إمرأة عربية» ويخلق فكرة خاطئة عن وجود تجانس عربي؟

١٢. كيف أثر عقد الامم المتحدة من أجل النساء وما نتج عنه من وكالات في الحركات النسائية العربية (مثلاً صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة)؟

١٣. تزايدت بسرعة في المنطقة العربية عدد النساء المهنيات والعالمات والباحثات: أي تأثير ترك ذلك في الحركات النسائية العربية؟

١٤. ما هي في رأيك أهم العقبات في وجه نمو الحركات النسائية العربية وتطورها اليوم؟

١٥. ماذا عن المستقبل؟ إذا كان بإمكانك أن تغييري عنصراً واحداً في البنية الحالية للحركات النسائية العربية، ماذا سيكون؟

١. ما هو في رأيك أكبر منجزات الحركات النسائية العربية حتى الآن؟ وما هو أكبر اخفاقاتها؟

٢. القوى المحافظة في المنطقة تتهم الحركات النسائية العربية بأنها متأثرة جداً «بالنسوية الغربية». هل ما يبرر هذه التهمة في رأيك؟ ما هو أفضل رد عليها؟

٣. ما هي العوامل التي تعطل انتشار الاصولية الدينية بين النساء والرجال في المنطقة العربية؟ هل تهدد هذه الصحوة الدينية الحركات النسائية العربية؟ هل يمكن الاسلام (أو أي دين آخر) أن يقدم مبدءاً أساسياً يمكن من النضال لحقوق النساء على المدى الطويل؟

٤. نجد اليوم أن الحركات النسائية العربية تقوم بأعمال خيرية، ومحو الأمية، والبحث، وتقديم الاستشارات القانونية، وغير ذلك من النشاطات. هل هذه التعددية حسنة أو سيئة في رأيك؟

٥. هل تظنين أنه لا بد من تكثيف النضال لإصلاح القانون العائلي؟

٦. في الماضي كانت الحركات النسائية العربية تتطلع إلى «الغرب» لإستيحائه النماذج والإنتسابات: هل يجب أن تقيم علاقات بالحركات النسائية في «الشرق» -إيران، افريقيا، الهند، باكستان، الخ؟

٧. الى الآن كان معظم قائدات الحركات النسائية العربية وعضواتها نساء متعلمات مدينيات: ماذا يعوق إنتشار النضال من أجل حقوق النساء إلى طبقات أخرى؟

٨. يتميز معظم الحركات النسائية العربية بأن قائداتها

خطرت لنا فكرة هذا القسم حين أدركنا أن دراسات التقييم التاريخي في أول هذا العدد تحتاج إلى تقييم حاضر يوازنها. إلا إن هذه الحاجة أثارَت مشكلات عديدة، منها عدد الحركات النسائية وتنوعها، قلة الاختصاصيين الذين يعرفون المنطقة، صعوبة أن تستطيع الناشطات القاعديات أن يتحررن من نشاطاتهن اليومية تحراً كافياً يتيح لهن تحليل وضعهن. ثم كانت هناك مشكلة التناقض بين وجهات النظر الايديولوجية المختلفة التي قد تطبع النظرة إلى الحاضر. تتراوح هذه الاختلافات ما بين نظرة اصحاب الميول الليبرالية الذين يعتبرون انتشار المنظمات النسائية غير الحكومية علامة تقدم، ونظرة الذين يعتبرونه علامة تفكك وفقدان ما كان للحركة النسائية الأصلية من زخم ووحدة: بين الذين يرحبون بكل تدخل للأمم المتحدة والغرب في «مسألة المرأة»، والآخرين الذين يعتبرون دعم الوكالات الدولية «للمساواة الجندرية» محاولة لتقويض قيم العائلة العربية/المسلمة وهويتها؛ بين الذين يرون أن الحركات النسائية العربية نجحت في جعل العامة تقبل بالحقوق الأساسية (مثلاً، حق النساء بالعلم)، والذين يرونها عاجزة عن التغلب على ما يحددها تاريخياً وثقافياً وبنوياً. فبدأ شبه مستحيل أن يستطيع عدد قليل من الباحثات، مهما بذل من عناية بإختيارهن، أن يمثلن تمثيلاً كاملاً هذا التنوع في الحركات النسائية المعاصرة في منطقة شاسعة ومتباينة الاتجاهات.

فكان «الحل» الوسط الذي توصلنا إليه أن نضع قدر المستطاع وجهات النظر المختلفة بأن ندعو ٢٠ باحثة وناشطة قاعدية إلى الاشتراك في مقابلة إلكترونية. حاولنا أن نخترهن قدر الإمكان من بلاد وايدولوجيات متباينة جداً، فستجدون مقابلات من السعودية واليمن والجزائر والمغرب والسودان، بالإضافة إلى بلاد ذات حركات نسائية أقدم ومدروسة أكثر، كمصر ولبنان. وتشمل وجهات النظر الايديولوجية آراء نسوية ليبرالية وراдикаلية واسلامية.

إخترنا الأسئلة خلال إجتماعات إستشارية بلجنة التحرير، وقد وضعناها بشكل يجعل اللواتي قابلناهن يركزن على قضايا معينة يمكن إعتبارها جوهرية في الحركات النسائية. قد يجد القراء إننا أغفلنا أسئلة كثيرة أهم من تلك التي طرحناها. في هذه الحالة نطلب منكم أن ترسلوا ملاحظاتكم كي ننشرها في العدد المقبل.

طلبنا من كل من قابلناهن إرسال صورتها. نشكر الثلاث اللواتي استجبن، إلا أننا شعرنا أن هذا العدد القليل لا يسمح باستخدامها.

روزماري صايغ

مقدمة

للمقابلات

الالكترونية

حول التحديات

التي

تواجه الحركات

النسائية

العربية الآن

فوزية عبد الله أبو خالد

حاصلة على دكتوراه في الاجتماع والمعرفة من جامعة سالفورد (المملكة المتحدة)، وعنوان أطروحتها «سبر اغوار الخطاب السعودي؛ العلاقات الجندرية وعلاقات السلطة». شاعرة وكاتبة وحالياً أستاذة مساعدة في جامعة الملك سعود.

١. على الرغم من انتمائي إلى مجتمع لا يعترف بالمصطلح «حركة نسائية»، وإذا تنازلت إلى حد من الملابس السياسية التي يتضمنها المصطلح، أظن أنني أستطيع أن أعين بعض الوجوه الهامة لنجاح الحركات النسائية العربية وأخفاها. ولكن، لأفعل ذلك، لا بد من الإتفاق على تعريف المصطلح. أهمية أن نظور مثل هذا التعريف المشترك ليس فقط التوصل إلى إتفاق «نظري»، بل أيضاً لمعرفة أشكاله المختلفة في البيئات الاجتماعية المتباينة في العالم العربي. إذا إقتصر فهمنا للمصطلح على معنى واحد يحد «الحركات النسائية» بانها فقط النشاط السياسي للنسوية، يستثني مثل هذا التعريف المحدود تلك المجتمعات العربية التي لا تسمح بالنشاط السياسي ولا تعترف بالنسوية.

ولكن، وعلى نقيض هذه المنوعات، فإن هناك مجتمعات عربية ينشط فيها زخم «الحركة النسائية» مع أن «الحركة النسائية» ليست موجودة رسمياً، أو لا يعترف بها على أنها حركة نسوية. يمكن القول بأن للمصطلح أكثر من تعريف واحد. فإذا تخطينا التصورات التجريدية أو العملائية، يمكننا أن نجد «حركة نسائية» حين نكون مستعدين أن ننظر إليها في أشكالها المختلفة. في السعودية، مثلاً، مع أننا لا نجد «حركة» للدفاع عن قضية المرأة، لا يمكننا أن نتجاهل ما يتضمنه المصطلح في وجه كل الخطوات التي اتخذت لتحسين وضع المرأة. مع أن السعودية، على خلاف بلاد الخليج المجاورة لها، لم تشهد قط أي حركة نسائية، إلا أنه من الصعب أن نقول أنها لم تشع بتأثير الحركة النسائية العربية العامة. صحيح أن معظم الاصلاحات المتعلقة بالنساء جاءت بمبادرات حكومية، إلا أن معظمها كان استجابة لرغبات المواطنين ومطالبهم. منذ القرار الملكي الأول عام ١٩٦٠ الذي اعترف بحق البنات بالتعليم إلى الاعتراف الرسمي عام ٢٠٠١ بحق النساء كمواطنات ببطاقة هوية شخصية، ليس فقط بصفتهم بنات او زوجات، لم تكن «الحركة النسائية العربية» غائبة عن المجتمع السعودي، مع انها لم تكن في الوقت نفسه حاضرة.

تصبح قيمة هذين القرارين الرسميين أوضح حين نعرف أنهما كليهما واجها مقاومة عنيفة من قبل بعض فئات المجتمع السعودي. الخلاف الذي تثيره كل القضايا المتعلقة بالنساء في السعودية كان حال دون صدور القرارين لولا الجدل الطويل بين المناهضين والمؤيدين والذي أظهر أن تأييد حقوق النساء كان

الغالب. إنني أعد ذلك إنجازاً للحركة النسائية العربية. يكمن الإنجاز في أن الحركة استطاعت، ولو بطريقة غير مباشرة، أن تضع برنامجاً لإصلاحات نسوية إخرقت المجتمعات المختلفة في العالم العربي في فترات مختلفة من تاريخها الحديث. تحدي أمية النساء من داخل نظام التعتيم على القيم الإسلامية كان أحد إنجازات الحركة الرئيسية، خاصة وإن النساء في بعض اجزاء العالم العربي كنّ يمنعن من التعليم على أساس تأويل معين للإسلام. والشيء نفسه يصدق بالنسبة لحق النساء بالعمل.

إخفاق الحركة النسائية العربية يكمن في عجزها عن توسيع هذا النجاح ليشمل نواحي أخرى من حياة النساء من غير أن تقع في شرك الصورة الحديثة لنساء الغرب. إنتقاد آخر هو عجزها عن بناء مساواة جندرية لحل الصراع التاريخي بين الرجال والنساء.

٢. لدينا مثل عربي يقول «أن كلمة عدالة تستخدم لإنعدام العدالة». أول من استخدم هذا المثل كان ابن عم النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) ليبين أن كلمة صدق يساء إستخدامها أحياناً لتؤدي الى نتيجة خاطئة. يبدو لي أن هذا المثل ينطبق تماماً على الذين ينتقدون الحركة النسائية العربية لا يعطوا رأياً موضوعياً بل فقط كوسيلة لإدانة الحركة نفسها. الهدف من وراء وصف الحركة النسائية بأنها تبعية عمياء «لنسوية الغربية» ليس إبداء نقد موضوعي لبعض الأفكار والممارسات، وإنما إدانة للحركة ككل وتقليل ما قد يكون فيها من إغراء بالنسبة للمسلمات. في رأيي، لا ينبغي للحركة النسائية أن تضع الوقت في الاستجابة لمثل هذه التهم، أو أن تسمح لها بإلهاؤها عن هدفها، اي تمكين النساء. الاستجابة العملية تكون في أن تدرس نفسها لهدفها بأن تحشد النساء في كل أنحاء العالم العربي – في المدن والريف، نساء ذوات توجهات علمية مختلفة، ومن بيئات اثنية وثقافية واقتصادية متباينة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا حاولت الحركة بإخلاص وجدية أن ترتبط بالقضايا الملحة والحاجات الحقيقية للنساء في بيئات عربية معينة.

على الرغم من الميل الساق إلى العولمة يجب أن ندرك أن قضايا النساء ليست هي ذاتها في كل جزء من العالم. صحيح أن هناك قضايا مشتركة، وأنه ينبغي أن يكون هناك شعور بالتضامن بين نساء العالم، ولكن من الصحيح أيضاً أنه لا يمكن استيراد المشكلات أو تصديرها ولا يمكن فرض الحلول.

بالإضافة إلى ذلك، استجابة عملية أخرى تكون في أخذ قضية الديمقراطية مأخذ الجد لا كمجرد شعار، مما يعني أن الحركات النسائية العربية ينبغي أن تدفّر نفسها من الداخل. وهذا يفترق إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار وجهات نظر وإنتقادات الرجال والنساء على السواء. ينبغي أن تكون لحركات النسائية الشجاعة على بدء النقد الذاتي.

وفي الختام، فمن الملح جداً أن يبذل العالم العربي بكامله مجهوداً جدياً لبلورة أفكاره وممارساته على ضوء ما تنص عليه الشريعة الإسلامية عن المرأة. أظن أن هناك مقطعاً تاريخياً كاملاً عن وضع النساء القانوني في الإسلام يجب مراجعته وإعادة قراءته على ضوء الحاجات المعاصرة للنساء والقضايا النسوية المعاصرة. يجب أن تكون هذه القراءة على ضوء القرآن الكريم وبناء على السنة النبوية الشريفة، وليس فقط بناء على آراء علماء الماضي. هذا ليس للانتقاص من آرائهم وإنما للفت الانتباه إلى ضرورة أن تتحمل النساء المسؤولية في هذا العالم الذي يسيطر عليه الذكور. هذا ليس طلباً للإنزال عن الساحة الدولية، بل بالعكس، أنه طلب موجه إلى الحركة النسائية العربية لوضع بصماتها الخاصة على «مسألة المرأة»، كي لا توصف بأنها صورة للنسوية الغربية.

٣. هناك عدد من المحاولات الأكاديمية والصحافية لتحديد العوامل التي تسببت في انتشار ما يدعى بالأصولية الدينية. سأشير هنا إلى محاولتين أكاديميتين تعبران عن مقاربتين متناقضتين للقضية. إحداهما تتبنى موقفاً غربياً خالصاً بأن تعطي «الصحة الإسلامية» صورة منمطة على أنها حركة معادية لا هدف لها غير مقاومة «الحدائث»، والحدائث في تعريف هذه المقاربة هي الحدائث الغربية وحدها، مما يتيح لها أن تصف الصحة الإسلامية بأنها تهدد قيم الغرب العالمية. المقاربة الثانية تحاول أن تقرراً الصحة الإسلامية من داخل السياق التاريخي لعلاقة سيطرة الغرب على العالم الإسلامي (بما فيه العالم العربي). إنها تنظر إلى علاقة السيطرة هذه على إنها بنية تسمح بممارسة السلطة/المعرفة التي تجعل العالم الإسلامي عالماً يخاف منه، يُحتقَر ويُضبط. بما أن هذه السيطرة كانت بنية إدخال الحدائث على أنها نتاج غربي خالص، أدت بالتالي إلى خلق شروط سياسية للحدائث في العالم الإسلامي. كان الشرط أن العالم الإسلامي لا يمكن تحديثه إلا إذا قبل أن يتبع النموذج الغربي للحدائث. وهذا يعني، نظرياً وعملياً، محو الهوية بعد تخطي الصورة الجسدية والتراث الثقافي والحدود الجغرافية.

تمثل جيئا ساغال ويوفال-دافيس المقاربة الأولى، كما يتجلى في تحليلهما «للصحة الإسلامية» على أنها شكل للأصولية مطابق لجميع أشكال الأصولية الدينية، ولا تقيمان وزناً للإختلافات التاريخية والاجتماعية-السياسية والثقافية، إذ يقوم تحليلهما على فرضية ضمنية بكونية غربية. مثل هذه المقاربة تصف كل محاولات الرجوع إلى القرآن والشريعة في قضايا متعلقة بالنساء على أنها عودة إلى التقاليد. ويرفض هذه النظرة هؤلاء الذين يرون أن الرجوع إلى القرآن والشريعة هو السبيل الوحيد لرفض التفسيرات التقليدية وذلك بخلق إعادة قراءة معاصرة وجديدة للنصوص الدينية. هذه المقاربة الثانية لا تعترف فقط بحق النسوية في العالم الإسلامي بأن يكون لها

خيار خاص بها في طريقة استجابتها للتحديات الموجهة إلى المسلمات، وإنما توفر أيضاً تنظيراً لفهم شرعية هذا الخيار، وليس فقط ما وراءه من منطق. ولكن ليلي أحمد ونسرين علي وغيرهما تشكان في صحة أو يكون للمرأة صورة واحدة، تسميها اليزابيث سبيلمان «المرأة الجوهريّة». تقولان أن هذه صورة غريبة الشكل والعقلية. ويخطو بوبي سيد بهذا الرأي خطوة أبعد حين يقول، «تأثير ذلك أن النساء اللواتي لا يشاركن في خصوصيات النساء الجوهريّة يصبحن نساء بدرجة أقل من الاخريات.» وهذا يعني أنه لكي يعترف الغرب بأن الحركات النسوية تحريرية ينبغي إما أن تكون غربية أو على الأقل غربية الإتجاه، وهذه موافقة على هرميات ثقافية وعرقية.

٤. هذا أيضاً سؤال مثير للجدل. من جهة، نجد هؤلاء الذين يرون أن إشراك النساء في مثل هذه المشاريع قد يؤدي إلى «تدجينهن» بتحويل إهتمامهن عن الحياة السياسية والمجال العام. ومن جهة أخرى، هناك من يرى أن الطريقة الوحيدة التي تجعل الحركة النسائية تكسب مصداقية سياسية هي بأن تتناول القضايا الملحة والحاجات العاجلة للنساء، أياً كانت بيئتهن. وأظن أنني ميالة إلى الموافقة مع هؤلاء لسببين. السبب الأول شخصي متعلق بحدسي كشاعرة وليس فقط بتوجيهي كعالمة إجتماع، مما يجعلني أفضل رومنسية العمل مع الناس على أن تربكني سوربالية العمل السياسي. والسبب الثاني هو الحاجة الفعلية إلى نساء في العمل الاجتماعي والإرشادات القانونية الخ، كوسيلة لتمكين النساء، وهو السبيل الوحيد إلى مساعدتهن على النضال لتحقيق مواطنة كاملة، قانونياً وسياسياً.

٥. نعم، إنني أعتقد إعتقاداً تاماً أنه يجب القيام بنضال مكثف في موضوع القانون العائلي. كما ذكرت آنفاً، هناك نظام كامل للشريعة الإسلامية مسكوت عنه ومهمّل، وينبغي إعادة قراءته وتأويله.

٦. نعم، بكل تأكيد. في الواقع لا يجب أن تعني العولمة فقط الأمركة أو الغربية. العولمة بالمعنى الايجابي للكلمة تعني انهيار جداربرلين في كل أنحاء الكرة الارضية. وهذا يعني تمثيلاً متساوياً لأبعاد القارات السبع المختلفة. فضلاً عن أن هناك توارخ غنية لنضالات النساء الشخصية والاجتماعية، لتجارب مفرحة ومحزنة، يجب أن يعاد إكتشافها عالمياً وأن يشترك فيها النساء والرجال في العالم. وهذه لا بد من كشفها ونشرها بين الأجيال الجديدة من النساء، خاصة وأن الانترنت يساعد اليوم على إزالة الحدود السياسية بالإضافة إلى فكرة الرقابة.

٧. يسرني أن تكونوا قد طرحتم هذا السؤال. تختلف أسباب هذه المحدودية ما بين الاجتماعي والسياسي وعوامل متعددة الابعاد. بعض منتقدي الحركات النسائية يظن ذلك ناتجاً عن سوء تطبيق الديمقراطية. فيما يظن غيرهم أن السبب هو إخفاق

الحركات في مخاطبة التباين البعيد في العالم العربي، وفي خروج مجالها الفكري من برجه العاجي. أياً كانت الاسباب، فإنه لمن دواعي القلق بالنسبة لكل الذين يودون أن يروا الحركة تنتشر على المستوى الشعبي. في رأبي، إن لم يتم تغيير النخبوية داخل الحركة لتشمل نساء من بيئات إجتماعية مختلفة وثقافات متباينة، سيكون ذلك مع الوقت أحد الاسباب الرئيسية لعزلتها في المستقبل وربما زوالها.

٨. راجعوا جوابي تحت رقم ٢.

٩. يجب أن نكون متواضعين إلى حد أن نعترف بان الانجازات الفردية، مهما كانت عظيمة، لا يمكن أن تكون مقياساً صحيحاً لنجاح حركة عامة كحركة النساء العربيات. إذا أخذنا هذا التحفظ بعين الاعتبار يمكننا أن نقول «نعم» من المحتمل جداً أن يكون عدد من عضوات الحركة قد بذلن كل ما في وسعهن لتغيير العلاقات والممارسة الجندرية على نطاق حياتهن الشخصية والعائلية. ولكن هذا لا يعني أنهن إستطعن أن يحققن مساواة جندرية كاملة في أسرهن. عضوات الحركات النسائية العربية يعشن ويعملن داخل بيئة إجتماعية معينة؛ والطريقة الوحيدة لجعل نضالهن الشخصي مؤثراً هي تغيير البنية الاجتماعية التي تسمح بأن يكون عدم المساواة في العلاقات الجندرية مقبولاً اجتماعياً.

١٠. هذا سؤال جيد لأنه متصل بنقد الذات الذي تكون الحركة ككل في أشد الحاجة إليه. لسوء الحظ تمّ السكوت طويلاً عن قضايا النساء في الاقليات غير الناطقة باللغة العربية نتيجة الترابط السياسي بين الحركة النسائية العربية ومشروع القومية السياسي في المنطقة. أظن أن الوقت قد حان لأن تعي الحركة أهمية إستقلالها. ولكن هذا لا يدرك إلا إذا تحررت من كونها صدى خطاب مسيطر للطبقة الحاكمة و/او الاحزاب السياسية. هذه هي أيضاً الطريقة الوحيدة لوضع نهاية لمحاولات استخدام «مسألة النساء» كورقة في المناورات السياسية، كما حصل في الجزائر وغيرها من بلاد ما يسمى العالم الثالث خلال النصف الثاني من القرن الماضي. أظن أن أحد أهم الاشياء التي يجب عملها الآن هو تأسيس ثقة متبادلة بتقوية التضامن بين نساء من بيئات لغوية وثقافية و/أو إجتماعية مختلفة. هذا، في رأبي، يجب أن يكون ضمن حدود وحدة العالم العربي.

١١. أظن ان المصطلحات ليست هي المشكلة في تعريف الحركات النسوية في العالم العربي. ما يهم حقاً هو مضمون الحركة، وأنها لن تصبح نسخة لإشكال نسوية سائدة قد يكون لها جدول اعمال مختلف عن ذلك الذي تحتاج اليه النساء في مكان وزمان معينين. ما تطالب به النساء حقاً في العالم العربي والاسلامي اليوم هو تطوير نوع من النسوية التي لا تنكر حق النساء في أن يكون لهن «خيالهن النسوي» الخاص، وخيارهن

الخاص لإدراك المساواة الجندرية، وحققهن في الاعتزاز بهويتهم الثقافية.

١٢. يؤسفني أن أقول أن تأثير معظم تصريحات الامم المتحدة المتعلقة بالنساء كان تأثيراً محدوداً جداً، وإلى الان لم يتعدّ معظمها كونها دعاية. وستستمر هذه الحالة في رأبي إلا إذا اتخذت إجراءات صادقة وعملية لحماية النساء من إنتهاكات وطنية او دولية لحقوقهن، سواء اتخذت هذه الانتهاكات صورة الحروب او العنف المنزلي.

١٣. أظن أن إزدياد عدد المهنيات والعالمات والباحثات بين نساء المنطقة العربية دلالة ايجابية جداً على تحرر النساء على المستوى العملي. ولكن لا ينبغي لهؤلاء النساء أن يسمحن بأن تمتصهن المؤسسات الرسمية على حساب أهدافهن النسوية. ازدياد أعداد الحاصلات على التعليم العالي في مختلف ميادين المعرفة يوسع تمثيلهن في المؤسسات الاجتماعية، مما يمكنهن من الكلام وإيصال صوتهن.

١٤. أهم العقبات التي يمكن أن تعرقل تطور الحركة النسائية هو التعصب. بمعنى أحر، لا ينبغي أن تتمسك الحركات النسائية العربية بأرائها القديمة وإنما عليها أن تنفتح على آراء اجيل النساء الشابة وحاجاتهن الجديدة.

١٥. أولاً، أود أن تترك نساء الحركات مكاتبهن وغرف مؤتمراتهن وأن يمشن حافيات في الازقة والشوارع غير المعبدة لكي ينمو فيهن إحساس بالتضامن بين نساء المدينة والريف من بيئات فكرية وإجتماعية مختلفة. ثانياً، أود أن لا تخجل الحركة من التماثل مع وجهة النظر الإسلامية لتحرير المرأة، أي التحرير النسوي المستنير. ثالثاً، أود أن تكون أكثر ديموقراطية وأقل نخبوية ومركزية. وأخيراً، أود أن لا تكف عن الحلم، لأن الحلم أحد أفضل الطرق لتجديد نشاطها، وأن تترك الهواء النقي يحل محل الأكسيجين المحروق.

ندج العلي

محاضرة في الانثروبولوجيا الاجتماعية في معهد الدراسات العربية والاسلامية، جامعة إكزيتير (المملكة المتحدة). عضوة في نساء يرتدين السواد (لندن) وعضوة مؤسسة لحركة لنعمل معاً: النساء ضد الحرب والعقوبات المفروضة على العراق.

١. أكثر ما نجحت فيه الحركات النسائية العربية هو تحسين أدوار النساء وأوضاعهن في «المجالات العامة»، التعليم والعمل والمشاركة السياسية. كثيراً ما اتفقت أهدافها في هذه المجالات وأهداف المصلحين من الرجال الذين اتبعوا نماذج التحديث. إلا أنها كانت أقل نجاحاً في إقامة الارتباط بين الحياة الشخصية والسياسة، وفي تناول القضايا الجندرية داخل ما يسمى بالمجال الخاص.

أما أهم اخفاقاتها، في نظري، فهي انها لم تبين على انجازات سابقة، ولم تعدد أحلافا مؤثرة بين فئات في بلد معين، مثل مصر، بالإضافة إلى أحلاف مع نسويات في بلاد أخرى عربية، آسيوية وأفريقية.

٢. لا حاجة إلى نسوية غربية لترى الظلم وعدم المساواة في أي جزء من العالم. فالنساء في كل أنحاء العالم يواجهن التمييز، فبالإضافة الى مشكلات عامة تتعلق بالفقر والحرب تواجه النساء مشكلات خاصة بجنسهن. هذا لا يعني الوقوع مجدداً في جعل التمسك بالعناد عاماً وفي النموذج المتعالي القائل بأن «الأخواتية النسائية معولمة»، وإنما أن نعترف بأننا بحاجة إلى التخلص من انشغاقات خطيرة. لسبب ما (في الواقع اننا نعرف السبب) لم يثر هذا حقاً بالنسبة للحركات الاشتراكية والماركسية والتجمعات السياسية.

بداية، ليست النسوية الغربية شيئاً واحداً وقد تتأثر الحركات النسائية العربية ببعض مبادئها، مثلاً حق النساء الليبيراليات بالنشاط في مقابل النسوية الراديكالية. ثانياً، لقد ناضلت العربيات تاريخياً للحصول على بعض الحقوق وتغيير ايدولوجيات وعلاقات جندرية موجودة، كما فعلت النساء في العديد من البلاد التي ليست غربية. ثالثاً، ظهرت أنواع كثيرة من الأفكار والحركات في الغرب، من الدولة القومية إلى الفكر الماركسي. فما هو الخطأ في تبني أفكار و/أو سياسات معينة وترجمتها إلى الواقع الإجتماعي والثقافي والإقتصادي والسياسي الخاص؟ تاريخ الإنسانية هو تاريخ لقاء وتبادل.

وأخيراً، معظم النساء العضوات في الحركات النسوية في الغرب ينتقدن حكوماتهن وسياساتها إنتقاداً شديداً. وليس هذا الإنتقاد مقصوراً على القضايا النسائية في المجال الوطني

الخاص، بل كثيراً ما يتناول السياسة الدولية. بصفتي من أصل عراقي وأعيش في المملكة المتحدة، مثلاً، يثير مشاعري دائماً عدد النساء البريطانيات اللواتي لا يربطهن شيء بالعراق أو بفلسطين إلا أنهم متحمسات جداً وبعيدات التأثير في نضالهن ضد الحرب، ضد الاستعمار وضد الظلم.

٣. هذا السؤال معقد جداً ويحتاج إلى جواب طويل جداً. العوامل التي تعطل إنتشار الأصولية الدينية تشمل سلسلة أزمات اقتصادية، اخفاق الحكومات والأحزاب العلمانية في تحقيق التقدم والحبووة للجميع، حرب ١٩٧٦ والفظاعات التي ترتكبها الحكومة الاسرائيلية، مشاعر كره الغرب المرتبطة بالصهيونية ومساندة الولايات المتحدة لها، السياسات الإستعمارية التي تنتهجها الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الغربية، وفساد الأنظمة الحالية وقمعها.

ليس من الضروري أن تكون الصحوة الدينية بحد ذاتها مناقضة لحقوق النساء. ولكن، في رأبي، أن أي شكل من أشكال التطرف الديني، سواء كان في المسيحية أو اليهودية أو البوذية أو الاسلام (أو أي دين آخر) يشكل تهديداً للنساء والحركات النسائية. تستخدم النساء رموزاً للطهارة والأصالة، وعادة يقيد مظهرهن وحركتهن وسلوكهن تقييداً شديداً.

لا أظن أن أي دين من الاديان يستطيع أن يقدم أساساً طويل المدى للنضال في سبيل حقوق النساء، ولكنني أفهم أنه قد يكون ضرورياً أو نافعا أن يلجأ إلى الدين في بعض الظروف.

٤. التعددية بحد ذاتها ليست حسنة أو سيئة. يتوقف ذلك إلى حد بعيد على إستخدام الموارد والنشاطات استخداماً حسناً أو على كون التجمعات النسائية تضيع جهودها بأن تعمل في كل مكان من غير تركيز. حسب خبرتي في مصر، لم تكن المشكلة في تعددية الأنشطة، بل في «إعادة اختراع الدولاب» وإنعدام التنسيق. بكلمات أخرى، تبدأ التجمعات والمنظمات المختلفة مشاريع معينة من غير أن تبني على عمل تجمعات أخرى سبقتها. ثم أن الأنشطة جاءت أحياناً نتيجة التمويل المتوفر أكثر مما جاءت نتيجة حاجات تمّ التفكير فيها بعمق.

مثالياً، يمكن الحركات النسائية العربية (شأنها في ذلك شأن الحركات النسائية في أي جزء آخر من العالم) أن تعمل على مستويات وقضايا عديدة في وقت واحد، بما أن عدم المساواة الجندرية تتخلل كل مظاهر الحياة. على ضوء النقص الشديد في الموارد الانسانية (بسب صغر حجم التجمعات النسائية نسبياً) وفي بعض البلاد في التمويل (ولكن ليس في مصر) لا بد من تعيين الاولويات.

٥. نعم، إن قوانين العائلة في معظم البلاد العربية تؤثر في

الهوامش

1. Sahgal, Gita and Nira Yuval-Davis, eds.(1992) *Refusing Holy Orders* (London: Virago)
2. Ahmad, Leila(1992) *Women and Gender in Islam* (New Haven: Yale UniversityPress) Ali, Nasreen (1998) "Essentializing Inessential Women" unpublished paper, Manchester Sayyid, Bobby (1997) *A Fundamental Fear: Eurocentrism and the Emergence of Islamism* (London and New York: Zed Books).

وضع النساء أياً كانت طبقتهم الاجتماعية. إن هذه القوانين مصدر الكثير من الألم والعذاب العاطفي والمادي ورمز عام لانعدام المساواة في العلاقات الجندرية.

٦. لا اظن إنها مسألة «أما...أو». ولكنني أوافق من غير شك على أنه يجب أن تتوفر روابط عبر القوميات مع نساء في «الشرق» كما في «الجنوب». أحد أهم الحجج في وجه التهمة الشائعة «بتقليد الغرب» هو أن النساء في بلاد غير غربية، مثل باكستان ونيجيريا والهند يعانين من مشكلات شبيهة ويناضلن نضالاً شبيهاً.

٧. هذا يصدق إلى حد بالنسبة للعديد من الحركات الاجتماعية في كل أنحاء العالم: أن الطبقة الوسطى المتعلمة هي التي لها الوقت والنشاط لتغيير العالم فيما يكافح الفقراء في سبيل العيش. ولكن عوامل عديدة تعطل كون الحركات النسائية العربية اليوم تخفق بصفة خاصة في تعبئة نساء الطبقات الأخرى (علي نقيض بلاد مثل تركيا حيث نجحت الحركة النسائية أكثر في مناسبات عديدة في هذا المضمار).

٨. بكل تأكيد. لسوء الحظ تطبق منظمات نسائية عديدة في العالم العربي الثقافة السياسية السائدة في المنطقة، أي التسلط والبنى السياسية الهرمية. تحاول هذه النساء والمنظمات أن تتحدى أشكالاً وثقافات سائدة بأن تناضل سياسياً على جبهات عدة في آن واحد. وكثيراً ما يقضين في محاولة خلق بنى وعمليات ديموقراطية وقتاً أطول مما يقضين في النضال من أجل حقوق النساء. إلا أن هذه المحاولات هامة وإيجابية جداً علي المدى الطويل.

٩. أحد أكبر التحديات التي تواجهها عضوات الحركات النسائية العربية هو الاعتراض على الأيديولوجيات والعلاقات الجندرية الموجودة في أسرنا نحن وبين أصدقائنا. كثيرون منا، سواء في العالم العربي أم في الغرب، لا يمارسون ما «يعطون به». يبدأ ذلك بعلاقاتنا في البيت كما مع اخواتنا. كثيراً ما لا نزال متواطئات مع النظام الأبوي: «فرق تسد»، ونعامل نساء أخريات على أنهن منافسات لا شريكات في النضال.

١٠. كل مظاهر عدم المساواة وانعدام العدالة مترابطة، سواء قامت على أساس الجندر أم العرق أم الاثنية أم الدين الخ. والحركات النسائية في كل أنحاء العالم يجب أن تكون لها مقاربة متكاملة من مشكلة التمييز الجندري. لا يمكننا أن نحارب التمييز الديني أو الاثني أو ظلم الفقراء من غير أن نقاوم اللامساواة الجندرية في الوقت نفسه.

١١. أظن أن علينا أن نتخطى الجدل حول المصطلحات الذي لا

نهاية له. قد يكون المصطلح «نسوية عربية» صحيحاً أو مضللاً، تماماً مثل مصطلح «نسوية غربية».

١٢. بداية، يبدو أن عقد الامم المتحدة من أجل النساء عزز الحركة النسائية العربية، ولكن بعض النشاطات لم تستمر.

١٣. التأثيرات متعددة: لقد قاد إلى إضفاء صفة المراسمة المهنية على الجمعيات النسائية التي كانت تقوم في العقود السابقة بأعمال خيرية أو بالنضال السياسي. من جهة، نتج عن هذه المراسمة المهنية ان تشترك في الحركات النسائية مهنيات متخصصات - طبيبات، محاميات، أكاديميات الخ. نجح في أن يوفق بين كفاءاتهن وبصيرتهن المهنية، من ناحية، ونضالهن السياسي في سبيل حقوق النساء، من ناحية أخرى. أظن أن هذا كان تطوراً إيجابياً. في الوقت نفسه قد تكون الحركات النسائية قد فقدت روح التطوع والنضال التي ميزتها في العقود السابقة، وتعرض الآن لخطر «المهنية». لاحظت في مصر أن بعض النساء جعلن من نشاطهن النسوي مهنة. هذه ليست مشكلة إذا كانت مجرد أثر جانبي لنشاطهن، ولكنها تصبح مشكلة حين تغدو المهمة هدفاً في ذاته ولذاته.

١٤. الحكومات القامعة في العالم العربي تقيد بشدة كل أشكال المعارضة والتعبير السياسي. وتحس أن ما يهددها بصفة خاصة هي الحركات النسائية التي تعترض على الوضع الراهن. والحركات الإسلامية الراديكالية وإزدياد المحافظة الاجتماعية يمثلان أيضاً عقبة كؤود في وجه نمو الحركة النسائية. ثم أن الاستعمار الغربي، ولا سيما سياسة الولايات المتحدة الخارجية فيما يتعلق بفلسطين والعراق وما تسميه حربها ضد الإرهاب، هذه جميعاً تضاعف مشاعر الكره للغرب في المنطقة. إلى أن تستطيع النساء العربيات أن يكن أقل دفاعاً عن أنفسهن ضد التهمة أنهن مع الغرب أكثر من اللزوم، فيظهن لمنتقديهن (أن الغرب ليس شيئاً واحداً: ٢) أن النسوية الغربية مختلفة (الانواع: ٣) أن معظم النسويات الغربيات ينتقدن حكوماتهن، إلى أن يستطعن ذلك سيكون عملهن صعباً جداً.

١٥. يكون أمراً مدهشاً أن تصبح المنافسة أقل والتضامن والتعاون أكثر.

Email: N.S.Al-Ali@exeter.ac.uk

ندى مصطفى علي

أكاديمية سودانية ونشطة تعمل حالياً مع «الصحة الأفريقية للتمكين والتنمية» التي مكاتبها الرئيسية في لندن. تحمل شهادة دكتوراه في الحكم من جامعة مانشستر (المملكة

المتحدة). لها كتابات كثيرة حول قضايا المرأة في السودان والعالم العربي. عضوة مؤسسة لإتحاد النساء السوداني.

١. من الصعب جداً أن نتكلم عن حركة نسائية واحدة موحدة. في كثير من أنحاء العالم العربي لعبت تجمعات نسائية دوراً هاماً في النضال الوطني ضد الاستعمار وتمكن من تحقيق بعض التقدم، مثل إصلاحات في قوانين الأحوال الشخصية، وقوانين العمل (مساواة في الأجر)، إلخ. لكن، كما بينت نصوص نسوية مختلفة وناشطات محليات، لقد ركز العديد من هذه التجمعات على الإصلاح أكثر مما ركزت على تحويل كامل «لوضع النساء» في مختلف بلاد العالم العربي.

مثلاً، الحركة النسائية الناشئة في السودان لعبت دوراً في النضال ضد الاستعمار. كذلك لعبت التجمعات النسائية دوراً هاماً في مقاومة الانظمة الدكتاتورية المختلفة التي حكمت السودان من ١٩٥٨-٦٤، و ١٩٦٩-٨٥ والنظام الراهن. ولكن الحركة النسائية السائدة لم تتبن موقفاً تحويلياً من قضايا الجندر. ومع أنها كانت أكثر نجاحاً في تناول قضايا الاختلاف الاجتماعي - الاقتصادي فانها أخفقت في إدراك الاختلافات بين النساء السودانيات، ولا سيما الاختلافات العرقية. إلا أن هناك تجمعات نسائية جديدة تتناول هذه القضايا الآن.

٢. وجّهت تهم «السم الغربي» إلى التجمعات النسائية الناشطة، ووجهها على السواء المحافظون وإلى حد ما القوى التقدمية في المنطقة - بما فيها فئات من الحركات النسائية الناشطة - ولكن وجهتها القوى المحافظة بالدرجة الاولى. أظن أن السؤال الذي يجب أن يطرح هو: لماذا يحصل ذلك؟ في معظم الأحيان يحصل ذلك لأسباب سياسية، وخاصة بهدف تقويض الخطاب النسوي التقدمي. كما بينت في مواضع أخرى سمعت مراراً وتكراراً أول امرأة في البرلمان السوداني تقول:

لسنا نسويات! بالنسبة إلينا لا يعني التحرر أن نتصرف كالرجال، أو أن تكون لنا علاقات جنسية غير شرعية أو إنحلال أخلاقي. أنظروا إلى ما آلت إليه النسويات في الغرب! أنظروا إلى صور النساء العاريات على حيطان محطات المترو في لندن! أنظروا إلى إنتشار المخدرات، والمتشردين، والعائلات المفككة! هل تعرفون سبب ذلك؟ سببه أن الحركات البرجوازية رمت إلى تضليل الحركات النسائية، وقد نجحت مؤامرتها!

تجمعات نسائية في الغرب تنتقد بعض هذه الأمور. في حالة مصر تناولت هذه القضية ندج العلي في مقالها الممتازة «لسنا نسويات»^٢. من المهم أن نلاحظ هنا أن من أسباب مثل هذا الموقف ميل

بعض تيارات النسوية الغربية إلى جعل النساء متجانسات، وإعتبار نساء العالم الثالث «الأخريات». ولكن فيما يتعلق بالقوى المحافظة والجماعات الإسلامية المسيية في المنطقة ما ينتقدونه عادة هوتأويل لما ترى القوى المحافظة أنه «النسوية الغربية».

٣. أعتقد أن هناك عوامل محلية وخارجية تعطل إنتشار الإسلام المسيي^٢. بوجه عام أنه جزء من إنبعثات حركات تنتظم حول الهويات الدينية والاثنية أو القومية. تجد هذه الحركات أرضاً خصبة في عالم يزداد معلومة حيث تستطيع تعبئة تجمعات دينية - وغيرها - مؤكدة على اختلافها عن «الغرب». بما أن النساء كثيراً ما يعتبرن حافظات الهوية القومية والاختلاف الثقافي، يُنتظر منهن أن يلتزمن بتصورات خاصة «للانوثة» وبتوليد حدود إثنية وقومية، مما يقوض حقوق النساء الإنسانية في كثير من الأحيان. فأنا أعتقد أنه من الصعب أن يقدم أي دين من الأديان مبدأً أساسياً طويل الأمد للنضال من أجل حقوق النساء. ولكنني أقر بوجود خطاب نسوي إسلامي وبأن في الدين والثقافة عناصر يمكن أن تشكل أساساً لتعزيز حقوق النساء الإنسانية، إلا أنه يجب مقاربتها مقاربة نقدية. تجمعات مثل «المرأة والذاكرة» (القاهرة) تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في هذا المضمار.

٤. هذه التعددية ليست بالضرورة سيئة في حد ذاتها، ولكن يجب أن نكون حذرين فيما يتعلق بالمكوّنات التحولية لبعض هذه النشاطات. يجب أن نسأل لماذا وكيف تباشر؟ بوجود نسب الأمية العالية بين النساء (والرجال) في بلاد كالسودان، يجب إدخال محو الأمية كحق أساسي. قد يسهم هذا في تغيير أسلوب تعريف النساء ودورهن في المجتمع، ولكنه لن يغير بالضرورة «مركز النساء» في المجتمع. إذا استخدم محو الأمية بين البالغين كأسلوب من أساليب البيداغوجيا - البيداغوجيا النسوية - وإذا تم تنظيم النساء اللواتي يحضرن صفوف محو الأمية حول جدول أعمال تحويل جندري، حينذاك تكون هناك قصة أخرى.

٥. يجب أن يكون النضال أقوى لتغيير قوانين الأحوال الشخصية، ولكن هذا لا ينبغي أن يشكل النشاط الوحيد لتجمعات النساء في المنطقة.

٦. التنظير النسوي تطور كثيراً في بلاد أخرى من العالم الثالث، خاصة في أميركا اللاتينية والهند. أظن أن هناك تجارب كثيرة لنساء هذه البلاد توازي تجارب تجمعات النساء في العالم العربي. نضالات الحركات النسائية في بلاد أخرى من العالم الثالث تستطيع أن تستفيد وأن تفيد من نضالات التجمعات النسائية في المنطقة العربية وتجاربها. ثم أنني أعتقد أن الغرب

لا يمكن أن يعتبر وحدة متجانسة، وقد نمت في بلاد الغرب تيارات نظرية يمكن أن تكون مفيدة جداً بالنسبة للمنطقة العربية. ساكون أبداً مدينة لسينثيا نيلسون لتعريفها بتيارات نسوية تحليلية مختلفة (وقد تطور بعضها في «الغرب») ساعدتني على فهم وتحليل بعض القضايا التي تواجه النساء في السودان ومصر.

٧. يتوقف هذا السؤال على أي التجمعات تعتبر جزءاً من «الحركة النسائية» في أي بلد من البلدان. في حالة السودان، سيطر تقليدياً على الحركة النسائية «الرسمية» نساء متعلقات، مدينيات، من الطبقة الوسطى ومن «الشمال»: إلا أن النساء نظمن أنفسهن دائماً للاهتمام بحاجاتهن «العملية»، وأحياناً بطرق يمكن تعريفها بأنها تقريباً ضد المؤسسة الرسمية. فيما يتعلق بالسودان أظن أن تجارب الصراع والمنفى غيرت طبيعة تجمعات النساء الناشطات. في أبحاثي بين جماعات النساء في المنفى والجماعات التي تهتم بحاجات النساء في المناطق المهمشة والمتأثرة بالحرب في جنوبي وشرقي السودان، لاحظت أن النساء اللواتي لا يزلن يتابعن صفوف محو الأمية منظمات، وكثيراً ما يكن على رأس تجمعات نسائية (أو فروع هذه التجمعات)، وأنهن يتبنين جدول عمل يزداد عناية بالتحويل.

٨. أظن أن التجمعات النسائية تحتاج إلى الديمقراطية والشفافية، شأنها في ذلك شأن غيرها من الحركات السياسية والاجتماعية في العالم العربي. ولكنني أظن أيضاً أن جماعات تكوّنت في السودان كرد فعل على إنعدام الديمقراطية والشفافية في الحركة النسائية السائدة. فيما يتعلق بتجمعات السودانيات المنفيات، كتجمع «معن»، مثلاً، في القاهرة (وهو تجمع عمل للنساء) إنه ديموقراطي وغير هرمي في إتخاذ القرارات. شعار اتحاد النساء السودانيات هو «تمكين السودانيات في مضمات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية» وتتبنى المجموعة اللامركزية في إتخاذ القرارات.

٩. هذا سؤال هام ومعقد جداً. لا يمكن تقويض إنجازات النساء وتجمعاتهن في مختلف أنحاء العالم العربي. وقد حققت التجمعات النسائية درجات مختلفة من النجاح في هذه المضامير، تتوقف، فيما تتوقف، على المعتقدات الثقافية السائدة في المجتمع، وعلى استعداد المؤسسة السياسية لقبول أفكار التغيير، فضلاً عن طبيعة الحركة النسائية. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بتغيير العلاقات والممارسات الجندرية في المجتمع وفي الأسرة. هناك ميل دائم إلى النظر إلى الثقافات المختلفة وإلى «ثقافتنا» على أنها كيان موحد. من المهم أن نكف الروابط بين عناصر الثقافات المحلية التي تناقض حقوق النساء الإنسانية وبين تلك التي يمكن أن تكون فعلاً مفيدة في تعزيز تمكين النساء.

١٠. نقطة بدء جيدة تكون في الاعتراف بوجود أقليات أو جماعات اثنية وثقافية «أخرى»، وبأن لها مشكلات خاصة بها. في الواقع، أن هذا قد بدأ يحدث في بعض التجمعات في عدد من البلاد، بما فيها مصر والسودان. فيما يتعلق بالسودان، حاولت الدولة بعد زوال الاستعمار أن تجعل البلد متجانساً وأن تفرض هوية عربية وإسلامية واحدة على شعب متعدد الأعراق والثقافات، وكان هذا متصلاً بتوزيع غير عادل للثروة والسلطة؛ إن هذا كله جعل مشكلة الهوية تحتل مركزاً أساسياً في تجربتنا السياسية. فمثلاً، تعبئة النساء في جنوبي السودان وتنظيمهن جرى في سياق النضال ضد الظلم المرتبط بالهيمنة الثقافية. أثناء ذلك ناهضن ميل التجمعات النسائية إلى إعتبار النساء من المناطق المهمشة ضحايا يحتجن إلى مساعدة بدل اعترارهن ناشطات قادرات على تنظيم أنفسهن وتبني جداول عمل تحويلية.

١١. نعم، ولأن المصطلح يوحي بأن هناك وجهة نظر نسوية عربية وحيدة. لقد تناولت ذلك في ورقتي «ثقافات عربية وحقوق الإنسان: وجهة نظر جندرية». أعتقد، وقد قلت ذلك، أن هناك أيضاً قضايا كثيرة مشتركة يمكن أن تعالجها التجمعات النسائية العربية معاً باعتبار الوضع الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية وموقعها بالنسبة للبنية الدولية.

١٢. (لم تجب عنه).

١٣. يهمني بصفة خاصة أن عدد النساء اللواتي يهتمن و/أو تدرين في دراسات نسوية ونسائية وجندرية أخذ بالتزايد. وقد نتج عن ذلك ميل يتسع، ولو ببطء، إلى تبني نظرة ناقدة إلى التجمعات والبنى الموجودة. لسوء الحظ تستبعد أحياناً أكاديميات نسويات / ناشطات نسائيات من الحركات النسائية السائدة وتوصف إهتماماتهن بأنها لا تتعلق بالموضوع. غيرهن يشعرون أن هذه الحركة لا تعكس معتقداتهن. ولكنني أمل أن يؤدي ذلك إلى تطوير نظريات محلية مختلفة في وجهات نظرها، تعلم بعد ذلك نضال الحركات النسائية في المنطقة، كما حصل في بلاد أخرى من العالم الثالث.

١٤. إحدى المشكلات هي غياب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في أجزاء كثيرة من المنطقة، ومشكلات أخرى ليست بأقل أهمية هي قضايا الصراع والفقر والميل أحياناً إلى استخدام هذه القضايا الهامة لتشويه سمعة التجمعات النسائية.

كما هي حال حركات نسائية أخرى في العالم الثالث، فإن التجمعات التقدمية التي لا تتطابق مشاريعها مع المشاريع الدينية أو الإثنية كثيراً ما تستحضر في وجهها «اعتراضات

على الأرض»: حيث يسود الفقر والصراع، يعتبر الإعتراض على المعايير الجندرية السائدة ترفاً في كثير من الأحيان. وقد يوقعنا ذلك أحياناً في مأزق حين نعيّن جداول أعمالنا وأولوياتنا. كيف يمكننا أن نتناول قضايا نظرية معقدة حين نحاط بنساء لا طعام ولا ماء لديهن؟ وأولادهن لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة؟ ولعهن سيمتن في شبابهن وهن ينجبن أو بسبب السل، مثلاً؟ ما يتحدانا هنا هو أن ندمج اهتمامنا بهذه القضايا بجداول الأعمال النسوية المحلية، وأن نتناول قضايا الديمقراطية والفقر والصراع من منظور الجندر. فيما يتعلق بحقوق النساء الإنسانية في المنطقة العربية تثير قضية «العام» في مقابل «الخصوصية الثقافية» إعتراضاً هاماً أيضاً.

١٥. ليس أقل من التركيز على تحويل النظام «الأبوي الجديد» السائد حالياً، على حد تعبير هشام شرابي. أثناء ذلك أعتقد أن من المهم أن نحسن باستمرار ألياتنا النظرية والعملية.

الهوامش

1. Ali, Nada, M. (2001) "On Being a Third World Feminist" *Eve's Back*, Manchester, winter, no. 27.
2. Al-Ali, Nadjie (2000) "We are not Feminists": Egyptian Women Activists on Feminism", in Nelson and Rouse (eds.), *Situating Globalization: Views from Egypt*. (Bielefeld:Transcript).
3. Ali, NadaM. (1995) "Women and Politiced Islam: Cas of Sudan" Paper presented at the workshop on Women's Education and Empowerment. Hamburg, UNESCO Institute for Education. An Arab translation has been published in Ruwaq Arabi. CIHRS, 2001.
4. Ali, Nada, M. (1995)"Arab Cultures and Human Rights: A Gender Perspective", Paper presented at the NGOs Forum UN Fourth Women's Conference. Beijing, China.

سهام البرغوتي

علمت وعملت في التنمية الريفية المحلية. وظيفتها الحالية: مديرة عامة للتنمية الريفية في وزارة البلديات. رئيسة إتحاد العمل النسائي الفلسطيني.

١. من وجهة نظري أن هناك امرأة عربية ذات قضايا مشتركة، وتوجد حركات نسائية عربية ذات بعد إقليمي لتباين وتفاوت الظروف السياسية وطبيعة النظام السياسي القائم في كل بلد عربي، والواقع الاجتماعي الذي ترزح تحته النساء العربيات. وعليه إذا أردنا أن نتطرق إلى حركة نسائية عربية هذا يعني حركة توحد الجهد النسوي العربي، حركة ذات إستراتيجية تسعى للنهوض بوضعية المرأة العربية وتضع الآليات التي

تمكن النساء العربيات من تنفيذ هذه الاستراتيجية. فلذا أعتبر إنعقاد مؤتمر المرأة العربية كمحاولة جادة نحو توحيد الجهد النسوي. فقد جاء ليعبر عن سياسات الأنظمة الحاكمة العربية إزاء وضعية المرأة العربية وليس كمحفل يضم كافة الاتجاهات الفكرية والعقائدية والسياسية والحركات النسوية الجماهيرية.

٢. على الرغم مما ذكر أعلاه فإن المرأة العربية ومن خلال حركاتها النسوية قد تمكنت من تحقيق إنجازات في العقدين الأخيرين سواء على صعيد توسيع تمثيل المرأة في المشاركة السياسي، وهذان خلال وصول عدد من النساء العربيات إلى البرلمانات، مثال ذلك المغرب، لبنان، مصر، فلسطين، الخ. ويعتبر هذا الانجاز خطوة نحو مزيد من توسيع المشاركة النسوية. كما استطاعت المرأة العربية انتزاع حقوقها السياسية من خلال ممارسة حقها في الاقتراع كمرشحة وناخبة للمجالس النيابية (كما في البحرين) مع أهمية الإشارة إلى أن المرأة العربية لا تزال تناضل من أجل هذا الحق كما في دولة الكويت. كما استطاعت المرأة العربية تحقيق إنجازات على صعيد القوانين الوضعية للمرأة (قانون الأسرة) كما جرى في مصر والاردن، وغيرهما من الدول العربية. هذا وقد نشط العديد من المنظمات النسوية العربية في مجال التنمية للتأثير في السياسات التنموية نحو تضمين الاحتياجات التنموية للنساء في هذه السياسات.

بما لا شك فيه أن المرأة العربية لا تزال تناضل من أجل إحداث تغيير في النظرة النمطية لدور المرأة في المجتمع العربي، وهذا يتطلب الحفاظ على المكتسبات التي حققتها من أجل المزيد، حيث يلحظ تراجع كبير في دور بعض الحركات النسائية. فعلى سبيل المثال فإن الحركة النسائية الفلسطينية كان لها دور بارز وفاعل في الانتفاضة الأولى (١٩٧٨-١٩٩٣) التي خاضها الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال الوطني، وعلى الرغم من عمق معاناة النساء الفلسطينيات في الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) فقد غاب الدور الموحد للفعاليات والمنظمات النسوية، بما أثر على الدور المبادر للحركة النسائية في التصدي للقمع الاحتلالي، والذي بدوره يعزز مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني، دون تجاهل الدور الناشط للمنظمات النسوية في مجالات عدة من أجل تعزيز صمود النساء الفلسطينيات. لكن غياب الاداة الموحدة قد أضعف من هذا الدور مقارنة بالانتفاضة الأولى. تراجع أيضاً دور الحركة النسائية في اليمن - الجزائر الخ. وعليه فمن الإخفاقات التي تواجه الحركات النسائية في الدول العربية عدم التمكن من بناء حركات نسائية جماهيرية منظمة واستبدال ذلك بمؤسسات أهلية تعمل من أجل تسليط الاضواء على وضعية المرأة والعمل المكثف لتأهيل المرأة وتدريبها بهدف تفعيلها وتنشيطها في كافة الميادين، وفي مواجهة الظواهر الاجتماعية (الزواج

المبكر، التسرب من المدارس، الخ.) وفي وضع البرامج التي تخفف من حدة الفقر. إن عمل المؤسسات، على الرغم من أهميته، ليس بديلاً لبناء حركة نسائية ذات امتدادات جماهيرية تشكل السياج الحامي للإنجازات وتراكم هذه الإنجازات من أجل إحداث فعلي في تغيير الدور النمطي للمرأة. فمن وجهة نظري لم تتمكن الحركات النسائية ليومنا هذا من إحداث هذا التغيير. كما اخفقت الحركة النسائية العربية في حشد الجماهير النسوية العربية نحو دعم ومساندة النضال الوطني الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وفي دعم النساء العراقيات من أجل وقف الهجوم الأميركي المتوقع على العراق، وفي مساندة المرأة الجزائرية لوقف الاقتتال الأهلي الدائر.

٢. إن الحركة النسائية العربية هي جزء من الحركات النسائية العالمية التي تسعى من أجل رفع مكانة المرأة في المجتمعات المختلفة وتناضل ضد الحروب ومن أجل السلام وضد العولمة ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة. فإن نقاط التقاطع بين الحركة النسائية العربية والحركات النسائية العالمية كثيرة مع أخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مجتمع بواقعه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. ان العديد من الحركات النسائية الدولية تنشط الآن من أجل وقف الحرب ضد العراق وحق الشعب العراقي في التحكم بمقدراته، كما أن العديد من الوفود النسائية التي تمثل منظمات نسوية عربية تأتي إلى فلسطين ضمن الحملة الشعبية لحماية الشعب الفلسطيني وتعرض إلى التنكيل من قبل قوات الاحتلال.

٣. إن انتشار الأصولية الدينية في لمنطقة العربية يعود أولاً إلى غياب الديمقراطية، ثانياً، إلى الواقع الاقتصادي وتأثيراته الاجتماعية في العديد من الدول، وعدم قدرة الأنظمة الحاكمة على وضع حلول علاجية لتفاهة الفقر وإرتفاع مديونية الدول للبنك الدولي وإختلال الهيكلية الاقتصادية. ثالثاً، تشكل نماذج للحركات الدينية السياسية المقاومة مثل ذلك حزب الله وإنتصاره البطولي في إرغام القوات الاسرائيلية على الانسحاب من الجنوب اللبناني. رابعاً: الخلفية الثقافية في المجتمعات العربية تستند إلى الفكر الديني.

٤. إن الأنشطة المذكورة من وجهة نظري إيجابية وتسهم في تفعيل دور المرأة المجتمعي.

٥. نعم، نحن بحاجة إلى تواصل النضال من أجل قانون أسرة عصري ومن الضروري الحفاظ على المكتسبات التي تمت على صعيد تعديل بعض البنود في قانون الأسرة.

٦. إن كل حركة نسائية تنطلق من واقعها من أجل التغيير نحو مستقبل أفضل والعديد من النماذج الإيجابية والتي تتلاءم مع

وضعية مجتمعاتنا علينا أن نحتذي بها سواء من الغرب أم من الشرق، طالما أن الرؤيا واضحة إزاء تغيير وضعية المرأة في المجتمعات من أجل التقدم في المجتمع ككل، حيث قضية المرأة ليست منفصلة عن تطور المجتمع وتقدمه، فبمقدار تبوء النساء لمكانتهن في المجتمع العربي يتقدم المجتمع نحو الأفضل.

٧. لازالت القيادات النسائية في بعض الدول العربية من النخب المثقفة والمتمركزة في المدن البعيدة عن هموم القاعدة النسوية ومشكلاتها. فإذا كنا نطمح إلى حركة نسائية عربية جماهيرية فلا بد من انخراط المرأة في الريف والمناطق المهمشة والقطاعات المختلفة (عاملات، طالبات، مهنيات، ربات بيوت) في صفوف الحركة النسائية العربية.

٨. إن تعزيز النهج الديمقراطي في صفوف الحركات النسائية العربية يمكنها من التخلص من اخفاقاتها وتحقيق المزيد من النجاحات. بات الآن مطلوباً إشاعة الديمقراطية في الحياة الداخلية للحركة بما يمكنها من التحول إلى حركات اجتماعية ذات تأثير في المجتمعات العربية وقادرة على إحداث التحول الديمقراطي في مجتمعاتها.

١٠. لم تجب عنه.

٩. باعتقادي إن الحركات النسائية العربية بحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل تغيير مفهوم الأدوار بين الجنسين في المجتمع.

١١. من الصعب استخدام حركة نسائية عربية في غياب أداة توحيد الجهد النسائي على الصعيد العربي. إنني أرى أن عمق أية حركة نسائية في دولة عربية لها بعد عربي، يربط بين هذه الحركات البعد القومي (لغة مشتركة، مصالح مشتركة ومهددة، تاريخ واحد، الخ).

١٢. تساهم المنظمات الدولية التي تعتنى وتهتم بقضايا المرأة في ترجمة توجهات وتوصيات المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة إلى أرض الواقع، والتي بضمونها تسعى إلى النهوض بوضع النساء العربيات. وعليه أرى أن لهذه المنظمات الدولية تأثيراً إيجابياً على وضع المرأة.

١٣. إن كافة الأبحاث المرتبطة بوضعية المرأة تسهم في استنباط البرامج والخطط التي تلبي إحتياجات النساء بكافة القطاعات وتستند إلى المؤشرات التي تسلح الحركة النسائية في أي دولة بأي اتجاه عمل. إن الإكتثار من المؤسسات البحثية دون إحداث تكامل بينها لا يصب في خدمة الحركات النسائية وخاصة لدى التجارب مع سياسات الدول المانحة بالتركيز على الأبحاث وعلى قضايا الجندر دون الربط المحكم بأولويات الحركات النسائية كما تراها

هذه الحركات. وهنا يأتي التخوف من هذا بحيث نكثر من المؤسسات البحثية بهدف الحصول على تمويل.

١٤. لم تجب عنه.

١٥. إن العنصر الأساسي للتغيير يتمثل في تعزيز النهج الديمقراطي في الحركات النسائية العربية وتحولها إلى حركات إجتماعية ذات تأثير.

Email:iham.barghouthi@undp.org

صالحة بودفة

مسؤولة عن المواد في جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والإعلام، متخصصة في الصحافة والنساء والسياسة، لها عدد من الدراسات (راجع البيبليوغرافيا في آخر العدد).

١. من الصعب أن نتكلم عن حركة عربية موحدة ومتجانسة بما أن هناك فوارق هامة بين المجتمعات العربية (مثلاً، بين تونس والسعودية). هناك بلاد عديدة لا تزال فيها الحركة في أول نشأتها، ومجتمعات أخرى لا أثر فيها لهذه الحركة.

إنجازات النساء في العالم العربي جاءت نتيجة ثورة صامتة. بواسطة العلم والعمل استطعن أن يحصلن على مركز إجتماعي ومكانة في الإعلام. في الواقع جاءت الحركة النسوية نتيجة هذه التغييرات الاجتماعية والاقتصادية. الحاجة التي استلزمت الاهتمامات الخاصة بالنساء، إلى تغيير أوضاع النساء، وإلى تنظيمهن في تجمعات، جاءت جميعاً نتيجة رغبة النساء المتعلمات بالتححرر من وصاية أسرهن. إن أهم إنجازات الحركة النسائية العربية أنها طرحت «قضية المرأة» كعامل سياسي وإيديولوجي وإن على الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين الآخرين أن يأخذوها بعين الاعتبار وأن لا يهملوها.

إن أهم إخفاق هو أن الحركة النسوية العربية لم تتمكن بعد من ان تصبح، بحد ذاتها، عاملاً سياسياً ذا قدرة قوية على المساومة، مقارنة بالقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى. ليس لها في الوقت الحاضر سلطة لتؤثر في القرارات والقوانين المتعلقة بالنساء. مثلاً، الناشطات الجزائريات يناضلن منذ حوالي عشرين سنة لإدخال تغييرات في قانون الأسرة، ولم يحصلن على نتيجة حتى الآن.

٢. إن الحركة النسوية العربية متأثرة بالنسوية الغربية، إلى أن تثبت العكس. وكيف يمكن أن لا يكون ذلك؟ إنه ليس عيباً. مثلاً، لم يلم أحد الحركات العربية القومية أو الاشتراكية أو الوحودية لأنها تأثرت بالغرب. فالنسوية الغربية هي النموذج الوحيد

أمام النساء العربيات حتى الآن. ليس لهن أمثلة أو نماذج غيرها للنضال من أجل المساواة وحرية النساء فيما يتعلق بخياراتهن في حياتهن اليومية. هل هناك حركة نسوية من «العالم الثالث» ذات تأثير وقوة كافيين لتتماثل معها نساء أخريات؟ هل ما يبرر هذه التهمة؟ أنها تهمة لا تنطبق على النسوية وحدها بما أن غريبتة المجتمع يتعدى الحركة النسائية. إنها عملية شاملة بدأت مع الاستعمار. وليست النساء هن اللواتي استوردنهن. وعليه فإن هذه التهم باطلة. إن أفضل رد هو متابعة النضال من أجل حقوق النساء الأساسية (العلم، العمل، المساواة القانونية والمدنية، وسائل منع الحمل، الخ.)، وذلك باختيار أكثر الوسائل ملائمة للمجتمع العربي. إذا اتفقت أهداف النسوية الغربية وأهداف النسوية العربية فإن الوسائل والطرق لتحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تتكيف حسب خصوصيات كل مجتمع. لا يمكن تقليد وسائل النضال التي نجحت في سياق تاريخي آخر. يجب أن نبنى تفكيرنا على حقائق العالم العربي.

٣. هذا سؤال معقد. يحاول بحاثون عديدين إيجاد الجواب ولكنهم لم يتمكنوا حتى الآن من إعطاء تفسيرات مقنعة. يمكننا أن نوجز بعض الأسباب: إخفاق النماذج التنموية التي إختيرت بعد الاستقلال (البطالة، الفقر، أزمة السكن، تراكم المشكلات)، الاحباط المرتبط بالمشكلة الفلسطينية، ومكانة الدين في مجتمعنا. الوضع الاجتماعي الاقتصادي يوفر أرضية صالحة لكل أشكال الخلاص ومن بينها الاصولية الإسلامية. هذا كله يسهم في تشجيع التطرف بين الشبان الذين يمثلون الغالبية في المجتمعات العربية.

هل يمكن أن يشكل الدين أساساً لنضال النساء؟ بصراحة، لا أعرف، ولكن يمكننا أن نفترض أن النساء اللواتي يزداد تعمقهن في فهم الإسلام قد يستخدمنه للمطالبة بحقوق معينة يتضمنها القرآن ولكنهن لا يستغدن منها اليوم (مثلاً، الإرث في تلك المناطق التي تستغني النساء بناء على عادات تناقض الشريعة). النساء اللواتي ينتمين إلى الحركات الإسلامية المعتدلة منااضلات متحمسات: حركة المجتمع والسلام نجحت في إيصال امرأة إلى مجلس النواب (في الجزائر)، وحركة الإصلاح نجحت أيضاً في إيصال امرأة إلى المجلس الجديد (٢٠٠٢). وهن نشيطات في المنظمات الطلابية وعددهن كبير جداً فيها.

إن اختلافهن عن النسويات العلمانيات متصل بصفة خاصة بوضع النساء في الأسرة وفي القانون الأسري. على الإسلاميات أن يعالجن التناقض بين واجباتهن كمؤمنات (واجبهن تجاه الله وإخلاصهن لمبادئ تتعلق، مثلاً، بالحجاب وتعدد الزوجات) وحقوقهن كمواطنات في مجتمع معلمن - وهذا ليس بالأمر السهل. ولكن إذا حصل أي تغيير في الدين فإنه لا بد

حاصل على ايدي النساء.

٤. نعم، بكل تأكيد. لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار وضع نساء الريف والنساء العاملات والنساء ربات المنازل. إنهن أساس الحركة على المدى الطويل. كل هذه النشاطات تبرز الحركات النسائية اجتماعياً، وضرورية لإقناع النساء. لسوء الحظ، تتجاهل النخبة من النساء مشكلاتهن عادة.

٥. نعم، واليوم قبل البارحة. القوانين الأسرية غير عادلة تجاه النساء وتناقض الدساتير (كما في الجزائر). فقط هؤلاء اللواتي أسىء اليهن كثيراً بسبب هذه القوانين المبنية على التمييز يستطعن تطوير النضال من أجل حقوقهن.

٦. نعم. ينبغي إعطاء الأولوية لتوثيق العلاقات بين النسويات في العالم العربي، ومدّها لتشمل بقية العالم الإسلامي. مثلاً، أجيال من النساء الناطقات بالفرنسية في شمالي إفريقيا لا يعرفن النسويات العربيات العظيمات معرفة كافية: كتاباتهن غير متوفرة باللغة الفرنسية، ومفقودة في المكتبات، والحركات النسائية لا تعرف نضالاتهن. بين هذه المجتمعات مشكلات مشتركة وتختلف عن مشكلات المجتمعات الغربية. المجتمعات الإفريقية كلها خاضعة لسيطرة اقتصادية وثقافية. يمكن للنساء أن يتعلمن من تجارب النساء في المجتمعات الإسلامية، وأن يكيفن نضالاتهن لتلائم ظروف هذه المجتمعات وطرقها. إن تجربة الحركات النسوية في الغرب غنية جداً، ولكن لا يمكن استيرادها كما هي من غير تمييز. ثم، أليست هذه أيضاً المشكلة ذاتها بالنسبة للتنمية؟

٧. على الرغم من كل شيء تبقى النخبة من النساء بعيدة جداً عن مشكلات نساء «الشعب» وهمومهن. كثيراً ما يأتي خطابهن موجهاً إلى جماهير أجنبية، ومن النادر أن يوجه إلى النساء من عامة الشعب (الريفيات، العاملات، ربات المنازل). وهذا يحول دون أن تتماثل نساء الشعب مع هؤلاء القائدات. ما يهم النخبة بالدرجة الأولى هو مساواتهن ومساواة وضعهن لوضع الرجال، لا حلول المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها نساء الشعب، الفقر، الرسوب المدرسي، أزمة السكن. النساء النخبويات يفكرن كأفراد، فيما تكفر نساء الشعب أولاً وقبل كل شيء كأمهات لأسرهن. كذلك علينا أن نتذكر أن النساء لا وقت لهن ولا حرية لكي يناضلن. ثم أن الحركات النسائية لم تنل بعد نتائج هامة إلى حد يجعلها مثلاً يحتذى به. مثلاً، في حالة صراع داخلي تنقسم النساء حسب الأحداث: أثناء الصراع في الجزائر عانى العديد من أمهات الإرهابيين وزوجاتهم النبذ أو الظلم من غير أن تحرك الحركات النسائية ساكننا. حركة أمهات «المختفين» لا تؤيدها حركات نسائية أخرى لأنه يُشتبه في أن تكون قريبة من حركات سياسية معينة لا تتفق معها هذه الحركات النسائية.

٨. لا شك في أن التجمعات النسائية تكرر الهرميات والطرق البيروقراطية التي تميز المنظمات داخل حركاتها. فالصراع على القيادة يؤدي أحياناً كثيرة إلى الانقسام. فبدلاً من أن تكون هناك حركة متحدة كبيرة (حتى لو كانت فيها بنى مستقلة) نجد أنفسنا أمام تجمعات نسائية صغيرة ليس لها تأثير حقيقي، وتكون فريسة انقسامات داخلية لا نهاية لها.

٩. ليست الحركات النسوية بقدر ما هي أفراد النساء اللواتي قمن بثورات صغيرة في أسرهن منذ أن بدأن يدرسن ويعملن. وقد أدى هذا إلى تغيير العلاقات الأسرية. ولكن، هل تغيرت هذه العلاقات فعلاً؟ نجحت نساء كتيريات بتحقيق حياة مهنية، ولكن على حساب حياتهن العائلية. لم يجدن المساعدة الكافية ولا التفهم الكافي ليقمن بالمهمتين معاً في الوقت نفسه. النساء وحدهن يواجهن هذه الخيارات الصعبة. فماذا تغير إذا؟

١٠. إذا كانت الحركات النسوية ديمقراطية ينبغي أن تؤيد تعبير كل المواطنين عن أنفسهم (الغالبية والاقلية)، وأن تكون مستعدة للاستماع إلى مشكلات النساء أياً كانت الفئة الاجتماعية التي ينتمين إليها، بما أن اللغة لا تفصل بين النساء. ولكن الحركات داخل هذه الاقليات يحتكرها الرجال عادة ولا تستخدم النساء إلا كنقطة إنطلاق لمشروع عام - قومي أو مناطقي. ولا تجرؤ النساء على فرض الاعتراف بحقوقهن خارج المجموعة خوف أن ينبذهن المجتمع المحلي.

١١. يبدو لي هذا السؤال غامضاً بعض الشيء. بالعكس، يجب أن نحفظ بمصطلح «النسوية» للدلالة على نضال النساء من أجل حقوقهن والدفاع عن مصالحهن. حين نتكلم عن نقابية أو اشتراكية أو ليبرالية عربية، مثلاً، لا يفكر أحد في عدم استخدام هذه المصطلحات.

١٢. من المستحيل قياس ذلك بالضبط. على الأقل سمح لنا بالاعتراف بالقرارات الدولية التي صدرت في صالح النساء. هذا هو سبب توقيع الجزائر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (كوبنهاغن) في ١٩٩٦. ولكن علينا أن نتذكر أن ثمانية من البلاد العربية لم توقع عليها. ولكن، بصرف النظر عن ذلك، فانني لا أرى له أي تأثير حقيقي في وضع النساء اليومي.

١٣. هل هناك أية حركة نسوية نجحت ولم تقدّمها مثقفات؟ كثيراً ما تكون قائدات الحركات النسوية مثقفات. هذا الواقع الجديد يجب أن يسهم في زيادة الأبحاث التي تجرى حول ظروف النساء وفي تطوير معرفة أوضاعهن المختلفة. من أجل ذلك يجب أن نشجع على تنمية مختبرات البحث في قضايا النساء،

والأسئلة الاجتماعية، الخ. هذه المعرفة ينبغي أن تساعد على فهم أفضل لما تريده النساء حقاً.

١٤. العقبات تالزم المجتمعات التي تتحرك فيها النساء والنساء أنفسهن. تحتاج مجتمعاتنا إلى الديمقراطية والحرية لكي تتطور. أما فيما يخص النساء، فإن عليهن أن يتغلبن على خوف قديم من تنظيم أنفسهن وأن يناضلن من أجل حقوقهن. وليس هذا هو الوضع اليوم.

١٥. لست متخصصة في التنبؤ بالمستقبل. لا مستقبل للحركات النسوية العربية خارج التعددية والديموقراطية. هذه هي أرض تلاق. لقد أثبتت ذلك التجربة الجزائرية في غضون عقد من العنف. كان العنف عائقاً قوياً حال دون تطور الحركة النسوية التي بدأت تنتظم حقاً منذ ١٩٨٩. توقف كل شيء إثر الأحداث، وتراجعت الحركة النسائية عن مطالباتها بحقوق النساء. السلم والديموقراطية عاملان يسمحان بأن تبني الحركة نفسها أكثر وأن تعمق مطالباتها.

إذا كان بإمكاننا أن نغيّر عنصراً واحداً في هذا الوضع سيكون في أداء هذه المنظمات. يجب أن تثبت الحركات النسائية رفضها السلطوية التي تحكمها وأن تعمل بطريقة ديموقراطية. لكي يحدث ذلك علينا أن نأمل ونتخيل أداء قائماً على مشاركة أكثر عدد ممكن من الناشطين، لا في رأس الهرم فقط. إن لم تعر المنظمات اهتماماً لجميع أعضائها فإنها ستغذي لامبالاة الغالبية وتصبح قشوراً فارغة.

Email:boudeffa@yahoo.fr

āīg ±hđq ãōY

مدرسة مساعدة في العلوم السياسية في جامعة القاهرة، وكاتبة ومحاضرة وصحافية. عضوة مؤسسة لـ www.islamonline.net ومنسقة العلاقات الخارجية لمركز الأبحاث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة. ولدت سنة ١٩٦٥، وهي أم لثلاثة أولاد وزوجة محترمة لرجل مسلم رائع.

١. أهم الإنجازات في رأيي أن صوت النساء وإهتماماتهن وأفكارهن هي الآن في مقدمة المجال العام؛ وإن إمكانيات النساء الخفية اكتشفت أكثر مما كان متصوراً، أكثر مما توقعت الحركة النسائية. إنجاز آخر عظيم هو السماح للنساء بالاشتراك

في المجال العام، بدءاً بالعلم وصولاً إلى السياسة.

أهم إخفاق أنها لم تتمكن من إيجاد خطاب ثقافي مناسب فيما يتعلق بالمجال الخاص، وكيفية تمكين النساء «داخله» لا «ضده». «الذكورية» غير مناسبة كفكرة أساسية لوصف وفهم العلاقات في الأسرة العربية وبنى السلطة والتمكين. ولكن الحركة النسائية العربية أخفقت في إدخال إطار فكري تحليلي آخر.

٢. موقفي هو أن هذا ما هي عليه الحركة السنائية، وهكذا صوّرت. ولكن هناك توارخ أخرى، والإسلاميات والإسلاميون كانوا دائماً جزءاً من الحركة. إذا راجعنا التاريخ نستطيع أن نرى ذلك. طبعاً، هناك من نظر إلى الإسلام على أنه تحد، ولكنني اعتبرهم أقلية ضئيلة. حتى قاسم أمين تعاد قراءته الآن وتسترد العناصر الإسلامية في فكره. يجب أن نتجنب التصنيفات العقائدية والمواقف السياسية المبالغ فيها والتي سيطرت على هذا الخطاب مدة طويلة.

٣. جوابي قصير وإيجابي: لا أرى أي إنتشار للأصولية بالمعنى السلبي. هذه الميول قوية ولكنها لا تنتشر. أرى إتجاهاً سائداً يعيد اكتشاف قدرة الإسلام على التحرير. وأرى الإسلام معرّضاً - مثل أي دين أو مرجعية أخرى- لأن تسيء إتجاهات معينة إستعماله في بعض الأحيان. ولكن القضية واضحة بالنسبة لي: الدين يحث على الكرامة والمساواة، والإسلام أساس الثقافة العربية وتحرير النساء.

٤. إنني أحتفل بالتعددية. ولذا أسأل: أين المشكلة؟ للنساء حق إختيار المجال الذي يردن الإسهام فيه، وينبغي أن تفتح لهن الطريق. بالعكس، لا أظن أن سلوك النساء جيمعاً طريقاً واحداً سيكون مفيداً. إننا نحقق العدالة بواسطة المشاركة، لا بواسطة الكلام على التحرير.

٥. نعم، ولكن في إتجاه تطبيق أكثر للإسلام؛ وأعني هنا في إتجاه مزيد من العدالة. من الواجب القيام بإجتهد علمي جيد، وهذا جزء من حركة أوسع لإصلاح ديني يسعى فعلاً إلى فهم النص المقدس من جديد، إلى نظرة أصح للشريعة الإسلامية، نظرة تتخطى الفقه الموروث من غير مهاجمته أو تجاهل إسهاماته عبر التاريخ. إن ذلك يجب أن يحمي الأسرة، لا أن يقوضها.

٦. نعم. ولكن ما أساس السؤال؟ إذا كان أساس مقاربتنا هو النسوية الغربية العلمانية سيعني ذلك فقط إننا ننشر ونعزز النسوية الغربية. أظن أنه يجب أن نبني على هوية إسلامية مشتركة؛ أو على إمكانية الدور التقدمي المشترك ما بين أديان

hō î a lōæ

دكتوراه من جامعة كولومبيا (١٩٨٧) في السياسة الاجتماعية، التخطيط والإدارة. باحثة زائرة في جامعتي كولومبيا وهارفارد. في الوقت الحالي: استاذة مساعدة في جامعة البحرين. نشرت ثلاثة كتب وعدداً كبيراً من المقالات عن النساء في الخليج.

١. لا يمكن فصل حركة النساء العربيات عن الحركات السياسية وحركات التحرر الاجتماعي. كانت مصر السباقة إذ بدأت حركتها التحديثية في القرن التاسع عشر، قبل أي من البلاد العربية الأخرى. ثم تبعها بلاد أخرى. في دول الخليج، مثلاً، بدأ تطور النساء في آخر ١٩٢٠ حين تأسست أول مدرسة رسمية للبنات في البحرين عام ١٩٢٨. ولكن منطقة الخليج لم تشهد حركة نسائية قبل الخمسينات حين تأسست أول جمعية نسائية: في الستينات والسبعينات إنضمت النساء إلى أحزاب سياسية سرية في البحرين وبدأن حركتهن في صفوفها.

أهم إنجاز للحركة النسائية في كافة البلدان العربية هو، في رأيي، ما حدث في تونس سنة ١٩٥٦، حين منح رئيس الجمهورية الحبيب بو رقيبة التونسيات أكثر قوانين الأحوال الشخصية تقدماً في المنطقة. بذلك إنطلقت الحركة النسائية التونسية إلى الأمام، واستفادت عامة النساء من هذا القانون.

أكبر إخفاق قد يرتبط بإخفاق الأنظمة السياسية العربية في التحديث، لا سيما في البلاد التي أصبحت فيها التجمعات النسائية جزءاً من المؤسسة السياسية.

٢. معظم قائدات الحركات النسائية العربية تلقين علومهن أما في الغرب، لا سيما في الولايات المتحدة وفرنسا وانكلترا؛ وحتى حين تعلمن في أوطانهم تأثرن بالفكر الغربي. نتيجة لذلك إستعرن من تجارب النساء الغربيات. ولكن، في الوقت نفسه لم تنسِ النساء العربيات قط ثقافتهن وتعاليم الإسلام التي تكون جزءاً من هذه الثقافة. في رأيي لا يضير الحركات النسائية أن تستعير من أفكار الغرب؛ بل بالعكس، أن ذلك يغني تجربة اللواتي يسهمن في تطوير هذه الحركات، رجالاً كانوا أم نساء.

٣. بدأت الصحوة الدينية والأصلاح الديني في آخر القرن التاسع عشر حين تعرض للأفكار الغربية العديد من العلماء المسلمين أمثال جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده ورفاعة الطهطاوي، فبدأوا يعترضون على بعض الممارسات الدينية فيما نعتبره اليوم بداية الإصلاح الديني. مع هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧ بالإضافة إلى دكتاتورية الأنظمة العربية، لم يبق أمام الرجال والنساء ما يلجأون إليه سوى جذورهم وثقافتهم،

وهي، في هذه الحالة، الإسلام. وقد شجع هذه الحركة كل من الانظمة العربية والغرب. كان من مصلحة الغرب أن يحاربوا الكفار (الاتحاد السوفياتي) خاصة في أفغانستان. وبالنسبة لي لا تناقض بين ممارسة الطقوس الإسلامية والحداثة، أو إرتداء الحجاب، ما دام ذلك لا يحول دون تحصيل العلم والعمل.

فيما إذا كان الإسلام يستطيع أن يقدم قاعدة طويلة الأمد للنضال في سبيل حقوق النساء يتوقف على كل من البلاد الإسلامية وعلى مستوى تطور كل منها. مثلاً، تركيا، وهي بلد إسلامي، سنت مؤخراً قانوناً للأحوال الشخصية شبيهاً بقوانين أوروبا، فيما نجد أن على بلاد كالسعودية والبحرين أو اليمن أن تعود إلى أحاديث نبوية وآيات قرآنية لتقنع الناس بأن الإسلام يوفر مساواة جنسية.

بالإضافة إلى ذلك يشمل العالم الإسلامي بلاداً إسلامية غير عربية مثل تركيا وإيران وأندونيسيا وماليزيا والباكستان. لقد زهبت هذه البلاد بعيداً في تأويل الإسلام ليكون أكثر ملاءمة للحداثة، وقد كتبت باحثة كثيرات أمثال فاطمة مرنيسي وفريدة البناني كتباً تفسر أن التعاليم الإسلامية تتضمن عناصر حديثة عدة، وأنها لا تناقض حقوق الانسان. في الواقع يستطيع الإسلام أن يقدم قاعدة طويلة الأمد للنضال لحقوق النساء.

ينبغي أن نتذكر أن ميثاق الامم المتحدة ينص على المساواة الجنسانية، وأن على جميع البلاد العربية والإسلامية، بصفتها أعضاء في الامم المتحدة، أن تلتزم باتفاقياتها، بما فيها إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤. على حركات النساء العربيات أن تقوم بكل هذه النشاطات لكي تصل إلى جميع فئات المجتمع. هذه النشاطات تساعد على التطور لتصبح منظمات قاعدية. وعلى الناشطات أن يشتغلن سياسياً مع مثل هذه التجمعات ليكون لها قاعدة أوسع توصلها إلى مجلس النواب وتمنحها سلطة تشريعية. أن تكون المرأة عضوة في مجلس النواب نجاز في حد ذاته ويفتح للقائدات من النساء أبواباً عديدة مثل وضع قوانين تخدم النساء والأسرة.

٥. نعم، بكل تأكيد. على النساء أن يبذلن المزيد من الجهود لنيل قوانين أسرية حديثة. في الوقت الراهن يختلف ذلك باختلاف البلاد: تونس، مثلاً، تتمتع بأكثر القوانين الأسرية تطوراً في البلاد العربية، فيما لا نجد في بلاد الخليج أي قانون أسري، باستثناء الكويت التي تطبق الشريعة وأراء القضاة الشخصية. عناصر محافظة كثيرة في المجتمعات العربية تحارب كل إصلاح متعلق بالنساء وبسن أو إصلاح قانون أسري لتجنبه.

٦. إنني أؤيد فكرة عقد روابط وعلاقات قوية مع الحركات النسائية المختلفة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما تلك التي في العالم الإسلامي. يغطي الإسلام منطقة جغرافية شاسعة يزيد عدد سكانها على مليار نسمة. وقد أحرزت بلاد إسلامية كثيرة مثل تركيا تقدماً في تشريع قوانين أسرية متطورة. في ماليزيا خلت منظمات نسائية كثيرة خطوات أبعد، مثل منظمة الاخوات في الإسلام، إذ نشرت كتباً تتناول الإجهاد والفقه. بما أن الهند بلد علماني يطبق على النساء المسلمات هناك القانون المدني الذي يطبق على جميع المواطنين. فيما ينبغي أن ننظر الحركات النسائية العربية إلى ما يحدث في البلاد الإسلامية يجب أن تكون لها أيضاً علاقات قوية بالحركات النسائية الغربية وحركات حقوق الانسان الدولية، وذلك لكي تتبنى قوانين تناسب الحداثة.

٧. نساء من طبقات المجتمع الأخرى تسعى أيضاً إلى المساواة، خاصة عندما يواجهن الطلاق من غير أن يحصلن على نفقة أو على حضانة الأولاد. يفهم أن المساواة جزء مما يدعو إليه الإسلام. ولذلك يجب أن تعود الحركة النسائية العربية إلى جوهر الإسلام وأن تجد تلك العناصر التي تدعو إلى المساواة والعدالة.

٨. الحركات النسائية جزء أساسي من المجتمع المدني الذي يعتبر عماد الديمقراطية. بواسطة المنظمات غير الحكومية يتعلم الأفراد الممارسات الديمقراطية وذلك من خلال إنتخاب أعضاء المجالس وممارسة النقاش والشفافية يومياً. صحيح أن منظمات نسائية كثيرة سلطوية ولا تخضع لأية محاسبة. إلا أننا نشهد اليوم تحسناً في تعاطي المنظمات غير الحكومية الأمور في معظم أنحاء العالم العربي، وذلك بفضل مزيد من الوعي للتطورات الدولية لدى الأفراد. ومما ساعد على نشر هذه القيم التكنولوجيات الحديثة مثل الانترنت الذي تستخدمه المنظمات العربية للاتصال فيما بينها.

٩. أبداً. لا يزال أمام المنظمات النسائية طريق طويل. عليها أن تصبح حديثة وأن تتصل بمنظمات دولية ذات أهداف وقيم مشابهة. عليها أن تخلق برامج جديدة للشبان والشابات، وأن تستقطب فئات مختلفة من المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، عليها أن تبذل المزيد من الجهود لإدخال المساواة الجنسانية في البرامج المدرسية لكي تصل إلى الأجيال الجديدة وتغير مواقفها وقيمتها.

١٠. كثيراً ما وُصف العالم العربي بأنه «سيفساء ثقافية»، لأن فيه مجموعات كثيرة مختلفة العرق والدين والمذهب. يجب أن تحتفظ الأقليات اللاعربية بثقافتها ولغتها الخاصتين. ولكن عليهم في الوقت نفسه أن يتعلموا اللغة العربية بما أنهم مواطنون في دول عربية ومعرضون للثقافة العربية. أفضل الحلول بالنسبة إليهم أن يتعلموا اللغتين: لغتهم الأم واللغة

أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا. نحتاج إلى أن نتخطى طرق تفكيرنا الاستقطاب الذي سيطر في القرن الماضي، وأن نلتقي لنقدر تراثنا، هويتنا الدينية، والعقائد والثقافات والأفكار المختلفة. ما زلنا مفضولات جداً عن بقية نساء الشرق، والعامل الجديد الذي برز هو أن الدول أخذت تبني جسوراً مع النسوية العلمانية وضد أصوات التحرير الإسلامية. الحقيقة المؤلمة هي أن مهاجمة الدين أصبحت هدفها المشترك، على حساب إضمحلال الإهتمامات الديمقراطية.

٧. ما أوقف هذا النضال هو بالضبط الخطاب الغريب الذي يهشم الدين أو يهاجمه على أنه فقط مظهر «ذكوري» للثقافة.

٨. لا شك يجب أن تتبنى الحركة النسائية العربية بنى وأساليب أكثر ديمقراطية. طبعاً. ولكن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا إذا كانت مستعدة لتغيير ديمقراطي يشمل المجتمع بكامله، وللتعاون مع الحركات الإسلامية السائدة التي تكون في بعض الأحيان أكثر ديمقراطية من الاصوات والأوساط التقدمية.

٩. قضت عليها أحياناً، وهذا ما حرّمها المصادقية في كثير من الأحيان. أستطيع أن أقول لك أن الإسلاميين أكثر نجاحاً في هذه القضية، ولذلك فهم أكثر مصادقية، ولو أنهم أقل تقدمية وثرورية من العلمانيين. هناك فعلاً تناقضات كثيرة هنا.

١٠. هنا أيضاً كان الاسلام عاملاً موحداً. إذا وضعته جانباً ستبرز مشكلات حقيقية في التعامل مع هذه الاقليات.

١١. نعم.

١٢. مزيد من العولمة، مزيد من العلمنة، مزيد من الغربنة – إن هذا محزن حقاً. من جهة أخرى أتاحت الاسهامات الإسلامية إصلاحاً حقيقياً في قضايا كثيرة، وقد كان هذا مكسباً.

١٣. لا أستطيع أن أقول، لا أستطيع أن أحكم فعلاً.

١٤. في رأيي أن أكثر ما يعوق تطور الحركات النسائية العربية: الإنقسامات السياسية؛ تمويل الغرب جداول أعمال معينة؛ والفاشية السياسية.

١٥. إعطاء الإسلام مزيداً من الثقل، إعطاء الديمقراطية مزيداً من الأهمية، وإعطاء الغالبية الصامتة من النساء مزيداً من الفرص والاهتمام.

Email: posta121@yahoo.com

العربية. الأكراد في شمالي العراق ثنائيو اللغة بما أن اللغة الكردية جزء من البرامج المدرسية. ويطالب البربر في الجزائر بحل شبويه. بما أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على حقوق الأقليات قد يضغط ذلك مع الوقت على البلاد ليعاملوا الأقليات على قدم المساواة مع بقية المواطنين.

١١. مع أن البلاد العربية ليست متحدة سياسياً فإن المصطلح «عربي» شائع في كل مكان. فد«النسوية العربية» تختلف من حيث درجة تقدمها، لا من حيث نوعها، تمثيلاً مع مستوى التطور في كل بلد. تقرير النمو الانساني العربي (٢٠٠٢) الذي نشره برنامج الامم المتحدة الانمائي يؤكد أن النساء العربيات يعانين من شتى انواع التمييز، بما فيه التعليم، مع وجود حوالي ٦٠ مليون امرأة أمية. أظن أنه لا ينبغي أن نتجنب مصطلح «النسوية» لأن العالم ينظر إلينا كوحدة، شئنا ذلك إم أبينا.

١٢. عقد الأمم المتحدة من أجل النساء ساعد الحركات النسائية العربية كثيراً. والمؤتمرات الدولية قوت الحركات النسائية بوجه الاجمال، بدءاً بالمؤتمر الأول في المكسيك (١٩٧٥) وكوبنهاغن (١٩٨٠) ونايروبي (١٩٨٥) وبيجينغ (١٩٩٥) وبيجينغ +٥ (نيويورك، ٢٠٠٠). كل هذه المؤتمرات أصرت على المساواة الجندرية. وقد أشترك في هذه المؤتمرات العديد من المنظمات النسائية العربية فضلاً عن الأفراد. تعلمت منها الكثير، مثل تقنيات الإدارة الناجحة. وقد استخدمت توصيات الأمم المتحدة لإرشادها في برامجها المحلية، وفي كيفية الضغط على الحكومات من أجل القضايا النسائية، مثل إصلاح قانون الأسرة.

١٣. صحيح أن عدد النساء المهنيات والباحثات في العالم العربي أخذ في إزدياد، إلا أن عدد الأميات أيضاً في إزدياد. وعليه أصبح المجتمع العربي مستقطباً بين الذين يحثون على التحديث والمساواة الجندرية، والذين يقاومون أي تغيير في الوضع الراهن. ويخلق هذا الوضع مأزقاً بين المهنيات والباحثات. إلا أنهن يحاولن تنظيم جهودهن كي يمثلن وضع النساء ويتغلبن على العقبات الكثيرة التي تواجه النساء، وذلك عن طريق القيام بأبحاث.

١٤. هناك عقبتان أساسيتان: أولاًها الأنظمة السلطوية الحاكمة في معظم البلاد العربية؛ والثانية هي الحركات الرجعية المتطرفة التي تسبب رعباً أكثر مما تسبب الأنظمة. هاتان القوتان تمنعان الحركات الليبيرالية العربية من تحقيق أي إصلاح.

١٥. أولى أولوياتي خلق جو أكثر ديمقراطية في المنظمات النسائية. ثم تغيير بعض الوجوه القديمة التي ترأست منظماتها

خلال عقود، وإستبدالها بنساء جديديات كفوءات.

هذا أيضاً يتوقف على الوضع العام في كل بلد على حدة. كما ذكرت آنفاً، أن الأنظمة السلطوية ستقاوم كل تغيير، فإذا جرى إصلاح في أي قطاع تخاف أن يمتدّ الإصلاح والتغيير إلى القطاعات الأخرى مما سيؤدي إلى إتهيار النظام بكامله.

Email:mf258@batelco.com.bh

»SÓ ÷ G OÉ@S

مديرة منتدى النساء للبحث والتدريب، تعز، اليمن.

١. برأيي أن التجمعات النسائية في الوطن العربي لم تصل إلى أن تكون حركة حقيقية بمعناها الحركي لأنها ظلت تجمعات محلية لا تعتمد على فكر واحد ومطالبات محددة أو حتى أهداف محددة. ولم تستفد من خبرات الأخريات التي سبقتها إلا في إطلاق إسم الحركة على تلك التجمعات. وأعتقد أن هذا هو الاخفاق الأكبر لتلك التجمعات النسائية حتى الآن. وهناك عوامل كثيرة، منها خاصة بالنساء صاحبات تلك التجمعات، ومنها بالحكومات العربية نفسها. وستظل تلك الاخفاقات مستمرة ما لم تتغير نظرة السلطات العربية إلى كل الحركات في مجتمعها بما فيها الحركات السنائية.

٢. نعم، هذا الإتهام لا يوجه فقط إلى الحركات النسائية وإنما إلى كل الحركات الحقوقية التي نشأت في الوطن العربي، لإعتمادها الكبير على خبرات الشعوب الأخرى، بما فيها الشعوب الغربية. وما يبرر هذا الاتهام هو نقل المفاهيم وأسلوب العمل كما هي من الآخرين دون الإهتمام بثقافة المجتمعات. وتقع المسؤولية على عاتق أصحاب تلك الحركات في تقريب المفاهيم من مفاهيم المجتمع واستخدام المصطلحات المحلية التي لا تثير مخاوف الآخرين، ما دمننا نستطيع أن نصل إلى النتيجة التي نهدف إليها جميعاً، وهي العدالة والمساواة والأمن والأمان والديموقراطية لجميع أفراد المجتمع. وإذا ما استطعنا العمل من أجل تلك الأهداف فيبقى أن استخدام الوسائل والطرق يجب أن يكيّف لكل مجتمع دون المساس بتلك الأهداف التي هي مطلب الشعوب بكل فئاتها والتي لا يختلف عليها إثنان.

٣. إنتشار الأصولية الدينية والسياسية بشكل عام في أي مجتمع يرجع إلى عوامل متعددة: القمع، الشمولية، التخلف والجهل، والفقير وعدم إحترام الرأي الآخر، بمعنى عدم الأخذ بالديموقراطية كأسلوب حكم وأسلوب تعامل في المجتمع الواحد. وليس من المستغرب أن تعاني جميع الدول العربية من المد الأصولي إذا ما تفهمنا بُعد تلك المجتمعات عن

الديموقراطية الحقيقية. وبالتالي لا تكون إفرزات تلك الحركة الأصولية سلبية بالنسبة للحركات النسائية وحدها، وإنما ستعم كل حياة المجتمع. ومن هنا سيكون لتلك الحركات الأصولية أثرها السلبي على كل المطالبين بالحقوق والحياة الكريمة، لأنها لا تؤمن بالآخر الذي يعارضها ويختلف معها، سواء كان رجلاً أم امرأة أم فئات مختلفة من المجتمع. أما عن الأديان بشكل عام فيمكن العلماء المستنيرين الذين يقدرّون المتغيرات في الحياة الانسانية أن يكيّفوا مفاهيم الفقه ومعانيه لتلائم تلك المتغيرات بحيث لا يكون الدين عائقاً أمام فئات المجتمع، بما فيها المرأة. أما إذا إستمرينا نأخذ بتلك المفاهيم الفقهية القديمة التي لا تتفق مع العصر كما أوجدها أصحابها الذين كانوا مفكرين في عصورهم لا في عصرنا، يكون ذلك تجنياً علي الانسانية بشكل عام وعلى المرأة بشكل خاص. وهناك في الاسلام، على سبيل المثال، مساحة متعلقة بالفقه يمكن الخوض فيها كثيراً، أما الأساسيات المحددة التي تخص علاقة الإنسان بربه فأمر مفروغ منه ولا يثير جدلاً بالأساس. وعلى الأمد البعيد أرى أنه إذا ما توفر لعلماء الدين الذين لهم من العلم والخبرة ما يؤهلهم لتفهم العصر ومتطلباته، يمكنهم أن يحدثوا تغييراً ايجابياً في إتجاه حقوق الانسان بشكل عام، وحقوق المرأة بشكل خاص. فعلىنا التعامل مع هؤلاء واستقطابهم لصالح الحركات النسائية.

٤. تعدد العمل النسائي إيجابي بحد ذاته. ما هو غير إيجابي فيه هو عدم التفريق بين الحركة النسائية، من جهة، وجهود وعمل بعض المنظمات النسائية، من جهة أخرى. شيء حسن أن تنخرط المرأة في العمل المجتمعي والتنمية بشكل عام. أما ما هو سيء فإن نعرّف الحركة النسائية بتلك الأعمال. المفروض أن يكون للحركة النسائية دور بارز يستند إلى فكر محدد تتفق عليه النساء عضوات تلك الحركة، ومن ثم يحددن مطالبهن بالنسبة للمجتمع المحلي والدولي ويعملن بوسائل محددة لتحقيقها لأن تلك الحركة يجب أن يكون من أهدافها إيجاد تغيير إيجابي في الثقافات والسياسات والإتجاهات التي تعيق المرأة وحقوقها. بهذا المعنى يكون ما ذكر من أعمال في السؤال لا يشكل سوى جزء بسيط من عمل الحركة، ولا يمكن إختزال الحركة بتلك الأعمال.

٥. ما زلنا وسنبقى بحاجة إلى كثير من النضال للتغيير في إصلاح قوانين الأسرة أو الأحوال الشخصية أو العقوبات أو المشاركة السياسية. ولا ينبغي أن تبقى القوانين على ما كانت عليه في الماضي، وإنما إن تماشي روح العصر، ولتحقيق ذلك علينا أن نستخدم كل وسائله الجديدة والمتغيرة، وأن نعي هذه الوسائل ونعي ما هي الامكانيات المتاحة وغير المتاحة الآن لنجعلها تحت تصرفنا.

٦. نحن بحاجة إلى كل الخبرات الشرقية والغربية لتتعلم منها، لا لتقليدها ونقلها كما هي. وهؤلاء النساء اللواتي سبقتنا في العمل النضالي، وناضلن للحصول على حقوقهن، علينا الاستفادة من خبراتهن وتطويرها لما يخدم نضالنا في المجتمع العربي. ويمكننا أن نستقطب مناصرين لنا، لا معادين بحجة تشبهنا بالغرب أو الشرق. إذا، المسألة ليست مسألة مصدر الخبرات، وإنما المشكلة فينا نحن اللواتي لم نتمكن من إستخدام تلك الخبرات لصالح نضالنا.

٧. هذا كان أحد عوامل إخفاق الحركات النسائية التي نشأت قديماً وماتت دون أن تحقق نجاحاً على مستوى الشعوب. اعتمدت تلك الحركات على النساء المتعلمات وأبقت الحديث عن النضال النسائي في الأوساط المتعلمة وحدها، كأن تلك الحقوق التي يجب النضال من أجلها خاصة بالنساء المتعلمات. فلماذا بقيت تلك المفاهيم مفاهيم الصفوة لا غير. فأنا من الناس الذين ينادون بضرورة الوصول إلى كل النساء، وخاصة نحن في الوطن العربي، حيث نسبة النساء الأميات والريفيات كبيرة. وعليه ليس هناك ما يمنع دمج الريفيات والمدينيات والمتعلمات وغير المتعلمات في الحركات النسائية، إذا أمّنت تلك الحركات بدورها في المجتمع والعمل على التغيير من أجل المساواة والعدل بالنسبة لكل فئات المجتمع.

٨. نعم، هذا صحيح. كثيراً ما نرى منظمات نسائية تديرها نساء انتخبن عند تأسيس تلك المنظمة، وبيقين رئيسات إلى أجل غير محدد أو إلى ما لا نهاية. وهذا سببه عدم وعي ضرورة الأخذ بأساليب الديمقراطية الحقيقية في العالم العربي، مما يفرز نتائج على مستوى تلك المنظمات ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام. إن تلك القيادات لا تعي ضرورة تغيير القيادات بشكل دوري.

٩. لا، لم نرَ جهوداً حقيقية بذلت للتغيير على مستوى الجندر أو مستوى تغيير الأدوار في الاسرة أو المجتمع. وهذا عائد أيضاً إلى عدم وعي قيادات الحركات النسائية أو فهمها الكامل لهذه المفاهيم. وبقيت تلك المصطلحات وقفاً على فئات قليلة تتعامل معها من غير أن تصل إلى الكثيرات. كذلك يرجع السبب في استخدام المصطلح الغربي من غير تكييفه، إلى المجتمع الذي يرفض كل ما هو غربي. فعلى القيادات النسائية العمل على تكييف كل المفاهيم والمصطلحات لتلائم ثقافة المجتمع من غير المساس بجوهر الموضوع نفسه.

١٠. الأقليات غير الناطقة باللغة العربية في الوطن العربي تخضع لثقافة المجتمع الذي تعيش فيه، بالرغم من إستخدامها لغاتها المختلفة. المهم أن تعم المطالبة بالحقوق والحريات جميع فئات المجتمع لأن الحديث عن الحقوق لا يجب أن يتجزأ،

ولا أعتقد أن هناك حقوقاً خاصة بمتكلمي اللغة العربية وغيرها بغير متكلمي العربية. يجب إحترام حقوق الإنسان والمطالبة بالمساواة والعدل للجميع، وأن نتبع سياسة فكر واضح ومنهج واضح، لا سياسة الإزدواجية والطبقية.

١١. لا يمنع أن تكون للنساء في الوطن العربي حركة خاصة بهن، ولا عيب في المصطلح. العيب كل العيب في أن يكون العمل خاصاً بالنساء وحدهن دون المجتمع. لا يمكن المطالبة بحقوق وبتغيير يكونان لصالح النساء وحدهن من غير النظر إلى المجتمع، لأن من تسبب بفقدان تلك الحقوق والحريات هو المجتمع. إذا ينبغي للحركة النسائية أن تتبنى حقوق المجتمع في مطالباتها بالعدالة والمساواة والأمن والأمان. عند ذلك فقط يمكنها أن تستقطب مناصرين ومؤيدين من كل فئات المجتمع.

١٢. عقد الأمم المتحدة والوكالات المتفرعة منها من أجل النساء أحدث الكثير من الإيجابيات لصالح النساء في العالم، بما فيهن النساء في الوطن العربي. تكمن المشكلة في عدم جدية الحكومات العربية في تطبيق الاتفاقيات والمواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها. ومن هنا نحتاج إلى تطوير آليات الامم المتحدة لتكون أكثر فعالية، ولتجبر الدول التي ترفض تطبيق الاتفاقيات على شعوبها وعلى المرأة العربية، بالطبع، أن تطبقها.

١٣. إزدیاد عدد الباحثات والمتخصصات في الوطن العربي أمر طبيعي نتيجة الطفرة في التعليم. أما كيف تؤثر الباحثات في الحركات النسائية، فهذا لن يحدث إلا إذا وجدت هؤلاء الباحثات والمتخصصات في الحركات النسائية ما يطالبن به. يجب جذب هؤلاء النساء إلى تلك الحركات، ولن يكون ذلك إلا إذا تبنت تلك الحركات مطالب النساء بجميع فئاتهن، لأننا لا نستطيع أن نجبر المتخصصات والباحثات على العمل للحركات النسائية ما لم يشعرن بالانتماء إليها. فالسؤال هو: كيف نشجع الانتماء إلى الحركات النسائية؟

١٤. أولاً، عقبات داخلية في الحركة: إنغلاقها وخوفها من الاستفادة من تجارب الآخرين، وعدم قدرة القيادات النسائية على مواكبة كل تغيير وتقدم، وعدم وضوح الرؤيا والهدف، وبالتالي عدم وضوح العمل نفسه. وهذا ما يظهر في التخبط الحاصل في أنشطة المنظمات التي تصنف نفسها كحركة.

ثانياً، عقبات خارجية: عدم تقبل المجتمع مطالب الحركات النسائية: عدم وجود ديموقراطية حقيقية في المجتمع العربي؛ إنتشار الأصولية الدينية والسياسية وغيرها من الافكار المتطرفة؛ المجتمع الذكوري الذي لا يقبل أن يتنحى عن مكتسباته.

١٥. إذا ما كنت قادرة على تغيير عنصر واحد من عناصر التركيب

سوف أعمل، أولاً، على وضوح رؤيا الحركات النسائية وأهدافها بحيث تتفق مع مطالب النساء في المجتمع، وربط تلك المطالب بمطالب المجتمع ككل، وهي العدالة والمساواة والأمن والأمان.

شؤم أههق

الشرقي، أستاذة الجندر في الإعلام، جامعة صنعاء، اليمن.

١. في رأيي أن أهم إنجازات الحركة إلى الآن هو المكانة التي احتلتها النساء في المجال العام. وأهم الاخفاقات ضعف تمكين النساء في المجال الخاص، حيث لا يزلن تحت سلطة الرجال اجتماعياً وقانونياً.

٢. في رأيي هناك ما يبرر هذا التغيير إلى حد بعيد بالنسبة للجهتين: فيما يتعلق بالقوى المحافظة لأنها توظف كل طاقاتها في محاربة النسوية الراديكالية، ولا تفرق بين مختلف الحركات النسائية الغربية؛ وفيما يخص الحركات النسائية العربية لأنها تصرف وقتاً أكثر في الدفاع عن نفسها وفي إثبات إستقلاليتها عنها. وأفضل رد على ذلك ينبغي أن يكون في تحديد نقاط التشابه والاختلاف حيثما تنطبق. من المهم ان تخلق روابط مع قوى مؤازرة داخل مجتمعاتنا وخارجها على السواء، سواء في الغرب وفي أنحاء أخرى من العالم.

٣. عوامل عديدة أدت إلى إنتشار الأصولية الدينية في المنطقة العربية، منها إخفاق التنمية التي أشرفت عليها الدول. ولا يقل عنه أهمية عدم إنهاء الصراع في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى دعم الولايات المتحدة وبعض الحكومات العربية للجماعات الاسلامية خلال الحرب ضد السوفييت في أفغانستان. الصخرة الدينية لا تهدد الحركات النسائية العربية حقاً، بل بالعكس، لقد أعادت إلى واجهة النقاش أهداف النساء الأساسية، المساواة في كل من المجال العام والخاص، ولا سيما بين نساء الطبقة المتوسطة الدنيا. تجربة النساء في إيران والسودان تجعلنا نعتقد أنه يمكن الحصول على بعض حقوق النساء بواسطة فهم متطور للقوى التي تحرك تفاعلاً بين الدين وعوامل إجتماعية وإقتصادية أخرى.

٤. إذا لم تعط الطرق القديمة نتائج مرضية فإن طرقاً جديدة لن تضر. الحسن أو السيء قيمة تختلف باختلاف الموقف الذي يتخذه المرء. في رأيي أن هذا التشظي صورة للواقع المجتمعي في المنطقة اليوم أكثر من أي شيء آخر.

٥. لم تقدم القوانين قط حلولاً للنساء في المنطقة. أنها تتغير بسرعة حسب عقليات القوى الحاكمة. الحركات النسائية العربية الجديدة ستقود نضالاً جديداً.

٦. الحركات النسائية العربية لا تستوحي الغرب نماذجها. الآن تقود الولايات المتحدة الغرب، وهي ليست مأوى لحقوق النساء. الحركة النسائية القديمة لم تعد قوة يمكنها أن تلعب دوراً في المنطقة. قوى عالمية أخرى أبعد من الإنقسام بين غرب وشرق تنشأ الآن لتحل محلها، ولتجد طرقاً ونظريات جديدة لحل مشكلاتها.

٧. الحركات النسائية العربية الجديدة تترأسها إجمالاً نساء مدينيات متعلمات من الطبقات الدنيا، على خلاف رئاسات الحركات القديمة التي كانت تنتمي إلى الطبقات العليا والوسطى العليا. الحركة الجديدة لا تزال في طور التكوين.

٨. نعم، عليها أن تكون أكثر ديموقراطية في بنائها وممارساتها.

٩. أقلية ضئيلة جداً استطاعت ذلك.

١٠. اختلفت سياسة الحركة النسائية تجاه الأقليات غير الناطقة بالعربية بحسب وضع الأقلية. الأقليات المرتبطة بأوروبا قوماً أو دينياً اشتركت في الحركات النسائية في بعض البلاد؛ أما الاقليات من أصل إفريقي فلم تشترك في معظم الأحيان. الحركة النسائية العربية القديمة لا تستطيع أن تغير موقفها في هذه القضية، فيما لم تتضح الحركة الجديدة بعد.

١١. ستبقى مشكلات المصطلحات أياً كان المصطلح الذي نستخدمه. ولكن مصطلح «النسوية» يلاقي مقاومة واسعة في المنطقة ويضلل أكثر من «نساء عربيات».

١٢. ساعد على وضع قضية النساء على جدول الأعمال السياسية للدول.

١٣. إزدیاد اعداد المهنيات والباحثات لم يترك حتى الآن تأثيراً واضحاً في الحركات النسائية، ولكن نمو الحركة النسائية الجديدة هو النتيجة المباشرة لهذه الزيادة السريعة. وسنرى نتائجها الكاملة في المستقبل القريب حين تجد صوتها وطريقها الخاصين بها.

١٤. أكبر عائق في وجه نمو الحركة وتطورها اليوم هو، أولاً، التشويش الكامل بين الاساليب القديمة والحديثة في مقاربة قضايا النساء؛ وثانياً، عدم إيجاد حلول لمشكلات الحياة اليومية.

١٥. أطلب اليهن أن يشركن الرجال في كل مؤسسة حيث يمكن ذلك، أن يدخلن الرجال في الحركة، أن لا يبقين وحدهن.

Email:raufah@hotmail.com

شؤم أههق

مراسلة الـ «جوردان تايمز إنغليش دايلي» وناشطة في حقوق الإنسان.

١. تختلف إنجازات الحركات النسائية العربية بين بلد عربي وآخر. ولكنني أرى بوجه الاجمال أن المرأة العربية إزدادت وعياً لحقوقها وقضاياها. في كثير من الأحيان أجبرت حركات معينة الحكومات في بلاد معينة على العمل لإحداث بعض التغيير في صالح النساء، مع أن ذلك لم يكن دائماً كافياً. مصر هي أحد الامثلة. تجمعات نسائية عدة وافراد كثيرون وحدوا جهودهم مع الحكومة لمحاربة ممارسة ختان البنات المضرة.

مع أن إحصاءات الحكومة بينت أن أعداد الذين يمارسون ذلك لم تتغير منذ أن بدأ إحصاؤها، فإن القضية أثيرت بكل أبعادها والناس يتكلمون فيها. والشيء نفسه حدث فيما يتعلق بجرائم «الشرف» في الأردن. تجمعات النساء والأفراد عملت بجد في فترة من الزمن لكي تضغط على الحكومة حتى تعاقب هذه الجرائم وتغير القوانين التي تخفف من عقوبة مقترفيها. نتجت عن ذلك تغييرات كثيرة، مثل النقاش المفتوح حول موضوعات اعتبرت سابقاً من المحرمات، تغيير بعض القوانين، وإقتراح بتأسيس ملجأ للنساء. تحققت في مصر والأردن اصلاحات في القوانين المدنية والشخصية تضمن بعض العدالة للنساء. قانون الخلع إشترع في البلدين، ووضع حداً لعذاب النساء اللواتي قضينا سنوات لا نهاية لها في المحاكم لنيل طلاق عجزن عن نيله. في اليمن، مع أن الحركة النسائية كانت جديدة نسبياً وقليلة الموارد، إلا أنها نظمت عدداً من الورش حول العنف المنزلي، وإشتغلت لإعادة تأهيل السجينات.

عدد من المنظمات النسائية كرست عملها لمساعدة السجينات وفضح العنف الذي يمارس عليهن من قبل موظفي السجون. كذلك تجمع التبرعات لتوفر للسجينات الحاجات الأساسية التي لا توفر لهن في السجن، وقامت بعدة حملات لفضح العنف ضد النساء ولمحاربة «بيت الطاعة». وقد نجحت الحركة في أن يجمد مؤقتاً تطبيق عادة «بيت الطاعة» بعد أن كسبت تأييد رئيس جمهورية اليمن. إلا أن بعض النواب اليمينيين نجحوا فيما بعد بإحياء القضية وإقرار قانون في مجلس النواب من غير معرفة الحركة النسائية. وقد علقت الناشطات ذلك بعدم وجود نواب من النساء في المجلس.

كذلك كرست الحركات النسائية اللبنانية الكثير من عملها للعنف ضد النساء، وقد نجحت في تغيير بعض القوانين المتعلقة بالعنف ضد النساء، وخاصة جرائم الشرف.

إلا أنني أرى أن تضارب الحركات النسائية فيما يتعلق ببعض

á@L Ó@jR

ناشطة لبنانية حائزة على شهادة في الأدب العربي، مهتمة بقضايا النساء والتراث. تعمل حالياً على مراجعة موضوع المرأة في الإسلام، كانت سابقاً عضواً في مجلس تحرير مجلة المنطلق.

١. لا يمكن الحديث عن الحركات النسائية العربية وكأنها تشكيل متجانس يحقق الإنجازات المدروسة والمشاركة. فلكل منطقة عربية ظروفها ولكل بلد عربي خصوصياته. وعلى الرغم من العناصر المشتركة، وأهمها اللغة والدين والتاريخ المشترك، إلا أننا لا يمكن أن نعتبر الحركة النسائية في دول المغرب العربي كمثيلتها في دول الخليج العربي، على سبيل المثال، وهكذا دواليك.

وأستطيع القول أن الحركة النسائية كتيار مطلبية نشأت أوائل القرن العشرين في البلاد التي كانت على تماس مع الثقافة الغربية وتفاعلت معها. وهي على وجه التحديد مصر وبلاد الشام (بمفهومها الواسع) ولا سيما لبنان. وكان هناك العديد من السيدات الرائدات اللواتي عملن بجد على تحصيل الحد الأدنى لحقوق المرأة، كحقها في التعليم وحقها في العمل ولاحقاً حقها في الانتخاب. واللافت أن هؤلاء السيدات كن ينتمين إلى الطبقات العليا الارستقراطية، وبسبب تلقينهن الثقافة الفرنسية أو الانكليزية وإطلاعهن على أوضاع المرأة الأوروبية، شعرن بضرورة تحسين أوضاع المرأة في مجتمعهن، وإن لم يتعد ذلك حدود طبقتهن الاجتماعية.

أما في البلاد العربية الأخرى فقد تأخر تحرك المرأة، وتأخر تشكيل المنظمات النسائية، التي غالباً ما كانت تنشأ في ظل النظام السياسي ومن خلاله ومن أجل خدمة أهدافه، خاصة في الدول التي اعتمدت الاشتراكية ونظام حكم الحزب الواحد. أما دول الخليج فقد شهدت حديثاً تحركات نسائية للمطالبة بالحقوق التي نالتها نساء عربيات أخريات منذ عقود. وعلى الرغم من تقدم المرأة الكويتية في مختلف المجالات إلا أنها فشلت ومعظم أخواتها الخليجيات في الحصول على حق الانتخاب. ما يوضح العلاقة بين تطور الحركات النسائية وبين الأوضاع السياسية والاجتماعية ودرجة إنفتاح المجتمع أو إنغلاقه.

من هنا نجد إختلافات عديدة في ظروف وأوضاع الحركات النسائية العربية، وبالتالي الإختلاف في ما حققته وما قصرت عن تحقيقه. بالإجمال، أن الإنجاز المشترك والذي يشكل الحد الأدنى هو إنتزاع حق المرأة في التعليم والعمل، والإخفاق الأكبر هو عدم التوصل إلى تعديل قوانين الأحوال الشخصية بما يؤدي

١٠. يجب أن تحس الحركة النسائية مع كل الأقليات في بلادها، لأن هذه الأقليات تشارك في المجتمع نفسه، وقد تحتاج إلى مساعدة أو عون إلا أنها لا تملك سبيلاً للتعبير عن مطالبها. كل فرد يعيش في مجتمع ما، يجب أن يعامل كمواطن من مواطني هذا المجتمع.

١٢. اعتقد أن وكالات الأمم المتحدة، وخاصة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لعبت دوراً أساسياً في تنمية مجتمعات النساء العربيات إذ أظهرت العديد من المشكلات التي يواجهنها وساعدتهن بوسائل شتى. وقد قامت هذه الوكالات بأبحاث ودراسات قيمة، وتوصلت إلى نتائج هامة يمكن استخدامها في الدفاع عن بعض الآراء. كذلك نظمت برامج في مناطق نائية في الاردن واليمن والمغرب، وذلك لتمكين النساء اقتصادياً، كما اسهمت في زيادة الوعي القانوني. ولكنني اعتقد أن هذه المنظمات تستطيع أن تسهم أكثر في مجتمعاتنا بالموارد التي لديها، وأعرف أنها تدرك ذلك وتعمل على تحقيقه.

١٣. أظن أن هذه الزيادة كانت إحدى دعائم الحركة النسائية. النشاطات الظاهرة والوجود الايجابي لهؤلاء المهنيات والباحثات جعل العديد من الشباب ينظرون إليهن كمثال يحتذى به، وشجعهن على العمل الجدي لينلن نجاح هؤلاء النساء وبعد تأثيرهن.

١٤. أعتقد أن من أهم العقبات الفقر والامية والبطالة المنتشرة بين النساء. غياب النساء عن المسرح السياسي يحول أيضاً دون إشتراكهن في عملية صنع القرار. أشعر أيضاً أن نساء كثيرات لا يؤمن بأنفسهن أو بغيرهن من النساء، ويسددن الطريق على أنفسهن وعلى غيرهن. كذلك نرى الوجوه عينها تظهر مرارا وتكرارا في الاجتماعات والمؤتمرات. لا بد من دم جديد في الحركات النسائية كي تستطيع رئيسات جديديات إيصال الرسالة إلى مجتمعاتهن وإلى الأجيال الشابة.

عقبة أخرى، في رأيي، أن العمل يتركز على تنمية النساء ووضعهن. فالتجمعات النسائية تهمل عادة العمل مع الرجال ليزيد وعيهم لأهمية قضايا النساء، ولينظروا إلى النساء كشريكات لهم بدلا من منافسات.

١٥. إنتخاب رئيسات الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية وتحريرهن من بعض البيروقراطيات غير الضرورية التي يتبنيها حالياً.

Email:ranahuss@nets.com.jo

العالم العربي، ولا سيما في المناطق الريفية والفقيرة حيث تكون النساء في أشد الحاجة إلى مساعدة. لاحظت أن معظم العمل الاجتماعي مركز في المدن.

٥. طبعاً، لأن في معظم قوانين الأسرة - تختلف تسميتها بإختلاف البلاد العربية - بنوداً تميز ضد النساء، وأحس انها وردت للتحكم بالنساء وتقيدهن. من المهم جداً بالنسبة للنساء أن يتابعن تركيزهن على هذا المجال لأن قوانين أعدت تعني بالنسبة للنساء حرية أكثر وظلماً أقل. وهذا يضمن وضعاً أفضل للنساء، ويكسبهن المزيد من الإحترام في أسرهن ومجتمعاتهن. وإلا ستعتبرهن أسرهن دائماً الجانب الأضعف في الأسرة، مما يضر بعقلية النساء ووضعهن وصورتهم لذواتهن، سواء في أسرهن أم في المجتمع.

٦. أعتقد أن من المهم جداً بالنسبة للحركات النسائية العربية أن تقيم علاقات مع الحركات النسائية في شتى أنحاء العالم، لأن لنساء كل بلد تجارب مختلفة وطرقاً مختلفة في معالجة مشكلاتهن. ومن المهم جداً درس قصص النجاح والإخفاق في المجتمعات المختلفة، لنستفيد من تجاربها في أعمالنا المستقبلية.

٧. هذا حكم عام. في بعض البلاد نجد أن نساء المدن يلعبن دوراً أساسياً في مجتمعاتهن. المشكلة، طبعاً، قلة الموارد. صاحبات الموارد الجيدة تكون فرصهن في الحياة أفضل. يحصلن، مثلاً، على تعليم أفضل، على حرية أكثر للسفر والتعرف إلى ثقافات وتجارب أخرى.

٨. طبعاً. هذا جزء من مشكلة الحركة النسائية بوجه عام. رئيسات عديدات يرفضن التخلي عن مراكزهن، ويبقين فيها لأطول وقت ممكن. إذا حصل أن فقدن مركزاً يتحولن إلى غيره في منظمة أخرى، أو ينشئن منظمة جديدة ليبقين هن المسؤولات. كما قلت آنفاً، أن هذا يحد من التنوع ضمن المنظمات، كما يحصر الفرص والأفكار في شخص واحد. يكفي أن ننظر إلى حالتنا في العالم العربي، ونرى أين نحن كشعوب، لندرك أن سياسة حكام لم ينتخبوا ولا يحاسبون لن توصلنا بعيداً.

٩. لقد إشتغلت الحركات النسائية على هذه القضية، ولكن المشكلة أن هناك الكثير الكثير مما يحتاج إلى تغيير في القوانين وفي موقف المجتمع من النساء. إلى جانب ذلك كان لبعض المنظمات النسائية أولويات أخرى. أعرف عدداً كبيراً من الناشطات العربيات والأسر العربية التي إهتمت بهذه المشكلة، وتربى بناتها وصبيانها على أساس المساواة. طبعاً، العدد لا يزال ضئيلاً، إلا أنها بداية حسنة.

القضايا الرئيسية قد إنعكس سلباً عليها وعلى جهودها. أرى أن عمل بعض المنظمات، ومنها المنظمات النسائية، «موسمي» ويفتقر إلى المتابعة والاستمرارية. كذلك يفترق بعض المنظمات إلى المهارة، وربما إلى الاهتمام، بمتابعة ما يعد به السياسيون النساء وما يقومون به فعلاً. يعد السياسيون النساء وعوداً رائعة بأنهم سيطالبون بالمساواة الجندرية، وسيحسنون حياة النساء ويحاربون التمييز، ولكن بمجرد حلولهم بمراكزهم تبقى وعودهم حبراً على ورق. عوامل أخرى تؤخر الحركات النسائية هي الفقر والامية والبطالة في العالم العربي عامة وبين النساء خاصة. أعتقد أن عدم وجود نساء في الهيئة التشريعية، أو نسبتهم الضئيلة إن وجدن، وكذلك قلة اللواتي في مراكز صنع القرار، هذه جميعاً عوامل أخرى ليست في صالح النساء.

٢. طبعاً ليس هناك ما يببر هذا التغيير. المحافظون في كل البلاد العربية يستخدمون هذه الذريعة لإجهاض أي تحسن أو تغيير يكون في صالح النساء، وذلك لكي يستمر تحكمهم بالنساء في مجتمعاتهم. المحافظون لا يريدون أبداً أن يفقدوا سلطتهم ويحبون أن يمارسوا هذه السلطة على النساء. هذا هو سبب محاربتهم التغيير ورفضهم آياه - أنهم يخافون أن يفقدوا السلطة.

أفضل رد على ذلك هو أن تسد الحركات النسائية أذانها وأن تستمر في عمل ما تعتقد أنه صحيح.

٣. أظن أسبابها مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بوضع الناس الإقتصادي والاجتماعي. الفقر والامية والبطالة وجهل تعاليم الدين الحقيقية تلعب دوراً أساسياً في نشر الأصولية أياً كان الدين. النظم القمعية والإعلام في بعض البلاد تسهم في هذه الظاهرة إذ تتلاعب بما يشاهده الناس، وتمنعهم من التعبير عن مشاعرهم وأفكارهم أو إتخاذ قراراتهم الشخصية. الأصولية تهدد الحركة النسائية لأن العديد من رؤساء الدين المتطرفين يدعون أن قائدات الحركات النسائية مدعومات من قبل الغرب، وأن تصرفاتهن تناقض تعاليم الدين. في بعض الحالات يفتون بأشياء لا علاقة لها بما ينص عليه الدين فعلاً. إنهم ينجحون في إقناع الناس بأن الحركات النسائية تعمل فعلاً ضد مجتمعاتهم لأنها تتبنى آراء غريبة.

أعتقد أن جميع الأديان تستطيع أن تسهم إسهاماً بناء في تحسين وضع النساء وحقوقهن إذا كان الخطاب الديني صادراً عن رؤساء دين معتدلين لا يشوهون الدين لخدمة مصالحهم بدلا من خدمة المصالح العامة.

٤. أعتقد أن هذا العمل هام جداً ويجب القيام به باستمرار. كما ذكرت آنفاً، أن هذه الخدمات ضرورية جداً في بعض أنحاء

ودون تفكير لكل ما يطلبونه. إن الحد الأدنى من الحفاظ على الخصوصية الوطنية والثقافية يقتضي المراجعة والنظر جيدا فيما يصدر عن المنظمات الدولية، فما يناسب مجتمعاتنا ويساعد المرأة على النهوض بأخذها، أما ما يخالف قيمنا مثل الدعوة إلى إباحة الإجهاض أو قوننة الشذوذ الجنسي والسماح بنشوء أزواج من جنس واحد، فهو شيء مرفوض كليا ولا يمكن القبول به.

١٣. إنها ظاهرة إيجابية جداً، فالبحث العلمي والتخصص هو الطريق الصحيح لوصول المرأة إلى أهدافها، حيث تقوم هي نفسها بدراسة الظواهر المتخلفة ومحاولة اكتشاف أسبابها وطرق الوصول إلى حلول للمشاكل الإجتماعية التي تعاني منها النساء. على أن تتضافر جهود الباحثات معاً ولا تبقى جهوداً فردية، مهما تنوعت إنتماءاتهن الفكرية ومجالات تخصصهن.

١٤. أظن أن أكبر العقبات في وجه نمو وتطور الحركة النسائية هو النظام الأبوي الذكوري الذي يتغلغل في أعماق مجتمعاتنا العربية ويسود في أوساط الرجال والنساء على حد سواء. ولا يظن أحد أن الدين هو المسؤول عن ذلك بل التفسير الخاطئ للدين والتوظيف السيء للنصوص الدينية في خدمة هذا النظام الذي يعود إلى عشرات القرون والذي يستند إلى الكثير من العادات والتقاليد والأعراف التي تستعصي على التغيير والتطور إلا بشكل محدود وسطحي في أغلب الأحيان.

١٥. في ظل أوضاع سياسية وعسكرية واقتصادية غير مستقرة في معظم البلاد العربية يصبح الحديث عن المستقبل صعباً. ومع ذلك أرى أن مسألة المرأة تتقدم وإن يكن ببطء، والدليل أن الأجيال الجديدة الشابة (شبانا وفتيات) أصبحت أكثر وعياً بحقوق المرأة وأكثر ممارسة لها. والتحول ينبغي أن يكون لدى المرأة والرجل على حد سواء، ولا يكفي العمل على المرأة وحدها. بل التوعية يجب أن تشمل الجنسين، لأنه لا يمكن عزل قضية المرأة عن قضية المجتمع.

إذا أردت تغيير شيء في الحركات النسائية العربية فهو إفساح المجال لجيل الشباب ليكون له مشاركة ودور، كما إشراك الرجل المتنور والتعاون معه واعتماد الديمقراطية لضخ دم جديد في جسد هذه الحركات التي تعاني الجمود والركود.

سعاد جوزيف

أستاذة علم الإنسان والدراسات النسائية في جامعة كاليفورنيا، ديفيس. عضوة مؤسسة لـ AMEWS (وهو القسم النسائي من MESA) ومؤلفة عدد من الكتب والمقالات حول الجندر، الأسرة والسياسة.

١.١) للإنجازات مصادر معلومات مختلفة. إنجازات الحركة النسائية العربية متعددة المظاهر، ولكن أبرزها تطور التعليم بين نساء فئة مختارة من المجتمع العربي تطوراً ملحوظاً وامتهان النساء تبعاً لذلك مهناً خطيرة.

ب) الإخفاق: مسؤولية الإخفاق لا تقع على الحركة النسائية وحدها، ولكننا نستطيع أن نقول بشكل عام أنه عدم مساواة النساء في المواطنة فيما يتعلق بحق الاقتراع والترشيح/التعيين في مناصب سياسية عالية، وحق النساء بمنح جنسيتهن لأولادهن وأزواجهن. هذه في رأيي، من أسباب العجز في سن قوانين مدنية للأحوال الشخصية في معظم البلاد العربية. وفي موازاة ذلك نجد مشكلات مواجهة قضايا الفقر/الصحة وتعليم النساء اللواتي لا ينتمين إلى فئات المجتمع المحظوظة.

٢. أولاً، بدأت الحركة النسائية العربية منذ أكثر من قرن ولها تاريخها الخاص الذي كان منذ مدة طويلة على اتصال بالحركات النسوية الغربية. ثانياً، لا ينبغي أن نتجاهل تأثير الحركة النسائية العربية في النسوية الغربية بطرق معقدة. تطورت النسوية الغربية ناظرة إلى الشرق. في مختلف الأحوال والظروف فإن النسوية الغربية حددت نفسها بالنسبة إلى نساء العالم الثالث على أنها «الأخرى»، وذلك بأشكال مختلفة. كما بينت ايوا أونغ، لم تحتل في المخيلة النسوية الغربية أية فئة من نساء العالم الثالث ما احتلته النساء العربيات والمسلمات.

ثالثاً، بعض الحركات الواسعة من القرن الماضي يمكنها أن تدعي أنها ذات خصوصية ثقافية صافية. نعيش في عالم معولم تنتقل فيه البضائع والأفكار والناس. وعلينا أن نتساءل لماذا تهتم هذه القوى المحافظة بتأثير الغرب في النسوية فيما يبدو غير مبالين بتأثيره في التكنولوجيا (إذا كان باسطاعتنا أن نقول ذلك بالنسبة لمنتجات تصنع في جميع أنحاء العالم). يبدو أنهم يتوهمون أن التكنولوجيا بريئة من الثقافة. وتأكيد الصفاء الثقافي إستراتيجية للتحكم بالتجديد والتغيير. ولا ينبغي أن يسمح له بالإستحواذ سلفاً على إقامة حوار وإرتباطات بناءة عبر الحدود الدولية.

٣. الأصولية الدينية أخذة بالانتشار في جميع أنحاء العالم. وفي جميع أنحاء العالم أيضاً لها زراع سياسية. وفي جميع أنحاء العالم إنتهكت سلطة الدولة. يكفينا النظر إلى اليمين الديني في الولايات المتحدة وإسرائيل. كون الغرب يركز على صعود الأصولية في العالم العربي وكأنها تمثل وضعاً استثنائياً ذو علاقة وثيقة بسياسة العولمة التي تعرف الإسلام بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة بأنهما الآخر الشرير. للسلطة إمتياز أن تعرف العدو وأن تعتبر نفسها منسجمة مع الطبيعة.

وعليه من المهم أن ننظر في الظروف الخاصة التي أدت إلى صعود الأصولية في المنطقة العربية. قدم باحثون عديدون أسباباً مقنعة لصعود الأصولية الدينية: فساد الأنظمة العربية وظلمها؛ إستخدام الثروة النفطية إستخداماً فاسداً؛ إنحياز أنظمة عربية عديدة إلى الغرب إنحيازاً ترفضه فئات كثيرة من شعوبها؛ إنحياز الغرب الجائر إلى إسرائيل التي تعتبر قوة محتلة؛ عدم الإستقرار الإقتصادي، تنمية إجتماعية متفاوتة، حريات سياسية ضئيلة.

مبدئياً يجب أن تكون لتحرير النساء فسحة داخل الأنظمة الدينية. إعتناق الغربيات المسيحية والنسوية معاً لم يقلق النسويات الغربيات بقدر ما أقلقهن إعتناق عربيات عديدات الإسلام والنسوية معاً. هذا، في حد ذاته، مقلق. تقول نسويات مسلمات كثيرات أن الإسلام يستطيع أن يوفر للنساء حقوقهن، وهذا ما يوفره فعلاً، وعليه لا ينبغي أن تهدد الصحة الدينية الحركة النسائية العربية. إلى الآن، حيثما استولت الأصولية على السلطة في المنطقة العربية، أو حيث تشكلت كحركة سياسية، توصلت الصحة الدينية إلى حل وسط فيما يتعلق بتحرير النساء، أو جعلت الكثيرين قلقين بسبب القيود التي رافقت تلك الحريات. فيما يجب أن تتوفر مبدئياً مساحة لتحرير النساء داخل الأنظمة الدينية، نجد أن الطريق الذي رسم لتحرير النساء حتى الآن ضيق جداً إن لم يكن غائباً بالمطلق.

٤. ليست التعددية حسنة فحسب، وإنما ستحدث بصرف النظر عن حكمنا. ويقلقني أن يصار إلى تأسيس «شرطة أنشطة». يجب أن تعمل النساء حيثما تريد وتشعر أن بإمكانها أن تفعل. من يستطيع أن يحكم على تأثير تنوع الأعمال على الأمد البعيد؟ ما تبدو الآن تصرفات بسيطة قد يكون لها نتائج سياسية بعيدة المدى وبالغة الأهمية.

٥. يجب أن يظل القانون العائلي من أولى أولويات الحركة النسائية العربية. إنه على الساحة السياسية السبب في معظم القيود القانونية المفروضة على النساء. إفتقار النساء إلى المواطنة الكاملة مرتبط بأشكال تحديدهن في القانون العائلي كتابعات لأقاربهن الذكور؛ وعدم مساواتهن إقتصادياً يعزل منطقياً بناء على دورهن في العائلة (المبني على اعتبار التبعية)؛ وتحكم رجال دين ذكوريين بهن مرتكز على سلطة المؤسسات الدينية في قوانين العائلة.

٦. لقد باشرت الحركة النسائية العربية التشبيك مع حركات نسائية في «الشرق» و«الجنوب». وهذا ليس مهماً فقط بالنسبة للبحث عن نماذج وإستراتيجيات مختلفة لنيل حقوق النساء، ولكن أيضاً بالنسبة لتغيير إجتماعي عام. في عالم معولم ليس فيه إلا قوة عظمى واحدة أتيح للذين خارج مساحة السلطة

خياران: الإنحياز إلى مركز السلطة أو الإنحياز إلى الذين خارجها. وعدم الإنحياز كان في حد ذاته إستراتيجية للمناورة. عالم ثنائي القطب («نحن» في مقابل «هم») ليس عالماً أفضل. ولكن حين تفرض مراكز السلطة هذه الخيارات الثنائية، يستطيع هؤلاء الذين تهمشهم السلطة أن يتنازلوا عن السلطة أو أن يخترعوا أحلأفا جديدة للسلطة.

٧. لا تختلف الحركة النسائية العربية عن الحركات النسائية في معظم أنحاء العالم التي استقطبت بالدرجة الأولى نساء الطبقات المتعلمة. وليست فريدة في هذا الصدد. ولكنها اختلفت في البلاد التي فيها إتحادات نسائية مناضلة تدعمها الدولة. ما يحول دون امتداد النضال في سبيل حقوق النساء إلى طبقات أخرى هو أن النضال السياسي، أياً كان نوعه، قد يكون ترف الفراغ وميزة حركات تاريخية معينة. كذلك لا تتهافت الطبقات الإجتماعية الأخرى على الحركات العمالية. الحركات الدينية هي التي أحرزت اجمالاً تأييد الطبقات الأخرى وانضمامها إليها. ولكن حتى هنا لم يشع الإنضمام بمعنى المشاركة «الفعالة» في الحركة. فضلاً عن ذلك، فإن النساء اللواتي يكافحن لإطعام أسرهن وإبقائها على قيد الحياة كثيراً ما يشعرون أن قضايا الجندر ثانوية بالنسبة للقضايا الإقتصادية والسياسية والصحية. حتى النسويات الغربيات يناضلن لربط القضايا الإقتصادية والسياسية والصحية بقضايا الجندر بالنسبة للنساء من الطبقات المحرومة.

٨. كما أشرت سابقاً، كثيراً ما تكرر الحركات النسائية العربية في داخل منظماتها النسوية بنى مجتمعاتها الهرمية، لسوء الحظ. أن يناضلن لحرية النساء وحقوقهن من غير أن يمارسن ذلك داخل منظماتهن يبين أن النضالات تجري داخل الحركة فضلاً عن خارجها.

٩. عضوات الحركة النسائية العربية يناضلن فعلاً لتغيير العلاقات في مجتمعاتهن وأسرهن. ولكن غني عن القول أنهم بحاجة إلى المزيد من العمل. أشرت في موضع آخر إلى تردد النسويات العربيات في تناول موضوع الأسرة كقضية تبين عدم المساواة. بمعنى ما، تناول الأدباء قضايا الأسرة بطريقة مأساوية في الروايات والأفلام والمسرحيات أكثر مما فعلت الحركة النسائية، من حيث هي «حركة». يعود هذا التردد إلى حد إلى غياب بديل للعائلة قابل للتطبيق في المجتمعات العربية (غير البدائل الدينية) نظراً إلى تحفظ الكثير من الحكومات العربية وعجزها أو قمعها. التعاطي مع موضوع الأسرة في المجتمع العربي يختلف كل الاختلاف عن طريقة التعاطي معه من قبل النسويات الغربيات في المجتمعات الغربية. وخصوصية هذا التعاطي تتبلور الآن.

١٠. حاولت الحركة النسائية العربية أن تتقبل الاختلافات العرقية والدينية. وهذه لا تزال مهمة تواجه الحركة وذات أهمية كبرى. يقف القانون ضد هذا التضامن بما أن التنازل عن قانون الأسرة للطوائف الدينية المختلفة في بعض البلاد كثيراً ما يخلق حقائق قانونية مختلفة لنساء ينتمين إلى طوائف مختلفة. هذه مشكلة لا بد من مواجهتها.

١١. لا نكسب الكثير إذا تجنبنا استخدام مصطلح «النسوية» في محاولتنا أن نخلق فكرة خاطئة عن وجود تجانس عربي. نستخدم مصطلح «نسوية عربية» مع أن من الواضح أن هناك فوارق نظرية وسياسية وعرقية/دينية/قومية بين النسويات الغربيات. مصطلح النسوية إقحام استراتيجي في سبيل قضية. ما دمنا لا نضع كل النساء العربيات في فئة متجانسة واحدة، وما دمنا نعي استراتيجية استخدامنا لمصطلحاتنا (بما فيها مصطلح «امرأة» الذي يجانس أيضاً) يكون هذا كل ما يمكننا عمله. لا تستطيع اللغة أن تعكس تماماً فهمنا للعالم.

١٢. عقد الأمم المتحدة والوكالات المتفرعة منها (مثلاً صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة) من أجل النساء كان له تأثير هام في حركة النساء العربيات. أولاً، جعل الحكومات العربية تنتبه إلى حقوق المرأة وتدعي نصرتها، ولو لحفظ ماء الوجه لا غير. ثانياً، قدم العقد مجالاً ومجموعة منتديات للتشبيك وتطوير المعارف حول أوضاع النساء. ثالثاً، عقد الامم المتحدة كان الستارة الخلفية لمؤتمرات دولية مختلفة ذات علاقة بحقوق النساء والاطفال وقد وفرت مسرحاً هاماً للنشاط في سبيل النساء. رابعاً، عقد الأمم المتحدة جعل العديد منا يعي أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين النساء في جميع أنحاء العالم والتي لا بد من معالجتها.

١٣. لا تتحرك الحركات النسائية فقط بمجهود النسويات المعترفات بنسويتهم ولكن أيضاً بمجهود جميع النساء اللواتي إستطعن تمكين أنفسهن. زيادة المهنيات العربيات لا بد أن يغير المعادلة الجندرية في المجتمعات العربية، ولذلك نرحب بها.

١٤. هناك عقبات كثيرة تعرقل نمو الحركات النسائية العربية وتطورها. القمع الذي تمارسه الأنظمة لا يترك للنساء أو الرجال مجالاً واسعاً لخطاب عام. النتيجة التي انتهى إليها قمع الأنظمة هي أن الحركات الدينية السياسية كثيراً ما كانت أنشط البدائل للأنظمة القمعية. معظم هذه الحركات الدينية السياسية قيّدت حقوق النساء تقييداً إضافياً. وظاهرة أخرى ذات علاقة بقمع الأنظمة هو تعلق النساء بأنظمة الأسرة الأبوية لأن الأسر توفر أماناً من الدولة، أماناً لا تستطيع الدولة أن توفره.

١٥. ليست الحركة النسائية العربية منظمة موحدة أو مجموعة

مؤسسات موحدة. ولذلك لا يمكن القول بأن تغيير عنصر «واحد» في الحركة سيحوّل الحركة بكاملها بضرية ساحر. وعليه فإن زيادة ديمقراطية الحركة من داخل المنظمات النسائية يكون هاماً في إتاحة إمكانيات مستقبلية لنمو الحركة. القيادة التي توظف مجهوداً أقل في تغيير نفسها وتعطي الأولوية لتقدم أهداف الحركة قيادة خطيرة. نستطيع تصور مستقبل يكون فيه هدف القيادة الأول أن يحل محلها غيرها ممن يكن متفانيات وبإمكانهن العمل في سبيل حقوق النساء.

الهوامش

1. Suad Joseph (1997) " Shopkeepers and Feminists: The Reproduction of Political Process among Women Activists in Lebanon" in Dawn Chatty and Annika Rabo eds. *Organizing Women: Formal and Informal Groups in the Middle East* (Oxford and New York: Berg).
2. Suad Joseph (2002) "Feminism and Familism", paper presented to the WOCMES conference, Mainz.

فاطمة سببتي - قاسم

رئيسة فريق، تمكين النساء وتعزيز الجندر، قسم التنمية الإجتماعية، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا.

١. أهم الإنجازات كان حصول النساء على حقوقهن السياسية في العديد من البلاد العربية. وأكبر إخفاق هو إشتراك النساء المحدود في السياسة (٣,٤٪ من مقاعد مجالس النواب كانت للنساء في ٢٠٠٠). ثانياً، عدم قدرتهن على التخلص من ممارسات مضرّة (مثلاً ختان البنات) والعادات والتقاليد والمعايير التي تقيدهن.

٢. لا ضرر في منافسة ممارسات جيدة لتعزيز وضع النساء العربيات في المجتمع بما أن النساء شريكات/ مساهمات أساسيات في عملية التنمية.

٣. أهم الأسباب هو الفراغ الايديولوجي وخيبة الأمل في الأنظمة السياسية الحالية. نعم، يمكن أن تهدد الأصولية الدينية الحركة النسائية العربية إذا لم تعمل الناشطات الواعيات على توعية الناس إلى حقيقة مكانة النساء في الإسلام.

٤. هناك مجال لمختلف النشاطات لتمكين النساء. في مقاربة شاملة يجب العمل على جميع الجبهات وجميع الأصعدة.

٥. نعم، بكل تأكيد. التشريع والقوانين هما السلسلة الفقرية للحركة النسائية العربية. لا تزال الفجوة عميقة بين سن القوانين والطريقة التي تطبق بها هذه القوانين.

٦. نعم، يجب أن تكون لنا علاقات بالغرب والشرق وأن نختار الأفضل بالنسبة الينا. ينبغي عقد الأتحاف مع النساء والرجال. لا بد أن تنظم النساء العربيات أنفسهن.

٧. الجهل والامية والفقر تغيّر أولويات النساء وتخلق فارقاً كبيراً بين نساء المدن والنساء الفقيرات في الريف.

٨. هذا سؤال أساسي! لكن طبعاً، علينا أن نحث على المزيد من الشراكة في التنمية. في الواقع، أن احد الموضوعات الاثني عشر الهامة التي حددها مؤتمر بيجينغ للعمل متصل بأخذ القرارات والمشاركة في السلطة. حسن الإدارة مبني على الشفافية والمحاسبة والمسؤولية.

٩. لا شك أنه ينبغي عمل المزيد وأن الطريق لا تزال طويلة. يجب أن تطبق النساء على المستوى العائلي ما يدعين إليه، لا سيما مع أولادهن ومساعدتهن المنزليات الأجنبية.

١٠. العنف ضد النساء مرفوض. ينبغي معاملة المساعدات المنزليات الأجنبية بإحترام وبإنسانية. لا بد أن تفكر النساء بالطريقة التي يعاملن بها مساعدتهن المنزليات الأجنبية وأن يتجنبن التمييز الطبقي.

١١. هناك فوارق بين النساء في البلاد العربية، والحركات النسائية تختلف بين بلد وآخر. الإجابة القصيرة عن سؤالكم هي نعم ولا. ليس هناك امرأة عربية واحدة. ولكن هناك قضايا وهموماً مشتركة بين جميع العربيات. حدة المشكلات تختلف بين بلد وآخر وحتى في البلد نفسه بين المناطق المدنية والريفية.

١٢. عقد الأمم المتحدة من أجل النساء (١٩٧٥-١٩٨٥) والمؤتمرات الأربعة التالية عن النساء كانت مفيدة في التوعية على القضايا النسائية ووضعها على جداول العمل العالمية. صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة و INSTRAW واللجان المنطقية وقسم ترقية النساء لعبت دوراً أساسياً في دفع قضية النساء إلى الأمام.

١٣. هذا صحيح. ولكنه قد يكون سابقاً لأوانه أن نقدر تأثير هذه الزيادة في ثقافة الحركات النسائية وجداول اعمالها. هناك أكثر من حركة نسائية واحدة في العالم العربي ولكل منها خصائصها البارزة. لا بد من تسجيل ذلك التأثير ودرسه. بوجه الاجمال يجب أن يكون التأثير إيجابياً ومتطلعاً الى الأمام.

١٤. عدم الإستقرار السياسي في المنطقة. التقاليد والعادات. الأمية القانونية والامية الأبجدية بين النساء. الفقر بين النساء، مما يغير مركز أولوياتهن ومطالبهن. سيطرة مجتمع أبوي. قلة الحساسية الجندرية، او إنعدامها، في مجتمعنا.

١٥. أوّمن بمقاربة شاملة. ولذلك يجب أن نعمل على جميع الجبهات: متابعة العمل والإيمان بأنه يمكننا أن نحدث تغييراً؛ التنظيم، والمطالبة بالتضامن بين النساء؛ تأكيد الدور الذي يمكن أن تلعبه النساء في صنع السلام؛ الإيمان بحق الاختيار؛ العمل على تغيير العقلية والقوانين.

email: fkassem@escwa.org

منى خوغالي

مواطنة سودانية، منسقة المؤتمر الوطني للنساء السودانيات. طالبة ماجستير ودكتوراه، جامعة ويستمنستر، لندن.

١. ناضلت السودانيات بشجاعة إلى جانب الرجال منذ

الأربعينات لاستقلال السودان الذي تحقق عام ١٩٥٦. وعليه لم تبدأ الحركة النسائية في السودان للحصول على حقوق النساء، وإنما كنضال سياسي ضد الإستعمار البريطاني. وإستمر نضال النساء بعد الإستقلال، مطالباً بحقوق السودانيات السياسية والمدنية إلى أن ينلن هذه الحقوق. أول امرأة سودانية دخلت مجلس النواب في الستينات وتبعتها أخريات. وقد بدأت حقبة جديدة في حياة النساء السودانيات. خلال كل النضال السياسي ضد الديكتاتورية وقفت النساء إلى جانب الرجال وقوت الجهود من أجل الحرية والحقوق، مما أدى إلى تمتعهن بوضع أكثر تقدماً من النساء الأخريات في المنطقة.

إتحاد النساء السودانيات كان أكبر منظمة نسائية في السودان، والمنظمة التي لعبت الدور الرئيسي في الدفاع عن حقوق النساء والحصول عليها، مما جعلها تنال جائزة دولية في ١٩٩٣. خلال السبعينات، ونتيجة جهود إتحاد النساء السودانيات، تمكنت السودانيات من الحصول على مزيد من الحقوق، على الرغم من أن الإتحاد إتهم بأنه حركة شيوعية ومنعته أنظمة أيار/مايو وحزيران/يونيو. وإلحظ الإنجازات التي حققها الإتحاد بالنسبة للنساء:

- حق التعليم للجميع.
- حق الانتخاب والترشيح للانتخابات.
- الحق بالعمل.
- الحق بأجر مساوٍ لعمل مساوٍ

وقد تابعن نضالهن من أجل حقوقهن، بما في ذلك حملات لمحو الأمية، التدريب على الوعي وتطويره في أنحاء كثيرة مختلفة في البلاد. نتيجة لذلك حصلن على المزيد من الحقوق: عطلة الأمومة مع أجر كامل؛ ساعة فرصة من العمل للرضاعة؛ أن تستطيع زوجة عاملة أن ترافق زوجها خارج البلاد من غير أن تفقد وظيفتها. خلال السبعينات التحقت أول امرأة سودانية بالجيش وقوى الشرطة؛ وكانت السودان من أول البلاد في المنطقة التي عينت قاضيات في محاكم الشريعة.

إلا أنه كانت هناك إخفاقات:

- يبدو أن الحركة لم تناضل من أجل تطبيق قوانين المساواة بالنسبة للنساء، مع أن ذلك كان راجعاً أيضاً إلى القيود التي فرضتها الحكومات العسكرية على حرية تعبير المنظمات السودانية.

- لم تناضل الحركة نضالاً كافياً ضد المواد التعسفية في قانون الأحوال الشخصية؛ وقد جُمّد نضالهن للإلغاء بيت الطاعة.

- قضية ختان البنات لم تكن من أولويات الحركة.

- إنتساب بعض المنظمات النسائية سياسياً إلى النظام (مثلاً إتحاد النساء السودانيات) ومقاطعة غيره، سبب معاداة الإسلاميين، ونتج عن ذلك دعم الحكومة لكادرات نسائها هي واستثناء الأخريات.

- بنية المنظمات النسائية ليست شفافة وغير خاضعة للمحاسبة.

- القيادة في المنظمات النسائية وعلاقتها بالقاعدة الشعبية ضعيفة جداً.

- كذلك أثر في نمو المنظمات النسائية بقاء رئاستها مدداً طويلة من غير إنتخابات جديدة، فضلاً عن الصراع بين الأجيال القديمة والجديدة. هذا عائد، إلى حد، إلى غياب الديمقراطية وحرية العمل في ظل الأنظمة العسكرية، وإلى كونها تمنع النشاطات العامة، والإجتماعات، وحرية التحرك ومعنى الديمقراطية.

- إعتقاد بعض المنظمات أن حركة نسائية موحدة تعني دمج كل المنظمات في هيئة واحدة، جعل نساء كثيرات يفضلن عدم الانضمام إلى الحركة.

- فقر المنظمات النسائية حال دون وصولها إلى مناطق مختلفة ومنظمات محلية.

- أخفقت في تناول أوضاع النساء في المناطق النائية، ولا سيما في مناطق الحرب. ليس في الوقت الحاضر حركة موحدة للنساء السودانيات، إلا أن بعض المنظمات النسائية حاولت مؤخراً التشبيك، مما يبين إنبعث الحركة النسائية. مثلاً، وحدت المنظمات النسائية جهودها، بما فيها المنظمات الإسلامية، في محاربة قانون العمل سنة ٢٠٠٠، حين قاضى الحكومة ما يزيد على ٤٥ من منظمات النساء والمجتمع المدني.

مثل آخر على التعاون هو المؤتمر النسائي السوداني الوطني الذي إنعقد في كامبالا في ٢٠٠٢. حضرت المؤتمر ١٢٠ ناشطة تمثل المنظمات النسائية السودانية والأحزاب السياسية. وللمرة الأولى إنضمت نساء من مناطق الحرب إلى اخواتهن من المناطق التي تشرف عليها الحكومة في مؤتمر يبحثن معاً في حقوقهن.

كانت هناك مبادرات أخرى للتقريب بين المنظمات النسائية كي تعمل من أجل السلام، ويمكن القول أن النساء يعملن في سبيل حركة نسائية موحدة، على الرغم من كل العيوب.

(لم تجب عن السؤالين ٢ و ٣).

٤، لا شك أن التعددية حسنة وضرورية. قد برهنن النساء دائماً على قوتهن في النضال من أجل حقوقهن ونيلها. تشغل النساء الآن وظائف قيادية وأثبتن نجاحهن في

مهنهن. ولكن التشبيك بين مختلف الإختصاصات لا يقل أهمية عن التخصص نفسه. في بعض المجتمعات قد ترفض الأسرة السماح لبناتها أن تتعلم أو تتلقى خدمات أخرى إلا إذا قدمتها نساء، ولذلك يكون من المهم وجود نساء متخصصات ليقدمن هذه الخدمات. إنه واجب الحركة أن تشجع النساء من بيئات مختلفة على العمل في مختلف الحقول لأن تعددية التجارب ضرورية لتقدم الحركات النسائية. التعددية مهمة ويجب أن ترافقها زيادة في عدد النساء المشتركات ودمقرطة المنظمات.

٥. أعتقد إعتقاداً راسخاً بأن الناشطين من الرجال والنساء يجب أن يناضلوا جدياً لإصلاح قانون الأسرة. لا بد أن تشترك في وضع نص القانون منظمات نسائية وناشطات، محاميات وقاضيات، ليس فقط لأن على النساء أن يشتركن دائماً في صنع السياسة، وإنما أيضاً لأن قانون الأسرة يؤثر في النساء بالدرجة الأولى. المجتمعات العربية جميعها أبوية وقد فسر الرجال الدين دائماً تفسيراً يخدم مصالحهم، وفي حالات كثيرة تحرم القوانين النساء من حقوقهن. إشتراك النساء في وضع القوانين سيحد من تحكّم الذكور وسيزيد روح القوانين عدالة.

٦. من المهم الاستفادة من تجارب النساء في حركات مختلفة، في الشرق - إيران، افريقيا، الهند وباكستان - فضلاً عن الغرب، بما أن لنساء الغرب تاريخاً طويلاً في النضال. كان للمدارس النسوية الغربية تأثير بعيد في نضالات النساء جميعاً من أجل حقوقهن. الإستماع والتفكير ملياً لا يعني بالضرورة التبني، وبالنظر إلى الفرق بين أوضاع النساء في المجتمعات المختلفة، على النساء أن يكن حذرات في تناول هذه القضايا. من السهل على الآخرين أن يتهموهن «بالإنتساب إلى الغرب» وأن يشوهوا بالتالي صورتهم وعملهن.

٧. فيما يتعلق بالسودان، هناك أسباب كثيرة:

- غياب الديمقراطية التي تسمح للمنظمات النسائية بحرية العمل، وبالإنتقال إلى المناطق الريفية للقيام بالتعليم والتوعية.

- تقتصر فكرة الحركة النسائية أحياناً على المشاركة السياسية، مما يؤدي إلى إستهداف نساء المدن وإغفال المناطق الريفية. وهذا يعني عدم التواصل بين النساء المتعلمات وغير المتعلمات.

- هجرة الكادرات المتخصصة من المناطق الريفية إلى المدن.

- في السودان خلقت طبقات مختلفة نتيجة الحرب، وتركيز الخدمات في المدن الشمالية، وتهميش المناطق الريفية اقتصادياً وسياسياً.

- يحرم الفقر النساء من الوقت أو القدرة للتفكير في حقوق النساء.

- إرتفاع الأمية في المناطق الريفية، لا سيما بين النساء.

- الفجوة الواسعة في مستويات المعيشة وأساليب الحياة بين

السودانيات في المدن والأخريات في الأرياف.

- إنعدام فكرة حقوق النساء في المناطق الريفية، وغلبة السيطرة الذكورية.

- المسافات الشاسعة بين المدن والقرى في السودان، إنعدام المواصلات المناسبة، وفقر المنظمات النسائية.

٨. من أهم أسباب إخفاق المنظمات النسائية بوجه الإجمال هو إنتشار ظاهرة أن تتحكم قائدات قليلات بالمنظمات وأن يحكمها من غير ديموقراطية. في منظماتنا نجد أن ظاهرة «رئيسة مدى العمر» أمر شائع. وتستخدم النساء القاعديات من غير إستشارتهن.

بعض المنظمات النسائية تؤسسها الحكومات، وتعين رئيساتها بناء على إيديولوجية الحكومة لا بناء على حاجات النساء. وبعضهن يعين لخدمة أفراد معينين، مما يثير أسئلة حول شرعية هذه المنظمات. في غياب الشرعية تغيب أيضاً المصادقية.

يخامر الرئيسات الكبيرات في السن خوف وشكوك تجاه الكادرات الجديدة. تواجه الحركات النسائية عقبات كافية من غير أن تضاف إليها عقبة أخرى. على هذه المنظمات أن تتبنى ممارسات أكثر ديموقراطية بدلاً من أن تتصرف مثل نظام جائر.

لكي تتحسن المنظمات/الحركة النسائية لا بد من أن تقيم ذاتها وأن تسمع اصواتاً أخرى.

٩. إكتسبت النساء مكانة أفضل في مجتمعاتهن المحلية بسبب جهودهن الناجحة للحصول على حقوقهن، وبسبب إدوارهن الفعالة في الأسرة والمجتمع. لا شك أن صورة النساء قد تحسنت في بلاد كثيرة. إلا أن طريق النضال طويلة، والغالبية الساحقة من النساء لا تزال بعيدة عن نيل حقوقها. الحركة النسائية نضال مستمر للحصول على الحقوق ولتنفيذ ممارسة هذه الحقوق. وهذا يعني السعي إلى مساواة حقيقية في العلاقات والممارسات الجندرية.

١٠. أولى مبادئ حقوق الإنسان حق الأقليات. في السودان أكثر من ٤٠٠ لغة محكية، ولكن لا تعلم وتستخدم رسمياً سوى العربية. هذا يعني التمييز ضد مواطنين سودانيين عديدين وتهميشهم، وبينهم النساء. من المهم أن تستخدم الحركة النسائية لغات الأقليات لتستقطبها ولتخلق بينها شعوراً بالإنتماء إلى الحركة. هذا، من غير شك، سيساعد الحركة على الإنتشار وإكتساب قوة. تستطيع الحركة أن تستخدم الكادرات المحلية في مناطق هذه الأقليات لتدريب قيادات نسائية على

لعب أدوار قيادية في مجتمعاتهن المحلية.

١١. لم تجب عنه.

١٢. لإعلان الأمم المتحدة الشريعة العالمية لحقوق الإنسان، والإتفاقيات (مثل إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) ومؤتمرات الأمم المتحدة الدولية والمناطقية عن النساء، لهذه جميعاً تأثير بعيد. مثلاً، المؤتمرات التي نظمتها وكالات الأمم المتحدة جمعت نساء من مختلف البيئات ومكنتهن من البحث في القضايا التي تؤثر فيهن. كذلك ساعدت النساء على وضع برامج تعليم وتدريب، ومنحت النساء فرص تحسين مراكزهن، وتناول مختلف القضايا التي تعنيهن، مثل حقوق النساء والفقر والمشاركة السياسية، الخ.

١٣. وقد زاد ذلك نشاطات المنظمات النسائية قوة، وساعد بالتالي على التقدم في حقوق النساء. المنظمات التي تقود الحركة النسائية تستفيد الآن من خبرة مهنيين وباحثين. وقد حسّن ذلك، بدون شك، الأفكار الشائعة عن النشاط النسائي ويقود الحركة نحو مستقبل أفضل.

١٤. الانظمة السياسية المسيطرة في المنطقة، وغياب الديمقراطية؛ رئيسات مدى الحياة؛ الفجوات بين الرئيسات الكبيرات في السن والشابات؛ الافتقار إلى الموارد الاقتصادية؛ الافتقار إلى التواصل بين المنظمات المحلية؛ الصراع والمنافسة لنيل تمويل الممولين.

١٥. يجب أن تشجع المنظمات اعمال بعضها البعض، أن تتبنى المزيد من الديمقراطية، أن توسع المشاركة والتنسيق لكي تخلق حركة نسائية قوية.

Email:MunaKhugali@btinternet.com

فالانتين مغادام

رئيسة برنامج الدراسات النسائية وأستاذة مشاركة لعلم الاجتماع في جامعة الينوي للدولة؛ كاتبة ومحرة عدد من الكتب عن الجندر في الشرق الأوسط.

١. أهم الإنجازات إلى الآن تتجلى في تأسيس المنظمات ورفع التوعية العامة، بما فيها فهم الحكومات، لقضايا النساء والجندر – لا سيما فيما يتعلق بحقوق الجنسية، قوانين الأسرة، جرائم الشرف/العنف المنزلي، والمشاركة السياسية. طبعاً، حققت الحركات النسائية في مختلف البلاد درجات متفاوتة من النجاح. أهم الإخفاقات كانت الافتقار إلى التنسيق والتعاون،

وبناء التحالفات عبر المنطقة (وأحياناً داخل البلد نفسه) الإفتقار إلى الإشتراك في الشبكات النسوية مع مختلف البلدان.

٢. ليس هناك ما يبرر التهمة. أولاً، ليس هناك «نسوية غربية» موحدة؛ ما ميّز تاريخ النسوية والحركات النسائية في الغرب (الموجة الأولى والثانية) إختلاف الأولويات، والإستراتيجيات، والخطابات، والأيديولوجيات (مثلاً، نسويات إشتراكية، ليبرالية، راديكالية، ماركسية، ما بعد الحداثة). ثانياً، النسوية مجموعة آراء تتعلق بالمشكلات التي تواجه النساء (الظلم، عدم المساواة، التمييز، مواطنة من الدرجة الثانية)، والوسائل التي تمكّن من تحقيق المساواة، التمكين، مزيد من الحقوق (مثلاً، حصول التعليم، عمل مأجور، مساواة قانونية، منظمات نسائية، تمثيل سياسي)؛ توجد هذه الآراء بين نساء من أفريقيا، آسيا، أميركا اللاتينية والمنطقة العربية، أوروبا وأميركا الشمالية. ثالثاً، عقد الأمم المتحدة من أجل النساء ومؤتمر بيجينغ يمثلان إجماعاً دولياً ولمختلف الثقافات «لهوموم النساء الخطيرة» والوسائل والآليات الضرورية ليتحقق تمكين النساء العربيات عدداً من الأولويات والإستراتيجيات والخطابات والأيديولوجيات للفت الإنتباه إلى المشكلات والحصول على حقوق، وفيها النسوية الإشتراكية والليبرالية، والإسلامية – وهي جميعاً في رأيي، ذات طابع عربي مميز.

٣. الأصولية الإسلامية، في رأيي، أخذت بالأفول كحركة سياسية معارضة كبرى في معظم المنطقة العربية (مع أنها على تزايد في مناطق أخرى مثل الصحراء الإفريقية وربما في الجنوب من شرق آسيا). وتبين أنها عنيفة جداً في بلاد مثل الجزائر ومصر (وبلاذ غير عربية مثل أفغانستان)؛ حيث كانت صاحبة السلطة لم تتمكن من حل أية مشكلة رئيسية (كما في السودان). من ناحية أخرى، هناك تيار رجعية دينية قوي بين العرب (على نقيض الإيرانيين)، وهذا يشكل طبعاً تهديداً أساسياً لكل الحركات الإجتماعية «الجديدة» مثل الحركات النسائية وحركات حقوق الإنسان. أياً كان شكل الرجعية الدينية، سواء كانت إسلامية أم مسيحية أم يهودية، تكون في معظم الأحيان مناقضة للحركات الإجتماعية التقدمية.

لم تنتج أي الحركات الإسلامية ما يشبه أن يكون نظرية أو ممارسة للديموقراطية أو لحقوق الإنسان أو لحقوق النساء. من ناحية أخرى، في الإسلام عناصر تؤيد المساواة والتحرر، كما في المسيحية واليهودية (الديانتين الإبراهيميتين الأخريين). لذلك تماهت النساء مع أديانهن – وعليه نجد نسويات مسيحيات ويهوديات، والآن إسلاميات. ولكن من الواضح أنه يستحيل على أية دولة دينية أو أي نظام قانوني قائم على الدين، توفير المساواة بين جميع المواطنين، لأن الأديان ميالة

إلى الإنحياز إلى معتنقيها وإلى التحيز للرجال ضد النساء. مثلاً، الإسلام، على الأقل كما يفسر ويمارس اليوم في جميع أنحاء العالم، يميّز المسلم على غير المسلم، والرجال على النساء في السعودية ومصر والأردن والسودان، الخ. والشيء نفسه يصدق بالنسبة لليهودية، وعليه فلا مساواة في إسرائيل بالنسبة لمن ليس يهودياً وبالنسبة للنساء.

ربما كانت مشكلة إسرائيل أحد العوامل لظهور الأصولية الإسلامية وانتشارها في المنطقة العربية (العوامل الأخرى الدكتاتورية السياسية، إخفاق التنمية الإقتصادية، ظهور «النساء على الساحة العامة» مما يزعج رجال الطبقة البرجوازية الصغيرة الرجعيين). إلا أن حل مشكلات المنطقة ليس الصحوة الدينية وإنما إستراتيجية تنمية مبنية على الحقوق وتعاون مناطقي.

٤. أظنكم تقصدون منظمات نسائية عربية غير حكومية. الحركات الاجتماعية تميل إلى أن تكون مسهبة ومتنوعة، مع قيام منظمات مختلفة بنشاطات متباينة – ولكنها ترمي جميعاً إلى الهدف عينه. إذا كانت منظمات النساء العربيات داخل الحركة النسائية العربية تقوم بالعمل الإجتماعي ومحو الأمية والبحث والنصح القانوني، الخ، بهدف تعزيز وضع النساء وتمكينهن، حينذاك تتمم هذه النشاطات المختلفة بعضها بعضاً ويكون لها تأثير تراكمي إيجابي. ولكن، إذا تم تنفيذ هذه النشاطات بطريقة روتينية بيروقراطية، نيابة عما تقدمه الدولة من خدمات إجتماعية، بدلاً من أن تكون عملاً سياسياً لتمكين النساء، حينذاك تكون الناشطات تعزز الدولة أكثر من تعزيزها تمكين النساء.

٥. إلا نضال الآن من أجل هذه القضية؟ بكل تأكيد هذا ما حصل في الجزائر والمغرب – وفي فلسطين أيضاً، حتى الإنتفاضة الثانية. إصلاح قانون الأسرة في مقدمة مطالب الحركة النسائية العربية، وهكذا ينبغي أن يكون. إستخدمت الحركات المختلفة إستراتيجيات مختلفة – الأمثلة على ذلك: موقف المجابهة الذي تبنته النسويات الجزائريات، إستراتيجية النسويات المصريات لبناء إجماع، و«الحوار الإجتماعي» مع الدولة التي إشتكرت فيه النسويات المغربيات.

٦. لست مقتنعة بأن الحركات النسائية العربية تطلعت إلى الغرب تستوحيه النماذج والانتساب، ولكنها يجب، على كل حال، أن تبني علاقات مع الحركات النسائية في أماكن أخرى. في الواقع، أظن أن إحدى نقاط الضعف هي أن نقص الانتساب الرسمي إلى شبكات نسوية عبر دولية – أي تلك المنظمات التي توحد النساء من ثلاثة بلدان أو أكثر حول جدول أعمال مشترك، سواء كان نقداً نسوياً للسياسة الإقتصادية، أم حقوق النساء

الإيجابية أو الصحية، أم السلام وحل النزاعات. نسويات في أفريقيا، الهند، باكستان، وأميركا اللاتينية أكثر إنهماكاً في مثل هذه الشبكات (لهن، مثلاً، مكاتب مناطقية بالإضافة إلى «مثقفات حركة») من النسويات في المنطقة العربية.

٧. تاريخياً كانت حركات حقوق النساء/النسويات حركات الطبقة الوسطى. نساء الطبقة العاملة ينضممن عادة إلى النقابات حيث يحاولن إثارة قضايا نسوية (مثلاً، مساواة النساء ومشاركتهن في صنع القرار في النقابات، فرص أفضل للنساء في سوق العمل، الخ). ولكن جرت تحالفات بين نسويات في منظمات نسائية وناشطات في النقابات في عدد من البلاد (الهند، الولايات المتحدة، البلاد الأوروبية، المكسيك). أظن أن بعض التعاون في هذا المجال حدث في المغرب وتركيا. أعتقد أنه ينبغي أن تعقد منتديات، إجتماعات، وغير ذلك من النشاطات لتشجيع الحوار بين منظمات نساء الطبقة الوسطى والنقابيات لكي يتوصلن إلى إجماع على إستراتيجيات لتحقيق حقوق النساء المدنية والسياسية والإجتماعية-الإقتصادية.

٨. مرة ثانية، أظنكم تقصدون منظمات النساء العربيات داخل حركة أوسع. لا أعرف عن أساليب أخذ القرار في المنظمات العربية النسائية غير الحكومية بقدر ما أعرف عنها في منظمات نسائية أخرى (مثلاً في الشبكات النسوية العبر دولية التي درستها). أكيد أن إحدى خصائص المنظمات النسائية في الغرب هي بنيتها اللاهربية والديموقراطية في اتخاذ القرار. إذا ما كانت المنظمات النسائية العربية مشخصة، وكان اتخاذ القرار فردياً، ألا يكون ذلك سوى إنعكاس للمجتمع الأوسع والمعاملات السياسية الموجودة؟ على أية حال، إذا كانت المنظمات النسائية تنظر إلى نفسها على أنها جزء من حركة أوسع للدمقرطة (إلى جانب حقوق النساء) في المنطقة العربية، يكون من المهم أن تتبنى بنى وأساليب ديموقراطية. أن ذلك سيساعدها على تطوير نظريات حول حقوق النساء والدمقرطة.

٩. التغيير في الأسرة مقياس جيد لفعالية الحركة النسائية ونجاح عضواتها/الناشطات. مدى مثل هذا التغيير في المنطقة العربية سؤال يعتمد على التجربة وليست لدي معلومات كافية لأستطيع التعليق عليه. هل تغيرت العلاقات والممارسات الجندرية في المنطقة العربية، وهل حصل ذلك بفضل الحركة النسائية العربية؟ لا شك في أن الأبوية تعاني أزمة في المنطقة، وتعاينها منذ مدة (من هنا الحركة الإسلامية الإرتجاعية)، إلا أن ذلك جاء، إلى حد بعيد، نتيجة تغييرات بنوية طويلة مثل تحقيق تعليم النساء، إنخفاض نسبة الخصوبة، وإشتراك النساء في المجال العام. ولكن في بعض البلاد زادت الحركة النسائية الوعي العام لحقوق النساء والعلاقات الجندرية بطرق واضحة جداً – مثلاً في تونس والجزائر والمغرب (وكذلك في إيران وتركيا

بين البلاد غير الناطقة بالعربية).

١٠. أحد النواقص كان إهمال القضايا المتعلقة بحقوق الأقليات اللاعربية واللامسمة. كذلك ينبغي أن تعزز المنظمات النسائية حقوق العمال الأجانب، ولا سيما النساء منهم.

١١. لست متأكدة من وجود «نسوية عربية» بمعنى حركة متجانسة ولا تمييز فيها منتشرة في المنطقة كلها. مرة أخرى، لننظر في الاختلافات بين النسوية الجزائرية والمصرية أو النسوية السورية. النسويات الجزائريات أكثر ميلاً إلى استخدام لغة الحدأة والمواطنة في خطبهن من الناشطات في مصر أو سوريا؛ كذلك قمن «بمواجهة مباشرة» لم نشهدنا في مصر أو سوريا. في الوقت نفسه هناك نوع من «المصطلح العربي» لا يمكن تجنبه بإعتبار تاريخ المنطقة وثقافتها. مثلاً، النسويات العربيات أميل إلى التعاون مع الرجال من النسويات في منطقة اخرى؛ أنهن لا يعتبرن الأسرة مصدر ظلم، مع أنهن يطالبن بتحديث قوانين الأسرة؛ ولا يعادين الدين (على نقيض معاداتهن الحركات الاصولية) شأن النسويات في مناطق أخرى.

١٢. عقد الأمم المتحدة من أجل النساء عرّض المنظمات النسائية العربية للنسوية الدولية وسمح لها ببعض التشبيك الدولي. ربما كان للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ أبعاد تأثير في أنه منح المنظمات النسائية العربية منتدى وشرعية. وقد أكمل مؤتمر بيجينغ هذه العملية وأمن مصادر تمويل، وفرصاً إضافية للتشبيك الدولي، ومنتدى لتبادل الأفكار والإستراتيجيات لتمكين النساء. يمكن اعتبار صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بمثابة «وكالة للحركة» في أن مديره التنفيذي أت من الحركة النسائية العبر دولية وقد تعهد تعزيز حقوق النساء في جميع أنحاء العالم. كذلك تشترك وكالات أوروبية مانحة في عقد الأمم المتحدة من أجل النساء وفي عملية بيجينغ، وقد كانت مصدر دعم وتمويل لمنظمات نسائية في المنطقة العربية.

١٣. لا يمكن أن يكون لذلك إلا تأثير إيجابي، بما أن عدداً أكبر من النساء العربيات سيشاركن في الحركات النسائية العربية.

١٤. عقبات سياسية: قمع الدولة وفي بعض البلاد نفوذ الأحزاب الإسلامية. عقبات ثقافية: الخوف من تهمة «الغربنة»، والحاجة الدائمة إلى الإنذاع للدين. عقبات اقتصادية: كون النساء العربيات يشتركن أقل في قوى العمل المأجور من النساء في مناطق أخرى من الإقتصاد العالمي يعني أنهن لم يعبرن عن الشكاوى الإقتصادية التي جعلت نسويات بلاد أخرى يطورن أفكاراً عن حقوق النساء الإجتماعية-الإقتصادية. عقبات

تنظيمية: حاجتهن إلى التنسيق والتعاون وبناء التحالفات عبر البلاد، وانهمك أعمق في الشبكات النسائية العبر دولية (مثل DAWN, WLUML وغيرهما).

١٥. سأنظم مؤتمراً عمل للمنظمات النسائية في كافة أنحاء المنطقة للبحث في قضايا مختلفة؛ وسأقوم ببعض الترتيبات مع شبكات نسوية عبر دولية.

الهوامش

١. أنظر مراجعة سامية طبري لـ Women@internet في هذا العدد.

Email:vmogh@ilst.edu

اميلي نفاع

ناشطة أردنية. عضوة في اللجنة التنفيذية للإتحاد العام للجمعيات الطوعية (الأردن).

١. أظن أن أهم إنجازات النساء العربيات خلال القرن العشرين - قرن النضال من أجل حقوق النساء - كان الحصول على حق البنات بالتعليم. هذا الإنجاز كان عاملاً حاسماً في تقدم النساء، خاصة في سوق العمل، وقد أدى إلى الإستقلال الإقتصادي.

وكان للحركة النسائية العربية إنجاز آخر عظيم في أنها إحدى الحركات الاجتماعية العربية في القرن العشرين التي أحدثت تغييرات في كل مظاهر الحياة اليومية بعد نضال التحرير الوطني.

من ناحية أخرى أخفقت الحركة النسائية إخفاقاً فظيماً في أن تصبح جزءاً من السلطة التشريعية وأخذ القرارات السياسية لكي تحدث تغييراً حقيقياً في القوانين الخاصة بحقوق النساء، ولا سيما قانون الأسرة.

٢. ليس هناك ما يبرر هذه التهمة بما أن حركة تحرير النساء حركة دولية. منذ ١٩١٢ تبنت النساء الإشتراكيات في كوبنهاغن ٨ آذار/مارس كيوم المرأة العالمي إحياء لذكرى نضالات وتضحيات النساء في جميع أنحاء العالم دفاعاً عن حقوقهن. مثل واحد هو العاملات في الولايات المتحدة اللواتي أحرقن في مصنع لأنهن طالبن بأن يكون يوم العمل ثماني ساعات. ربما بدأ النضال من أجل حقوق النساء في البلدان الصناعية، ولكنه إنتشر في جميع أنحاء العالم. لا نستطيع أن نتجاهل تأثير نضال المصريات أو الجزائريات في النضال العام لحركة النساء الدولية، أو تأثير إنجازات النساء في ما كان

سابقاً الإتحاد السوفياتي، أو النضال في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية.

أفضل ما ورد هو أن نقول أن التقدم الإجتماعي ثمرة الكل وللكل، تراث عالمي. في فترة معينة من التاريخ كانت الناشطات النسويات القائدات من الغرب «التقدمي» لا من الغرب «المحافظ». ليس الغرب واحداً. في الغرب طبقات، وقاد النضال لحقوق النساء ناشطات من الطبقة الوسطى والعاملة، وقوى تقدمية من الرجال والنساء من جميع أنحاء العالم.

٣. أهم أسباب إنتشار الأصولية الدينية: الفقر، التخلف، الأمية، فقدان الديمقراطية والحريات العامة. تهدد الصحة الدينية إنجازات الحركة النسائية لأنها تطالب بإعادة عزل النساء والتمييز ضدهن، كما كانت الحال في أفغانستان.

٤. تجد المنظمات النسائية غير الحكومية أنها تعمل اليوم في مجتمعات محلية يتزايد تهميشها أكثر فأكثر، لا سيما النساء فيها. هناك حاجة ملحة إلى التأكيد على أهمية محو الفقر، واشتراك المنظمات غير الحكومية النسائي في محاربة تآنيث الفقر. ولا تزال الحاجة إلى عمل الكثير في سبيل محو الأمية، والنصح القانوني، والبحث، وميادين أخرى ، كجزء من مسيرة تحرير النساء.

٥. نعم. لا بد من العمل الكثير للحصول على قوانين تقدمية للأسرة. أنجز البحث. والنساء يعرفن أننا في أمس الحاجة إلى تغييرات ملحة. ينبغي أن يوجه النضال إلى أخذي القرار لبيتنا العالم الإصلاحات على الرغم من تزايد التيار المحافظ في العالم العربي. في اجتماع القمة الأخيرة للنساء العربيات صدر عن رئيس الدولة قرار أردني بإصلاح قانون الجنسية بعد سنوات من نضال الناشطات.

٦. كانت الحركات النسائية العربية ولا تزال منتسبة إلى حركات نسائية تقدمية عالمية مثل الإتحاد الدولي الديمقراطي للنساء، والتي تضم في صفوفها منظمات نسائية من الشرق، كإيران والهند. النساء في جميع أنحاء العالم يناضلن معاً ويتبادلن الخبرات في محاولاتهن تعزيز أوضاع النساء. والحاجة ملحة الآن إلى بناء علاقات بين نساء في الشمال والجنوب لمواجهة ما للعولمة الليبيرالية الجديدة من تأثير سلبي على النساء.

٧. معروف تاريخياً أن الطبقة الوسطى هي الدافع إلى التغيير الإجتماعي. ولذلك يكون طبيعياً ومنطقياً أن تكون الناشطات من الطبقة الوسطى العليا المتعلمة هن اللواتي لعبن دوراً قيادياً في النضال حتى الآن. وفي أعقاب الثورة التعليمية الواسعة في السنوات الأخيرة انضمت إلى الحركة عضوات جديداً من الطبقة

الوسطى الدنيا والطبقة العاملة. وعليه سيبدأ التغيير في القيادة.

٨. كل الحركة التحررية في العالم العربي، سواء في السياسة أم في التغيير الاجتماعي، كانت ضحية قواد غير ديمقراطيين، أو بتحليل أدق، ضحية عدم كون الحركة جزءاً من المؤسسة. أن الأوان لفرض الإصلاح على الحركة التحريرية ككل. ليس من الإنصاف أن نعمم. معظم رئيسات الحركات النسائية العربية وعضواتها الناشطات كنّ ضحية إجراءات لا ديمقراطية مارسنها ضدهن السلطات والعناصر الرجعية في المجتمع. كن دائماً بحاجة إلى النضال لإصلاح بني المنظمات النسائية غير الحكومية.

٩. كل ما أنجز حتى الآن لا يكفي. لا بد من عمل الكثير بمساعدة منظمات المجتمع المدني.

١٠. يجب تبني مبادئ الإدارة الديمقراطية لحل مشكلات الأقليات، سواء كانت أقليات لغوية أم عرقية. الحركات النسائية العربية تقدمية في مطالباتها بانهاض كل أشكال التمييز وعدم المساواة. ولذلك يجب أن تتبنى موقفاً يعارض التمييز ضد الأقليات ويؤيد مساواة الجميع. كذلك يجب أن تؤيد مطالبية الأقليات بأن يكون لها مدارس خاصة، وبرامج تلفزيونية وإذاعية بلغاتهم. هكذا سيعرف أولاد الأقليات ثقافتهم ويحتفظون بهويتهم ضمن العالم العربي. ثم يجب أن يكون لهم من يمثلهم في الهيئات التشريعية.

١١. مضمون المصطلح هو الأهم. «النسوية العربية» أوسع من «النساء العربيات» ولا يمكن أن يحل محلها مصطلح آخر. أياً كان المصطلح المستخدم يجب أن نوضح أن هدفنا هو المساواة الجندرية، وأننا لا نناضل ضد الرجال. نناضل ضد التمييز، ومن أجل المساواة والعدالة.

١٢. عقد الأمم المتحدة من أجل النساء، المؤتمرات الدولية قبل الأمم المتحدة وبعدها، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، هذه جميعاً كانت حاسمة في إعطاء زخم لنضال الناشطات في الربع الاخير من القرن العشرين. وقد ساعد ذلك على موازنة تأثير الأصولية الإسلامية السلبية جداً على قضية النساء. كذلك ساعدت أن تركز المنظمات النسائية العربية على مشكلات تعوق تقدم النساء، وأن تتبنى خططها الخاصة للعمل والإستراتيجيات الطويلة المدى. فضلاً عن ذلك، بدأت حملات توعية بين النساء، وطالبت بتحديث القوانين التي تتصل بحقوق النساء في المجتمع والأسرة والعمل.

١٣. ساعدت على زيادة تمثيل الحركة النسائية العربية في القطاعات الاجتماعية المختلفة، وعلى خلق صورة نساء

عاملات ناجحات. كذلك زادت عدد الناشطات المناضلات من أجل تقدم النساء في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

١٤. لا تزال هناك عقبات كثيرة، قديمة وجديدة. أولاً، غياب الديمقراطية، وهذه عقبة قديمة لا تزال تسد الطريق وتحتاج إلى التطبيق لتتيح فرصاً أفضل كي ينفذ جدول أعمال الحركة النسائية الذي وضعته عند بداياتها في القرن الماضي. ثانياً، أصبحت العقلية الأصولية عقبة كأداء جديدة تحاول أن تبطل كل الإنجازات التي تحققت حتى الآن. نحتاج إلى إستراتيجيات جديدة لمواجهة هذه الظاهرة الجديدة لان من الصعب مواجهة الذين يستخدمون تعاليم إسلام متسامح أصلاً ليخلقوا جواً من التعصب ضد التقدم الاجتماعي، وضد النساء بصفة خاصة. ثالثاً، هناك عقبة جديدة في التهديدات التي توجهها الحكومات العربية والقوى المحافظة إلى المنظمات النسائية غير الحكومية، لأن المنظمات غير الحكومية جزء من حركة حقوق الانسان والمجتمع المدني التقدمي التي تعقد صلات بالحركة الدولية المناهضة للعولمة.

١٥. في المستقبل يجب أن تناضل الحركات النسائية العربية ضد العقبات القديمة والجديدة، وأن تغير كل القوانين التي تميز ضد النساء، خاصة قانون الأسرة، وأن تضع نهاية لمختلف آلام النساء القاعديات؛ وتمكين النساء من الوصول إلى مراكز صنع القرار، لا سيما في مجالس النواب.

Email:awo@nets.com.jo

ÉfémhQ Éjhr

مؤسسة اللجنة اللبنانية لمقاومة العنف ضد النساء ورئيستها.

١. يصعب القول بأن هناك انجازاً كبيراً نستطيع وصفه كحدث مهم وبارز بحد ذاته. ولكن هناك مجموعة من الانجازات التي تراكمت على مدى سنوات من العمل، استطاعت أن تحدث نقلة في موقع المرأة داخل المجتمع بشكل عام. فلقد استطاعت الحركة النسائية العربية أن تفرض وجودها داخل المجتمع، وتبلور مطالب نسائية محددة. ونتيجة لهذا التحرك النسائي، أقرت معظم الدول العربية بضرورة إتخاذ إجراءات للحد من أشكال التمييز في قوانينها، من خلال توقيعها على إتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإن كانت لم تترجم بعد على صعيد التطبيق العملي لبنود الإتفاقية.

أما بالنسبة للإخفاق فأفضل هنا استخدام كلمة قصور بدل إخفاق، فيمكن في عدم تمكن الحركة النسائية من ممارسة

الضغط الكافي على حكوماتها من أجل وضع الإتفاقية موضع التنفيذ بحيث يجري تعديل القوانين المحلية لكي تتلاءم مع بنود الإتفاقية. كما يبرز قصور آخر في النهج الذي تعتمده الحركة النسائية بمعظم فئاتها والذي يكمن في عدم الاعتراض على التحفظات التي وضعتها الدول العربية على بنود الإتفاقية، والتي تتمحور حول قوانين الأحوال الشخصية. ويعتبر هذا النهج نوعاً من الإستسلام للامر الواقع، رغم أن هذه القوانين تمس جوهر القضية النسائية.

٢. هناك مشاكل مختلفة تعاني منها النساء في العالم أجمع، منها ما هو مشترك وعام، ومنها ما يختلف بحسب الخصوصيات التي تميز مجتمع عن آخر. إلا أن جميع المشاكل تلك، أكانت خاصة أم عامة، وبغض النظر عن الإنتماء الديني أو العرقي أو الجغرافي أو الثقافي، تنطلق من أساس واحد، ألا وهو النظام الاجتماعي الأبوي الذي يسود في مختلف أنحاء العالم والذي وضع المرأة في موقع التبعية والخضوع، وكرس للرجل سيطرته شبه المطلقة على مواقع القرار في كافة نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية...

لهذا نحن على قناعة بأن هناك العديد من القضايا التي لا تزال توحداً مع بقية النساء في أنحاء أخرى من العالم، كمشكلة العنف الموجه ضد النساء مثلاً، وهي مشكلة تجلّي فيها النظام الأبوي بأبشع أشكاله، وهناك أيضاً مشاكل سبق أن عانت منها النساء في مجتمعات أخرى وتمكنت من إيجاد حلول لها، بينما لا تزال نساء في مجتمعات أخرى أقل تطوراً تعاني منها لغاية الآن، كمشكلة التمييز ضد المرأة في القوانين. وهناك أيضاً بعض القضايا النسائية التي تختبئ فيها بعض المجتمعات دون أخرى وأنها تأخذ أشكالاً مختلفة بين دولة وأخرى، كمشكلة جرائم الشرف أو ختان الإناث مثلاً.

٣. قد يعود تنامي الموجات الأصولية الدينية في المجتمعات العربية إلى عوامل متعددة، أبرزها الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وتردي الأوضاع المعيشية في أكثرية الدول العربية، إضافة إلى الهزائم العسكرية التي مني بها العالم العربي في مواجهة الدولة الصهيونية، كلها عوامل تزيد من حدة النقمة المنتشرة في الشارع العربي، في الوقت الذي لا تسمح فيه الأنظمة المتسلطة وغير الديمقراطية بالتعبير عن هذه النقمة وإحداث التغييرات التي يراها الشارع ضرورية للتخلص من أزماته. وإذا أضفنا إلى هذه العوامل، ضعف أو حتى غياب القوى الديمقراطية والعمالية التي قد تطرح نفسها بديلاً للأنظمة القائمة، لا تجد هذه النقمة تعبيراً لها إلا باللجوء إلى الدين. وهنا مسألة حساسة يجب معالجتها. ففي جوهر الديانات السماوية الإسلامية والمسيحية دعوة إلى عدالة إجتماعية وإلى تقدير الإنسان وإحترام حقوقه، وإلى إصلاح الفساد وغيرها من

القضايا التي تعبر بالفعل عن حاجات الشعوب المقهورة. إلا أن المشكلة الأساسية التي نعاني منها هي تلك التيارات الأصولية المتطرفة التي تفرض نفسها بدائل عن الأنظمة القائمة، ولكنها ليست أقل تسلطاً منها. والمشكلة الأساسية التي قد تواجه الحركة النسائية في تعاطيها مع تلك التيارات الأصولية، هي في الجمود الفكري لهذه الأخيرة، وانغلاقها على نفسها وعلى أي إمكانية لتغيير القوالب التي وضعت منذ مئات السنين.

٤. قد يحتاج تحسين أوضاع المرأة في الدول العربية إلى تنوع أكبر من ذلك الموجود حالياً، نظراً إلى الحاجات الكبيرة القائمة في هذا الإطار. ولكن، ولكي يعطي هذا التنوع نتائج أكثر فعالية، يجب أن نقيمه من حيث تطرقه للقضايا الأكثر إلحاحاً بالنسبة للمرأة العربية في وقتنا الراهن. فالحركة النسائية العربية لم تستطع لغاية الآن أن تتوحد على تحديد الأولويات التي يفترض على أساسها أن تتبلور خطة عمل تحضن الخدمات المتنوعة، ولكن توجهها نحو أهداف واضحة ومبرمجة زمنياً، وفقاً للأولويات الموضوعية.

وهنا علينا أن نشير إلى نقطة حساسة، وهي خضوع برامج بعض الجمعيات الأهلية إلى أجندة الممول، لا بل هناك بعض الجمعيات التي تنشأ بناءً على هذه الاجندة، بغض النظر إن كانت تلك الأجندة ملبية للحاجات الميدانية أم لا.

٥. نحن نعتبر أن قانون الأسرة أو قانون الأحوال الشخصية هو من القضايا الأساسية، لا بل هو القضية الجوهرية التي يجب أن تعمل عليها الحركة النسائية في جميع الدول العربية، والتي يفترض أن تدخل أيضاً في أولويات القضايا التي تعمل عليها منظمات حقوق الإنسان وجميع القوى التي تطالب بقيام أنظمة ديموقراطية. فكيف لنا أن نطالب بنظام ديموقراطي في مجتمع ما، دون أن نرسي أسس هذا النظام داخل الأسرة التي تشكل الخلية النووية في هذا المجتمع؟ إن قوانين الأحوال الشخصية لا تقوم على أساس علاقة متساوية أو علاقة شراكة كاملة بين المرأة والرجل، إنما تقوم على أساس سيطرة شبه مطلقة للرجل على أسرته، بما فيها زوجته أو «أتباعه» من النساء.

٦. قد نكون نبالغ بعض الشيء إذا ما اعتمدنا هذا الوصف لتحديد العلاقة التي كانت قائمة بين الحركات النسائية العربية والغربية. ففي الماضي كانت هناك أطراً أكثر نشاطاً من تلك الموجودة الآن، تجمع الحركات النسائية في العالم العربي، كما كان هناك أطراً عالمية تجمع النساء من مختلف أنحاء العالم، من الدول الغربية ودول العالم الثاني والثالث... ولكن مما لا شك فيه أن المنظمات النسائية في الدول الغربية، ونتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي العام، استطاعت أن تحقق إنجازات لم تكن بمتناول الحركات النسائية في العالم العربي، ولهذا شكلت

بالنسبة للبعض، نماذج يحتذى بها. ولكن هذا لا ينفي أهمية الإنفتاح على حركات نسائية في مناطق أخرى من العالم، خاصة تلك التي تعمل في ظروف إجتماعية وثقافية أقرب من تلك الغربية إلى الواقع الاجتماعي والثقافي في بلداننا العربية، من أجل تبادل الخبرات والإستفادة من تجارب هامة جداً لبعض الحركات النسائية في تلك الدول الشرقية والإفريقية، وأيضاً في أميركا اللاتينية.

٧. لا يكون مستغرباً تبلور أكبر حول القضية النسائية لدى الطبقة المتعلمة من بين النساء، ومنهن من تمكن من طرح قضايا جوهرية لامست المشاكل الأساسية التي تعاني منها النساء في مجتمعاتهن، وخلقت حالة وعي عند النساء من طبقات مختلفة. يمكننا هنا أن نشير إلى التظاهرة الضخمة التي استطاعت الحركة النسائية في المغرب تنظيمها يوم ٨ آذار عام ٢٠٠٠، بالتزامن مع المسيرة العالمية للنساء. وقد ناهز عدد المشاركات والمشاركين المليون شخص.

ولكن هذا لا ينفي الجانب الآخر من الموضوع، والذي لم يتطرق إليه السؤال، ألا وهو الطابع الخيري الذي ميز العمل النسائي، والذي اقتصر في تكوينه على النساء من الطبقات المتعلمة والميسورة، فلم يتمكن من التحول إلى حركة نسائية مطلوبة وبالتالي نشر الوعي حول القضايا النسائية بين مختلف الطبقات الاجتماعية. وهذا ينطبق أيضاً على معظم التجمعات النسائية التي تكون إما مقربة من الأنظمة السياسية القائمة أو تابعة لها.

٨. قد لا تكون مثل تلك الممارسات مقتصرة على الحركات النسائية العربية وحدها، وإنما هي صفة تلازم الكثير من الجمعيات والأحزاب وغيرها من أطر المجتمع المدني. أن ضعف الممارسة الديمقراطية وغياب المساءلة هي مشكلة تطرح نفسها على صعيد المجتمعات العربية وتبرز بشكل واضح في الأنظمة الانتخابية حيثما يوجد نظام إنتخابي. لذلك، فإنه ليس من المستغرب أن تنتقل هذه الممارسات إلى داخل أطر المجتمع المدني. إلا أن ذلك لا يعفي الجمعيات في المجتمع المدني، خاصة تلك التي ترفع شعارات مطلوبة تغييرية أن تعطي نموذجاً متميزاً في ممارسة العملية الديمقراطية داخلها، بحيث تسعى إلى توفير بيئة ملائمة لتنمية الطاقات البشرية لأعضائها، ورفع مستوى المسؤولية الجماعية لديهم، كذلك توفير المناخ الملائم للمساءلة والمحاسبة، كما شعور بالمسؤولية تجاه القضايا المطروحة وكذلك المحاسبة لديهم.

٩. إن استخدام كلمة الجندر لا يزال حديثاً إلى حد ما في المجتمعات العربية، رغم أن مضمونه لم يكن غريباً كلياً عن الخطاب النسائي في العالم العربي. إلا أن هذا الخطاب لم يتمكن بعد من إحداث

التغيير الثقافي المطلوب على صعيد العلاقات الاجتماعية. وذلك يعود إلى صعوبة تحقيق التغيير الثقافي المطلوب في مفاهيم توزيع الأدوار بين المرأة والرجل في المجتمع من ناحية، وكذلك لكون الكثير من الجمعيات النسائية هي نفسها متأثرة بنظام المجتمع الأبوي ولا تحمل طروحاتها تغييرات جندرية لهذا النظام، فنجد طروحاتها تلامس الأشكال السطحية التي يتجلى بها هذا النظام ولا تحاكي القضايا التي تمثل جوهرها لها، مثل قانون الأحوال الشخصية على سبيل المثال.

١٠. لا أعتقد أن هناك سياسة واحدة تعتمد عليها المنظمات النسائية العربية تجاه الأقليات الموجودة في دولها. فهذه السياسات تعتمد على البنى الفكرية والثقافية والسياسية التي تقوم عليها تلك المنظمات. ولا يخفى القول بأن هناك بعض التنظيمات النسائية التي تساند حكوماتها في أشكال القمع المرتكبة بحق الأقليات. من حيث المبدأ، لا يمكن التنكر لحق الأقليات في المحافظة على لغتها وثقافتها وتقاليدها، وهي حقوق أقرتها الشريعة العالمية لحقوق الإنسان، ولا يمكن للحركات النسائية التي يفترض أن تكون مدافعة عن الحقوق الإنسانية للمرأة، أن تنكر هذه الحقوق لغيرها من النساء.

١١. السؤال غير واضح.

١٢. لقد أعطى «عقد الأمم المتحدة من أجل النساء» دفعا قويا للجمعيات النسائية العربية خاصة بالنسبة لرفع وتيرة مطالبها بتحقيق إصلاحات قانونية، والضغط على بلدانها من أجل التوقيع على «اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة». إن احتضان مؤسسة الأمم المتحدة لقضايا المرأة تؤكد الطابع الشمولي العالمي للمشاكل التي تعاني منها النساء، وتنعكس إيجاباً على تفعيل دور المنظمات النسائية في مجتمعاتها المحلية.

١٣. لا شك بأننا بحاجة إلى الكثير من الأبحاث التي تتعلق بأوضاع المرأة مباشرة أو تلك التي تؤثر على المرأة بشكل عام، كمواضيع الفقر والأوضاع الاقتصادية والصحية وغيرها. ولا شك بأن إضفاء الطابع أو الوجهة «الجندرية» على تلك الأبحاث سيساهم في بلورة الواقع الاجتماعي الاقتصادي وبالتالي بلورة الحاجات بشكل أفضل. ونأمل أيضاً في أن تعالج الباحثات الجدد قضايا لا تزال مغيبة إلى حد ما عن الأبحاث بشكل عام، كقضايا العلاقات الأسرية لناحية القوانين والمعتقدات والتقاليد وغيرها، والتأثيرات التي تتركها على الحياة اليومية للنساء.

١٤. إن الظروف غير المستقرة التي مرّ بها الكثير من الدول العربية والتي يشهد تفاقماً خطيراً في فلسطين المحتلة، وكذلك

احتمالات الحرب المتوقعة على العراق وانعكاساتها على الكثير من الدول العربية، كلها عوامل تؤدي إلى إبعاد القضية النسائية عن الواجهة وتضعها في مرتبة ثانوية. كذلك لا يمكننا التغاضي عن تنامي الحركات الاصولية التي تدعو إلى التفرقة والانغلاق والانعزال عن العالم بحجة محاربة الغرب، وهو توجه قد تكون المرأة ضحيته الأولى.

١٥. ما نتطلع إليه هو أن تكون الحركات النسائية أكثر التصاقاً مع أرض الواقع، لكي تخرج من إطار التنظير والخطاب الفوقي، وتكون أكثر تحسناً للمشاكل الجوهرية التي تعاني منها النساء في المنطقة العربية، وبالتالي تكون أكثر قدرة على طرح الأولويات المطلوبة واستقطاب شريحة أوسع من النساء إلى صفوفها.

فاطمة صديقي

أستاذة الألسنية ودراسات الجندر في جامعة فاس.

١. إن أهم إنجازاتها في رأيي أنها جعلت النساء في العالم العربي يعين وضعهن في المجتمع وحقوقهن. والمستوى الأكاديمي أوضح برهان على ذلك: فبالإضافة إلى وفرة التجمعات التي تتناول قضايا النساء وحقوقهن، هناك برنامجا دراسات جندر/نسائية عليا لا بد أن تؤمن المتابعة. وهناك أيضاً عدد كبير من المنشورات (مقالات، كتب، مؤتمرات الخ.). لقد فتحت الحركة النسائية الباب لتتواصل النساء إلى مراكز صنع القرار والسلطة العامة، وليست هذه خطوة بسيطة. إذا نظرنا إلى المغربيات اللواتي يشغلن اليوم مراكز صنع القرار نلاحظ أن معظمهن تبنين أهداف الحركة الأساسية؛ وأنهن ما زلن يناضلن جميعاً للأهداف عينها.

أهم ما أخفقت فيه الحركة النسائية العربية هو ميلها إلى استثناء الرجال من الجمعيات التي تترأسها النساء. يجب أن يشترك الرجال أكثر في هذه المرحلة بما أننا ما زلنا بحاجة إلى مصداقية بالنسبة للمجتمع. النضال لحقوق النساء في العالم العربي الإسلامي يختلف في رأيي عنه في العالم الغربي الذي تصلنا كتاباته أكثر مما تصلنا كتابات غيره. أظن أن الوقت مبكر لتركز على النضال من «أجل النساء فقط»؛ يجب التركيز على النساء ولكن ليس باستثناء الرجال لأن مجتمعاتنا قائمة على الأسرة، لا على الفرد.

٢. نعم ولا. النسوية الغربية مثل الرياضيات الغربية أو الفيزياء الغربية. لا يمكننا تجاهلها بكل بساطة. أظن أن علينا أن نميز بوضوح بين درس الظواهر من أجل المعرفة وتطبيق هذه الظواهر على مجتمعنا. في هذه الحالة يجب أن نأخذ الثقافة بعين الاعتبار.

التهمة جزء من المناخ الدولي العام الذي تحول فيه التوتر من الحرب الباردة بين قوتين عظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً) إلى نظام العالم الجديد حيث يستخدم بعض قادة الولايات المتحدة الإسلام بمثابة الآخر «الشيطان» الذي لا بد منه. لأن هؤلاء القادة يركزون على الجندر ويعتبرون النساء العربيات/المسلمات ضحايا ليبرروا رسالتهم «الحضارية»، يجب أن نمكن النساء في بلادنا بأن نجعل أصواتهن مسموعة.

٣. يجب ذكر العوامل الدولية في رأس القائمة: «نجاح» الثورة الإيرانية، إنهيار الاتحاد السوفياتي، إزدياد سلطة الولايات المتحدة، حروب الشرق الاوسط، الفقر وخبثات الآمال. ليست الصوحة الدينية ردة على النسوة الليبيرالية، أنها نتيجة العوامل التي ذكرتها. ليس لدي إستراتيجية واضحة لأسلوب التعامل معها، ولكنني أعرف تماماً أنه يجب علينا أن نجد طريقة. الأصولية تؤيدها السلطة السياسية (رجال متنفذون) على نقيض الحركات النسائية العربية. ينبغي أن تكون مواجهتنا لهذه القضية أكثر جدية.

يمكنني أن اضيف أيضاً أن الاصولية الدينية هي جزء من ميل عالمي إلى المحافظة. إنتشار الأصولية المتطرفة تغذيه الأوضاع الإقتصادية السيئة والمتردية التي تعاني منها الشعوب العربية/المسلمة.

٤. أظنه أمراً جيداً. إهتمام المجتمع المدني والقطاع الخاص في المغرب بالسياسات الاجتماعية أخذ بالازدياد. النساء أكثر نشاطاً في المجتمع المدني، وإشتراك الحركات النسائية في هذا النوع من العمل يقربها من الشعب.

٥. نعم. مثلاً قانون الأسرة الحالي في المغرب يميز ضد النساء. أنه مبني على طاعة المرأة لزوجها، لا على الشراكة والمساواة في الحقوق. يجب أن نناضل من أجل الإصلاح وذلك بأن نؤكد أن هذا القانون لا يعكس جوهر الإسلام: المساواة والتأويل.

٦. نعم، يجب أن نكون نماذجنا الخاصة. حتى في العالم العربي نجد اختلافات في فهم «النضال» والآليات التي تستخدم. أننا نشترك في بعض الامور مع النسويات الغربيات والنسويات العربيات – الاسلاميات ونسويات العالم الثالث وغيرها من النسويات. رأيي أن نكون ديموقراطيات على المستوى النظري؛ ليس لدينا خيار آخر. فالنسويات لا تنمو في فراغ نظري، وإذا انبثقت أطرنا النظرية من وقائع إجتماعية ستكون قابلة للتطبيق. ٨. نعم، أننا نحتاج إلى مزيد من الديمقراطية في حركاتنا النسائية. أعني بذلك زيادة في التنظيم الإداري، كأن تحدد مدة رئاسة المنظمات، مثلاً، والمزيد من الشفافية في استخدام التمويل، والانتخابات.

٩. لم يحصل ذلك بعد. في المغرب الذي أعرفه أكثر من غيره لا تزال العلاقات الجندرية خاضعة لأبوية شديدة حتى في أسر القائدات النسويات. لا شك في أن مثل هذه التغييرات تحتاج إلى وقت وتتوقف خاصة على مواقف مكتسبة خارج الأسرة، في المدرسة مثلاً. إحدى الوسائل لتحسين الأمور هي في مراجعة الكتب المدرسية من وجهة نظر جندرية.

١٠. لا بد من جعل الأقليات اللاعربية أكثر اندماجاً بالحركة النسائية. ولكن هناك شيئاً جديداً – بدء وعي بين الحركات الديمقراطية لأهمية اللغة في هذه المنطقة. المغرب بلد متعدد اللغات حيث اللغة عنصر هام في بناء الهوية. ضمن هذا البعث «اللغوي» نجد أن البربرية التي كانت إلى الآن لغة (وثقافة) مهمشة بدأت تظهر كعامل «دمقرطة»؛ عامل يمكن أن يحفظ التوازن بين الدولة والمتطرفين الدينيين. تعتبرالحقوق اللغوية الآن كحق من حقوق الإنسان الأخرى، والنضال للحصول عليها جزء من مجمل المشروع الديموقراطي في المغرب. أفهم هذا التطور على أنه إستمرار لنوع النضال الذي تتابعه الحركات النسائية. إلا أنه يثير مشكلة المصطلح «عربي» في المغرب لأن ذلك يستثني البربر الذين يشكلون ٤٠٪ من سكان المغرب. وبالنسبة لي يشكل مصطلح «الحركة النسائية العربية» بحد ذاته مشكلة: بلدي المغرب بلد عربي رسمياً، ولكن، مع أنني مغربية فأنا لست عربية!

١١. المصطلح شرعي من الناحية اللغوية، ولكن لا بد من تفكيكه داخل كل ثقافة خاصة. أشرت إلى شيء من ذلك في الإجابة السابقة.

١٢. بكل تأكيد، خاصة في العمل على زيادة التوعية.

١٣. يؤثر بواسطة «إنتشاره»، تماماً مثل «الحجاب» بالنسبة «للنسويات» المتدينات.

١٤. أمية الإناث وسوء إستخدام أيديولوجية شعبية.

١٥. إعداد أكبر عدد من الطالبات كي يستلمن الحركات. تأمين الخيارات للأجيال الشابة. تشجيع التعدد اللغوي.

Email: estry@iam.net.ma

كاميليا فوزي الصلح

إختصاصية إجتماعية- إقتصادية، مستشارة دولية ومستقلة للتنمية تغطي عدداً من المناطق التي تعترضها قضايا الفقر والجندر. لها خبرة إستشارية في العالم العربي وغيره. ألقت وحررت عدداً من الكتب والمقالات عن النساء.

١. بين الإنجازات: إسهامها في خطاب النساء العربيات ضمن المنطقة العربية وخارجها على نطاق دولي، وخاصة في اللغة العربية، لا سيما في حقل التنمية والأدب.

بين الإخفاقات: صلتها الضعيفة بالممارسات السياسية: الإخفاق في إشراك عدد أكبر من الرجال في النقاش حول المساواة الجندرية؛ النظر إلى فقيرات الدخل/الإمكانات عليهن «الأخريات»: الإخفاق في إشراك الأجيال الشابة، إناثاً وذكوراً، إشراكاً أكثر فاعلية؛ تأييد تحرير النساء ومساواتهن الجندرية في المجال العام وإخفاق ترجمة ذلك إلى الواقع في المجال الخاص - وهذا ما أسماه «نسوية زائفة».

٢. التهمة غير مبررة بمعنى أن المساواة الجندرية قضية من قضايا حقوق الإنسان العالمية. ويجب أن نتذكر أن هناك حركات محافظة/ ضد المساواة الجندرية في الغرب (مثلاً، حركة المتجددين المسيحيين التي كانت نشيطة في محاربة حقوق النساء الإنجابية الخ. والتي يعتمد عليها جدول اعمال بوش). كذلك لا ينبغي أن ننسى أن المنظمات غير الحكومية الدولية حثت على «المساواة الجندرية» كجزء من جدول اعمالها للتنمية؛ والحكومات العربية المتكلمة على المساعدات الأجنبية اضطرت إلى تبني جداول الأعمال هذه. النخبة الذكورية المحافظة التي تحكم المنطقة العربية تبنت هذه الجداول حاجة سياسية ونفعية، لا لاعتقادها بها بالضرورة. ويجب أن نتذكر أيضاً أن النخبة النسائية العربية ليست بالضرورة تحديتية حقيقية؛ قد يكن «حديثات» (مغربيات) في لباسهن وأساليب عيشهن، إلا أنهن يسهمن أيضاً بطرق مختلفة في تعزيز قسمة الطبقة/الفقر وعلاقات السلطة الجندرية الراهنة. يكفي أن نفكر في اتكال نساء النخبة على المساعدات المنزليات اللواتي أصبح معظمهن الآن من جنوبي شرقي آسيا. هذا جزء مما عنيته بالمجال العام في مقابل الخاص بالنسبة «للنسوية» في إجابتي عن السؤال الأول.

كذلك يجب أن نتذكر أن المنطقة العربية تقاوم عادة النسوية الغربية على أنها ضد الأسرة. ولكن لا ينبغي أن نعمم ذلك بما أن هناك نسويات غربية كثيرة. في الواقع، وعلى نطاق عالمي، يستلزم تأييد المساواة الجندرية ومعالجة التفاوت الجندري تغييراً في الأدوار الجندرية، وفي صورة الرجال والنساء عن ذواتهم، أي، تغيير علاقات السلطة على النطاق الشخصي. ولا يختلف الواقع في الغرب عن ذلك كثيراً (كما تبين الصحافة في المملكة المتحدة مراراً وتكراراً): هناك تعتبر النساء بالدرجة الأولى مسؤولات عن العناية بالأولاد والأسرة. وعليه لم تحقق النسوية الغربية بالضرورة أهدافها، إلا فيما قد يختص بالنساء الأكثر غنى.

أفضل رد يكون بالتأكيد على كون حقوق الإنسان عالمية، وعلى أن

المساواة الجندرية تشكل جزءاً لا يتجزأ منها. كثيراً ما تستخدم الخصائص الثقافية كتبرير لعدم إعادة التفكير في العلاقات الجندرية من الأساس بطرق تعالج الانقسامات الطبقة وغيرها (العرقية، الدينية، المكانية، الأنظمة السياسية، الخ).

٣. يجب النظر إلى الصحة الدينية في سياق الروابط المعقدة بين الثقافي/الإجتماعي، السياسي والإقتصادي. وعلينا أن نتذكر أن النخبة السياسية في المنطقة العربية مرتبطة بالغرب ومتكلمة عليه إقتصادياً وسياسياً. في موازاة ذلك نجد الواقع: أن الفقراء والمجمعات المهمشة في المنطقة العربية لا تستطيع أن تتكلم على خدمات الدولة الإجتماعية والخيرية (بسبب «التعديل البنوي»). فعلاقة هذه العوامل بالقوى المحافظة/الأصولية الإسلامية واضحة.

في الواقع لا يمكن أن يكون دين أبوي المبادئ أساس نضال في سبيل المساواة الجندرية. هنا تكتسب فكرة المواطنة أهميتها الكبيرة في رأيي، لأنها تؤكد، أو تؤكد مثالياً، العوامل المشتركة بين المواطنين بصرف النظر عن الجندر، السن، الدين، الخ. هذا هو أيضاً سبب كوني سياسياً ضد النقاش حول الأثرية/الأقلية في المنطقة العربية، والذي يستخدم الدين كفصل.

٤. لا عيب في التعددية بهذا المعنى. يجب أن نتذكر أن النساء لسن متجانسات سياسياً، إجتماعياً، إقتصادياً أو ثقافياً. ولكن التعددية لا ينبغي أن تنسنا التأكيد على أن المساواة الجندرية، مثل بقية أنواع المساواة، هي من قضايا حقوق الإنسان، وأنه لا ينبغي نسيان هذا العامل المشترك.

٥. بكل تأكيد. وهذا يعني جعل النساء والرجال يعملون معاً، وتجنب الوضع الراهن حيث يبدو أن نخب الرجال/النساء يشعرون أن مثل هذا النضال «يهددهم». مرة أخرى من المهم التأكيد على حقوق الانسان بما أنها تساعدنا على التخلص من هذا الجدل اللانهائي حول «الأصالة الثقافية». كلمة أخرى جوهرية هنا هي «الخيار»: أن يكون للنساء خيار أن يكن على قدر ما يردن من «الحدائث» أو «المحافظة»، وأن لا يفرض عليهن ذلك من قبل الغير.

٦. لم لا؟ هناك كثير من العناصر السياسية والإقتصادية المشتركة التي يمكن أن تكون أساس الإنتساب. ولكن علينا أن نتذكر تنوع النساء ومصالحهن وجدول أعمالهن.

٧. أنظر الإجابة ٢.

٨. من غير شك. ولكن السؤال هو: كيف؟ هذا يقتضي ويشمل إنشاء خطاب عن الديمقراطية والحقوق المدنية. يجب أن تكون النساء العربيات أكثر نشاطاً سياسياً. وفي هذا يكمن لب

المشكلة، أي الثمن الإجتماعي الذي تدفعه النساء ويتجلى في مقاومة أقاربهن الذكور؛ الثمن الإجتماعي والإقتصادي الذي قد يدفعه لكي يكن نشيطات سياسياً؛ خطر أن نفترض أن العربيات النشيطات سياسياً سيكن بالضرورة تقدميات فيما يتعلق بقضايا الجندر؛ ونقص الدعم الذكوري إجمالاً. ولكن للنظر إلى صعوبة إدخال النساء مجلس النواب في المملكة المتحدة! لنكرر: ما دامت حياة الأسرة تعتبر بالدرجة الأولى مسؤولية النساء يعني ذلك أن «عامل الزمن» (أي أن يكون للنساء وقت للتنظيم) سيبقى مشكلة كبيرة. إلا أن هناك أمثلة كثيرة (مثل بينغلاديش وأجزاء من أميركا اللاتينية) تبين أن نشاط النساء السياسي ممكن في نطاق معين وضمن حدود معينة.

٩. كلا؛ أنظر الاجابتين ١ و٢ أعلاه. ما زلنا نعيش في عالم ينظر إلى النساء اللواتي يعملن من أجل التغيير على أنهن «قويات»؛ ويوحى ذلك بأن الأقارب من الذكور (الأب، الزوج، الأخ الخ.) لا بد أن يكونوا «ضعفاء». إلى حد لا يزال يُنظر إلى فكرة المساواة الجندرية بلغة الرابحات (النساء) والخاسرين (الرجال).

١٠. هذا ما عنيته آنفاً عن كون المساواة الجندرية جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان؛ وكذلك فكرة المواطنة. ولكن يجب أن نعترف أيضاً بأن الأقليات غير الناطقة بالعربية تواجه مشكلات سياسية وإجتماعية وإقتصادية كبيرة مرتبطة بالأفكار السائدة عن الدولة القومية والقوميات المسيطرة. على كل حال أن هذا موضوع آخر تم فيه تجاهل التعارض الجوهرى بين الجندر والفقر.

١١. أفضل المصطلح «نسويات عربية» الذي هو أقرب إلى الواقع بالنظر إلى التنوعات الكثيرة الفاصلة في ما بينها. وأكد ذلك حين تكون العربيات ناشطات في قضايا نسائية فإن هذا لا يعني بالضرورة أنهن تقدميات سياسياً وإجتماعياً.

١٢. من جهة، كان إيجابياً في أنه أبرز قضايا الجندر. ولكن كانت له في الوقت نفسه ردة معاكسة إذ وفر «للفرق المحافظة» (التي أعرفها بأنها تلك التي لا تقبل أي خطاب حول المساواة، سواء في ما يتعلق بالجندر أم بأي أمر آخر) منبراً يرشقونه «بسهامهم». ثم إذا كان للأمم المتحدة سياسة جندرية فإن هذا لا يعني بالضرورة أن كل موظفيها «ذوي وعي جندري»، أو أنهم يؤيدون المساواة الجندرية. إلى جانب الأمر/التأكيد الواضح لنشاطات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فإن وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي لها سياسة جندرية مشتركة صريحة، حسب علمي، هي البرنامج الدولي للغذاء. وقد أظهر التقييم الأخير أنه لا بد من عمل الكثير بعد، على الرغم من كل ما أنجز. إلا أننا نتوقع الآن أن يكون الموظفون الكبار مسؤولين عن

إدماج الجندر في القضايا الرئيسية، وهذا أمر حاسم. كذلك يتحسن أداء البنك الدولي، على الأقل فيما يتعلق بسياساته المعلنة، مع أن الكثير لا يزال بحاجة إلى التنفيذ في ما يتعلق بمحاسبة الموظفين ومسؤوليتهم.

كذلك بذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوداً كبيرة من أجل الجندر، إلا أن محاسبة الموظفين ومسؤوليتهم تبقى مشكلة.

١٣. إنه إيجابي بوجه الإجمال، في رأيي، ولكن لا ينبغي أن ننسى أن للنساء العربيات جداول عمل مختلفة، سواء كانت سياسية أم غير ذلك. أقل إيجابية كانت تأثيرات «المرأة في التنمية» و«المرأة والتنمية» و«الجندر والتنمية» التي أوجدت فئة مهنية نسائية جديدة سميت «إختصاصية جندر»، إذا نوعاً جديداً من التمييز المهني. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن المهنيين الذكور لم يبدوا إجمالاً إهتماماً كبيراً بقضايا الجندر. والشاهد على ذلك مواقف في منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن أيضاً في العديد من مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة العربية. يجب أن يقال أيضاً أن المهنيات ملن في بعض الأحيان إلى إستبعاد الرجال (مع أن الجندر وفر فرص عمل جديدة لنساء مهنيات ليس لهن، لسبب من الأسباب، وسيلة للإلتحاق بالقطاع العام/وأو الخاص). لم نصل بعد إلى المرحلة التي يكون فيها الجندر، مثل الفقر، هم كل من يعمل في التنمية. جزء من المشكلة يكمن في أن المدعوات «إختصاصيات الجندر» لم يكن دائماً واضحات أو ناجحات في إيصال رسالة أن التركيز الأولي على النساء هو بسبب الحاجة إلى معالجة الفجوات الجندرية؛ ولكن الجندر يعني تغيير علاقات السلطة الحالية بين الرجال والنساء على كافة المستويات.

١٤. مصالح سياسية وإقتصادية مختلفة؛ الإخفاق في تطوير إستراتيجيات فعالة لإشراك الرجال عملياً (مع أن هذا لا يعني أننا نتجاهل العقبات الكوؤد التي قد يضعها الرجال لعرقلة مثل هذا التعاون؛ أي «الفرق الذكورية» الذين يشعرون أن التغيير يهددهم شخصياً/جماعياً).

١٥. أن يكون الخطاب أكثر شفافية وصدقاً. هذا يعني التأكيد على ما يوحد النساء أفراداً وجماعات، ولكن أن يدركن أيضاً أن فكرة «الإخواتية النسائية عالمية» قد تصبح عذراً لتجنب النقاش الجدي حول أسباب إنقسام النساء داخل كل من البلاد العربية، وبين البلاد العربية المختلفة.

Email: CESolh@aol.com

ملف وقائع الحس الجندري:

صورة عن بلدان الجامعة العربية

– المعلومات التي كنا نطلبها نادرة جداً.
– الكثير من المعلومات المتوفرة تستحيل مقارنتها بمعلومات في بلدان أخرى.
– معظم المعلومات المتوفرة عن النساء العربيات على مواقع الإنترنت العربية مأخوذة من مصادر خارجية، خاصة من الأمم المتحدة، ولكن أيضاً من وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، مكتب الديموقراطية وحقوق الإنسان والعمل، دراسات البلاد لمكتبة كونغريس، لجنة حقوق الإنسان والـCIA.
– وجدنا صعوبة كبيرة في العثور على معلومات عن بلدان معينة، وما استغرقتنا أكثر هو أن تقرير التنمية الإنسانية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٢) أغفل ذكر فلسطين والعراق.
– مواقع إنترنت عديدة تعطي إحصاءات من غير أن تذكر تواريخ إجرائها.
– كثيراً ما تناقضت معلومات المصادر الوطنية والمناطقية والدولية.

بسبب هذه الصعوبات لا نعتبر ملف الوقائع نتاجاً نهائياً، وإنما نعدّه عملاً جارياً. قد يُشكّ في صحة الإحصاءات والوقائع المذكورة هنا (كما يشكّ في كل الإحصاءات والوقائع) ولكن إمكانية المقارنة بين مستويات علم النساء، ونسبة النشاط الاقتصادي، أو معدل السن عند الزواج الأول، بين البلاد العربية الـ٢٢ تمنحنا بعض الروابط الهامة فضلاً عن بعض النتائج المستغربة.

ندين بالشكر للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي استفدنا من صورها للبلاد، لموقع إنترنت أموري عن قانون الأسرة في الإسلام، للمشروع الإقليمي للوصل والمعلومات حول قضايا المرأة والمجتمع والتنمية المشرق المغرب في مشروعه عن قوانين الجنسية، ولـ POGAR برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نطلب من كل من له/ها معلومات أدق أو مختلفة الإتصال بمعهد الدراسات النسائية في العالم العربي لكي نجعل هذه الصور أحدث وأكثر دقة وفائدة.

– نسبة التسجيل الإجمالي تعني عدد التلميذات المسجلات في مرحلة دراسية معينة، بصرف النظر عن سنهن، يذكر كنسبة مئوية للسكان في الفئة العمرية الرسمية المناسبة. لذلك قد تكون أكثر من ١٠٠٪.

– جميع الخرائط (باستثناء فلسطين) مأخوذة من
THE 21ST CENTURY WORLD ATLAS (1998)
USA:TRIDENT PRESS INTERNATIONAL.

معهد الدراسات النسائية في العالم العربي الذي تأسس عام ١٩٧٣ اختار المنطقة العربية بكاملها ميداناً لدراساته وتقاريره. هذا الطموح البعيد الأهداف أبقى المعهد ومنشوراته، ولا سيما الرائدة، منذ التأسيس. إلا أن تغطية مثل هذه المنطقة الشاسعة ليس بالأمر السهل: تمتد دول الجامعة العربية – ٢٢ دولة – من موريتانيا في الغرب إلى جزر الكوموروس في الشرق؛ فضلاً عن ذلك فإنها تختلف كثيراً من حيث الحجم والموارد المادية والأنظمة السياسية والاقتصاد والتكوين السكاني. وصف وضع النساء ومستوى التنظيم في كل من هذه البلدان يتطلب جهوداً وسبل إتصال، لا سيما حين يتذكر المرء كثرة الأقليات في المنطقة – من دينية وعرقية ولغوية.

في هذا العدد المثوي قررت لجنة تحرير الرائدة أن من المهم تذكير أنفسنا بمدى محيطنا الجيو سياسي، وذلك بأن نحاول رسم «صورة» لكل من أعضاء الجامعة العربية تظهر الوقائع الأساسية أكثر من غيرها عن وضع النساء هناك: هل للبلد الفلاني دستور؟ هل يقرّ الدستور المساواة الجندرية؟ هل من قانون للجنسية وهل يميز ضد النساء؟ هل وقع البلد الفلاني قرارات المساواة الجندرية الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؟ ما وضع النساء بالنسبة للنظم القانونية والسياسية؟ هل لهن حق أن يصبحن محاميات وقاضيات؟ ما نوع قوانين الأسرة والأحوال الشخصية السائدة؟ هل لهن حق الإقتراع؟ وغير ذلك، من خلال عدد من الاستشارات حاولنا أن نختار تلك «الوقائع» التي تعطي صورة ليس فقط عن الأطر القانونية والسياسية لحياة النساء، وإنما أيضاً عن وضعهن بالنسبة للتعليم والعمل والصحة والثقافة.

بما أن هذا العدد يركز على الحركات النسائية نوينا في بادئ الأمر أن يشمل الملف قوائم بالحركات النسائية. إلا أنه اتضح أن ذلك مستحيل، إما بسبب عددها الكبير في بلاد كثيرة (مثلاً الجزائر، مصر، لبنان، المغرب)، أو لأننا عجزنا عن الإتصال ببعض البلدان (مثلاً كوموروس، جيبوتي، موريتانيا، عمان، الصومال). ولذلك قصرنا بحثنا على الأسئلة الأربعة التالية: (١) هل للبلد الفلاني دائرة حكومية تهتم بقضايا النساء؟ (٢) هل فيه لجنة وطنية للنساء؟ (٣) هل له خطة عمل وطنية؟ (السؤالان الأخيران كانا من توصيات مؤتمر بيجينغ ١٩٩٥)؛ (٤) هل فيه منظمات غير حكومية تراقب وضع النساء؟ من الصعب أن نتأكد من مدى دقة معلوماتنا عن مراقبة الجندر ونشاطه، ولكننا نأمل أن تحث أسئلتنا ناشطات محليات على إرسال تصحيحاتهن، بالإضافة إلى تشجيع بأبحاث جديدات على خوض هذا الميدان.

ينبغي أن نذكر الصعوبات التي واجهتنا أثناء بحثنا لوضع ملف الوقائع، بما أنها تبين حالة المعلومات عن النساء والجندر في منطقتنا:

OFGO ÷ G



١ - دستور؟ نعم. آخر تعديل: ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

يقر المساواة الجنسانية؟ نعم.^١

٢ - قانون الجنسية: تمييز جندي؟ نعم.^٢

٣ - قرارات دولية:

أ) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: نعم (أيار/مايو ١٩٩٦)^٣

١ - مع تحفظات؟ نعم.^٤

ب) إتفاقيات منظمة العمل الدولية:

١) إتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١٠٠)، ١٩٥١: نعم.

٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل) (رقم ١١١)، ١٩٥٨: نعم.^٥

٤ - النظام القانوني:

أ) إشراك النساء:

١) حق رفع دعوى؟ لم تتوفر المعلومات.

٢) العمل كمحاميات؟ نعم.^٦

٣) كقاضيات؟ نعم.^٧

٤) عدد القاضيات: ٥٤٧ من مجموع ٢٣٢٤ قاضياً

في كل الفروع كن نساء في ١٩٩٨^٨

مؤخراً عينت إمرأتان كقاضيتين مترئستين.

ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ نعم.^٩

ج) قانون الأسرة:

١) مقنن. مبني على الدين.^{١٠}

٢) هل من تغييرات مؤخراً؟ لم تتوفر المعلومات.

٥ - الحقوق السياسية:

أ) حق الإقتراع؟ نعم (١٩٦٢).^{١١}

ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن أو البلديات)؟

نعم (١٩٦٢).^{١٢}

ج) نسبة النساء في المجلس: ٣.٤٪ (في مجلس النواب)، ٥.٦٪

(في مجلس الأعيان).^{١٣}

د) نساء في الوزارة؟ نعم، ١١ (١٩٨٢-٢٠٠١).^{١٤}

٦ - الدولة:

أ) توظيف في جهاز الدولة: نعم.^{١٥}

١) في أي القطاعات؟ الخدمة المدنية، الجيش.^{١٦}

٢) رئيسات دوائر حكومية: نعم.^{١٧}

٣) دوائر حكومية تهتم بقضايا النساء: اللجنة

الدائمة في وزارة التضامن الوطني والأسرة.^{١٨}

٧ - مراقبة الجندر والنشاط الجندي:

أ) لجنة وطنية للنساء؟ نعم.^{١٩}

ب) خطة وطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ نعم.^{٢٠}

ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{٢١}

٨ - التعليم:

أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٧٦.٢/٥٧٪.^{٢٢}

ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: المرحلة الابتدائية:

١٠٤/١١٤٪: المرحلة الثانوية:

٦٧/٦٦ (٢٠٠٠): المرحلة الثالثة: لم نجد معلومات.

ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ٤٥٪ من معلمي المدارس

نساء. ٢٥ في ١٩٩٥ كان بين أساتذة الجامعات ٢٠ امرأة لكل ١٠٠

رجل.^{٢٣}

٩ - الاقتصاد:

أ) نسبة نشاط الإناث الاقتصادي: ٢٩.٥٪.^{٢٤}

ب) الحقوق الاقتصادية:

١) تملك العقارات؟ نعم.^{٢٥}

٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ نعم.^{٢٦}

٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم

تتوفر المعلومات.

٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعدياً بإسمها الخاص؟ نعم.^{٢٧}

ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: لم تتوفر المعلومات.

١٠ - الصحة:

أ) إحصاءات ضرورية:

١) متوسط العمر المتوقع (إ/ذ): ٧١.٠/٦٨.١ سنوات (٢٠٠٠).^{٢٨}

٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: ٢٧.٦ سنوات.^{٢٩}

٣) نسبة الوفيات عند التوليد: ٢٢٠ من كل ١٠٠٠ ولادة

(١٩٨٥-٩٩).^{٣٠}

ب) حقوق الانجاب:

١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم.^{٣١}

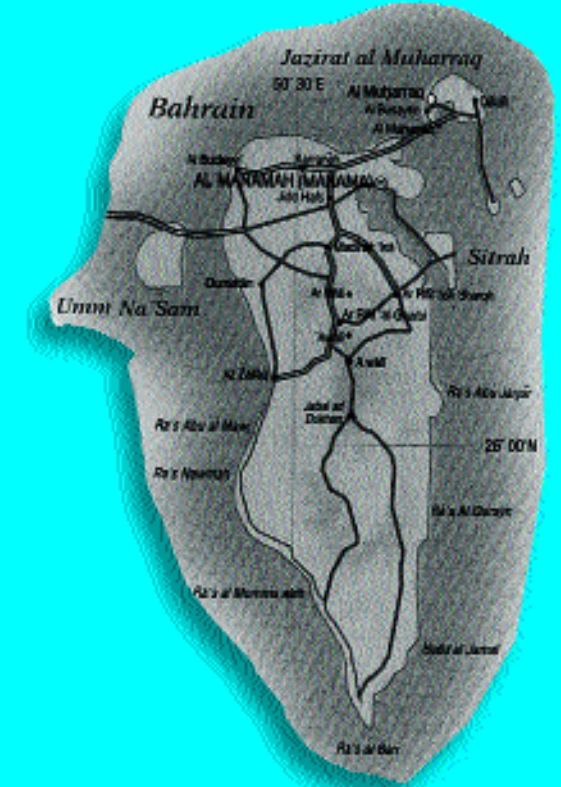
٢) هل الاجهاض مباح قانوناً؟ نعم، في حالات محدودة.^{٣٢}

الهوامش

1. Art29: <http://www.geocities.com/CapitolHill/1078/econst1.htm>
2. Art.6, Art.32: Suad Joseph ed. (2000). *Gender and Citizenship in the Middle East*. Syracuse University Press.
3. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states>
4. Art.2, Art.9paragraph2, Art.15paragraph4, Art.16and Art.29: www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states
5. Center of Arab Women for Training and Research. (2001) *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.
6. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/algeria.htm>.
7. Ibid.
8. Ibid.
9. <http://www.undp-pogar.org/countries/algeria/gender.html>.
10. مثلاً السفر: النساء تحت سن ١٩ سنة لا يستطعن السفر خارج البلد من غير إذن الوالد أو الزوج (هذا القانون لا يطبق إجمالاً): http://www.afrol.com/categories/women/profiles/algeria_women.htm.
11. <http://www.law.emory.edu/IFL/legal/algeria.htm>.
12. United Nation's Development Programme (2000). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
13. Ibid.
14. Ibid.
15. Saliha Boudeffa "Le Contexte de Crise et les Femmes en Algerie" paper presented to IWSAW colloquium . July 2001, p.8.
16. http://www.afrol.com/categories/Women/profiles/algeria_women.htm
17. <http://www.undp-pogar.org/countries/algeria/gender.html>
18. في ١٩٩٦ شغلت ٨.٤٪ من وظائف الحكومة مراكز وزارية ودون الوزارية: <http://www.un.org/womenwatch/daw/public/percent.htm>
19. Ibid.
20. http://www.wedo.org/monitor/g_survey.htm
21. Ibid.
22. <http://www.euronet.nl/-fullmoon/womlist/countries>
23. United Nations Development Programme (2002). *Human*

24. <http://genderstats.worldbank.org> (check "Summery Gender Profiles")
25. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/algeria.htm>
26. Economic and Social Commission for Western Asia: *Women and Men in the Arab Countries: Education*. New York: United Nations.
27. United Nations Development Programme (2002) *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
28. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/algeria.htm>
29. http://www.afrol.com/categories/Women/profiles/algeria_women.htm
30. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/algeria.htm>
31. Ibid.
32. Economic and Social Commission for Western Asia. (200). *Women and Men in Algeria: a Statistical Portrait*. New York: United Nations.
33. United Nations Development Programme (2002) *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
34. فقط ٤٧٪ من النساء بين ١٥ و٤٩ يستخدمن كل وسائل منع الحمل. Economic and Social Commission for Western Asia. (2000). *Women and Men in Algeria: a Statistical Portrait*. New York: United Nations.
35. فقط اذا كان ذلك لإنقاذ حياة الأم أو للحفاظ على صحتها. <http://www.pregnantpause.org/lex/world02.htm>.
36. <http://www.fgmnetwork.org/intro/fgmintro.htm>.
37. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/algeria.htm>.
38. Economic and Social Commission for Western Asia. (2000). *Women and Men in Algeria: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
39. Ibid.

øjô ë ÑdG



(٢) العمل كمحاميات؟ نعم.^٦
 (٣) كقاضيات؟ لم تتوفر المعلومات
 (٤) عدد القاضيات: لم تتوفر المعلومات.

(ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ نعم.^٧

(ج) قانون الأسرة:
 (١) ديني، غير مقنن.^٨
 (٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ نعم.^٩

٥. الحقوق السياسية:
 (أ) حق الاقتراع؟ محدود.^{١٠}
 (ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن أو البلديات)؟ نعم.^{١١}
 (ج) نسبة النساء في مجلس النواب؟ لا مجلس نواب.^{١٢}
 (د) نساء في الوزارة؟ كلا.^{١٣}

٦. الدولة:
 (أ) توظيف في جهاز الدولة: لم تتوفر المعلومات.
 (١) في أي القطاعات؟ لم تتوفر المعلومات.
 (٢) رئيسات دوائر حكومية: لا أحد.
 (٣) دوائر حكومية تهتم بقضايا النساء: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ١٤

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندري:
 (أ) لجنة وطنية للنساء؟ اللجنة العليا للنساء.^{١٥}
 (ب) خطة وطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ نعم.^{١٦}

(ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{١٧}

٨. التعليم:
 (أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٨٢,٦/٩٠,٩٪.^{١٨}
 (ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: المرحلة الابتدائية ١٠٤/١٠٤٪: المرحلة الثانوية ٩٨/٨٩٪: المرحلة الثالثة: ٣٢/٢٠٪ (٢٠٠).^{١٩}

(ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ٧٣٪ من معلمي المدارس الابتدائية كن من النساء في ٢٠٠٠. ٢٠.٩٪ من موظفي وزارة التعليم نساء.^{٢٠}

٩. الاقتصاد:
 (أ) نسبة نشاط الإناث الاقتصادي: ٣٣,٥٪.^{٢١}

(ب) الحقوق الاقتصادية:
 (١) تملك العقارات؟ نعم.^{٢٢}

(٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ نعم.^{٢٤}
 (٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.
 (٤) تتلقى ضمانا اجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

(ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: لم تتوفر المعلومات.

١٠. الصحة:
 (أ) إحصاءات ضرورية:
 (١) متوسط العمر المتوقع (ل/ذ): ٧١,٦/٧١,٠ سنوات (٢٠٠٠).^{٢٥}
 (٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: ٥٠٪ من النساء تزوجن قبل سن ٢٠ في ١٩٩١.^{٢٦}
 (٣) نسبة الوفيات عند الولادة: ٤٦ من كل ١٠٠,٠٠٠ ولادة.^{٢٧}

(ب) حقوق الانجاب:
 (١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم.^{٢٨}
 (٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ نعم.^{٢٩}

(ج) ختان الإناث؟ غير مؤكد.^{٣٠}

(د) توظيف في قطاع الصحة الحديثة: لم تتوفر المعلومات.

١١. الثقافة:
 (أ) هل تعمل النساء في الإعلام – الصحافة المطبوعة؟ الإذاعة؟ التلفزيون؟ نعم.^{٣١}

(ب) هل تؤدي النساء أدواراً أمام الجمهور (كممثلات، موسيقيات، مغنيات، ألخ.)؟ نعم.^{٣٢}

الهوامش

1. Art2: <http://www.undp-pogar.org/countries/bahrain/gender.html> & <http://www.undp-pogar.org/countries/bahrain/constitution.html>
2. Art.27: http://www.oefre.unibe.ch/law/icL/ba00000_.html
3. Article2, Article 9 paragraph 1: <http://www.iwraw-ap.org/ConvReservations.html/>
4. Center of Arab Women for Training and Research. (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.
5. <http://www.undp-pogar.org/countries/bahrain/gender.html>
6. http://www.feminist.org/news/newsbyte_uswirestory.asp?id=1849
7. تختلف القوانين ما بين تأويلات السنة والشريعة: <http://www.escwa.org.lb/divisions/social/profile/bahrain/main.htm>
8. <http://www.law.emory.edu/IFL/index2.html>
9. لجنة الاحوال الشخصية التي تأسست لنشر التوعية بين النساء، نجحت في أن «تعلق حكم الطاعة الذي تنفذه الشرطة، وأن تحصر الطلاق الاعتباطي. لا يكون الطلاق قانونياً إلا إذا حكم به قاضٍ». سبيكة النجار، أنظر مقالتها في هذا العدد من الرائدة.
10. مع أن الدستور ينص على أن جميع المواطنين متساوون إزاء القانون، إلا أنه لم يسمح للنساء بأن يقترعن في الانتخابات النيابية الوحيدة التي أجريت إلى الآن في البحرين (١٩٧٣). ولكنه سمح لهن بالانتخاب في الإستفتاء الذي أجري في شباط/فبراير ٢٠٠١، الذي وافق على ميثاق العمل الوطني: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٢.
11. المرجع نفسه.
12. المرجع نفسه.
13. <http://www.escwa.org.lb/divisions/social/profile/bahrain/main.html>
14. Ibid.
15. <http://www.undp-pogar.org/countries/bahrain/gender.html>

16. http://www.wedo.org/monitor/g_survey.htm
17. <http://www.escwa.org.lb/divisions/social/profile/bahrain/main.html>
18. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
19. <http://genderstats.worldbank.org/check> "Summary Gender Profile"
20. Ibid.
21. <http://www.escwa.org.lb/divisions/social/profile/bahrain/main.html>
22. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
23. <http://www.undp-pogar.org/countries/bahrain/gender.html>
24. United Nations Development Programme. *Human Development Report on the Republic of Bahrain: Achievements and Challenges*. Bahrain: University of Bahrain Press.
25. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
26. United Nations Development Programme (1998). *Human Development Report: State of Bahrain*.
27. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
28. 54% من النساء استخدمن وسائل منع الحمل في ١٩٨٩ United Nations Development Programme (1998) *Human Development Report: State of Bahrain*.
29. <http://www.pregnantpause.org/lex/world02.htm>
30. http://ippfnet.ippf.org/pub/IPPF_Regions/IPPF_CountryProfile.asp
31. *Al-Safir*.
32. Ibid.

١. دستور؟ نعم. التعديل الأخير: ٢٠٠١. يؤكد مساواة جندرية؟ نعم.^١

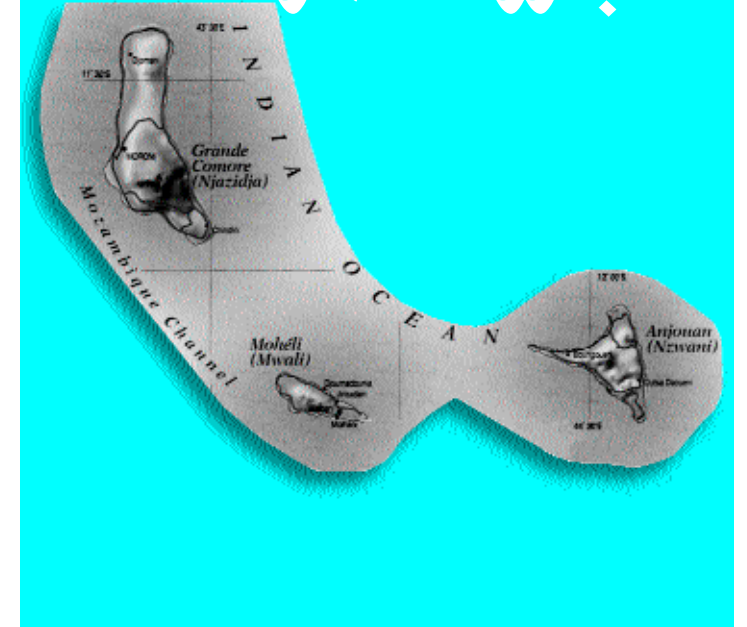
٢. قانون الجنسية: تمييز جندري؟ نعم.^٢

٣. قرارات دولية:
 (أ) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: نعم (١٨) حزيران/يونيو ٢٠٠٢ (١) مع تحفظات؟ نعم.^٣

(ب) إتفاقيات منظمة العمل الدولية:
 (١) إتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١٠٠)، ١٩٥١: كلا.
 (٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل) (رقم ١١١) ١٩٥٨: كلا.^٤

٤. النظام القانوني:
 (أ) إشتراك النساء:
 (١) حق رفع دعوى؟ نعم.^٥

جزر القمر



١. دستور؟ نعم. آخر تعديل: كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠١. يقر المساواة الجندرية؟ لا معلومات^١.

٢. قانون الجنسية: تمييز جندي؟ لم تتوفر المعلومات.

٣. قرارات دولية: (أ) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: كلا.

(ب) إتفاقيات منظمة العمل الدولية: (١) إتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١٠٠)، ١٩٥١: نعم. (٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل) (رقم ١١١)، ١٩٥٨: كلا^٢.

٤. النظام القانوني:

(أ) إشتراك النساء:

- ١) جق وقع دعوى؟ لم توفر المعلومات.
- ٢) العمل كمحاميات؟ لم تتوفر المعلومات.
- ٣) كقاضيات؟ لم تتوفر المعلومات.
- ٤) عدد القاضيات: لم تتوفر المعلومات.

(ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ لم تتوفر المعلومات.

(ج) قانون الأسرة:

- ١) ديني^٣.
- ٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ كلا.

٥. الحقوق السياسية:

- (أ) حق الإقتراع؟ نعم (١٩٥٦)^٤.
- (ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن أو البلديات)؟ نعم^٥.
- (ج) نسبة النساء في مجلس النواب؟ لا أحد^٦.
- (د) نساء في الوزارة؟ نعم^٧.

٦. الدولة:

- (أ) توظيف في جهاز الدولة: لم تتوفر المعلومات.
- (١) في أي القطاعات؟ لم تتوفر المعلومات.
- (٢) رئيسات دوائر حكومية؟ نعم^٨.
- (٣) دوائر حكومية تهتم بقضايا النساء: كلا^٩.

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندي:

(أ) لجنة وطنية للنساء؟ كلا.

(ب) خطة وطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ كلا^{١٠}.

(ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم^{١١}.

التعليم:

(أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٤٨.٧/٦٣.٢٪^{١٢}.

(ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: المرحلة الابتدائية: ٨٢/٧٠٪؛ المرحلة الثانوية: ٢٧/٢٢٪؛ المرحلة الثالثة: ١/٨٪ (٢٠٠٠)^{١٣}.

(ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ٢٦٪ من معلمي المدارس الابتدائية في ٢٠٠٠ كن من النساء^{١٤}.

٩. الاقتصاد:

(أ) نسبة نشاط الإناث الإقتصادي: ٦٢.٥٪^{١٥}.

(ب) الحقوق الإقتصادية:

- ١) تملك العقارات؟ نعم^{١٦}.
- ٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ نعم^{١٧}.
- ٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.
- ٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

(ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: لم تتوفر المعلومات.

١٠. الصحة:

(أ) احصاءات ضرورية:

- ١) متوسط العمر المتوقع (إ/ذ): ٦١.٢/٥٨.٤ سنوات (٢٠٠٠)^{١٨}.
- ٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: أقل من ٢٠ سنة (١٩٩٠)^{١٩}.
- ٣) نسبة الوفيات عند التوليد: لم تتوفر المعلومات.

(ب) حقوق الإنجاب:

- ١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم^{٢٠}.
- ٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ نعم، في حالات محدودة^{٢١}.
- (ج) ختان الإناث؟ كلا^{٢٢}.

(د) توظيف في قطاع الصحة الحديثة: لم تتوفر المعلومات.

١١. الثقافة:

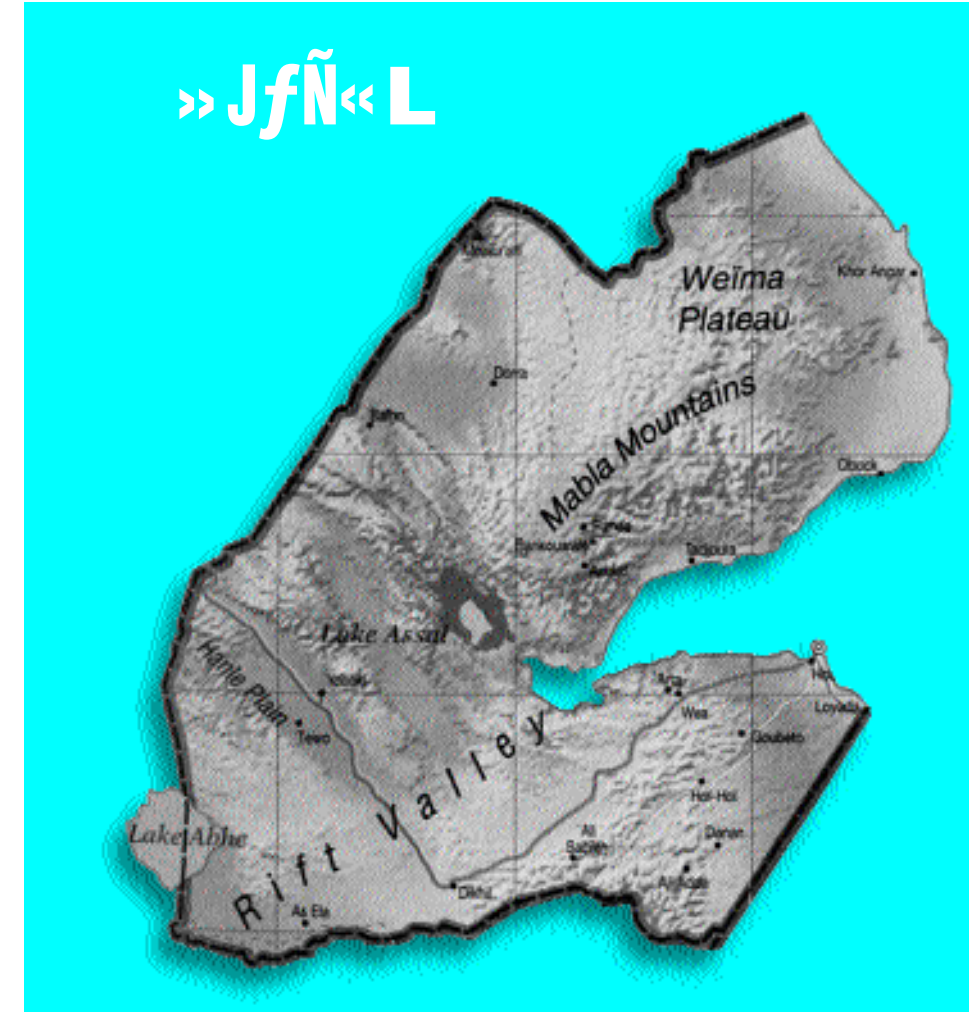
- (أ) هل تعمل النساء في الإعلام – الصحافة المطبوعة؟ الإذاعة؟ التلفزيون؟ لم تتوفر المعلومات.
- (ب) هل تؤدي النساء أدواراً أمام الجمهور (كتمثلات، موسيقيات، مغنيات، الخ.) لم تتوفر المعلومات.

الهوامش

1. <http://www.cia.gov/publications/factbook/geos/cn.htm/#govt>
2. Center of Arab Women for Training and Research. (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.
3. <http://lupinfo.com/country-guide-study/comoros/comoros26.html>
4. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
5. Ibid.
6. حلّ مجلس النواب إلى أجل غير مسمى. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
7. في ٩١/١٩٩٠ عيّنت امرأتان، واحدة كوزيرة للشؤون الاجتماعية والنساء، والثانية وزيرة السكان وشؤون النساء، وفيما بعد عُزلت الوزيرتان. Comoros: Status of Women: <http://lupinfo.com/country-guide-study/omoros/comoros26.html>
8. في ١٩٩٦ شغل ٧.٢٪ من النساء في الحكومة مراكز وزارية. <http://lupinfo.com/country-guide-study/comoros/comoros26.html>
9. Ibid. 10. <http://www.un.org/womenwatch/daw>

11. <http://lupinfo.com/country-guide-study/comoros/comoros26.html>
12. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
13. <http://genderstats.worldbank.org/check> "Summery Gender Profiles"
14. Ibid.
15. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
16. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/af/8316.htm>.
17. Ibid.
18. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
19. WIDNET, Women in Development NETWORK.
20. http://www.prb.org/pdf/comoros_Eng.pdf
21. لتخليص حياة الأم أو الحفاظ على صحتها. <http://www.pregnantpause.org/lex/world02.htm>
22. <http://www.state.gov/gdrl/rls/hrrpt/2001/af/8316.htm>

«L» «Jf»



٢) العمل كمحاميات؟ نعم.^٦
٣) كقاضيات؟ نعم.^٨
٤) عدد القاضيات؟ لم تتوفر المعلومات.

ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط أما على الرجال أو على النساء؟ نعم.^٩
ج) قوانين الاسرة:
١) ديني.^{١٠}
٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ لم تتوفر المعلومات.

٥. الحقوق السياسية:
أ) حق الإقتراع؟ نعم (١٩٤٥)^{١١}
ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن أو البلديات)؟ نعم.^{١٢}
ج) نسبة النساء في المجلس؟ لا أحد. ١٣
د) نساء في الوزارة؟ نعم.^{١٤}

٦. الدولة:
أ) توظيف في جهاز الدولة؟ لم تتوفر المعلومات.
١) في أي القطاعات؟ لم تتوفر المعلومات.
٢) رئيسات دوائر حكومية؟ نعم.^{١٥}
٣) دوائر حكومية تهتم بقضايا النساء: وزارة الشؤون النسائية والأسرية والاجتماعية.^{١٦}

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندري:
أ) لجنة وطنية للنساء؟ نعم.^{١٧}

ب) خطة وطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ نعم.^{١٨}

ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{١٩}

٨. التعليم:
أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٥٤,٤ / ٧٦,٢٪.^{٢٠}

ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: المرحلة الابتدائية ٤٥/٣٢٪؛ المرحلة الثانوية ١٣/١٩٪ (٢٠٠٠)؛ المرحلة الثالثة (لا جامعات).^{٢١}

ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ٢٨٪ من معلمي المدارس الابتدائية و٢٢٪ من معلمي المدارس الثانوية كُن من النساء في ٢٠٠٠.^{٢٢}

٩. الاقتصاد:
أ) نسبة نشاط الإناث الاقتصادي: لم تتوفر المعلومات.

ب) الحقوق الاقتصادية:
١) تملك العقارات؟ نعم.^{٢٣}
٢) تملك الاعمال وإدارتها؟ لم تتوفر المعلومات.

٣) تفتتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.
٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: لم تتوفر المعلومات.

١٠. الصحة:
أ) إحصاءات ضرورية:
١) متوسط العمر المتوقع (ن/د): ٤٤,٢ / ٤١,٦ سنوات (٢٠٠٠).^{٢٤}
٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: أقل من ٢٠ سنة (١٩٩٠).^{٢٥}
٣) نسبة الوفيات عند التوليد: لم تتوفر المعلومات.

ب) حقوق الإنجاب:

١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم.^{٢٦}
٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ نعم، في حالات محدودة.^{٢٧}
ج) ختان الإناث؟ نعم.^{٢٨}

د) توظيف في قطاع الصحة الحديثة: لم تتوفر المعلومات.

١١. الثقافة:

أ) هل تعمل النساء في الإعلام – الصحافة المطبوعة؟ الإذاعة؟ التلفزيون؟ لم تتوفر المعلومات.

ب) هل تؤدي النساء أدواراً أمام الجمهور (كممثلات، موسيقيات، مغنيات، الخ)؟ لم تتوفر المعلومات.

الهوامش

1. <http://www.undp-pogar.org/countries/djibouti/constitution.htm>
2. Lawno.200/AN81ofOct.24.1981. <http://www.dss.mil.nf/adr/forpref/country3.htm#DJIBOUTI>
3. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states>
4. إلا اذا ناقض ذلك الشريعة الاسلامية. <http://undp-pogar.org/countries/djibouti/gender.html>
5. Center of Arab Women for Training and Research, (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Econmic Participation of Arab Women*. Tunisia:CAWTAR.
6. http://www.afrol.com/Categories/Women/profiles/djibouti_women.htm
7. <http://undp-pogar.org/countries/djibouti/gender.html>
8. Ibid.
9. لا يُسمح للنساء بالسفر من غير إذن قريب ذكر بالغ: <http://undp-pogar.org/countries/djibouti/gender.html>
10. http://www.afrol.com/Categories/Women/profiles/djibouti_women.htm
11. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
12. Ibid.
13. Ibid.
14. عيّنت اوزيرة في ١٩٩٩ كوزيرة دولة لتعزيز الشؤون النسائية والاسرية والاجتماعية.
15. <http://www.afro.com/Categories/women/msindex.htm>
16. Ibid.
17. http://www.wedo.org/monitor/g_survey.htm
18. Ibid.
19. <http://www.state.gov/g/drl/r/ls/hrrpt/2001/af8362.htm>
20. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
21. <http://genderstats.worldbank.org/check> "Summary Gender Profiles"
22. Ibid.
23. <http://www.undp-pogar.org/countries/djibouti/constitution.html>
24. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
25. <http://www.focusintl.com/stat1a1.htm>
26. http://ippfnet.ippf.org/pub/IPPF_Regions/IPPF_CountryProfile.asp
27. فقط لتخليص الأم من الموت <http://www.pregnantpause.org/lex/world02.htm>
28. يقدر أن ٩٥٪ من نساء جميع الفئات العرقية مختونات، مع ان قانون جزائي في ١٩٩٤ منع ختان الإناث. http://ippf.org/pub/IPPF_CountryProfile.asp

١. دستور؟ نعم. آخر تعديل: ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢. يقر المساواة الجندرية؟ نعم.^١

٢. قانون الجنسية: تمييز جندري؟ كلا.^٢

٣. قرارات دولية:

أ) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: نعم. (كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨).^٣
١) مع تحفظات؟ نعم.^٤

ب) إتفاقيات منظمة العمل الدولية:

١) إتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١٠٠)، ١٩٥١: نعم.
٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل) (رقم ١١١)، ١٩٥٨: نعم.^٥

٤. النظام القانوني:

أ) إشتراك النساء:
١) حق رفع دعوى؟ نعم.^٦



(ج) قانون الأسرة:
 (١) مقنن ومبني على الدين.^{١١}
 (٢) هل من تغييرات مؤخراً؟ نعم، كثيرة. آخرها في ٢٠٠١^{١٢}

٥. الحقوق السياسية :
 (أ) حق الإقتراع؟ نعم (١٩٥٦).^{١٣}
 (ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن او البلديات)؟ نعم.^{١٤}
 (ج) نسبة النساء في المجلس؟ ٢,٤٪ في مجلس العموم.^{١٥}
 (د) نساء في الوزارة؟ نعم، امرأتان (٢٠٠٢).^{١٦}

٦. الدولة :
 (أ) توظيف في جهاز الدولة: نعم.^{١٧}
 (١) في أي القطاعات؟ الإدارة، البلديات، الشرطة.^{١٨}
 (٢) رئيسات دوائر حكومية: نعم.^{١٩}
 (٣) دوائر حكومية تهتم بقضايا النساء: الدائرة العامة لقضايا النساء في وزارة الشؤون الاجتماعية.^{٢٠}

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندري:
 (أ) لجنة وطنية للنساء؟ لجنة النساء الوطنية.^{٢١}

(ب) خطة وطنية للعمل (بعد بيجينغ): نعم.^{٢٢}

(ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{٢٣}

٨. التعليم :
 (أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٤٣,٨٪/٦٦,٦٪.^{٢٤}

(ب) نسب التسجيل الاجمالي إناث/ذكور: المرحلة الابتدائية ١٠٤/٩٦٪ (٢٠٠٠): المرحلة الثانوية ٧٨/٨٤٪ (٢٠٠٠) : المرحلة الثالثة: لم نجد معلومات.^{٢٥}

(ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ٩٩٪ من معلمي رياض الاطفال، ٥٢٪ من معلمي المرحلة الابتدائية، ٤٢٪ من معلمي المرحلة المتوسطة، و٣٧٪ من معلمي المرحلة الثانوية كُن نساء في ١٩٩٦-١٩٩٧. في ٢٠٠٢ كان ٥٣٪ من أساتذة الجامعات نساء.^{٢٦}

٩. الاقتصاد :
 (أ) نسبة نشاط النساء الاقتصادي: ٣٥٪.^{٢٧}

(ب) الحقوق الاقتصادية:
 (١) تملك العقارات؟ نعم.^{٢٨}
 (٢) تملك الاعمال وإدارتها؟ نعم.^{٢٩}
 (٣) تفتح حسابات في مصرف وتقترض باسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

(٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

(ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: ٢٢٪ في ١٩٩١^{٣٠}

١٠. الصحة :
 (أ) إحصاءات ضرورية:
 (١) متوسط العمر المتوقع (ل/ذ): ٦٨,٨/٦٥,٧ سنوات (٢٠٠٠).^{٣١}
 (٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الاول: ٢١,٤ سنوات (١٩٨٠-٩٠).^{٣٢}
 (٣) نسبة الوفيات عند التوليد: ١٧٠ من كل ١٠٠,٠٠٠ ولادة (١٩٨٥-٩٩).^{٣٣}

(ب) حقوق الإنجاب:
 (١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم.^{٣٤}

(٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ نعم، في حالات خاصة.^{٣٥}

(ج) ختان الإناث؟ نعم. يقدر أنه يشكل ٩٧٪.^{٣٦}

(د) توظيف في قطاع الصحة الحديثة: في ١٩٩٦ شكلت النساء ٢٧٪ من مجمل المسجلين في نقابة اطباء؛ ٣٥٪ من المسجلين في نقابة الصيادلة؛ و٣٣٪ من المسجلين في نقابة أطباء الأسنان. كذلك تشكل النساء ٩٢٪ من مجمل العاملين في حقل التمريض.^{٣٧}

١١. الثقافة :
 (أ) هل تعمل النساء في الإعلام -الصحافة المطبوعة؟ الإذاعة؟ التلفزيون؟ نعم.^{٣٨}

(ب) هل تؤدي النساء أدواراً أمام الجمهور (كممثلات، موسيقيات، مغنيات، ألخ)؟ نعم. ٣٩

الهوامش

1. Art.8&Art.11. <http://www.undp-pogar.org/countries/egypt/index.html>
2. Art.6: Ibid.
3. <http://www.un.org/women/watch/daw/cedaw/states>
4. Art.2, Art.9 paragraph 2, Art.16, Art.29 paragraph 2. <http://www.iwraw-ap.org/ConvReservations.html>
5. Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.
6. <http://www.undp-pogar.org/countries/Egypt/gender.html>
7. Ibid.
8. عُيِّنَت أول قاضية في المحكمة الدستورية العليا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. المرجع نفسه.
9. Ibid.
10. النساء تحت سن ٢١ يجب ان ينلن إذن والدهن ليحصلن على جواز سفر ويسافرن: اما المتزوجات، ايا كان عمرهن، فيحتجن الى إذن الزوج http://www.afrol.com/Categories/Women/egypt_women.htm
11. http://www.afrol.com/Categories/Woman/profiles/egypt_women.htm
12. تعديل رقم ١ سنة ٢٠٠١ تحدى للمرة الأولى حق الرجال بان يكون الطلاق في يدهم وحدهم. Arab Human Development Report, 2002: Arab Women Moving Fast , But Still Far to go." <http://mobile.undp.org:8100/rbas/ahdr/PR4.pds>
13. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
14. Ibid.
15. Ibid.
16. <http://weekly.aham.org.eg/2002/576/eg22.htm>
17. <http://www.undp-pogar.org/countries/Egypt/gender.html>
18. Ibid.
19. في ٢٠٠٠ شغلت ١٠,٦٪ من موظفات الدولة مراكز في مستوى وزارتي، اي كوزيرات، نائبات وزير، وسكرتيرات مجلس النواب: United Nations Development Programme (2002) *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
20. <http://www.undp-pogar.org/countries/Egypt/gender.html>
21. Ibid.
22. http://www.wedo.org/monitor/g_survey.htm
23. <http://www.undp-pogar.org/countries/Egypt/gender.html>
24. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented*

- World. New York: Oxford University Press.
25. <http://genderstats.worldbank.org> (check "Summery Gender Profiles")
26. Economic and Social Commission for Western Asia. (2000) *Women and Men in Egypt: A Statistical Portrait*. United Nations New York. & al-Ahram Weekly Online, "Women of the World," Mar.7-13, 2002. <http://weekly.ahram.org.eg22.htm>
27. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
28. Economic and Social Commission for Western Asia (2002). *Women and Men in Egypt: A Statistical Portrait*. United Nations : New York.
29. تملك النساء حوالي ١٧٪ من الاعمال الخاصة. <http://www.undp-pogar.org/countries/Egypt/gender.html>
30. Economic and Social Commission for Western Asia (2000). *Women and Men in Egypt: A Statistical Portrait*. United Nations: New York.
31. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
32. www.unesco.org/culture/worldreport/html_eng/
33. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
34. Economic and Social Commission for Western Asia (2000). *Women and Men in Egypt: a Social Portrait*. United Nations: New York.
35. لإنقاذ حياة الأم، ولكن مع قيود اخرى. <http://www.pregnantpause.org/lex/world02.htm>
36. المسلمون والمسيحيون على السواء يمارسون ختان الإناث. مُنِع في ١٩٥٨. وفي ١٩٩٦ حُرم على كل المتخصصين بشؤون الصحة أن يمارسوه. ولكن في ١٩٩٧ أنقضت محكمة هذا التحريم. ولم يُبَت حتى الآن في دعوى الإستئناف: http://ppfnet.ippf.org/pub/ippf_regions/ippf_countryprofile.asp
37. Economic and Social Commission for Western Asia. (2000). *Women and Men in Egypt: A Statistical Portrait*. United Nations: New York.
38. في ١٩٩٦ كان ٢٠٪ من مجموع المنتسبين الى نقابة الصحافة نساء: Economic and Social Commission for Western Asia (2000). *Women and Men in Egypt: A Statistical Portrait*. United Nations: New York.
39. Ibid.

١. دستور؟ نعم. آخر تعديل: ١٩٨٠. يقر المساواة الجندرية؟ نعم.^١

٢. قانون الجنسية : تمييز جندري؟ نعم.^٢

٣. قرارات دولية :
 (أ) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: نعم (١٦ تموز/يوليو. ١٩٨٠، ١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨١).^٣
 (١) مع تحفظات؟ نعم.^٤

(ب) إتفاقيات منظمة العمل الدولية:
 (١) إتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١٠٠). ١٩٥١: نعم
 (٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل): (رقم ١١١). ١٩٥٨: نعم.^٥

٤. النظام القانوني :
 (أ) إشتراك النساء:
 (١) حق رفع دعوي؟ نعم.^٦
 (٢) العم كمحاميات؟ نعم.^٧
 (٣) كقاضيات؟ نعم.^٨
 (٤) عدد القاضيات؟ واحدة.^٩

(ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ نعم.^{١٠}



٣) كقاضيات؟ نعم.^٦
٤) عدد القاضيات: لم تتوفر المعلومات.

ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ نعم.^٨

ج) قانون الأسرة:

١) مقنن، مبني على الدين.^٩
٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ نعم، تغييرات عديدة في ١٩٧٠.^{١٠}

٥. الحقوق السياسية:

أ) حق الاقتراع؟ لم نجد معلومات.
ب) حق الترشيح؟ لم نجد معلومات.
ج) عدد النساء في مجلس النواب؟ لم تتوفر المعلومات.
د) نساء في الوزارة؟ كلا.

٦. الدولة:

أ) توظيف في جهاز الدولة: نعم.^{١١}
١) في أي القطاعات؟ الشرطة، الجيش.^{١٢}
٢) رئيسات دوائر حكومية؟ كلا.
٣) دوائر حكومية تهتم بقضايا النساء: لم تتوفر المعلومات.

٧. مراقبة الجنندر والنشاط الجندري:

أ) لجنة وطنية للنساء؟ لجنة النساء الوطنية.^{١٣}

ب) خطة وطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ نعم.^{١٤}

ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{١٥}

٨. التعليم:

أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٦٤/٤٣٪ (١٩٩٨).^{١٦}

ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: المرحلة الابتدائية ٩٦/٨٠٪؛ المرحلة الثانوية ٢٥/١٤٪؛ المرحلة الثالثة ١٧/٩٪ (٢٠٠٠).^{١٧}

ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ٧٢٪ من معلمي المدارس الابتدائية، و٥٧٪ من معلمي المدارس الثانوية كنساء في ٢٠٠٠.^{١٨}

٩. الاقتصاد:

أ) نسبة نشاط الإناث الاقتصادي: لم تتوفر المعلومات.

ب) الحقوق الاقتصادية:

١) تملك عقارات: نعم.^{١٩}
٢) تملك أعمال وإدارتها: نعم.^{٢٠}

٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص: لم تتوفر المعلومات.

٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص: لم تتوفر المعلومات.

ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: لم تتوفر المعلومات.

١٠. الصحة:

أ) إحصاءات ضرورية:

١) متوسط العمر المتوقع (ل/ز): ٦٢/٦٠ سنة (٢٠٠٠).^{٢١}
٢) متوسط سن النساء عند الزواج الأول: ٢٢,٣ سنوات (في أوئل التسعينات).^{٢٢}
٣) نسبة الوفيات عند الولادة: ٣١٠ من ١٠٠,٠٠٠ ولادة.^{٢٣}

ب) حقوق الانجاب:

١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم.^{٢٤}
٢) هل الإجهاض مباح؟ نعم، في حالات محدودة.^{٢٥}

ج) ختان الإناث؟ لم يبلغ عن حالات.

د) توظيف في قطاع الصحة الحديثة: لم تتوفر المعلومات.

١١. الثقافة:

أ) هل تعمل النساء في الإعلام – الصحافة المطبوعة؟ الإذاعة؟ التلفزيون؟ نعم.^{٢٦}

ب) هل تؤدي النساء ادواراً امام الجمهور (كممثلات، موسيقيات، مغنيات، الخ)؟ نعم.^{٢٧}

الهوامش

1. Art.19. http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/iz_idx.html
2. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states>
3. Art.2paragrah[f][g], Art.16, and Art.29paragrah1. <http://www.iwrawap.org/ConfReservations.html>
4.Center of Arab Women for Training and Research. (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Pariticipation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.
5. مقابلة شخصية: نديم جرجورة، السفير.
6. المرجع نفسه.
7. المرجع نفسه.
8. لا يسمح للنساء بالسفر خارج البلاد الا برفقة قريب ذكر.
<http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8257.htm>
9. <http://www.law.emory.edu/IFL/legal/iraq.htm>
10. <http://www.law.emory.edu/IFL/index2.html>
11. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/af/8392.htm>
12. Ibid.
13. <http://www.un.org/womenwatch/confer/beijing/national/asiasum.htm>
14. http://www.wedo.org/monitor/g_survey.htm
15. <http://www.un.org/womenwatch/confer/beijing/national/iraqnap.htm>

16. <http://www.undp-pogar.org/countries/iraq/gender.html>
17. <http://genderstats.worldbank.org/check> "Summery Gender Profile"
18. Ibid.
19. http://ippfnet.ippf.org/pub/IPPF_Regions/IPPF_CountryProfile.asp
20. United Nations Development Program (1995). *Iraq: Human Development Report*. Bagdad: Iraqi Economist Association.
21. <http://www.un.org/womenwatch/confer/beijing/national/asiasum.htm>
22. United Nations Development Program. (1995). *Iraq: Human Development Report*. Bagdad: Iraqi Economist Association.
23. http://ippfnet.org/pub/IPPF_Regions/IPPF_CountryProfile.asp
24. حوالي ١٨٪ من النساء المتزوجات يستعملن وسائل منع الحمل. المرجع نفسه.
25. فقط لانقاذ حياة الأم، أو إذا كان الجنين مشوهاً. تأويل محدود. <http://www.pregnantpause.org/lex/world02.htm>
26. مقابلة شخصية. نديم جرجورة، السفير.
27. المرجع نفسه.

١. دستور؟ نعم. آخر تعديل: (في غضون) ١٩٩٠.
يقر المساواة الجندرية؟ نعم.^١

٢. قانون الجنسية: تمييز جندري؟ لم تتوفر المعلومات.

٣. قرارات دولية:

أ) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: نعم (١٣ آب/أغسطس، ١٩٨٦).^٢
١) مع تحفظات؟ نعم.^٣

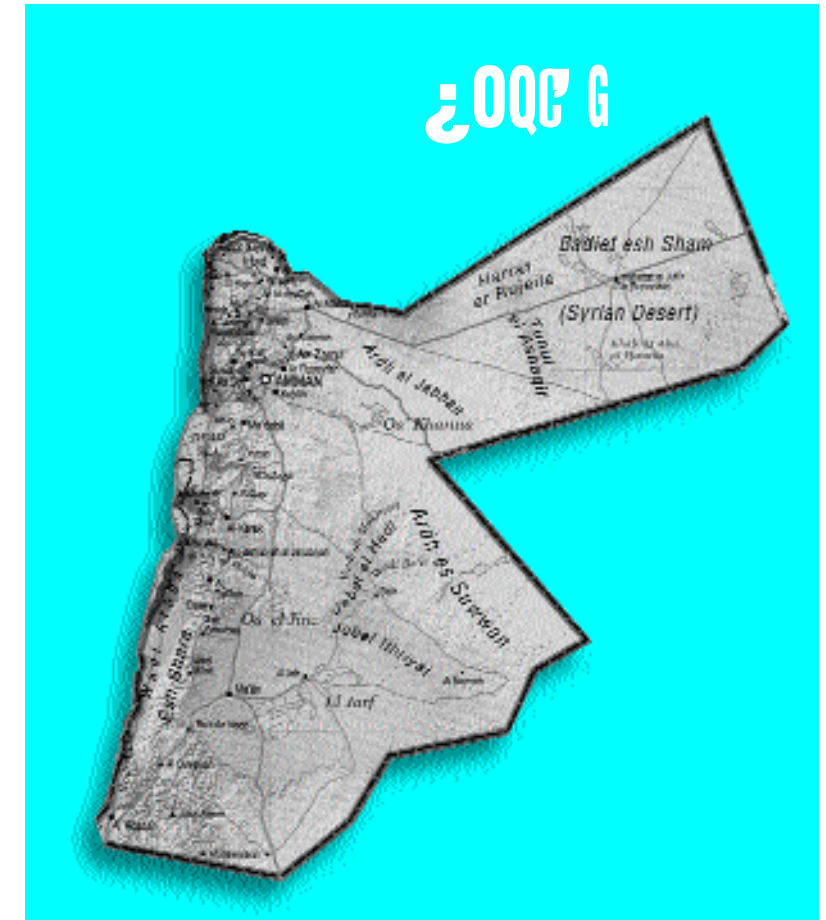
ب) إتفاقيات منظمة العمل الدولية:

١) إتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١٠٠)، ١٩٥١: نعم.
٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل) (رقم ١١١)، ١٩٥٨: نعم.^٤

٤. النظام القانوني:

أ) إشترك النساء:

١) حق رفع دعوى؟ نعم.^٥
٢) العمل كمحاميات؟ نعم.^٦



٤) عدد القاضيات: ١٢ (٢٠٠١).^١

ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ نعم.^{١١}

ج) قانون الأسرة:

١) مقنن، مبني علي الدين.^{١٢}

٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ نعم في ٢٠٠٢.^{١٣}

٥. الحقوق السياسية :

أ) حق الاقتراع؟ نعم (١٩٧٤).^{١٤}

ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن او البلديات)؟ نعم.^{١٥}

ج) نسبة النساء في المجلس؟ ١٠,٣٪ (مجلس النواب):

٧,٥٪ (مجلس الأعيان).^{١٦}

د) نساء في الوزارة؟ نعم.^{١٧}

٦. الدولة :

أ) توظيف في جهاز الدولة: نعم.^{١٨}

١) في أي القطاعات؟ الخدمة المدنية، الشرطة، الجيش.^{١٩}

٢) رئيسات دوائر حكومية؟ نعم.^{٢٠}

٣) دائرة (دوائر) حكومية تهتم بقضايا النساء؟ لم تتوفر المعلومات.

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندري :

أ) لجنة وطنية للنساء؟ نعم، للجنة الاردنية الوطنية للنساء.^{٢١}

ب) خطة وطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ نعم.^{٢٢}

ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{٢٣}

٨. التعليم :

أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٨٣,٩/٩٥,١٪.^{٢٤}

ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: في المرحلة الابتدائية ٦٩/٦٨٪: في المرحلة الثانوية ٦٧/٦٥٪: في المرحلة الثالثة: لم تتوفر المعلومات.

ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ١٠٠٪ من معلمي رياض الاطفال، ٦٠٪ من معلمي المدارس الابتدائية، و٤٧٪ من معلمي المدارس الثانوية كُنَّ من النساء في ١٩٩٤-١٩٩٥: ١٥ امرأة درس في الجامعات مقابل كل ١٠٠ رجل (١٩٩٥).^{٢٥}

٩. الاقتصاد :

أ) نسبة نشاط الإناث الإقتصادي: ٢٦,٦٪.^{٢٦}

ب) الحقوق الاقتصادية:

١) تملك العقارات؟ نعم.^{٢٧}

٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ نعم.^{٢٨}

٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: ٦,١٪ في ١٩٩١.^{٢٩}

١٠. الصحة :

أ) إحصاءات ضرورية:

١) متوسط العمر المتوقع (ل/ذ): ٧١,٨/٦٩,١ سنوات (٢٠٠٠).^{٣٠}

٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الاول: ٢٣,٧ سنوات (١٩٩٤).^{٣١}

٣) نسبة الوفيات عند التوليد: ٤١ من كل ١٠٠,٠٠٠ ولادة (١٩٨٥-١٩٩٩).^{٣٢}

ب) حقوق الإنجاب:

١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم.^{٣٣}

٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ نعم، في حالات محددة.^{٣٤}

ج) ختان الإناث؟ كلا.^{٣٥}

د) توظيف في قطاع الصحة الحديثة: في ١٩٩٧ شكلت النساء ١٢,٧٪ من المسجلين في نقابة اطباء، ٣١,١٪ من المسجلين في نقابة اطباء الاسنان، ٤٢,٦٪ من المسجلين في نقابة الصيادلة، و٧٢,٧٪ من المسجلين في نقابة الممرضين.^{٣٦}

١١. الثقافة :

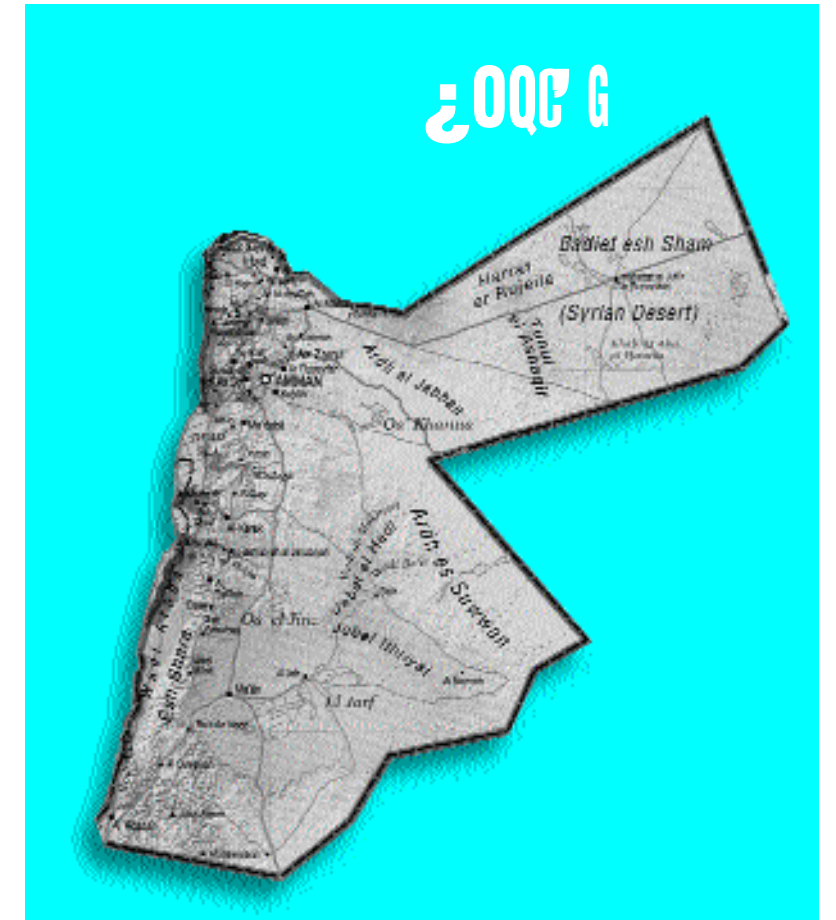
أ) هل تعمل النساء في الإعلام - الصحافة المطبوعة؟ الإذاعة؟ التلفزيون؟ نعم.^{٣٧}

ب) هل تؤدي النساء أدواراً أمام الجمهور(كممثلات، موسيقيات، مغنيات، الخ)؟ نعم.^{٣٨}

الهوامش

1. Art.6. <http://www.undp-pogar.org/countries/jordan/constitution.html> & <http://www.undp-pogar.org/countries/jordan/gender.html>
2. Art.9,10: Suad Joseph, ed. *Gender and Citizenship in the Middle East* (Syracuse University Press, 2000).
3. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states>
4. Art.9 paragraph h2, Art.15 paragraph 4, Art.16 paragraph 1c, d, g: <http://www.iwrawap.org/ConvReservations.html>
5. Center of Arab Women for Training and Research. (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.
6. Economic and Social Commission for Western Asia. (1999). *Women and Men in Jordan: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
7. Ibid.
8. Ibid.
9. <http://escwa.org.lb/divisions/sdd/women.html>
10. يمنح القانون المواطنين حق السفر بحرية الى خارج البلد وفي داخله، باستثناء المناطق العسكرية المحددة. ولكن القانون يفرض على جميع النساء، بما فيهن الاجنبيات المتزوجات من اردنيين، ان يحصلن على إذن خطي من وصي ذكر - عادة الوالد او الزوج - لكي يتقدمن بطلب جواز سفر اردني. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8266.htm>
11. <http://www.undp-pogar.org/countries/jordan/gende.html>
12. Elinor Bray-collins, "MutedVoices" (MA thesis, 2003. See Bibliography).
13. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
14. Ibid.
15. Ibid.
16. ترأست نساء وزارة التنمية الاجتماعية في ١٩٩٥-١٩٩٦، ثم في ٢٠٠٠-٢٠٠٢. كذلك وزارة البريد والاتصالات (٢٠٠٢): النساء رئيسات حكومات ونساء وزيرات: <http://guide2womenleaders.com/Jordan.htm>

17. Economic and Social Commission for Western Asia. (1999). *Women and Men in Jordan: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
18. Ibid.
19. في ١٩٩٨، شغلت ٦,١٪ من موظفات الحكومة مراكز وزارية: Center of Arab Women for Training and Research. (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.
20. Al-Raida. "Women's Centers in the Arab World", Vol. xvii-xviii, no. 90-91.
21. WEDO, Global Survey on National Action Plans to Implement the Beijing Platform, Sept. 1997. http://www.wedo.org/monitor/g_survey.htm
22. Al-Raida, "Women's Centers in the Arab World" Vol. xvii-xviii, No. 90-91.
23. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
24. <http://genderstats.worldbank.org> (check "Summary Gender Profiles")
25. Economic and Social Commission for Western Asia. *Women and Men in the Arab Countries: Education*. New York: United Nations.
26. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
27. Economic and Social Commission for Western Asia. (1999). *Women and Men in Jordan: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
28. Ibid.
29. Economic and Social Commission for Western Asia (1999). *Women and Men in Jordan: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
30. ٥٪ من رؤساء التحرير و ٦,١٢٪ من مجموع الصحفيين كُنَّ نساء في ١٩٩٨. المرجع نفسه.
31. المرجع نفسه.



٤) عدد القاضيات: ١٢ (٢٠٠١).^١

ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ نعم.^{١١}

ج) قانون الأسرة:

١) مقنن، مبني على الدين.^{١١}

٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ نعم في ٢٠٠٢.^{١٢}

٥. الحقوق السياسية :

أ) حق الاقتراع؟ نعم (١٩٧٤).^{١٣}

ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن أو البلديات)؟ نعم.^{١٤}

ج) نسبة النساء في المجلس؟ ١٠,٣٪ (مجلس النواب):

٧,٥٪ (مجلس الأعيان).^{١٥}

د) نساء في الوزارة؟ نعم.^{١٦}

٦. الدولة :

أ) توظيف في جهاز الدولة: نعم.^{١٧}

١) في أي القطاعات؟ الخدمة المدنية، الشرطة، الجيش.^{١٨}

٢) رئيسات دوائر حكومية؟ نعم.^{١٩}

٣) دائرة (دوائر) حكومية تهتم بقضايا النساء؟ لم تتوفر المعلومات.

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندري :

أ) لجنة وطنية للنساء؟ نعم، للجنة الأردنية الوطنية للنساء.^{٢٠}

ب) خطة وطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ نعم.^{٢١}

ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{٢٢}

٨. التعليم :

أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٨٣,٩/٩٥,١٪.^{٢٣}

ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: في المرحلة الابتدائية ٦٩/٦٨٪: في المرحلة الثانوية ٦٧/٦٥٪: في المرحلة الثالثة: لم تتوفر المعلومات.

ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ١٠٠٪ من معلمي رياض الأطفال، ٦٠٪ من معلمي المدارس الابتدائية، و٤٧٪ من معلمي المدارس الثانوية كُنَّ من النساء في ١٩٩٤-١٩٩٥: ١٥ امرأة درس في الجامعات مقابل كل ١٠٠ رجل (١٩٩٥).^{٢٤}

٩. الاقتصاد :

أ) نسبة نشاط الإناث الإقتصادي: ٢٦,٦٪.^{٢٥}

ب) الحقوق الاقتصادية:

١) تملك العقارات؟ نعم.^{٢٦}

٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ نعم.^{٢٧}

٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: ٦,١٪ في ١٩٩١.^{٢٨}

١٠. الصحة :

أ) إحصاءات ضرورية:

١) متوسط العمر المتوقع (ل/ذ): ٧١,٨/٦٩,١ سنوات (٢٠٠٠).^{٢٩}

٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: ٢٣,٧ سنوات (١٩٩٤).^{٣٠}

٣) نسبة الوفيات عند التوليد: ٤١ من كل ١٠٠,٠٠٠ ولادة (١٩٨٥-١٩٩٩).^{٣١}

ب) حقوق الإنجاب:

١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم.^{٣٢}

٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ نعم، في حالات محددة.^{٣٣}

ج) ختان الإناث؟ كلا.^{٣٤}

د) توظيف في قطاع الصحة الحديثة: في ١٩٩٧ شكلت النساء ١٢,٧٪ من المسجلين في نقابة اطباء، ٣١,١٪ من المسجلين في نقابة اطباء الاسنان، ٤٢,٦٪ من المسجلين في نقابة الصيادلة، و٧٢,٧٪ من المسجلين في نقابة الممرضين.^{٣٥}

١١. الثقافة :

أ) هل تعمل النساء في الإعلام - الصحافة المطبوعة؟ الإذاعة؟ التلفزيون؟ نعم.^{٣٦}

ب) هل تؤدي النساء أدواراً أمام الجمهور (كممثلات، موسيقيات، مغنيات، الخ)؟ نعم.^{٣٧}

الهوامش

1. Art.6. <http://www.undp-pogar.org/countries/jordan/constitution.html> & <http://www.undp-pogar.org/countries/jordan/gender.html>
2. Art.9,10: Suad Joseph, ed. *Gender and Citizenship in the Middle East* (Syracuse University Press, 2000).
3. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states>
4. Art.9 paragraph h2, Art.15 paragraph 4, Art.16 paragraph 1c, d, g: <http://www.iwrawap.org/ConvReservations.html>
5. Center of Arab Women for Training and Research. (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.
6. Economic and Social Commission for Western Asia. (1999). *Women and Men in Jordan: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
7. Ibid.
8. Ibid.
9. <http://escwa.org.lb/divisions/sdd/women.html>
10. يمنح القانون المواطنين حق السفر بحرية الى خارج البلد وفي داخله، باستثناء المناطق العسكرية المحددة. ولكن القانون يفرض على جميع النساء، بما فيهن الاجنبيات المتزوجات من اردنيين، ان يحصلن على اذن خطي من وصي ذكر - عادة الوالد او الزوج - لكي يتقدمن بطلب جواز سفر اردني. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8266.htm>
11. <http://www.undp-pogar.org/countries/jordan/gende.html>
12. Elinor Bray-collins, "MutedVoices" (MA thesis, 2003. See Bibliography).
13. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
14. Ibid.
15. Ibid.
16. ترأست نساء وزارة التنمية الاجتماعية في ١٩٩٥-١٩٩٦، ثم في ٢٠٠٠-٢٠٠٢. كذلك وزارة البريد والاتصالات (٢٠٠٢): النساء رئيسات حكومات ونساء وزيرات: <http://guide2womenleaders.com/Jordan.htm>

17. Economic and Social Commission for Western Asia. (1999). *Women and Men in Jordan: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
18. Ibid.
19. في ١٩٩٨، شغلت ٦,١٪ من موظفات الحكومة مراكز وزارية: Center of Arab Women for Training and Research. (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.
20. Al-Raida. "Women's Centers in the Arab World", Vol. xvii-xviii, no. 90-91.
21. WEDO, Global Survey on National Action Plans to Implement the Beijing Platform, Sept. 1997. http://www.wedo.org/monitor/g_survey.htm
22. Al-Raida, "Women's Centers in the Arab World" Vol. xvii-xviii, No. 90-91.
23. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
24. <http://genderstats.worldbank.org> (check "Summary Gender Profiles")
25. Economic and Social Commission for Western Asia. *Women and Men in the Arab Countries: Education*. New York: United Nations.
26. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
27. Economic and Social Commission for Western Asia. (1999). *Women and Men in Jordan: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
28. Ibid.
29. Economic and Social Commission for Western Asia (1999). *Women and Men in Jordan: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
30. ٥٪ من رؤساء التحرير و ٦,١٢٪ من مجموع الصحفيين كُنَّ نساء في ١٩٩٨. المرجع نفسه.
31. المرجع نفسه.

(ب) هل من قوانين مدنية تنطبق قط إما على الرجال أو على النساء؟ نعم.^{١٠}

(ج) قانون الأسرة:

(١) ديني.^{١١}

(٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ كلا.

٥. الحقوق السياسية:

(أ) حق الإقتراع؟ نعم (١٩٥٢).^{١٢}

(ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن أو البلديات)؟ نعم.^{١٣}

(ج) نسبة النساء في مجلس النواب: ٢.٣٪.^{١٤}

(د) نساء في الوزارة؟ كلا.

٦. الدولة:

(أ) توظيف في جهاز الدولة: نعم.^{١٥}

(١) في أي القطاعات؟ الخدمة المدنية، البلديات.^{١٦}

(٢) رئيسات دوائر حكومية؟ نعم.^{١٧}

(٣) دائرة (دوائر) حكومية تهتم بقضايا النساء: وزارة الشؤون الاجتماعية.^{١٨}

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندري:

(أ) لجنة وطنية للنساء؟ نعم، اللجنة الوطنية للنساء اللبنانيات.^{١٩}

(ب) الخطة الوطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ نعم، إستراتيجية النساء اللبنانيات الوطنية.^{٢٠}

(ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{٢١}

٨. التعليم:

(أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٨٠.٣٪/٩٢.١٪.^{٢٢}

(ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: في المرحلة الابتدائية:

٩٧٪/٧٧٪؛ في المرحلة الثانوية: ١٠٩٪/٧٩٪؛ في المرحلة الثالثة: ١٠٢٪/٣٩٪ (١٩٩٨).^{٢٣}

(ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ٦٢.٢٪ في مهنة التعليم نساء (١٩٩٧) و ٤٤٪ منهم يعملون في المراحل المتوسطة. ٢٤

٩. الاقتصاد:

(أ) نسبة نشاط الإناث الاقتصادي: ٢٩.٦٪.^{٢٤}

(ب) الحقوق الاقتصادية:

(١) تملك العقارات؟ نعم.^{٢٥}

(٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ نعم.^{٢٦}

(٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

(٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ نعم.^{٢٨}

(ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: ٢٠.٥٪ (١٩٩٧).^{٢٩}

١٠. الصحة:

(أ) إحصاءات ضرورية:

(١) متوسط العمر المتوقع (إ/ذ): ٧٤.٦/٧١.٥ سنوات (٢٠٠٠).^{٣٠}

(٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: ٢٧.٥ سنوات (١٩٩٦).^{٣١}

(٣) نسبة الوفيات عند التوليد: ١٠٠ من كل ١٠٠٠ ولادة (١٨٥-٩٩).^{٣٢}

(ب) حقوق الإنجاب:

(١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم.^{٣٣}

الهوامش

1. Art.7: Lebanon: Constitution, <http://www.undp-pogar.org/countries/lebanon/constitution.htm>
2. Art.7: Ibid.
3. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states>.
4. Article 9 paragraph 2; Article 16 paragraph 1c,d,f,g; Article 29 paragraph 2[1]: <http://www.iwraw.ap.org/ConvReservations.htm>
5. Center of Arab Women for Training and Research. (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.
6. Economic and Social Commission for Western Asia. (2002). *Women and Men in Lebanon: a Statistical Portrait*. New York: United Nations.
7. Ibid.
8. Ibn Khaldoun Center. "Civil Society: Democratization in the Arab World" <http://www.ibnkhaldoun.org/newsletter/1998/aug/indic.html>.
9. Ibid.
10. يجب ان تحصل المتزوجة على توقيع زوجها لتتقدم بطلب جواز سفر. مع ان الرجل يستطيع الحصول على جوازات سفر لأولاده من غير إن زوجته، فالمرأة لا تستطيع الحصول على جوازات سفر لأولادها من غير موافقة الزوج. يستطيع الزوج ان يمنع زوجته من مغادرة البلاد: وزارة الخارجية الاميركية. لبنان: تقرير البلد عن حقوق الانسان. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8270.htm>
11. <http://www.law.emory.edu/IFL/legal/lebanon.htm>
12. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
13. Ibid.
14. Ibid.
15. <http://www.undp-pogar.org/countries/lebanon/gender.html>
16. Ibid.
17. تشغل امرأتان مناصب من الدرجة الأولى في الحكومة، واحدة هي المديرية العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية، والثانية سفيرة. النساء اللواتي في وظائف الدرجة الثانية يعملن عادة سيكريتيرات لوزارة الخرجية. Economic and Social Commission for Western Asia (2002). *Women and Men in Lebanon: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
18. http://www.undp_pogar.org/countries/lebanon/gender.html
19. Ibid.
20. WEDO, *Global Survey on National Action Plans to Implement the Beijing Platform*, Sept. 1997: http://www.wedo.org/monitor/g_survey.htm
21. تشمل: المنظمة غير الحكومية لمتابعة بيجينغ، اللجنة الوطنية لحقوق

1. المرأة، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، لبنان: نساء في المجال العام. <http://www.undp-pogar.org/countries/lebanon/gender.html>
22. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
23. <http://genderstats.worldbank.org> (check "Wummary Gender Profiles")
24. Economic and Social Commission for Western Asia (2002). *Women and Men in Lebanon: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
25. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
26. U.S. Department of State. Lebanon: Country Report on Human Rights, <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8270.htm>
27. Economic and Social Commission for Western Asia (2002). *Women and Men in Lebanon: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
28. Economic and Social Commission for Western Asia (2002). *Women and Men in Lebanon: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
29. Ibid.
30. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
31. Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.
32. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
33. Economic and Social Commission for Western Asia (2002). *Women and Men in Lebanon: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
34. فقط لإنقاذ حياة الأم: ملخص قوانين الإجهاض في جميع أنحاء العالم: <http://www.pregnantpause.org/lex/world02.htm>
35. Economic and Social Commission for Western Asia (2002). *Women and Men in Lebanon: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
36. في ١٩٩٥ شكلت النساء ٣٢٪ من رؤساء تحرير الصحف في لبنان. كذلك شكلت النساء ٣٥٪ من مجمل موظفي الإذاعات: المرجع نفسه.
37. المرجع نفسه.



١. دستور؟ نعم. آخر تعديل: ١٩٩٠. يقر المساواة الجندرية؟ نعم.^١

٢. قانون الجنسية: تمييز جندري؟ نعم.^٢

٣. قرارات دولية:

(أ) إتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة: نعم (٢١ آب/أغسطس ١٩٩٧).^٣
(١) مع تحفظات؟ نعم.^٤

(ب) إتفاقيات منظمة العمل الدولي:

(١) إتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١٠٠)، ١٩٥١: نعم.
(٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل) (رقم ١١١)، ١٩٥٨: نعم.^٥

٤. النظام القانوني:

(أ) إشتراك النساء:

(١) حق رفع دعوى؟ نعم.^٦

(٢) العمل كمحاميات؟ نعم.^٧

(٣) كقاضيات؟ نعم.^٨

(٤) عدد القاضيات: ٥٥ (١٩٩٨).^٩



(٢) العمل كمحاميات؟ نعم.^٦
(٣) كقاضيات؟ نعم.^٧
(٤) عدد القاضيات: لم تتوفر المعلومات.

(ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ نعم.^٨

(ج) قانون الأسرة:
(١) مقنن، مبني على الدين.^٩
(٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ لم تتوفر المعلومات.

٥. الحقوق السياسية:
(أ) حق الاقتراع؟ نعم (١٩٦٤).^{١٠}
(ب) حق الترشيح؟ نعم.^{١١}
(ج) نسبة النساء في مجلس النواب؟ لم تتوفر المعلومات.
(د) نساء في الوزارة؟ نعم.^{١٢}

٦. الدولية:
(أ) توظيف في جهاز الدولة؟ نعم.^{١٣}
(١) في أي القطاعات؟ الخدمة المدنية والجيش.^{١٤}
(٢) رئيسات دوائر حكومية؟ نعم.^{١٥}
(٣) دائرة شؤون المرأة (قسم من مؤتمر الشعب).^{١٦}

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندي:
(أ) لجنة وطنية للنساء؟ لم تتوفر المعلومات.
(ب) الخطة الوطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ لم تتوفر المعلومات.

(ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{١٧}

٨. التعليم:

(أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٦٨.٢/٩٠.٨٪^{١٨}

(ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: في المرحلة الابتدائية: ١٥٤/١٥٢٪؛ في المرحلة الثانوية: ٧٣/٨١٪؛ في المرحلة الثالثة: ٥٦/٥٧٪ (٢٠٠٠).^{١٩}

(ج) توزيع الإناث والذكور في مهنة التعليم: في ١٩٩٩ شكلت النساء ٨٠٪ من معلمي المدارس الابتدائية و٥٤٪ من معلمي المدارس الثانوية.^{٢٠}

٩. الاقتصاد:

(أ) نسبة نشاط النساء الاقتصادي: ٢٥.٥٪.^{٢١}

(ب) الحقوق الاقتصادية:

(١) تملك العقارات؟ نعم.^{٢٢}
(٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ نعم.^{٢٣}
(٣) تفتح حساباً في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.
(٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ نعم.^{٢٤}

(ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: لم تتوفر المعلومات.

١٠. الصحة:

(أ) إحصاءات ضرورية:
(١) متوسط العمر المتوقع (ل/ذ): ٦٨.٨/٧٢.٨ سنوات (٢٠٠٠).^{٢٥}
(٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: ٢٨.٢ سنة (١٩٩٥).^{٢٦}
(٣) نسبة الوفيات عند التوليد: ٧٥ من كل ١٠٠,٠٠٠ ولادة (١٩٨٥-٩٩).^{٢٧}

(ب) حقوق الإنجاب:

(١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم.^{٢٨}
(٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ نعم، في حالات محدودة.^{٢٩}

(ج) ختان الإناث؟ نعم.^{٣٠}

(د) توظيف في قطاع الصحة الحديثة: لم تتوفر المعلومات.

١١. الثقافة:

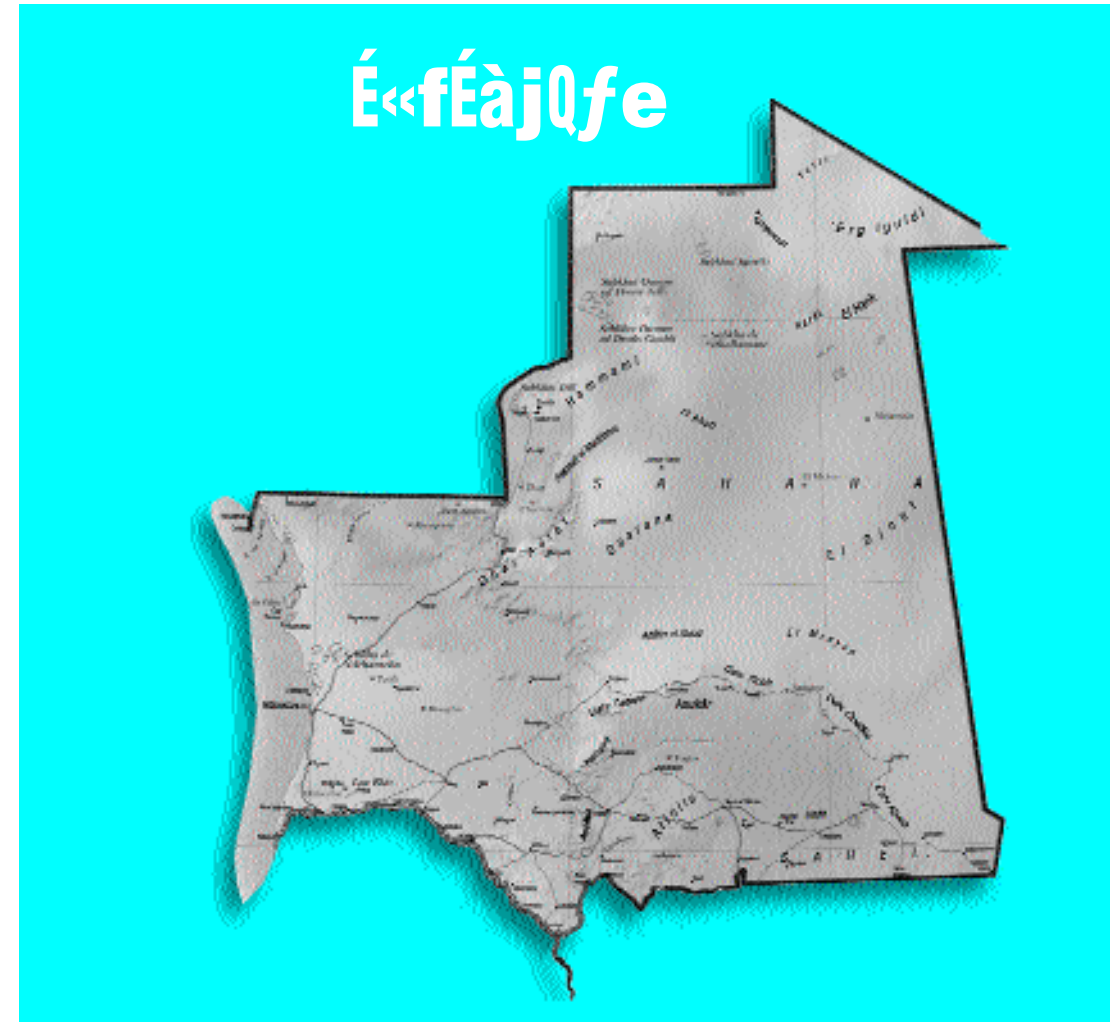
(أ) هل تعمل النساء في الإعلام - الصحافة المطبوعة؟ الإذاعة؟ التلفزيون؟ نعم.^{٣١}

(ب) هل تؤدي النساء أدواراً أمام الجمهور (كمنشآت، موسيقيات، مغنيات، الخ)؟ نعم.^{٣٢}

الهوامش

1. Art.5: <http://www.undp-pogsr.org/countries/lybia/index.html>, http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/ly_index.html
2. "Gender & Citizenship Campaign: Women's Right to Nationality" http://www.amanjordan.org/english/daily_news/umview.php?ArtID=73.
3. <http://www.un.prg/womenwatch/daw/cedaw/states>
4. Art.2paragraph16[c] [d]: <http://www.iwraw-ap.org/ConvReservations.html/>
5. Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Pariticipation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.
6. "Women's Lybia: Gaddafi and Gender Equality", <http://www.archive.independent.com.mt/2001/0308/n10.htm>
7. "Report of the Committee on the Elimination of Discrimination Against Women," 13th Session, <http://www.un.org/documents/ga/docs/49/Plenary>.
8. يجب ان تحصل النساء على إذن ازواجهن ليستطعن السفر الى الخارج: <http://www.afrol.com/Categoris/Women/msindex.htm>
9. صدر قانون الاسرة في ١٩٨٤: <http://www.law.emory.edu/IFL/>
10. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
11. Ibid.
12. بين ١٩٩٢ و ١٩٩٤ كانت هناك وزيرتان، الواحدة وزيرة التعليم والأخرى وزيرة الشباب والرياضة. في آذار/مارس ٢٠٠٠ حُلت جميع الوزارات ووزعت مهامها على السلطات المحلية: <http://www.guide2womenleaders.com/libya.htm>
13. <http://www.undp-pogsr.org/countries/lybia/gender.html>
14. Ibid.
15. ٥.١٢٪ من موظفات الحكومة شغلن مراكز وزارية ودون الوزارية في United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented*

- World. New York: Oxford University Press.
16. <http://www.undp-pogsr.org/countries/lybia/gender.html>
17. <http://www.euronet.nl/-fullmoon/womlist/countries>
18. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
19. <http://genderstats.worldbank.org> (check "Summary Gender Profiles")
20. United Nations Development Programme (1999). *Libya: Human Development Report*.
21. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
22. [Cer.utoronto.ca/cultural/English/libya/family.html](http://www.utoronto.ca/cultural/English/libya/family.html)
23. بعثة الجماهيرية الليبية الدائمة الى الأمم المتحدة، تصريح الدكتورة سلمى عبد الجبار. <http://www.un.org/womenwatch/daw/followup/beijing+5stat/statments/libya9.htm>
24. Ibid.
25. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
26. United Nations Development Programme (1999). *Libya: Human Development Report*.
27. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
28. ١.٤٥٪ من النساء المتزوجات استعملن وسائل منع الحمل في ١٩٩٥: United Nations Development Programme (1999). *Libya: Human Development Report*.
29. اذا كان الإجهاض لانقاذ حياة الأم: <http://www.pregnant-pause.org/lex/world02.htm>
30. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8273.htm>
31. LIBYANA. www.libyana.org
32. Ibid.



(أ) إشترك النساء:
 (١) حق رفع دعوى؟ نعم.^١
 (٢) العمل كمحاميات؟ نعم.^٢
 (٣) كقاضيات؟ نعم.^٣
 (٤) عدد القاضيات: لم تتوفر المعلومات.

(ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط اما على الرجال او على النساء؟ لم تتوفر المعلومات.

(ج) قانون الاسرة:
 (١) ديني.^٤
 (٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ لم تتوفر المعلومات.

٥. الحقوق السياسية:
 (أ) حق الاقتراع؟ نعم (١٩٦١).^٥
 (ب) حق الترشيح؟ نعم.^٦
 (ج) نسبة النساء في المجلس؟ ٣.٨٪ في مجلس النواب: ١.٨٪ في مجلس الأعيان.^٧
 (د) نساء في الوزارة؟ نعم.^٨

٦. الدولة:
 (أ) توظيف في جهاز الدولة: نعم/^٩
 (١) في اي القطاعات؟ الخدمة المدنية والشرطة.^{١٠}
 (٢) رئيسات دوائر حكومية؟ نعم.^{١١}
 (٣) دائرة(دوائر) حكومية مهتمة بقضايا النساء: وزارة شؤون المرأة.^{١٢}

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندري:

(أ) لجنة وطنية للنساء؟ نعم.^{١٣}
 (ب) الخطة الوطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ مسودة خطة.^{١٤}
 (ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{١٥}

٩. التعليم:

(أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٣٠.١/٧.٥٠٪.^{١٦}
 (ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: في المرحلة الابتدائية ٨١/٨٦٪؛ في المرحلة الثانوية ١٥/٢١٪ (٢٠٠٠).^{١٧} المرحلة الثالثة: لم تتوفر المعلومات.

(ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ٢٦٪ من معلمي المدارس الابتدائية و ١٠٪ من معلمي المدارس الثانوية كَن من الإناث في ٢٢٠٠٠.

١٠. الاقتصاد:

(أ) نسبة نشاط الإناث الاقتصادي: ٦٣.٤٪.^{١٨}

(ب) الحقوق الاقتصادية:

(١) تملك عقارات؟ نعم.^{١٩}
 (٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ نعم.^{٢٠}
 (٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.
 (٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

(ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: ٣٦.٥٪ في أوائل التسعينات.^{٢١}

١١. الصحة:

(أ) احصاءات ضرورية:

(١) متوسط العمر المتوقع (ل/ز): ٤٩.٩/٥٣.١ سنوات (٢٠٠٠).^{٢٢}
 (٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: ١٩.٤ سنوات (١٩٨٠-١٩٠).^{٢٣}

الهوامش

1. ART.5 & ART. 8: http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/mr_index.html
2. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states>
3. باستثناء ما يناقض الشريعة. <http://www.iwraw-ap.org/ConvReservation.html/>
4. Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation*. Tunisia: CAWTAR.
5. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/af/8392.htm>
6. Ibid.
7. Ibid.
8. http://www.afrol.com/Categories/Women/profiles/mauritania_women.htm
9. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
10. Ibid.
11. Ibid.
12. ترأست نساء وزارات الصحة، التضامن الاجتماعي، والخدمات الانسانية <http://www.guide2womenlead.com/Mauritania.htm> (١٩٩٧-٢٠٠٠) وشؤون المرأة (١٩٩٨).
13. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/af/8392.htm>
14. Ibid.
15. ٦.١٣٪ من موظفات الحكومة شغلن مناصب وزارية (٢٠٠٠): United Nations Development Programme (2000). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
16. <http://www.guide2womenleaders.com/mauritania.html>
17. http://www.wedo.org/monitor/g_survey.htm
18. <http://euronet.nl/-fullmoon.womlist/countries/mauritania.htm>

19. Ibid.
20. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
21. <http://genderstats.worldbank.org> (check "Summerly Gender Profiles")
22. Ibid.
23. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
24. http://www.metimes.com/issue98-26/reg/mauritania_plugs_into.htm
25. Ibid.
26. http://www.fao.org/docrep/x0176e/x0176e04.htm#P305_32084
27. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
28. http://www.unesco.org/culture/worldreport/html_eng/table25.htm
29. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
30. http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_series_results.asp?rowID=732
31. فقط لإنقاذ حياة الأم: <http://www.pregnant-pause.org/lex/world02.htm>
32. المعدل حوالي ٢٥٪: ٩٥٪ بين السنونكي والهالبولار، ٣٠٪ بين نساء المغربيين. ليس هناك قانون يمنع ختان الإناث. http://ippfnet.ippf.org/pub/ippf_regions/ippf_countryprofile.asp

١. دستور؟ نعم. آخر تعديل: أيلول، سبتمبر، ١٩٩٦. يقر المساواة الجندرية؟ نعم.^١

٢. قانون الجنسية، تمييز جندري؟ لم تتوفر المعلومات.

٣. إتفاقات دولية:

(أ) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: نعم (١٠ ايار/مايو ٢٠٠١)^٢

(١) مع تحفظات؟ نعم.^٣

(ب) إتفاقيات منظمة العمل الدولية:

(١) إتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١٠٠)، ١٩٥١: نعم.

(٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل) (رقم ١١١) ١٩٥٨: كلا.^٤

٤. النظام القانوني

Uö -- Yg



- (١) حق رفع دعوى؟ نعم.^٥
 (٢) العمل كمحاميات؟ نعم.^٦
 (٣) كقاضيات؟ نعم.^٧
 (٤) عدد القاضيات: كان هناك ٤٤٢ قاضية في ١٩٩٨

(ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ نعم.^٨

(ج) قانون الأسرة:

- (١) ديني.
 (٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ نعم في ١٩٩٣

٥. الحقوق السياسية:

- (أ) حق الاقتراع؟ نعم (١٩٦٣).^٩
 (ب) حق الترشيح؟ نعم.^{١٠}
 (ج) نسبة النساء في المجلس؟ ٠.٦٪ (في مجلس النواب): ٠.٤٪ في مجلس الأعيان.^{١١}
 (د) نساء في الوزارة؟ نعم.^{١٢}

٦. الدولة:

- (أ) توظيف في جهاز الدولة؟ نعم.
 (١) في أي القطاعات؟ الخدمة المدنية.^{١٣}
 (٢) رئيسات دوائر حكومية؟ نعم.^{١٤}
 (٣) دائرة (دوائر) حكومية مهتمة بقضايا النساء: وزارة حقوق الانسان.^{١٥}

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندي:

- (أ) لجنة وطنية للنساء؟ لم تتوفر المعلومات.
 (ب) الخطة الوطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ نعم.^{١٦}

(ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{١٧}

٨. التعليم:

- (أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٦١.٨/٣٦.٦٪.^{١٨}
 (ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: في المرحلة الابتدائية ١٠٧/٨٧٪ : في المرحلة الثانوية ٤٤/٣٥٪ في المرحلة الثالثة ١١/٨٪.^{١٩}

(ج) توزيع الإناث والذكور في مهنة التعليم: ٣٩٪ من معلمي المدارس الابتدائية و٣٣٪ من معلمي المدارس الثانوية كن من الإناث في ٢٢٠٠ وفي ١٩٩٨ كان ربع أساتذة الجامعة من النساء.^{٢٠}

٩. الاقتصاد:

(أ) نسبة نشاط الإناث الاقتصادي: ٤١.٤٪.^{٢١}

(ب) الحقوق الاقتصادية:

- (١) تملك العقارات؟ نعم.^{٢٢}
 (٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ نعم.^{٢٣}
 (٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.
 (٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

(ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: ١٦٪ في ١٩٩١^{٢٤}

١٠. الصحة:

- (أ) إحصاءات ضرورية:
 (١) متوسط العمر المتوقع (إ/ذ): ٦٩.٥/٤٩.٩ سنوات (٢٠٠٠).^{٢٥}
 (٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: ٢٥.٨ سنوا (١٩٩٤).^{٢٦}
 (٣) نسبة الوفيات عند التوليد: ٢٣٠ من ١٠٠,٠٠٠ ولادة (١٩٨٥-١٩٩٩).^{٢٧}

(ب) حقوق الإنجاب:

- (١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم.^{٢٨}
 (٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ نعم، في حالات محدودة.^{٢٩}

(ج) ختان الإناث؟ كلا.

(د) توظيف قي قطاع الصحة الحديثة: في ١٩٩٨ كان ثلث الاطباء من النساء.^{٣٠}

١١. الثقافة:

(أ) هل تعمل النساء في الإعلام - الصحافة المطبوعة؟ الإذاعة؟ التلفزيون؟ نعم.^{٣١}

(ب) هل تؤدي النساء أدواراً امام الجمهور (كممثلات، موسيقيات، مغنيات، الخ)؟ نعم.^{٣٢}

الهوامش

1. Art.5& Art.8: http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/mo_index.html
2. Art.6: Suad Joseph ed. *Gender and Citizenship in the Middle East*, Syracuse: Syracuse University Press, 2000.
3. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states>
4. Art.9 paragraph 2, Art.16 & Art.29: <http://www.iwraw-ap.org/ConvReservations.html>
5. Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR
6. <http://www.ibnkhaldun.org/newsletter/1998/aug/indic.html>
7. Ibid.
8. Ibid.
9. Ibid.
10. مثلاً، «يجب ان تحصل النساء على إذن من المحكمة ليمسح لهن برفع دعوى على أزواجهن»: Laurie Brand, *Women, the State and Political Liberalization*. New York: Columbia University Press, 1998, p.58.
11. أدخلت على القانون اصلاحات كبيرة متعلقة بالزواج والحضانة وتعدد الزوجات والطلاق: <http://www.law.emory.edu/IFL/legal/morocco.htm>
12. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
13. Ibid.
14. Ibid.
15. في ٢٠٠٢ كانت ثلاث نساء في الوزارة: <http://www.undp-pogar.org/countries/morocco/gender.html>
16. http://www.afrol.com/Categorie/women/profiles/morocco_women.htm
17. في ٢٠٠٢ شغلت ٩.٤٪ من موظفات الحكومة مراكز وزارية: United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
18. <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf> (By Country).
19. http://www.wedo.org/monitor/g_survey.htm
20. http://www.arab.net/morocco/govt/mo_govintro.html
21. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
22. <http://genderstats.worldbank.org> (check "Summery Gender Profiles")
23. Ibid.
24. <http://www.undp-pogar.org/countries/morocco/gender.html>
25. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
26. «فقط ٥٠٠٠ امرأة مغربية يدرن اعمالاً». <http://www.afrol.com/Categories/women/mindex.htm>
27. Ibid.
28. http://www.fau.org/docrep/x0176e/x0176e04.htm#P305_32084.
29. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
30. Morocco; The National Human Development Report, 1998/1999.
31. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
32. في ١٩٩٧ استخدم ٨.٥٨٪ من النساء المتزوجات وسائل منع الحمل-Mo. rocco: The National Human Development Report, 1998/1999.
33. فقط لإنقاذ حياة الأم وللحفاظ على صحتها العقلية والجسدية. ويجب الإجهاض خلال الاشهر الثلاثة الأولى من الحمل. «موجز قوانين الإجهاض في كافة انحاء العالم». <http://www.pregnantpause.org/lex/world02.htm>.
34. www.undp-pogar.org/countries/morocco/gender.html
35. السفير.
36. المرجع نفسه.

أعز



(٢) العمل كمحاميات؟ لم تتوفر المعلومات.
(٣) كقاضيات؟ لم تتوفر المعلومات.
(٤) عدد القاضيات: لم تتوفر المعلومات.

(ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ نعم.^٦

(ج) قانون الأسرة:

(١) غير مقنن، ديني.^٧
(٢) هل من تغييرات مؤخراً؟ لم تتوفر المعلومات.

٥. الحقوق السياسية:

(أ) حق الاقتراع؟ كلا.^٨
(ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن أو البلديات)؟ كلا.^٩
(ج) نسبة النساء في المجلس؟ إمرأتان في مجلس الشورى، وخمس في مجلس الدولة.^{١٠}
(د) نساء في الوزارة؟ كلا.^{١١}

٦. الدولة:

(أ) توظيف في جهاز الدولة؟ نعم.^{١٢}
(١) في أي القطاعات؟ الإدارة المدنية، الجيش، الشرطة. حوالي ٢٠٪ من موظفات الدولة نساء.^{١٣}
(٢) رئيسات دوائر حكومية؟ نعم.^{١٤}
(٣) دائرة (دوائر) حكومية مهتمة بقضايا النساء: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني.^{١٥}

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندي:

(أ) لجنة وطنية للنساء؟ لم تتوفر المعلومات.^{١٦}
(ب) الخطة الوطنية للعمل (بعد جينغ)؟ نعم.^{١٧}

(ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{١٨}

٨. التعليم:

(أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٦١,٦ / ٨٠,١٪.^{١٩}

(ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: المرحلة الابتدائية ٧٢/٧٧٪: المرحلة الثانوية ٦٧/٦٨٪: المرحلة الثالثة: لم تتوفر المعلومات.

(ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ٥٢٪ من معلمي المدارس الابتدائية و ٥٠٥ من معلمي المدارس الثانوية كن نساء في ٢٠٠٢.^{٢٠}

٩. الاقتصاد:

(أ) نسبة نشاط النساء الإقتصادي: ١٩,٢٪.^{٢١}

(ب) حقوق إقتصادية:

(١) تملك العقارات؟ نعم.^{٢٢}
(٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ لم تتوفر المعلومات.
(٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ كلا.^{٢٣}
(٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

(ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: لم تتوفر المعلومات.

١٠. الصحة:

(أ) إحصاءات ضرورية:

(١) متوسط العمر المتوقع (ل/ز): ٦٩,٧ / ٧٢,٦ سنوات.^{٢٤}
(٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: لم تتوفر المعلومات.
(٣) نسبة الوفيات عند التوليد: ١٤ من ١٠٠,٠٠٠ ولادة (١٩٨٥-١٩٩٩).^{٢٥}

(ب) حقوق الإنجاب:

(١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم.^{٢٦}
(٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ نعم، في حالات محدودة.^{٢٧}

(ج) ختان الإناث؟ نعم.^{٢٨}

(د) توظيف في قطاع الصحة الحديثة: تعمل النساء كطبيبات وممرضات.^{٢٩}

١١. الثقافة:

(أ) هل تعمل النساء في الإعلام - الصحافة المطبوعة؟ الإذاعة؟ التلفزيون؟ لم تتوفر المعلومات.

(ب) هل تؤدي النساء أدواراً أمام الجمهور (كممثلات، موسيقيات، مغنيات الخ.)؟ لم تتوفر المعلومات.

الهوامش

1. Artvile 17: http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/mu00000_.html
2. http://www.hri.ca/forthere_cord2001/vol3/omantb.htm
3. <http://www.womenstreaty.org/facts.htm>
4. Center of Arab Women for Training and Research(2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR, p.195.
5. Ibid, p.195.
6. للحصول على جواز سفر وترك البلاد يجب ان تحصل المرأة على إذن زوجها، والدها او اقرب ذكر لها. ولكن امرأة حاصلة على تذكرة هوية وطنية (التي لا تصدر الا بإذن قريب ذكر) تستطيع ان تسافر الى بعض دول مجلس التعاون الخليجي من غير جواز سفر.
7. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2002/18285.htm>
8. <http://www.un.org/womenwatch/daw/followup/beijing+5stat/statments/oman8.htm> & Center of Arab Women for Training and Research(2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR, p.194.
9. Ibid. Also see <http://www.un.org/womenwatch.dae.forrowup.beijing+stat/statments/oman8.htm> Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR, p. 194.
10. <http://www.gulf-news.com/Article/news.asp?ArticleID=43140>
11. <http://www.omant.com/english/government/ministers.asp?cat=gov>
12. <http://www.rop.gov.om/searchresult.asp>
13. <http://www.undp-pogar.org/countries/oman/gender.html&http://www.internationalspecialreports.com/middleeast/99/oman/18.html>
14. المرجع نفسه. عُيِّنَت اول سفيرة عمانية في ايلول/سبتمبر ١٩٩٩.

15. تقدم الوزارة دعماً لقضايا النساء بواسطة مساعدة وتمويل اتحاد النساء العمانيات ومراكز مجتمعات محلية للتنمية: <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8286.htm>
16. <http://www.undp-pogar.org/countries/oman/gender.html>
17. <http://www.un.org/womenwatch/confer/beijing/national/omannap.htm>

18. لجنة تنسيق عمل النساء التطوعي. <http://www.newsbriefsoman.info/features/omanwomen.htm>
19. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
20. <http://genderstats.worldbank.org> (check "Summary Gender Profiles")
21. Ibid.
22. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
23. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8286.htm>
24. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8286.htm>
25. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
26. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
27. http://www.overpopulation.com/faq/Population_Control/contraception/near_east.html
28. فقط لإنقاذ حياة الأم او الحفاظ على صحتها.
29. بعض المجتمعات النادرة في الداخل تمارس ختان الإناث. عدد الحالات ضئيل وينقص سنوياً.
30. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8286.htm>
30. <http://www.undp-pogar.org/countries/oman/gender.html>

١. دستور؟ نعم (قانون أساسي). العديل الأخير: ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.
يقر المساواة الجنديرة؟ نعم.^١

٢. قانون الجنسية: تمييز جنديري؟ نعم.^٢

٣. قرارات دولية:

(أ) إتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة: كلا.^٣

(ب) إتفاقيات منظمة العمل الدولية:

(١) إتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١٠٠)، ١٩٥١: كلا.^٤
(٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل) (رقم ١١١)، ١٩٥٨: كلا.^٥

٤. النظام القانوني:

(أ) إشتراك النساء:

(١) حق رفع دعوى؟ لم تتوفر المعلومات.

فلسطين

لم تحدّد بعد حدود دولة فلسطين المستقبلية. هذه الخريطة تمثل فلسطين/اسرائيل عام ١٩٤٨، والضفة الغربية وغزة قبيل حرب ١٩٦٧.



١. دستور؟ مسودة قانون أساسي. يقرّ المساواة الجندرية؟ لا يزال تحت البحث.

٢. قانون الجنسية: تمييز جندي؟ لم تتوفر المعلومات.

٣. قرارات دولية:

(أ) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: كلا. ٢

(ب) إتفاقيات نظمة العمل الدولية:

(١) إتفاقية المساواة في الأجر (رقم ١٠٠) ١٩٥١:

(٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل) (رقم ١١١) ١٩٥٨:

٤. النظام القانوني:

(أ) إشترك النساء:

(١) حق رفع دعوى؟ نعم.

(٢) العمل كمحاميات؟ نعم.

(٣) كقاضيات؟ نعم.

(٤) عدد القاضيات: ٣,١٣٪ من القضاة في الضفة الغربية و ٥,٥٦٪ من القضاة في غزة كُنّ نساء في ١٩٩٧.

(ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ كما في الأردن ومصر.

(ج) قانون الأسرة: مبني على الدين في جميع المناطق.

٥. الحقوق السياسية:

(أ) حق الإقتراع؟ نعم.

(ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن او البلديات)؟ نعم.

(ج) نسبة النساء في المجلس التشريعي: ٥,٧٪.

(د) عدد النساء في الوزارة: لا احد.

٦. الدولة:

(أ) توظيف في جهاز الدولة؟ نعم.

(١) في أي القطاعات؟ الخدمة المدنية، الخدمات الاجتماعية، الشرطة.

(٢) رئيسات دوائر حكومية؟ نعم.

(٣) دائرة (دوائر) حكومية مهتمة بقضايا النساء؟ نعم. انظر اعلاه.

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندي:

(أ) لجنة وطنية للنساء؟ كلا.

(ب) الخطة الوطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ كلا.

(ج) منظمات غير حكومية تتابع شؤون النساء؟ نعم.

٨. التعليم:

(أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٨٦,٤/٩٥,٧٪.

(ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: المرحلة الابتدائية ٩٦,٦/٩٥,١٪: المرحلة الثانوية ٦٤/٥٦,١٪: المرحلة الثالثة ٢٣,٨/٢٤,٧٪.

(ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ١٧,٤٥٢ معلمة في المدارس و ٥٦٩ أستاذة في مؤسسات التعليم العالي.

٩. الاقتصاد:

(أ) نسبة نشاط الإناث الاقتصادي: ١٠,٤٪.

(ب) الحقوق الإقتصادية:

(١) تملك عقارات؟ نعم.

(٢) تملك أعمال وإدارتها؟ نعم.

(٣) تفتتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

(٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

(ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة ٢, ١١,٢٪.

١٠. الصحة:

(أ) إحصاءات ضرورية:

(١) متوسط العمر المتوقع (ل/ذ): ٧٣,٨/٧٠,٧ (٢٠٠٣).

(٢) متوسط سن المرأة عند زواجها الاول: ٢٠,١ سنة (٢٠٠٣).

(٣) نسبة الوفيات عند التوليد: لم تتوفر المعلومات.

(ب) حقوق الإنجاب:

(١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم.

(٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ كلا.

الهوامش

1. نموذج البرلمان النسائي لسنة واحدة (١٩٩٨) نظم اتحاد منظمات نسائية غير حكومية رفعت الى السلطة الوطنية اصلاحات في قوانين الاسرة الاحوال الشخصية: <http://www.law.emory.edu/IFL/index2.html>
2. «عدم الاعتراف بفلسطين كدولة حال دون توقيعها على آليات حقوق الانسان الدولية»: <http://www.law.emory.edu/IFL/index2.html>
3. انظر الهامش ٢. ولكن المركز النسائي للمساعدة القانونية والارشاد يشترك مع غيره من التجمعات النسائية في مشروع لنشر اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، «استثناء النساء في العالم العربي من الحماية الفعلية التي يوفرها قانون حقوق الانسان الدولي».: <http://www.wclac.org/units.html>
4. قبل اتفاقية اسلو كانت الضفة الغربية خاضعة للقانون الاردني، وغزة للقانون المصري، والقدس الشرقية للقانون الاسرائيلي. منذ اسلو اصبح على جدول اعمال السلطة الفلسطينية توحيد النظم القانونية في الضفة الغربية وغزة. <http://www.law.emory.edu/IFL/index2.html>
5. المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (١٩٩٨) نساء ورجال في فلسطين: اتجاهات واحصاءات، رام الله: المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء.
6. المرجع نفسه.
7. المرجع نفسه ص ١٧٨.
8. المجمع نفسه ص ١٧٨.
9. كما بالنسبة للنظام القانوني العام هكذا بالنسبة لقانون الاسرة والأحوال الشخصية. الفلسطينيون المسلمون في الضفة الغربية يتبعون القانون الاردني للاحوال الشخصية، وفي غزة يتبعون القانون المصري لهذه الاحوال. في القدس الشرقي يختارون بين محاكم الشريعة الاردنية والاسرائيلية. ولكن منذ ١٩٩٤ اصدر قاضي القضاة الفلسطيني قوانين جديدة: فلسطين/اراض فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع غزة: <http://www.law.emory.edu/IFL/index2.html>
10. انتخبت النساء ورشحن انفسهن في انتخابات المجلس التشريعي في ١٩٩٦. كان هناك ٢٥ مرشحة انتخبت خمس منهن، بينهن حنان عسراوي. وامرأة، هي سميحة الخليل، رشحت نفسها ايضاً للرئاسة في تلك السنة.
11. www.europarl.eu.int/meetdocs/delegations/
12. Palestinian Central Bureau of Statistics (1998) *Women and Men in Palestine: Trends and Statistics*, Ramallah: PCB.
13. Ibid.
14. امراً، هي زاهرة كمال، تريل دائرة الجندر في وزارة التخطيط والتعاون الدولي التابعة للسلطة الوطنية.
15. انظر الهامش ١٤.
16. اشتركت وفود فلسطينية في مؤتمرات الامم المتحدة للعقد من اجل النساء، مع انهن لم يمثلن دولة.
17. الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات عقد مؤتمراً في القدس في آب/اوغسطس

(ج) ختان الإناث؟ كلا.

(د) توظيف في قطاع الصحة الحديثة؟ في ٢٠٠٢ كان عدد الطبيبات المسجلات في اتحاد الاطباء ٥٧١ طبية، والمسجلات في اتحاد التمريض ٢٥٦٢ ممرضة.

١١. الثقافة:

(أ) هل تعمل النساء في الإعلام – الصحافة المطبوعة؟ الإذاعة؟ التلفزيون؟ نعم.

(ب) هل تؤدي النساء أدواراً أمام الجمهور (كممثلات، موسيقيات، مغنيات، الخ)؟ نعم.

- ١٩٩٤، وصاغ اقتراحاته لدستور يتضمن مساواة جندرية كاملة: <http://www.gupw.net/publication/publications.html>
18. مثلاً، برنامج الدراسات النسائية في جامعة بيرزيت؛ لجان النشاط النسائي التقنية؛ المركز النسائي للمساعدة القانونية والارشاد.
19. المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (٢٠٠٣) قاعدة المعلومات لمسح القوة العاملة: ٢٠٠٢، رام الله: المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (معلومات غير منشورة).
20. المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (٢٠٠٢) قاعدة المعلومات لإحصاء التعليم ٢٠٠١/٢٠٠٢ – وزارة التعليم والتعليم العالي، رام الله، المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (معلومات غير منشورة).
21. المرجع نفسه.
22. المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (٢٠٠٣) مسح القوة العاملة: التقرير السنوي: ٢٠٠٢، رام الله: المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء.
23. المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (١٩٩٩) الملكية وإمكانية استعمال مسح الموارد، رام الله، المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء.
24. المرجع نفسه.
25. المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (٢٠٠٣) قاعدة المعلومات لمسح القوة العاملة: ٢٠٠٢، رام الله: المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (معلومات غير منشورة).
26. المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (١٩٩٩) السكان في الاراضي الفلسطينية، ١٩٩٧-٢٠٢٥، رام الله: المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (معلومات غير منشورة).
27. المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (٢٠٠٣) قاعدة معلومات الزواج والطلاق في الاراضي الفلسطينية، رام الله: المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (معلومات غير منشورة)
28. في ١٩٩٦ استخدمت ٧,٦٥٪ من النساء المتزوجات وسائل منع الحمل: المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (١٩٩٨)، نساء ورجال في فلسطين: اتجاهات واحصاءات، رام الله: المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء.
29. الإجهاض غير قانوني، ولكن يسمح به في حالات صحية معينة: المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (٢٠٠) المسح الصحي – ٢٠٠٠: اكتشافات رئيسية، والمكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (٢٠٠٣)، قاعدة المعلومات للصحة – ٢٠٠٢ (معلومات غير منشورة).
30. المرجع نفسه.
31. المرجع نفسه.
32. في ١٩٩٤ شكلت النساء ٢٩٪ من مجمل موظفي الإذاعات وقنوات التلفزيون في الضفة الغربية: ٤,١٧٪ من مجموع الموظفين ال ١٣٣ في غزة. ولكن لا إحصاءات فيما يتعلق بالصحافة المطبوعة: المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء (١٩٩٨)، نساء ورجال في فلسطين: اتجاهات واحصاءات، رام الله: المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء.
33. المرجع نفسه.

قطر



(ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط اما على الرجال او على النساء؟ نعم^١.

(ج) قانون الأسرة:

(١) لم يقنن. ديني^٢.

(٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ لم تتوفر المعلومات.

٥. الحقوق السياسية:

(أ) حق الاقتراع؟ نعم^٣.

(ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن او البلديات)؟ نعم^٤.

(ج) عدد النساء في المجلس؟

(د) نساء في الوزارة؟ اول امرأة في الوزارة، الشيخة بنت أحمد المحمود، عينت وزيرة للتربية والتعليم في ايار/مايو ٢٠٠٣^٥.

٦. الدولة:

(أ) توظيف في جهاز الدولة؟ نعم.

(١) في اي القطاعات؟ الشرطة، الصحة، والتعليم (مدارس في المدارس الرسمية والجامعة)^٦.

(٢) رئيسات دوائر حكومية؟ نعم^٧.

(٣) دائرة (دوائر) حكومية مهتمة بقضايا المرأة: في وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية دائرة للشؤون النساء^٨.

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندري

(أ) لجنة وطنية للنساء؟ كلا. ١٤

(ب) الخطة الوطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ كلا.

(ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ كلا^٩.

٨. التعليم:

(أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٨٢.١/٨٠.٤٪^{١٠}.

(ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: المرحلة الابتدائية: ٩٢/٩٨٪؛ المرحلة الثانوية: ٩٠/٦٨٪؛ المرحلة الثالثة: ٣٩/١٤٪^{١١}.

(ج) توزيع الإناث والذكور في مهنة التعليم: ٧٥٪ من معلمي المدارس الابتدائية و٥٧٪ من معلمي المدارس الثانوية كن في ٢٠٠٠ من النساء^{١٢}. هناك حوالي ٥٠ أستاذة جامعية لكل ١٠٠ أستاذ (٢٠٠٠)^{١٣}.

٩. الاقتصاد:

(أ) نسبة نشاط الإناث الاقتصادي: ٤١٪^{١٤}.

(ب) الحقوق الاقتصادية:

(١) تملك العقارات؟ لم تتوفر المعلومات.

(٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ لم تتوفر المعلومات.

(٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

(٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ نعم^{١٥}.

(ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: لم تتوفر المعلومات.

١٠. الصحة:

(أ) إحصاءات ضرورية:

(١) متوسط العمر المتوقع (ل/ذ): ٧١.٣/٦٨.٧ سنوات (٢٠٠٠)^{١٦}.

(٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الاول: لم تتوفر المعلومات.

(٣) نسبة الوفيات عند التوليد: ١٠ من ١٠٠٠,٠٠٠ ولادة (١٩٨٥-١٩٩٩)^{١٧}.

(ب) حقوق الإنجاب:

(١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم^{١٨}.

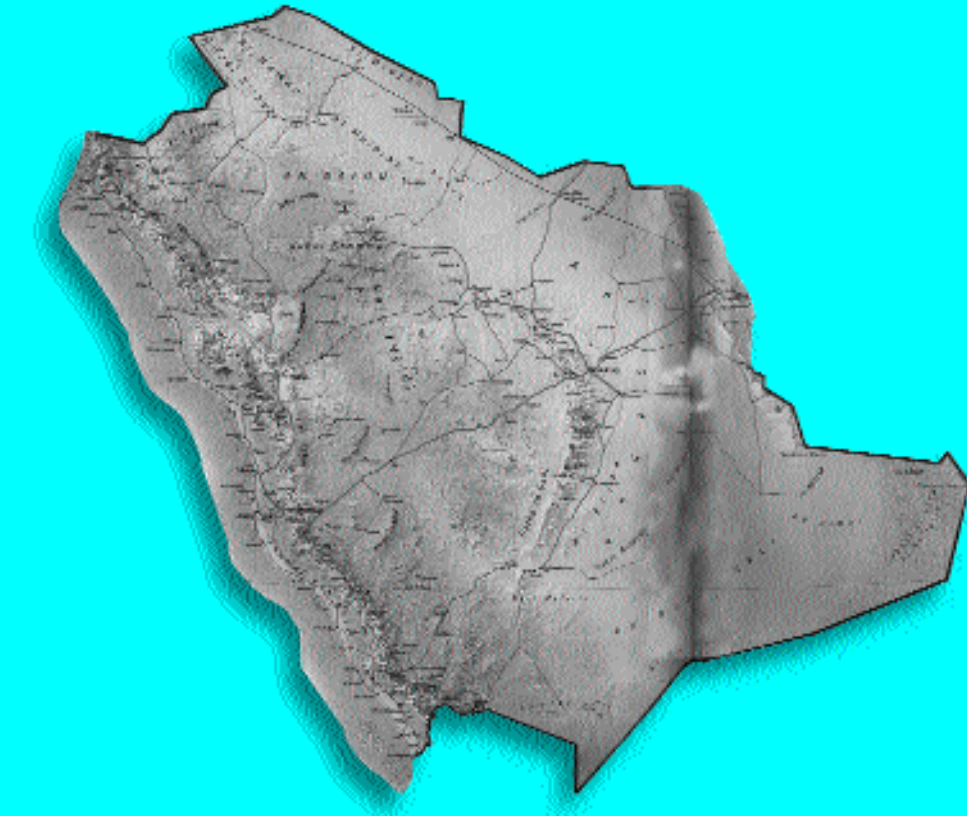
الهوامش

١. في ٢٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٣ اجري استفتاء وافق فيه القطريون على دستور مكتوب يعترف بحق المرأة بالانتخاب والترشيح: <http://www.dawn.com/2003/05/07/int9.htm>
2. <http://www.womenstreaty.org/facts.htm#countries>
3. Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR, p.194.
4. Ibid. p.195.
5. <http://www.escwa.org.lb/divisions/sdd/women.html> (Check "Gender Profiles" Section).
6. لتحصل امرأة قطرية على رخصة سوق يجب ان تثبت ان حياتها اليومية تقتضي ذلك، وانها حصلت من وصيها الذكر على اذن السوق. مع ان القانون يسمح للقطرية بان تسافر الى الخارج وحدها، الا ان الضغوطات الاجتماعية تجعل معظمهن يسافرن مع مرافق ذكر.
7. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8292.htm>
8. <http://www.dawn.com/2003/05/07/int9.htm>
9. للنساء حق الانتخاب والترشيح للمجلس البلدي المركزي. اول انتخابات بلدية سمح فيها للنساء بالانتخاب والترشيح جرت في آذار/مارس ١٩٩٩. لم تفز واحدة بالانتخابات: <http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/010310/20001031044.html>
10. جاء التعيين في اعقاب استفتاء نيسان/ابريل ٢٠٠٣ (راجع الهامش ١). في تشرين الثاني/نوفمبر عين الحاكم اخته في مركز وزيرة كاتبة رئيس للجنة العليا لشؤون الاسرة، ولكن من غير ان تدخل الوزارة.
11. <http://www.dawn.com/2003/05/07/int9.htm>
12. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8292.htm>
13. في ١٩٩٦ عين الأمير امرأة كأمينة مساعدة في وزارة التعليم، وكانت اعلى وظيفة تشغلها امرأة في تاريخ الحكومة القطرية: <http://csmweb2.emcweb.com/durable/1999/03/12/text/p7s1.html>
14. تنقسم الدائرة الى اربعة اقسام تشمل الامومة والطفولة، البرامج، تنمية النساء وتدريبهن: <http://www.escwa.org.lb/divisions/sdd/women.html> (Check "Gender Profiles" section)
15. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8292.htm>

١5. لم تسمح الحكومة بتأسيس منظمة مستقلة لحقوق النساء. اللجنة العليا لشؤون الاسرة تتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لوضع استراتيجية وطنية لتقديم المرأة. الهلال الاحمر القطري قائد مناطقي فيما يخص قضايا الجندر، وفيه فروع نسائية نشيطة ذات نشاطات متنوعة مع تركيز خاص على اعمال الخير. مؤسسة قطر للتعليم والعلم وتنمية المجتمع المحلي أسست مركزاً لتنمية الأسرة، يقال انه يقدم للنساء النصح، والحماية، والعناية الطبية، فضلاً عن برامج تدريب وتطويرالمهارات:

16. <http://www.escwa.org.lb/divisions/social/profile/qatar/main.html>
17. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
18. Ibid.
19. <http://genderstats.worldbank.org> (check "Summary Gender Profiles")
20. Ibid.
21. <http://www.escwa.org.lb/divisions/sdd/women.html> (Check "Gender Profiles" section)
22. Ibid.
23. Ibid.
24. <http://www.escwa.org.lb/divisions/sdd/women.html> (Check "Gender Profiles" section)
25. اذا كانت حياة الأم في خطر، او للحفاظ على صحتها. كذلك في حالة كون الجنين يعاني من مشكلات طبية (بحدود): <http://www.pregnantpause.org/lex/world02.htm>
26. http://www.dhhs.tas.gov.au/corporateinformation/publications/pdfs/haw_pdf/mutilation2.PDF
27. <http://www.escwa.org.lb/divisions/ssd/women.html> (check "Gender Profiles" section)
28. في ١٩٩٩ كانت عشر نساء قطريات تعمل في الصحافة، في مقابل ٥٥ رجلاً: <http://www.escwa.org.lb/divisions/sdd/women.html> (check "Gender Profiles section").

المملكة العربية السعودية



٣) كقاضيات؟ كلا.^١
٤) عدد القاضيات: لا أحد.

ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ نعم.^١

ج) قانون الأسرة:

١) غير مقنن، ديني.
٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ لم تتوفر المعلومات.

٥. الحقوق السياسية:

أ) حق الاقتراع؟ كلا.^١
ب) حق الترشيح (علي نطاق الوطن او البلديات)؟
ج) نسبة النساء في مجلس النواب:
د) نساء في الوزارة:

٦. الدولة:

أ) توظيف في جهاز الدولة: نعم.^{١١}
١) في اي القطاعات؟ التعليم، العناية الصحية، والخدمة المدنية.^{١٢}
٢) رئيسات دوائر حكومية؟ كلا.^{١٣}
٣) دائرة (دوائر) حكومية مهتمة بقضايا النساء؟ لم تتوفر المعلومات.

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندري:

أ) لجنة وطنية للنساء؟ لم تتوفر المعلومات.

ب) الخطة الوطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ لم تتوفر المعلومات.

١. دستور؟ قانون أساسي، آذار/مارس ١٩٩٢، يقر المساواة الجندرية؟ كلا.^١

٢. قانون الجنسية: تمييز جندي؟ نعم.^٢

٣. قرارات دولية:

أ) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: نعم ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠
١) مع تحفظات؟ نعم.^٤

ب) إتفاقيات منظمة العمل الدولية:

١) إتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١٠٠) ١٩٥١، نعم.^٥
٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل) (رقم ١١١) ١٩٥٨، نعم.^٦

٤. النظام القانوني:

أ) إشتراك النساء:

١) حق رفع دعوى؟ لم تتوفر المعلومات.
٢) العمل كمحاميات؟ كلا.^٧

٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر معلومات.

٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: لم تتوفر المعلومات.

١٠ الصحة:

أ) إحصاءات ضرورية:

١) متوسط العمر المتوقع (ل/ز): ٧٣/٧٠,٥ سنوات (٢٠٠٠).^{١١}
ب) متوسط سن النساء عند زواجهن الاول: لم تتوفر المعلومات.
٣) نسبة الوفيات عند التوليد: ٢٣ من ١٠٠٠,٠٠٠ ولادة (١٩٩٥).^{١٢}

الهوامش

1. تتناول المادة ٢٦ حقوق الانسان وتنص على ان «الدولة تحمي حقوق الانسان فيما يتفق مع الشريعة الاسلامية»: <http://www.trybunal.gov.pl/constitu/constit/sarabia/sarabi-e.ht> & <http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/sa00000html>
2. <http://csf.colorado.edu/forums/femisa/2000/msg00133.htm>
3. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states.htm>
4. Articles 9 (2) and 29: <http://www.iwraw-ap.org/CenvReservations.html>
- 5.Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report.Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR, p.195.
6. Ibid., p. 195.
- 7.http://www.amanjordan.org/english/daily_news/wmview.php?ArtID=132
- 8.<http://web.amnesty.org/library/Index/engMDE230132000>
9. لا يحق للنساء سوق السيارات، واستخدامهن الاماكن العامة محدود في حضور رجال. يجب ان تصعد النساء الى الباصات العامة من مدخل خلفي منفصل وان يجلسن في اماكن محددة. يتعرضن للاعتقال اذا ضبطن في سيارة يسوقها رجل ليس موظفاً او قريباً ذكراً.انهن لا يستطعن دخول المستشفى للعلاج من غير موافقة قريب ذكر. بناء على القانون والعرف لا يحق للنساء السفر وحدهن، اما في البلد او خارجه. مؤخراً اعلنت الحكومة انه يحق للنساء الحصول على بطاقات هويتهن؛ ولكن الحصول على البطاقة يستلزم ان اقرب الذكور اليهن. وليست بطاقات الهوية إلزامية للنساء، ولكن في ١٩٩٩ اعلنت وزارة الداخلية عزمها على إصدار بطاقات هوية للنساء، وهذه خطوة نحو منح النساء هوية قانونية مستقلة عن الرجال: <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8296.htm>
10. ليس في المملكة العربية السعودية مجلس نواب. امرأتان عضوتان في مجلس الشورى المؤلف من ٩٠ عضواً، والمجلس لجنة وطنية استشارية يعين الملك اعضاءها: Center of Arab Women for Training and Re- *Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.p. 194.

11. <http://www.undp-pogar.org/countries/saudi/gender.html>
 12. Ibid.
 13. في صيف ٢٠٠٠ عُيّنَت امرأة من الاسرة المالكة مساعدة نائب لشؤون التعليم - اعلى مركز شغلته امرأة في تاريخ الحكومة السعودية. <http://www.undp-pogar.org/countries/saudi/gender.html>
 14. لا وجود لمجموعات حقوق النساء في السعودية.
 15. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
 16. لا يسمح للنساء بدرس الهندسة والهندسة المعمارية والصحافة: <http://genderstats.worldbank.org> (check "Gender Profiles" section)
 17. Ibid.
 18. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
 19. تؤمّن الشريعة للنساء حق تملك العقارات وبيعها، الا ان عوائق قانونية واجتماعية كثيرة ما تحول دون تمتعها بهذه الحقوق:
 20. معظم النساء يسمحن لاقاربهن الرجال بإدارة هذه الاعمال: <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8296.htm>
 21. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Framented World*. New York: Oxford University Press.
 - 22.<http://genderstats.worldbank.org> (check "Summary Gender Profiles")
 23. فقط لإنقاذ حياة الأم او للحفاظ على صحتها (الممارسة محدودة): <http://www.pregnantpause.org/lex/world02.htm>
 24. بعض المصادر تثبت وجود ختان الإناث مثلاً <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8296.htm>
- ولكن لم توجد تقارير وطنية او اي براهين اخرى ذات علاقة بهذه الممارسة.



(ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ نعم^٥.

(ج) قانون الأسرة:
(١) مقنن (مسودة ١٩٧٥)، مبني على الدين.^٦
(٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ لم تتوفر المعلومات.

٥. **الحقوق السياسية** :
(أ) حق الاقتراع؟ لم تتوفر المعلومات.
(ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن أو البلديات)؟ لم تتوفر المعلومات.
(ج) عدد النساء في مجلس النواب؟ لم تتوفر المعلومات.
(د) نساء في الوزارة؟ لم تتوفر المعلومات.

٦. **الدولية** :
(أ) توظيف في جهاز الدولة: لم تتوفر المعلومات.
(١) في أي القطاعات؟ لم تتوفر المعلومات.
(٢) رئيسات دوائر حكومية؟ لم تتوفر المعلومات.
(٣) دائرة (دوائر) حكومية مهتمة بقضايا النساء: لم تتوفر المعلومات.

٧. **مراقبة الجندر والنشاط الجندري** :
(أ) لجنة وطنية للنساء؟ لم تتوفر المعلومات.

(ب) الخطة الوطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ لم تتوفر المعلومات.

تتوفر المعلومات.

(ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم^٨.

٨. **التعليم** :

(أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: لم تتوفر المعلومات.

(ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: المرحلة الابتدائية: ١٣/٧٪؛ المرحلة الثانوية: ٨/٤٪؛ المرحلة الثالثة: ٤/١٪ (١٩٩٥).

(ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: لم تتوفر المعلومات.

٩. **الاقتصاد** :

(أ) نسبة نشاط الإناث الاقتصادي: لم تتوفر المعلومات.

(ب) الحقوق الاقتصادية:

(١) تملك عقارات؟ لم تتوفر المعلومات.
(٢) تملك أعمال وإدارتها؟ لم تتوفر المعلومات.

(٣) تفتتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.
(٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

(ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: لم تتوفر المعلومات.

١٠. **الصحة** :

(أ) إحصاءات ضرورية:

(١) متوسط العمر المتوقع (ل/ذ): لم تتوفر المعلومات.
(٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: ٢٠،١ سنة (١٩٨٠-٩٠).^{١١}
(٣) نسبة الوفيات عند التوليد: لم تتوفر المعلومات.

(ب) حقوق الإنجاب:

(١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ لم تتوفر المعلومات.
(٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ نعم^{١٢}.

(ج) ختان الإناث؟ نعم^{١٣}.

(د) توظيف في قطاع الصحة الحديثة: لم تتوفر المعلومات.

١١. **الثقافة** :

(أ) هل تعمل النساء في الإعلام - الصحافة المطبوعة الإذاعة؟ التلفزيون؟ لم تتوفر المعلومات.
(ب) هل تؤدي النساء أدواراً أمام الجمهور (كممثلات، موسيقيات، مغنيات، الخ)؟ لم تتوفر المعلومات.

الهوامش

1. http://www.civicwebs.com/cwvlib/africa/somalia.1995/reunification/appendix_1.htm & <http://www.undp-pogar.org/countries/somalia/constitution.html>
2. <http://www.womenstreaty.org/favts.htm>
- 3.Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender : Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR. p. 195.
4. Ibid., p. 195.
5. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8296.htm>
6. حاول قانون الأسرة المقنن ان يحظر القانون العرفي: المحاكم المدنية هي التي تحكم في دعاوى تتعلق بالشريعة: www.law.emory.edu.
7. في ٢٠٠٠ اجتمعت كل القبائل الصومالية في جيبوتي واستنبتت حكومة انتقالية. حُصص للنساء ٢٥ مقعداً من اصل ٢٤٥ مقعداً في المجلس الوطني الانتقالي. توزيع المقاعد في المجلس أمن المساواة بين القبائل المتنافسة. مثلت خمس نساء كلاً من القبائل الاربع الرئيسية، فيما كانت النساء الخمس

- الباقية من قبائل صغيرة. كوّنت هؤلاء النساء كتلة تمثل المصالح النسائية بصرف النظر عن الانتماء القبلي: <http://www.undp-pogar.org/countries/somalia/gender.html>
8. صوت النساء الصوماليات من اجل السلام والمصالحة والحقوق السياسية: <http://undp-pogar.org/countries/somalia/gender.html>
9. <http://genderstats.worldbank.org> (check "Summary Gender Profiles")
10. Cultural Context: Demography and Health, UNESCO.
11. فقط لإنقاذ حياة الأم:
12. ختان الإناث يكاد يكون ممارسة عامة، يُقدّر أنه يبلغ ٩٨٪. ويمارس بقطع البظر والشفر، وهو معروف بالخفاض السوداني، الو الحبشي، وهو أكثر انواع الختان ضرراً حُظرت ممارسته في ١٩٩١، ولا يزال القانون الجزائري يحزّمه، الا ان القانون لا يطبق: http://www.afrol.com/Categories/Women/profiles/somalia_women.htm



١. دستور؟ نعم. آخر تعديل: ١٣ آذار/مارس، ١٩٧٣. يقر المساواة الجندرية؟ نعم.^١

٢. قانون الجنسية: تمييز جندي؟ نعم.^٢

٣. قرارات دولية:

أ) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: نعم، ٢٨ آذار/مارس، ٢٠٠٣
١) مع تحفظات؟ نعم.^٤

ب) إتفاقيات منظمة العمل الدولية:

١) إتفاقية المساواة في الأجر (رقم ١٠٠) ١٩٥١: نعم.^٥
٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل) (رقم ١١١) ١٩٥٨: نعم.^٦

٤. النظام القانوني:

أ) إشراك النساء:

١) حق رفع دعوى؟ لم تتوفر المعلومات.
٢) حق العمل كمحاميات؟ نعم.^٧
٣) كقاضيات؟ نعم.^٨
٤) عدد القاضيات: ١١٪ من جميع القضاة (١٩٩٨).^٩

ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال او على النساء؟ نعم.^{١٠}

ج) قانون الأسرة:

١) مقنن، مبني على الدين.^{١١}
٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ قانون الاحوال الشخصية لسنة ١٩٥٣ عدل في ١٩٧٥.^{١٢}

٥. الحقوق السياسية:

أ) حق الإقتراع؟ نعم، ١٩٤٩-١٩٥٣.^{١٣}
ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن او البلديات)؟ نعم، ١٩٥٣.^{١٤}
ج) نسبة النساء في مجلس النواب: ١٠،٤٪ (مجلس واحد).^{١٥}
د) نساء في الوزارة؟ نعم.^{١٦}

٦. الدولة:

أ) توظيف في جهاز الدولية؟ نعم.^{١٧}
١) في أي القطاعات؟ في السلك الدبلوماسي، الخدمة المدنية، القوات المسلحة.^{١٨}
٢) رئيسات دوائر حكومية؟ ١١٪ من موظفات الحكومة شغلن وظائف بدرجة وزير في ٢٠٠٠. كانت هناك سفيرة واحدة.^{١٩}
٣) دائرة (دوائر) حكومية مهتمة بقضايا النساء: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؛ في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وحدة للجندر والتنمية.^{٢٠}

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندي:

أ) مجلس وطني للنساء؟ اللجنة الوطنية لشؤون النساء.^{٢١}

ب) الخطة الوطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ نعم.^{٢٢}

ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{٢٣}

٨. التعليم:

أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٦٠،٥٪/٨٨،٣٪.^{٢٤}

ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: في المرحلة الابتدائية: ١٠٩/٩٩٪؛ في المرحلة الثانوية: ٤٤/٣٩٪؛ في المرحلة الثالثة: لم تتوفر المعلومات.

ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: في ١٩٩٨ كان ٧٥٪ من جميع المعلمين نساء. ٢٦ في ٢٠٠٠ شكلن ٦٥٪ من معلمي المدارس الابتدائية و٤٧٪ من معلمي المدارس الثانوية.^{٢٥} في ١٩٩٨ كان ١٩٪ من اساتذة الجامعة نساء.^{٢٦}

٩. الاقتصاد:

أ) نسبة نشاط الإناث الاقتصادي: ٢٨،٦٪.^{٢٧}

ب) الحقوق الاقتصادية:

١) تملك العقارات؟ نعم.^{٢٨}

٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ نعم.^{٢٩}
٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: ٩،٣٪ في ١٩٩٤.^{٣٠}

١٠. الصحة:

أ) إحصاءات ضرورية:

١) متوسط العمر المتوقع (إ/ذ): ٧٢،٤٪/٧٠،٣٪.^{٣١}
٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: ٢٣،٣ سنوات (١٩٩٤).^{٣٢}
٣) نسبة الوفيات عند التوليد: ١١٠ من ١٠٠،٠٠٠ ولادة (١٩٨٥-٩٩).^{٣٣}

الهوامش

1. Article 44, Article 45: http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/sy00000_.html
2. لا تستطيع المرأة السورية ان تمنح اولادها جنسيتها السورية اذا تزوجت اجنبياً، حتى لو ولدوا في سوريا: <http://www.kamilat.org/DV/syria.htm>
3. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states.htm>
4. لم نجد معلومات متعلقة بالمواد التي تتضمن التحفظات.
5. Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR. . p.195.
6. Ibid. p.195
7. Economic and Social Commission for Western Asia (1999). *Women and Men in Syria: A Statistical Portrait*. New York: United Nations. p. 118.
8. Ibid. p.118.
9. Ibid. p.118
9. يستطيع الرجل ان يطلب منع زوجته من السفر خارج البلاد (انظر القسم ٢.د). عادة تمنع النساء من السفر الى الخارج مع اولادهن الا اذا استطنعن ان يخبئن ان الوالد أذن بذلك:
- <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpy/2001/nea/8298.htm>
11. <http://www.law.emory.edu/IFL/index2.html>
12. <http://www.law.emory.edu/IFL/index2.html>
13. Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR. p.194.
14. Ibid. p.194.
15. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
- في انتخابات ١٩٩٨ انتخبت ٢٦ امرأة لمجلس النواب الوطني من بين ٢٥٠ نائباً. <http://www.undp-pogar.org/country/syria/gender.html>
16. في الوزارة الحالية وزيرتان: وزيرة الثقافة ووزيرة الشؤون الاجتماعية (عينتا في ٢٠٠٠): <http://www.escwa.org.lb/divisions/sdd/women.html> (Check "Gender Profiles" section)
17. Economic and Social Commission for Western Asia (1999). *Women and Men in Syria: a Statistical Profile*. New York: United Nations. p.118.
18. المرجع نفسه. تشكل النساء حوالي الخمس من مجموع موظفي الحكومة، الا ان معظمهن كاتبات وموظفات عاديات.
19. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented*

- World. New York: Oxford University Press
20. [Http://www.escwa.org.lb/divisions/sdd/women.html](http://www.escwa.org.lb/divisions/sdd/women.html) (Check "Gender Profiles" section)
21. Ibid.
22. <http://www.un.org/womenwatch/confer/beijing/national/syrianap.htm>
23. الاتحاد العام للنساء السوريات، الهلال الاحمر السوري العربي، التجمع السوري لتنظيم الاسرة، الجامعة النسائية السورية لحماية الطفولة والأمومة: <http://www.escwa.org.lb/divisions/sdd/women.html>
24. <http://genderstats.worldbank.org> (check "Summary Gender Profiles")
25. Ibid.
26. <http://www.ndp-pogar.org/countries/syria/gender.html>
27. <http://genderstatsworldbank.org/genderRpt.asp?rpt=education&cty=SYR,Syrian%20Republic&hm=home2>
28. Economic and Social Commission for Western Asia (1999). *Women and Men in Syria: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
29. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
30. Economic and Social Commission for Western Asia (1999). *Women and Men in Syria: A Statistical Portrait*. New York: United Nations.
31. المصدر نفسه. «هناك تناقض واضح بين عدد الرجال الذين يمتلكون اشغالا في مقابل عدد النساء.»
32. Ibid. p122
33. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
34. Economic and Social Commission for Western Asia (1999). *Women and Men in Syria: a Statistical Portrait*. New York: United Nations.
35. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
36. في ١٩٩٣ استخدم ٢،٤٩٪ من النساء في المدن و٤،١٧٪ من النساء في المناطق الريفية. وسائل منع الحمل. Economic and Social Commission for Western Asia (1999). *Women and Men in Syria: A Statistical Portrait*. New York: United Nations. p.89.
37. فقط لإنقاذ حياة الأم <http://www.pregnant-pause.org/lex/world02.htm>

تونس



(٢) العمل كمحاميات؟ نعم.^{٢٠}
 (٣) كقاضيات؟ نم.^{٢١}
 (٤) عدد القاضيات: ٢٩١ قاضية في مقابل ٩٢١ رجلاً (١٩٩٨).^{٢٢}

(ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟
 لم تتوفر المعلومات.

(ج) قانون الأسرة:
 (١) مقنن، مبني على الدين مع بعض الاستثناءات.^{٢٣}
 (٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ عدل قانون الأحوال الشخصية في ١٩٥٩، ١٩٦٤، ١٩٨١، ١٩٩٣.^{٢٤}

٥. الحقوق السياسية:
 (أ) حق الإقتراع؟ نم، ١٩٥٧-١٩٥٩.^{٢٥}
 (ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن أو البلديات)؟ نعم، ١٩٥٧-١٩٧٩.^{٢٦}
 (ج) نسبة النساء في مجلس النواب؟ ١١.٥٪.^{٢٧}
 (د) نساء في الوزارة؟ نعم، في ٢٠٠٠ كانت ١٠٪ من النساء في الحكومة بدرجة وزير.^{٢٨}

٦. الدولة:
 (أ) توظيف في جهاز الدولة؟ نعم.
 (١) في أي القطاعات؟ الخدمة المدنية، الصحة العامة، التعليم والخدمات الاجتماعية.^{٢٩}
 (٢) رئيسات دوائر حكومية؟ نعم.^{٣٠}
 (٣) دائرة (دوائر) حكومية مهمة بقضايا النساء؟ وزارة شؤون المرأة والأسرة، لجنة النساء والتنمية الوطنية، المجلس الوطني للنساء والأسرة.^{٣١}

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندي:
 (أ) مجلس وطني للنساء؟ المجلس الوطني للنساء والأسرة.^{٣٢}

(ب) الخطة الوطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ نعم.^{٣٣}
 (ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{٣٤}

٨. التعليم:
 (أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٦٠,٦ / ٨١,٤٪.^{٣٥}

(ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: في المرحلة الابتدائية: ١٢٣/١١٦٪؛ في المرحلة الثانوية: ٧٣/٧٢٪؛ في المرحلة الثالثة: ١٨/١٧٪.^{٣٦}

(ج) توزيع لإناث/الذكور في مهنة التعليم: لم تتوفر المعلومات.

٩. الاقتصاد:
 (أ) نسبة نشاط الإناث الإقتصادي: ٣٦,٨٪.^{٣٧}

(ب) الحقوق الإقتصادية:
 (١) تملك عقارات؟ نعم.^{٣٨}
 (٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ نعم.^{٣٩}
 (٣) تفتح حساباً في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات
 (٤) تتلقى ضماناً إجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.

(ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: ١١٪ (١٩٩٤).^{٤٠}
 ١٠. الصحة:
 (أ) إحصاءات ضرورية:
 (١) متوسط العمر المتوقع (ل/ز): ٦٩/٧١،٤ سنة.^{٤١}
 (٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: ٢٥ سنة (١٩٩٤).^{٤٢}
 (٣) نسبة الوفيات عند التوليد: ٧٠ من ١٠٠,٠٠٠ ولادة (١٩٨٥-١٩٩٠).^{٤٣}

(ب) حقوق الإنجاب:
 (١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ نعم.^{٤٤}
 (٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ نعم.^{٤٥}

(ج) ختان الإناث؟ كلا.

(د) توظيف في قطاع الصحة الحديثة: في ١٩٩٨ كان ٣٥٪ من الأطباء، ٤٥٪ من الممرضين، و٦٧,٦٩٪ من الصيادلة نساء.^{٤٦}

١١. الثقافة:
 (أ) هل تعمل النساء في الإعلام - الصحافة المطبوعة؟ الإذاعة؟ التلفزيون؟ نعم.^{٤٧}

(ب) هل تؤدي النساء أدواراً أمام الجمهور (كتمثلات، موسيقيات، مغنيات، الخ.)؟ نعم.

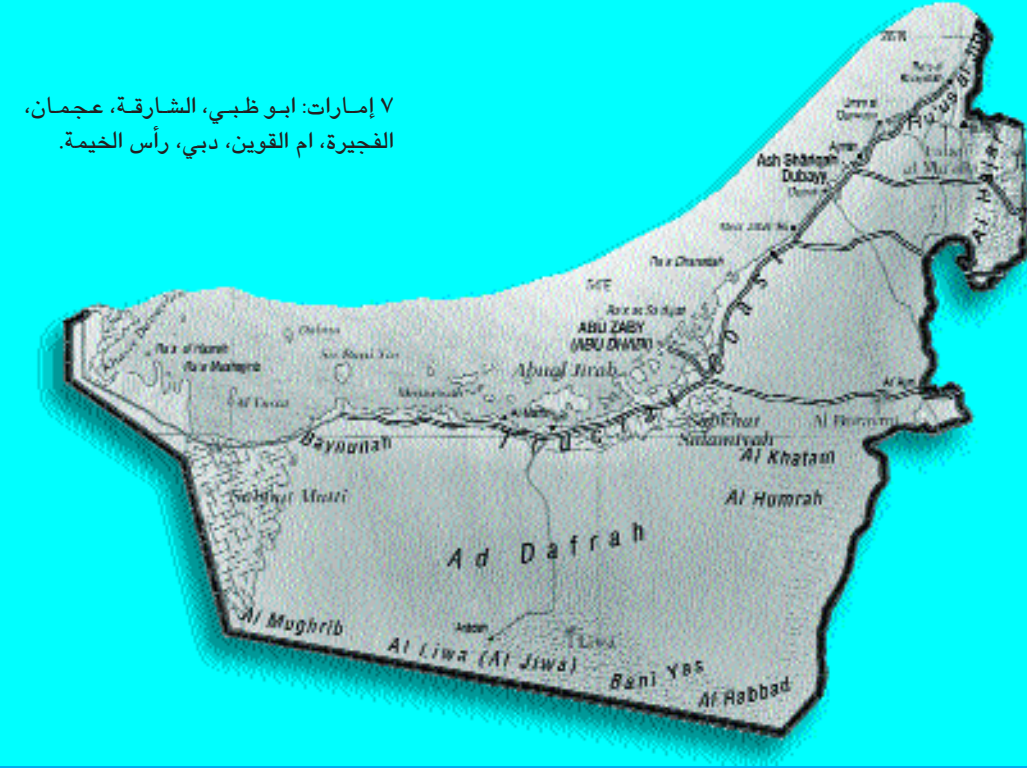
الهوامش

- Article 6: egora.unimuester.de/ifp/lehrende/smitten/bindata/tunisien_constitution.pdf
- http://www.tunisieinfo.com/documents/options/chapter3.html
- http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/ratifica.htm
- Article 9,15,16,29: http://www.iwraw-ap.org/ConReservations.html
- Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Pariticipation of Arab Women. Tunisia: CAWTAR/* p. 195.
- Ibid., p195
- Economic and Social Commission for Western Asia and the Ministry of Women and Family Affairs (1999). *Women and Men in Tunisia: A Statistical Portrait.*
- Ibid.
- المرجع نفسه. تشكل النساء ٦٠٪ من جميع القضاة في العاصمة و٢٤٪ من مجموع القانونيين في البلد.
- قانون الاحوال الشخصية لعام ١٩٥٦ منع تعدد الزوجات والطلاق الذي لا تحكم به محكمة، ومنح القاضي حق القرار فيما يتعلق بحضانة الاولاد في حالات الطلاق: http://www.law.emory.edu/IFL/index2.html
- http://www.law.emory.edu/IFL/index2.html
- Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women. Tunisia: CAWTAR.* p.194
- Ibid., p.194.
- United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World.* New York: Oxford University Press.
- Ibid.
- تشكل النساء ٣٧٪ من موظفي الدولة، في المقام الاول في الدرجات الدنيا والمتوسطة في حقول الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية.
- http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8303.htm
- عُيِّنَت اربع نساء كنائبات مدراء مما جعل عددهن يبلغ عشرة من ٢٤. http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8303.htm
- http://www.undp-pogar.org/countries/tunisia/gender.html
- Ibid.
- http://www.un.org/esa/gopherdata/conf/fwcw/natrep/NatActPlans/tunisia.txt

- مثلاً، الاتحاد الوطني للنساء التونسيات (UNFT). التجمع التونسي للنساء الديمقراطيات، مركز الدراسات والابحاث والتوثيق والإعلام الخاص بالنساء (CREDIF) مركز النساء العربيات للتدريب والبحث (CAWTAR). http://undp-pogar.org/countries/tunisia/gender.html
- United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Democracy in a Fragmented World.* New York: Oxford University Press.
- http://genderstats.worldbank.org (check "Summary Gender Profiles")
- Ibid.
- امتلكت ٤٨٥٠ امرأة شركات اعمال خاصة. Economic and Social Commission for Western Asia and the Ministry of Women and Family Affairs. (1999). *Women and Men in Tunisia: A Statistical Portrait.*
- Ibid.
- Ibid.
- United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World.* New York: Oxford University Press.
- Economic and Social Commission for Western Asia and The Ministry of Women and Family Affairs. (1999). *Women and Men in Tunisia: A Statistical Portrait.*
- United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World.* New York: Oxford University Press.
- ٦٥٪ في ١٩٩٨. Economic and Social Commission for Western Asia & The Ministry of Women and Family Affairs. (1999). *Women and Men in Tunisia: A Statistical Portrait*
- فقط خلال اشهر الحمل الثلاثة الأولى http://www.pregnantpause.org/lex/world02.htm
- Economic and Social Commission for Western Asia & the Ministry of Women and Family Affairs (1999). *Women and Men in Tunisia: A Statistical Portrait.*
- نسبة الصحافيات للصحافيين كانت ٧٥:٢٥ في ١٩٩٨، و٣٧٪ من مجمل الذين يعملون في الإذاعة والتلفزيون كن نساء. المرجع نفسه.

الإمارات العربية المتحدة

٧ إمارات: ابوظبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، أم القيوين، دبي، رأس الخيمة.



ج) قانون الأسرة:
١) غير مقنن، ديني.
٢) هل من تغييرات مؤخراً؟ لم تتوفر معلومات.

٥. الحقوق السياسية:
أ) حق الإقتراع؟ كلا.
ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن او البلديات)؟ كلا.
ج) عدد النساء في مجلس النواب: []
د) نساء في الوزارة؟ لا أحد.

٦. الدولة:
أ) توظيف في جهاز الدولة: نعم.
١) في أي القطاعات؟ الخدمة المدنية، التعليم العام والخدمات الصحية، الشرطة والقوى المسلحة.
٢) رئيسات دوائر حكومية؟ لم تتوفر المعلومات.

٣) دائرة (دوائر) حكومية مهمة بقضايا النساء: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندي:
أ) مجلس وطني للنساء؟ إتحاد نساء الإمارات العربية المتحدة.

ب) الخطة الوطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ لم تتوفر المعلومات.

ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ لم تتوفر المعلومات.

٨. التعليم:

أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٧٩.٣٪/٧٥.٣٪.

ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: المرحلة الابتدائية: ٩٦/٩٢٪؛ المرحلة الثانوية: ٧٥/٨٠٪؛ المرحلة الثالثة: لم تتوفر المعلومات.

ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ١٠٠٪ من معلمي رياض الاطفال، ٥٥٪ من معلمي المدارس الابتدائية، و٦٥٪ من معلمي المدارس المتوسطة والثانوية نساء.

٩. الاقتصاد:

أ) نسبة نشاط الإناث الإقتصادي: ٣١.٧٪.

ب) الحقوق الاقتصادية:

١) تملك العقارات؟ نعم.

١. دستور؟ نعم. آخر تعديل: ٢ كانون الأول/ديسمبر، ١٩٩٦. يقر المساواة الجندرية؟ نعم.

٢. قانون الجنسية: تمييز جندي؟ لم تتوفر المعلومات.

٣. قرارات دولية:

أ) اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة: كلا.

ب) إتفاقيات منظمة العمل لدولية:

١) إتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١٠٠)، ١٩٥١: نعم.
٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل) (رقم ١١١)، ١٩٥٨: كلا.

٤. النظام القانوني:

أ) اشتراك النساء:

١) حق رفع دعوى؟ لم تتوفر المعلومات.
٢) العمل كمحاميات؟ نعم.
٣) كقاضيات؟ لم تتوفر المعلومات.
٤) عدد القاضيات: لم تتوفر المعلومات.

ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ كلا.

ب) حقوق الإنجاب:

١) هل وسائل منع الحمل مباحة قانوناً؟ لم تتوفر المعلومات.
٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ نعم، في حالات محدودة.

ج) ختان الإناث؟ نعم، حسب بعض المصادر.

د) توظيف في قطاع الصحة الحديثة: ٥٤.٣٪ من جميع الموظفين نساء و ٨١٪ من الممرضين نساء.

١١. الثقافة:

أ) هل تعمل النساء في الإعلام - الصحافة المطبوعة؟ الإذاعة؟ التلفزيون؟ نعم.

ب) هل تؤدي النساء ادواراً أمام الجمهور (كممثلات، موسيقيات، مغنيات، الخ)؟ لم تتوفر المعلومات.

الهوامش

1. http://www.arab.net/uae/ue_womenconstitution.htm
2. <http://www.womenstreaty.org/facts.htm>
3. Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender. Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR. p.195.
4. Ibid., p.195
5. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8306.htm>
6. حسب العرف، لا القانون، يستطيع الرجل ان يمنع من مغادرة البلاد زوجته واولاده القاصرين، ذكورا وإناثا، وبناته العزباوات البالغات. وامرأة متزوجة لا تستطيع ان تقبل وظيفة من غير إذن زوجها الخطي. المرجع نفسه.
7. Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR. p. 194.
8. Ibid.
9. http://www.arab.net/uae/govt/ue_womenemploy.html
10. ١٠٪ من موظفي الدولة نساء. وتشكل النساء ٤٪ من الجيش. المرجع نفسه.
11. http://www.arab.net/uae/govt/ue_womenwelfare.html
12. http://www.arab.net/uae/govt/ue_womenfederation.html
13. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
14. <http://genderstats.worldbank.org> (check "Summary Gender Profiles")
15. <http://www.undp-pogar.org/countries/uae/gender.html>
16. United Nations Development Programme (2002). *Human*

Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World. New York: Oxford University Press.

17. لا موانع قانونية تحظر على النساء امتلاك العقارات. الا ان هناك قيوداً. مثلاً، يجب ان تكون النساء قد ورثن الممتلكات او الاعمال من الوالد او الزوج؛ او ان لم يكن متزوجات ان تكون الأسرة الحاكمة في الإمارة التي يعشن فيها قد وهبتهن الارض. في حالة كون المرأة متزوجة يجب ان تهب زوجها الارض. ولكن املاك المرأة تبقى منفصلة عن املاك زوجها.

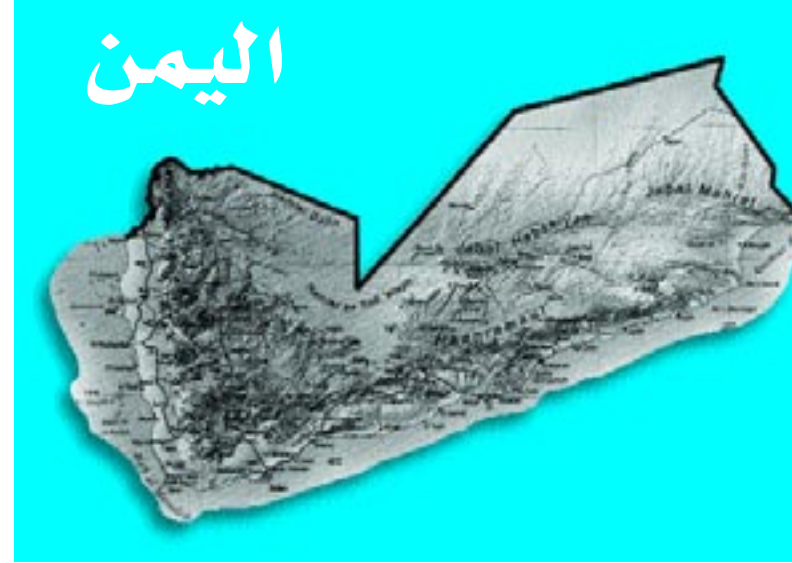
<http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8306.htm>
18. <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpr/2001/nea/8306.htm>
19. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
20. Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunisia: CAWTAR.
21. United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.

22. فقط لإنقاذ حياة الأم

<http://pregnant-pause.org/lex/world02.htm>

23. <http://www.amnesty.org/ailib/intcam/femgen/fgm1.htm>.
ولكن لم تذكر اي تقارير وطنية او مصادر اخرى شيئاً عن ختان الإناث.
24. http://www.arab.net/uae/govt/ue_womenemploy.html
25. Ibid.

اليمن



١. دستور؟ نعم. آخر تعديل: ٢٩ ايلول/سبتمبر، ١٩٩٤. يقر المساواة الجندرية؟ نعم، مع تناقض.^١

٢. قانون الجنسية: تمييز جندي؟ نعم.^٢

٣. قرارات دولية:

أ) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: نعم (٣٠ أيار/مايو، ١٩٨٤)^٣
ب) مع تحفظات؟ نعم.^٤

ب) إتفاقيات منظمة العمل لدولية:

١) إتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١٠٠) ١٩٥١: نعم.^٥
٢) إتفاقية التمييز (في التوظيف والعمل) (رقم ١١١) ١٩٥٨: نعم.^٦

٤. النظام القانوني:

أ) إشراك النساء:

١) حق رفع دعوى؟ لم تتوفر المعلومات.
٢) العمل كمحاميات؟ نعم.^٧
٣) كقاضيات؟ نعم.^٨
٤) عدد القاضيات: العدد غير متوفر.^٩

ب) هل من قوانين مدنية تنطبق فقط إما على الرجال أو على النساء؟ نعم.^{١٠}

ج) قانون الأسرة:

١) مقنن، مبني على الدين.^{١١}
٢) هل من تغييرات مؤخرًا؟ لم تتوفر المعلومات.

٥. الحقوق السياسية:

أ) حق الاقتراع؟ نعم (١٩٦٧).^{١٢}
ب) حق الترشيح (على نطاق الوطن أو البلديات)؟ نعم.

ج) نسبة النساء في المجلس: ٠.٧٪ (في مجلس النواب).^{١٣}
د) نساء في الوزارة؟ لا أحد. ١٤

٦. الدولة:

أ) التوظيف في جهاز الدولة؟ نعم.^{١٤}
١) في أي القطاعات؟ في الخدمة المدنية والشرطة.^{١٥}
٢) رئيسات دوائر حكومية؟ نعم.^{١٦}
٣) دائرة (دوائر) حكومية مهتمة بقضايا النساء: المديرية العامة لتنمية النساء العاملات، مديرية تنمية النساء في المجلس الوطني للسكان، وحدة الجندر لتخطيط المشاريع في صندوق التنمية الاجتماعية، مديرية إحصاءات الرجال والنساء في منظمة الإحصاء المركزية.^{١٧}

٧. مراقبة الجندر والنشاط الجندري:

أ) مجلس وطني للنساء؟ اللجنة الوطنية للنساء (تدعمها الحكومة، نصف مستقلة).^{١٨}

ب) الخطة الوطنية للعمل (بعد بيجينغ)؟ نعم.^{١٩}

ج) منظمات غير حكومية تتابع وضع النساء؟ نعم.^{٢٠}

٨. التعليم:

أ) نسب المتعلمين إناث/ذكور: ٦٧.٥/٢٥.٢٪.^{٢١}

ب) نسب التسجيل الإجمالي إناث/ذكور: في المرحلة الابتدائية: ١٠٠/٥٥٪؛ في المرحلة الثانوية: ٦٦/٢٤٪؛ في المرحلة الثالثة: ١٦/٥٪.^{٢٢}

ج) توزيع الإناث/الذكور في مهنة التعليم: ٢١٪ من معلمي المدارس الابتدائية و ١٩٪ من معلمي المدارس الثانوية كُن من النساء في ٢٠٠٠.^{٢٣}

٩. الاقتصاد:

أ) نسبة نشاط الإناث الاقتصادي: ٣٠.٥٪.^{٢٤}

ب) الحقوق الاقتصادية:

١) تملك العقارات؟ ليس هناك قانون يمنع النساء من تملك العقارات.^{٢٥}
٢) تملك الأعمال وإدارتها؟ لم تتوفر المعلومات.
٣) تفتح حسابات في المصرف وتقترض بإسمها الخاص؟ لم تتوفر المعلومات.
٤) تتلقى ضماناً اجتماعياً وتقاعداً بإسمها الخاص؟ يحق للنساء قبض التقاعد في سن ٥٥ شرط أن يكن قد إشتراكن في برنامج تأمين لمدة خمس عشرة سنة على الأقل.^{٢٦}

ج) نسبة الأسر التي تترأسها امرأة: ١٣٪ في ١٩٩٤.^{٢٧}

١٠. الصحة:

أ) إحصاءات ضرورية:

١) متوسط العمر المتوقع (ل/ذ): ٥٩.٤/٥١.٦ سنوات (٢٠٠٠).^{٢٨}
٢) متوسط سن النساء عند زواجهن الأول: واحدة من كل أربع يمنيات

تتزوج بين سن ١٥ و ١٩، و ٦٩٪ يتزوجن بين سن ٢٠-٤٠.^{٢٩}
٣) نسبة الوفيات عند الولادة: ٣٥٠ من ١٠٠٠،٠٠٠ ولادة (١٩٨٥-٩٩).^{٣٠}

ب) حقوق الإنجاب:

١) هل وسائل منع العمل مباحة قانوناً؟ نعم.^{٣١}
٢) هل الإجهاض مباح قانوناً؟ نعم، في حالات محددة.^{٣٢}
ج) ختان الإناث؟ نعم. ٢٠٪ من النساء مجدعات (هل يذكر المصدر «مجدعات» أو «مختونات») قبل الزواج و ٢٣٪ منهن بعد الزواج

الهوامش

- Articles 19,34,42 & 43: http://www.oefre.inibe.ch/law/icl/mu00000_html.
- تعين مواصفات النساء بناء على الحقوق والواجبات التي حددتها الشريعة: <http://www.law.emory.edu/IFL/index2.html>
- اولاد من أم يمنية ووالد اجنبي لا يحصلون على الجنسية اليمنية بطريقة آلية، حتى لو ولدوا في اليمن ويعيشون فيه (المادة ٦): <http://www.yementimes.com/98/iss35/focus.htm>
- <http://www.un.or/womenwatch/daw/cedaw/ratifica.htm>
- Article 29: <http://iwwrap-ap.org/ConReservations.htm>
- Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women. Tunisia: CAWTAR*.p.195
- Ibid.p.195.
- Report on the Status of Women in Yemen five Years after Beijing 1995, p.36. http://www.arabwomenconnect.org/awc/e_regions.asp?r_id=10
- Ibid.p.36.
- Economic and so- : ١٩٩٨: ٣٪ من الإداريين القانونيين كُن نساء في ١٩٩٨: Economic and Social Commission for Western Asia (2002). *Women and Men in Yemen: A Statistical Portrait*. New York: United Nations. p.87.
- على النساء ان يحصلن على إذن الزوج او الوالد لنيل جواز سفر وللأسفر. كذلك يفترض ان يرافقه قريبا ذكر، مع ان ذلك لا يطبق دائما. والقانون الجزائري متسامح مع «جرائم الشرف». ينص القانون على ان الرجل الذي يقتل امرأة يجب ان يُقتل، اما الزوج الذي يقتل زوجته وعشيقها فيدفع غرامة فقط. حسب قانون لوزارة الداخلية صدر في ١٩٩٥ ان على كل مواطن يرغب بالزواج من اجنبية ان ينال اذنا من الوزارة. واذا ارادت امرأة يمنية ان تتزوج اجنبيا يجب ان تقدم لوزارة الداخلية برهاناً على موافقة اهله. اذا ارادت امرأة اجنبية ان تتزوج مواطناً يمنياً على ها ان تثبت للوزارة انها «حسنة السيرة والسلوك» و«خالية من الامراض المعدية». لا يُطلب من الرجال تقديم براهين على موافقة الاهل، وحسن السير والسلوك والخلو من الامراض المعدية: <http://www.state.gov/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8313.htm>
- قانون موحد للاحوال الشخصية صدر في ١٩٩٢. <http://www.law.emory.edu/IFL/index2.html>
- Center of Arab Women for Training and Research(2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women. Tunisia: CAWTAR*.p.194.
- United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
- World. New York: Oxford University Press. ١٩٩٧ في انتخابات ١٩٩٧ انتخب امرأتان لمجلس النواب المكون من ٣٠٠ نائب ونائب: <http://www.undp-pogar.org/countries/yemen/gender.html>
- Economic and Social Commission for Western Asia(2002). *Women and Men in Yemen:A Statistical Portrait*. New York: United Nations, p.86.
- Ibid.pp87-88.

- Ibid..pp87-88.
- عُينت اول مساعدة لوزير (الإعلام) في ١٩٩٧. اعلن رئيس وزارة اليمن في ١٩٩٨ انه ينبغي ان تكون في كل وزارة امرأة بدرجة مدير عام. في ١٩٩٩ عينت الحكومة اول سفيرة:
- <http://www.undp-pogar.org/countries/yemen/gebder.html>
- Report on the Status of Women in Yemen Five Years after Beijing 1995, pp. 40-41. http://www.arabwomenconnect.org/awc/e_regions.asp?r_id=10
- <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8313.htm>
- <http://www.un.org/womenwatch/confer/beijing/national/natplans.htm>
- التجمع الاجتماعي للأسر المنتجة، قسم النساء والاطفال في مركز دراسات المستقبل، تجمع تنمية المرأة والطفل، والمجلس اليمني للأمومة والطفولة. وقد تأسست مؤخراً تجمعات نسائية خيرية عديدة. المرجع نفسه ص ٤١-٤٢.
- United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
- <http://genderstats.worldbank.org> (check "Summary Gender Profiles")
- Ibid.
- United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
- Economic and Social Commission for Western Asia(2002). *Women and Men in Yemen: A Statistical Portrait*. New York, United Nations.
- Ibid., p.9
- Ibid.
- United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
- Center of Arab Women for Training and Research (2001). *Arab Women's Development Report. Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women. Tunisia: CAWTAR*.
- United Nations Development Programme (2002). *Human Development Report: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press.
- في ١٩٩٧-١٩٩٨ استخدمت ٣٦٪ من نساء المدن و ١٦٪ من نساء الريف وسائل منع الحمل. Economic and Social Commission for Western Asia (2002). *Women and Men in Yemen: A Statistical Portrait*. New York: United Nations. p.63.
- فقط لانقاذ حياة الأم : <http://www.pregnant-pause.org/lex/world02.htm>
- Economic and Social Commission for Western Asia (2002). *Women and Men in Yemen: A Statistical Portrait*. New York: United Nations. p.66.
- كانت امرأة واحدة «صاحبة صنع القرار والسياسة» في الإعلام (١٩٩٧-١٩٩٨)، و ٧ كُن رئيسات تحرير المرجع نفسه، ص ٨٨.

الناشطة النسوية المصرية المعاصرة

ندج العلي، العلمانية، الجنسانية والدولة في الشرق الاوسط:
(Cambridge, Cambridge University Press, 2000)

حركة النساء المصريات

مراجعة هالة كمال



في مقدمة هذه الدراسة الممتازة للنسوية العلمانية في مصر تبين ندى العلي أن اهتمامها الرئيسي موجه الى الناشطة النسائية العلمانية في مصر ما بعد الاستعمار. بتركيزها في هذا الكتاب على الفئات والافراد العلمانية الاتجاه تهدف العلي إلى موازنة الإهتمام المتزايد بالجماهير والحركات الإسلامية كما يتضح من الأبحاث والمنشورات الكثيرة التي صدرت مؤخراً عن الشرق الأوسط، ككتاب عزة كرم النساء، الحركة الإسلامية والدولة: النسوية المعاصرة في مصر (Macmillan Press, 1998).

منفردات، جامعة بين الشهادات الشخصية وتحليل السياق الاجتماعي-السياسي لناشطة النساء في فترة ما بعد الاستعمار، معبرة بذلك عن إعتقادها الخاص بأن «الحكايات الشخصية والسير يمكنها أن تكون وسائل تعرفنا بالأحداث التاريخية والعمليات السياسية والمظاهر الاجتماعية، بقدر ما نعرفنا بها المعلومات الإحصائية» (ص ٨٩).

من أهم مميزات دراسة العلي ميلها إلى تعريف مصطلحاتها. تحاول أن تعرف العلمانية بأن تثير إشكالية المصطلح «علماني»، فتناولته داخل سياقات مختلفة ونظرت إليه من وجهات نظر متنوعة، بما فيها تعريفات هذا المصطلح في رأي اللواتي قابلتهن. وعليه فإن تعريف المؤلفة للعلمانية في السياق المصري المعاصر يكتسب خصوصية خاصة به بمعنى «قبول الفصل بين الدين والسياسة، من غير أن يتضمن ذلك بالضرورة مواقف ضد الدين أو ضد الإسلام»؛ والناس العلمانيو الميول «لا يؤيدون كون الشريعة المصدر التشريعي الرئيسي أو الوحيد، وإنما يعودون أيضاً إلى القانون المدني وإتفاقيات حقوق الانسان... كأطر مرجعية في نضالهم» (ص ٤). تعي العلي خصوصية العلمانية المصرية بسبب تاريخ معقد من الليبرالية والحداثة، بالإضافة إلى تجارب إستعمارية وما بعد إستعمارية.

تجدر الإشارة إلى أنه بناء على تعريف العلي للعلمانية المصرية (المستقى من تعريف من قابلتهن لأنفسهن) يتضح أن الاتجاه العلماني منسجم مع الإيمان بالدين. كذلك تفضل المؤلفة استخدام «ناشطة نسائية» على «نسوية». مرة أخرى تبحث في إشكالية المصطلح وعلاقته بسياقه، مفرقة بين «الحركة النسوية» التي تشغلها الأبوية وحدها في مقابل «الحركة النسائية» التي تشمل الإهتمام بالإستقلال الوطني والنضال الطبقي وغيرهما من القضايا الاجتماعية والسياسية. إلا أنني أود مخالفتها هنا إذ نجد ناشطات مصريات علمانيات معاصرات لا ينفرن من مصطلح «النسوية»، بل يعرفن أنفسهن بأنهن «نسويات». فالنشاطية النسائية بهذا المعنى لا تكون فقط فكرة سياسية ضد الأبوية، وإنما تستخدم بمعنى النسوية، أو التوجه النسوي، كنوع من التحليل يتضمن الجندر والطبقة والوطن والعرق، الخ، إلى جانب كونها ذهنية توجه منظورية المرء وموقفه من الحياة – في أفكاره وأعماله.

تؤكد العلي أن عدداً من الناشطات اللواتي قابلتهن رفضن تسميتهن «نسويات» «لأسباب عملية وأيديولوجية» (ص ٤). إلا أنها تدعي أن «العداء والقلق» اللذين تشعر بهما نساء كثيرات تجاه النسوية على أنها مفهوم غربي يعكس تذويتهن المعنى النمط للمصطلح. ولكن تبني/رفض «النسوية» كعلامة هوية قد يكون إنعكاساً لعملية أكثر تعقيداً. إذهب إلى أن بعض الناشطات المصريات لا يحجمن عن مصطلح «النسوية» نتيجة تذويت غير واع (ورفضه بالتالي)، وإنما يفعلن ذلك استراتيجياً، وإعيات لما يحمله المصطلح من دلالات في مختلف الأوساط المصرية، ولا سيما على أنه مفهوم غربي. إنهن يرفضن المصطلح بهدف كسر حواجز اصطلاحية وفكرية بينهن وبين جمهور مصري معين.

تقسم العلي الحركة النسائية العلمانية إلى ثلاث فئات رئيسية. هناك، أولاً، الناشطة لحقوق النساء المبنية على نموذج المساواة الليبيرالي الإصلاحية. وهناك، ثانياً، الناشطة النسائية الاشتراكية التي تعتبر إستغلال النساء جزءاً من عدم المساواة الاقتصادية والسياسية – الاجتماعية المتأصلة في التفرقة الطبقيّة والرأسمالية والاستعمار. ثالثاً، الناشطة النسوية الراديكالية التي تركز على أشكال الظلم الثقافي والجنسي وتتعرف بالإختلاف من غير أن تكون إنفصالية. فيما تبني المؤلفة هذا النموذج الغربي للناشطة النسائية، تشير إلى تنوع ناشطة المصريات. ثم تطبق العلي دراسة مولينو لرموز الناشطة النسائية، مصنفة الفئات إلى «مستقلة» و«مرافقة» و«موجهة» (ص ٧)، وهذا يبدو لي نموذجاً أكثر

واقعية وينطبق على الجماعات أكثر منه على الأفراد. إلا أن العلي تبين، على حق، «أن المنظمات النسائية متقلبة في مدى استقلاليتها وتبعيتها» (ص ٨) ومتأثرة بالدولة، بإمكانية وصولها إلى موارد سياسية واقتصادية، إلى منظمات الأمم المتحدة وإلى وكالات تمويل أجنبية. في الفصل الثاني تقدم العلي تقريراً عن الحركة النسائية المصرية كما رسمتها الناشطات المصريات المعاصرات في مقابلاتها معهن، وبذلك «تتناول التاريخ من خلال التأويل» (ص ٥٥). تركز العلي على السياق التاريخي والسياسي الذي ميز علاقة الحركة النسائية بالدولة في فترة ما بعد الاستعمار. ومع أنها تستنتج أن معظم التغييرات التي جاءت في صالح وضع النساء حصلت خلال فترات من الأزمات الإقتصادية والاجتماعية-السياسية، إلا أن هذه التطورات لم «تعتد» بقدر ما جاءت نتيجة نضال نسائي طويل داخل المجتمع وضد الدولة.

بعد ذلك، في الفصل الثالث، تقدم العلي قصص حياة تسع من الناشطات النسائيات، مع تركيز خاص على تزامن التجارب الشخصية مع التطورات التاريخية. تفسر إختيارها قصص الحياة كعوامل «موضوعية» مثل إختلاف الأجيال، والتوجيه السياسي، والانتماء التنظيمي، بالإضافة إلى العامل «الذاتي» كفضول واهتمام شخصيين من قبل الطرفين» (ص ٨٧). كذلك تفسر العلي سبب إختيارها «قصة الحياة» لا «تاريخ الحياة» أو «السيرة» بأن الأول أدق في وصف عملية إختيار المقبسات والمقتطفات الهامة، دقة لا يوفرها تقديم تسلسل تاريخي لماضي الشخص (الهامش ص ٨٧). قصص الحياة هذه تقدم تقارير عن تجارب أفراد من النساء داخل الحركة النسائية المصرية منذ ١٩٣٠، والذي كان فترة تميزت بالناشطة النسائية في سياق عمل إجتماعي وخيري. الفئة الثانية تمثل جيل ١٩٥٠-١٩٦٠ الذي ولدت ناشطته داخل التعبئة القومية في عهد عبد الناصر. وأخيراً، الجيل الجديد للنساء في العشرين والثلاثين من عمرهن والذي يعكس الوضع الراهن الذي تميزه الثورة الشخصية وإمتهان الناشطة.

لدى قراءة هذا الفصل يشعر المرء بإعجاب العلي واحترامها جهود الجيل القديم الريادية وانهمكاته الناشطة. ولكن المقابلات توحى بأن جيل الناشطات الأكثر وعياً سياسياً هو الجيل الذي ارتبط وعيهم النسوي بالتزامهن السياسي اليساري منذ الحركة الطلابية في سبعينات القرن العشرين. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه، بصرف النظر عن ناشطة النساء التي تعود إلى أوائل القرن العشرين وإلى ما قبل ذلك، فإن ممثلات الحركة الطلابية هن اللواتي إكتسبن وعياً «نسويًا» ما زلن يظهرهن – ليس فقط إيديولوجياً، وإنما أيضاً سياسياً وتنظيمياً، جامعات

نساء وجمعيات:

٢٠٠٣، ١٠٠ شتاء ٢٠٠٣
 (2002, QÉ;ædG QG© :âhÖH)
 OfñY ø`ùM á©Lôe



«نساء وجمعيات» دراسة ميدانية جيدة تركّز على إسهامات النساء اللبنانيات في المجتمع المدني. تحاول المؤلفة عزة شرارة بيضون أن تجيب عن السؤال الآتي: «إذا كانت النساء قد مكثن دهوراً طويلة في «المجال الخاص»، ملتزمات فيه مهمة إعادة الإنتاج، فهل حملن منه إلى «المجال العام» منطلقات ورؤى لعقلنة مجرياته، أو مقاربات خاصة للتأثير فيه، أو مهارات للفعل والتأثير في بنى مؤسساته وآليات عملها؟»

تجيب شرارة عن هذه الأسئلة في ستة فصول، لافتة إلى أن وجهات النظر متباينة ومتناقضة أحياناً في ما يتعلق «بالنساء والمنظمات»، وهو موضوع يزداد أهمية بإزدياد إنهماك المنظمات غير الحكومية في التنمية الإنسانية. تغطي المقدمة البدايات التاريخية لعمل النساء الاجتماعي، لا سيما جهودهن لنيل حق الإقتراع والترشيح، والعمل في وزارات الشؤون الاجتماعية والتعليم والفنون الجميلة.

الفصل الأول «الشخصي والسياسي في العمل الاجتماعي النسائي: قراءة في الأدبيات» مسح شامل للدراسات التي تناولت النشاطات النسائية في المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة. تبرر شرارة إختيارها أن يشمل كتابها أدبيات أميركية كتبها باحثات بقولها «إن هذه الأدبيات تضع الدراسة في سياقها الاعم، وتمده (اي القارئ) بمادة تسمح له بالحكم على راهنية الدراسة وجدتها».

في الفصل الثاني تفسر شرارة المنهجية التي اتبعتها في

وأهدافها الأساسية أو تعرقلها. مثلاً، تبحث قضية الطائفية مع رؤساء المنظمات، متوصلة إلى ننازج متناقضة تتوقف على نوع المنظمة وارتباطاتها السياسية. المنظمات التي يتداخل فيها الاجتماعي والسياسي، مثل اللقاء من أجل الانتخابات البلدية والإختيارية، والحركة الإجتماعية، والجمعية اللبنانية لحقوق الانسان، أو حركة حقوق الناس، تبين شرارة أن اصطدامها بالطائفة محتم بما أن للطائفية القدرة على تشويه تقدم المشاركة السياسية وعرقلته.

الفصل الرابع يدرس «التشابه والتباين بين النساء والرجال في منظماتهم»، ولا سيما وعيهم الطائفي والجندي. والفصل الخامس «في مواجهة العنف ضد النساء: أيديولوجيات وبرامج» يتناول مواقف مختلفة من العنف: من جمعية النجاة الإسلامية، إلى الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة. وتدخل شرارة برامج للاستماع والمساندة جديدة مثل التجمع النسائي الديمقراطي والتجمع الذي قابل ١٧٧ سجيناً حرّرن بعد الإنسحاب الإسرائيلي من جنوبي لبنان.

كذلك يعرض الفصل السادس لتاريخ جمع الباحثات اللبنانيات ويقدم دراسة عنه، وهو تجمع يضم باحثات من إختصاصات مختلفة يجتمعن «من أجل اللقاء والتواصل الفكري». شهدت شرارة ولادة التجمع إذ كانت إحدى مؤسساته، وتقول: «لا يدعي التجمع لنفسه مهمة جلال. وهو كان اختط لذاته منذ بداية إنشائه، الصبر والتريث في تحقيق غاياته المتواضعة» (ص ١٩٥) فالباحثة، كما نعلم، ظاهرة جديدة في مجتمعنا، ولا تتمتع بعد بمكانة واضحة التوصيف (اجتماعياً، ثقافياً أو سياسياً) شأنها في ذلك شأن زميلها الباحث. ولكن إجتماع الباحثات بهذه الصيغة المنظمة والمرنة يسهم - عبر النشاط الداخلي - في تحديد دور المرأة الباحثة، وعبر إطلاقاتها على الخارج في تأكيد قيمتها بالنسبة للمجتمع.

يستحيل أن تفي مراجعة قصيرة لمثل هذه الدراسة المعقدة بالجهود التي بذلتها شرارة خلال ما يزيد على أربع سنين من البحث. يقدم الكتاب إسهاماً مميّزاً في حقول المنظمات غير الحكومية والتنمية الإنسانية وعلم النفس الاجتماعي والدراسات الجندرية وغيرها. كذلك تقدم الباحثة تفسيراً قيماً للمصطلحات المتعلقة بالتنمية الإنسانية والاجتماعية الشائعة في لغة المنظمات غير الحكومية، من «إدماج قضية الجندر» إلى «الوعي النسوي» - مئات المصطلحات التي ترجمتها إلى العربية أو عربتها لكي يفهما القارئ العادي أو المتخصص.

دارستها الميدانية، وقد غطت المنظمات غير الحكومية التي تأسست في بيروت الكبرى بعد ١٩٩٠. بلغ عددها ٣٢ بأسماء مختلفة: جمعية، منظمة، لقاء، تجمع، الخ. وتختص ميادين ومشكلات اجتماعية مختلفة: الصحة، التعليم، قضايا الطلاب، العناية باليتامى، المخطوفين، البحث العلمي، الخ.

أما الفصل الثالث فهو «بيت القصيد» ويغطي «ديناميكية العمل الاجتماعي في المنظمات غير الحكومية اللبنانية» هنا تشير شرارة إلى العوامل التي تسهم في تطوير بنى المنظمة

بين الناشطة النسوية والنضال من أجل العدالة الاجتماعية.

في الفصلين الأخيرين من الكتاب تتناول العلي أهداف الناشطة النسائية المعاصرة في مصر وأولوياتها - بعضها ينصب على قضايا عامة كتخفيف الفقر ومحاربة الأمية بين النساء بالإضافة الى تقديم المساعدة القانونية إليهن. فضلاً عن ذلك فإن المنظمات النسائية منهكة في النضالات النسوية مع الدولة بهدف إدخال تعديلات قانونية تتعلق بقانون الجنسية وقانون الأحوال الشخصية وقانون التجمع. مجال آخر للناشطة النسائية متعلق بتعزيز التوعية وبأن يكون الإنخراط في الحركات الأخيرة المناهضة للحرب والإستعمار أفضل تنظيماً. ولكن، كلما ازدادت القضايا ازداد النقاش! لتعطي مثلاً على النقاشات الدائرة حالياً داخل الحركة النسائية تختار العلي مركز دراسات المرأة الجديدة كحالة تبين أكثر القضايا التنظيمية والإيديولوجية إلحاحاً. إحداهما الدعوة إلى خلق بنى مستقلة وديموقراطية، وأخرى تدور حول امتهان الناشطة في مقابل العمل التطوعي. التمويل الاجنبي قضية أخرى ساخنة، مع تقسيم الممولين إلى «أخبار» و«أشرا» بناء على جداول أعمالهم العامة. إحدى المنظمات النسائية غير الحكومية، معن، (المركز النسائي للدراسة، معاً) التي تبحث في الأمور الجندرية من وجهة نظر ماركسية، ترفض التمويل الأجنبي جملة وتفصيلاً.

يدور أيضاً جدل طويل من وجهة نظر أيديولوجية حول المرجعية الثقافية للناشطة النسائية المصرية. كذلك يكثر النقاش حول حقوق النساء كحقوق عالمية، من جهة، والخصوصية الثقافية من جهة أخرى. إحدى القضايا التي تثار في هذه النقاشات قضية الجوهرية. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه مهما أمكن إستخدام الإختلاف وسوء استخدامه دلالة على عدم المساواة، فإن النشاطات المصرية المعاصرات يستطعن إستخدام الجوهرية كوسيلة سياسية لتعزيز النسوية والعدالة الاجتماعية من داخل سياق ثقافتنا في اللحظة التاريخية الراهنة.

النساء والانترنت

خلق ثقافات جديدة في كون الانترنت (Cyberspace)

تحرير ويندي هاركورت London, Zed Books, 2000

مراجعة سامية طبري

يجمع الكتاب عدداً من الاختصاصيين ذوي اختصاصات وثقافات مختلفة، يبحثون في كيف يمكن أن تغير حياة النساء وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولا سيما الانترنت. يبين المؤلفون كيف يمكن أن يوفر الانترنت للنساء مجالاً واسعاً للتعبير عن آرائهن وهمومهن المتعلقة بأوضاع النساء وحقوق الإنسان.



وأخر تسعينات القرن العشرين شهد نشأة مشروع «النساء على الانترنت»، الذي ابتدعه جمعية التنمية الدولية بتمويل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (أونسكو).

يشجع المشروع النساء، من الجنوب والشمال، على استخدام الانترنت كأداة سياسية لتعزيز وجهات نظر جنسية وحشد الناس ليشكلوا حركة نسائية عبر دولية. كذلك يهدف المشروع إلى خلق مصدر تستطيع أن تستخدمه مجموعات نسائية متنوعة، يساعدهن على تطوير مهارتهن في استخدام الانترنت، فضلاً عن تعزيز ما ينتفعن به من استخدام وسيلة التفاعل هذه. مجموعة من النساء والرجال، فيهم الأكاديميين والناشطين والتقنيين، انضموا إلى «النساء على الانترنت» في مناقشات حول «كون الانترنت». فالكتاب يضم مناقشاتهم وأفكارهم وتحليلاتهم.

ينقسم كتاب «النساء والانترنت» إلى ثلاثة أقسام، تتناول جميعها مختلف الملابس المتعلقة بتمكين النساء بواسطة الانترنت. يتناول القسم الأول نشوء الناشطة النسائية والتشبيك على الانترنت. ويبحث المؤلفون في الإمكانيات التي يستطيع أن

يوفرها الانترنت للنساء، من غير أن يتجاهل عدم المساواة الجنسانية في حرية الوصول إلى «كون الانترنت». أرتورو أسكوبار، أستاذ علم الإنسان في جامعة مساتشوستس، أمهيرست، يرى أن الناشطة القاعدية، ولا سيما تلك التي تنتشر بواسطة الانترنت، ستنتهي في أوجها إلى نوع من المقاومة السياسية في العالم الحقيقي. جيليان يونغ، محاضرة في مركز أبحاث الإعلام، جامعة ليستر، تتحدث عن «كون الانترنت النسوي» لأنها تعتبر الانترنت ساحة مغنطيسية تجمع النساء من جميع أنحاء العالم ليتبادلن خبراتهن ورواياتهن لمستقبل أفضل.

القسم الثاني يورد حالات استخدمت فيها النساء تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التشبيك العالمي في محاولة لتعزيز حقوقهن. عمل أليس ماسترانغلو غينتيلير بالدرجة الأولى على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة للناشطة المحلية والعالمية، وهي تعتبر المؤتمر النسائي الرابع (بيجينغ ١٩٩٥) دافعاً أساسياً في ترويج الناشطة عبر الانترنت بين النساء. وهي تعلق على نقاط نجاح الانترنت وضعفه في الربط بين المنظمات النسائية غير الحكومية في العالم. ندهي تاندون، إقتصادية وناشطة من شرقي أفريقيا، تطلع القارئ على عمل التجمعات النسائية في أفريقيا. وتعطي أمثلة عن سعي هذه التجمعات إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأليات للتغيير. إدي فارويل، بريغرين وود، مورين جيمز وكارن بانكس عضوات في برنامج دعم تشبيك النساء التابع لتجمع الإتصال التقدمي. إنطلق هذا التجمع التقدمي في ١٩٩٣ ساعياً إلى الحد من اللامساواة الجنسانية التي تعرقل وصول النساء إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها. في هذا الفصل تبين المؤلفات ان استخدام النساء للأليات الإلكترونية يتزايد، إلا أنهن يؤكدن أن النساء في الشمال يستخدمن أليات الانترنت أكثر بكثير من النساء في الجنوب وأوروبا الشرقية. ثم يبحثن في أسباب هذه الفوارق بين المناطق، ويؤكدن أنها عائدة، بالدرجة الأولى، إلى صعوبة الوصول إلى هذه الأليات أكثر منها إلى تردد النساء في استخدام الأليات التكنولوجية الجديدة.

القسم الأخير من الكتاب يبين آراء الباحثات والناشطات في المنظمات غير الحكومية، ويعرض دراسات أمثلة من آسيا والمحيط الهادي وأميركا اللاتينية والعالم العربي. لورا أوغستين التي يركز عملها بالدرجة الأولى على السياحة الجنسية وهجرة نساء أميركا اللاتينية وجزر الكارييب إلى أوروبا، تظهر كيف تستطيع تكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تكون أليات مفيدة تمكن هؤلاء النساء من البقاء على قيد الحياة. توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لهؤلاء النساء قد يمنحن

فرصة الحصول على مساعدات صحية، نصائح قانونية، فضلاً عن الإحتكاك بالناس. وهذه لا تكون عادة في متناول نساء في ظروفهن. فريدة فارحي، العضوة في مجلس تحرير الجريدة الإيرانية للشؤون الدولية، تقول أن موقف الغرب من إيران، حتى عهد قريب، أسهم في تجميد نمو شبكات الإتصال والمعلومات في إيران، ولا تغفل أن حذر إيران من الغزو الثقافي كان عاملاً إضافياً في ذلك. وتوضح: مع أن مشروع إنترنت Gulf 2000 يقدم موقعاً ضرورياً لتقديم المعلومات وتبادل الحوار، فإن الظروف الراهنة، ولا سيما السياسية منها، تعوق تطور النقاش أو العمل. كذلك تحت فارحي الناشطين المنهكين في الدفاع عن حقوق النساء ألا يقللوا من أهمية سلطة الحكومات أو المؤسسات الدينية، على الرغم من وجود عملية تحديث نامية.

في الفصل الأخير تؤكد لميس الشجني من اليمن، والمتطوعة في شبكة نمو النساء في جمعية التنمية الدولية، تؤكد أن على النساء العربيات أن ينتهزن فرصة تكنولوجيا المعلومات الجديدة في نضالهن للحصول على حقوقهن والتعبير عن همومهن. وتوضح أن النساء العربيات إزددن تعبيراً عن حقوقهن والدفاع عنها، إلا أنهن، على الرغم من ذلك، «ما زلن صامتات على الانترنت». وهذا «الصمت» مرتبط إلى حد بعيد بأن العربيات يملن إلى تخيس قيمة المنبر الذي قد يوفره الانترنت في تعزيز قضيتهن. على غرار فريدة فارحي تؤكد الشجني أن النساء لا ينبغي أن يتجاهلن الخطاب الديني في محاولتهن النضالية، لا سيما لأن الدين متأصل في الثقافة العربية. فالانترنت الذي يوفر مساحة متعددة الثقافات واللغات يستطيع أن يقدم وسيلة أكثر حرية للبحث في تأثير الدين في وضع النساء العربيات. في مجال آخر تنبه الشجني إلى ارتفاع نسبة الأمية بين العربيات (٦٢٪) مما يحول دون استخدام الانترنت. على الرغم من ذلك تقدم نظرة أكثر تفاؤلاً إلى المستقبل، مشيرة إلى التغيير في نسب الأمية بين الشبان من الرجال والنساء، وتزايد استخدام الانترنت من قبل المنظمات النسائية العربية غير الحكومية، وإلى أن العالم العربي اظهر مؤخراً إحدى أعلى نسب نمو استخدام الانترنت في العالم.

النساء والانترنت يصور تعدد الإمكانيات التي يمكن تحقيقها بواسطة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. صحيح أن هناك عقبات إقتصادية وتقنية وثقافية في وجه الحصول على تكنولوجيا المعلومات الجديدة واستعمالها. ولكن الانترنت، على الرغم من ذلك، وسيلة تستطيع أن تقوي الحركات النسائية في العالم أجمع، إذ تقدم إمكانيات تغيير إيجابي في المجالين السياسي والإجتماعي. هذا وحده يكفي حافزاً للتغلب على العقبات السائدة.

اعلانات عن صادرات حديثة

واخرى ستصدر قريباً

نساء عربيات في العشرينات: حضوراً وهوية. مجموع الأوراق التي قدمت في مؤتمر عقده في أيار/مايو ٢٠٠١ تجمع الباحثات اللبنانيات (بيروت) بالتعاون مع ملتقى المرأة والذاكرة (القاهرة) ومركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط في الجامعة الأميركية في بيروت. حرر الكتاب جين سعيد المقدسي، نازك سابا يارد، ناديا الشيخ، نهى بيومي ووظفء حمادي. صدر الكتاب في شباط/فبراير ٢٠٠٣، منشورات الباحثات والمركز الثقافي العربي، بيروت.

كانت العشرينات عقداً محورياً شهد تغييرات هامة في العالم العربي. في تلك الفترة وضعت أسس الحداثة في السياسة والاقتصاد، كما في الحياة الإجتماعية والفنية. بحث المؤتمر في إسهام النساء في خلق هذه الحداثة. وقد قدمت الأوراق باحثات من مصر، العراق، فلسطين، تونس، الجزائر، الكويت، المملكة العربية السعودية، البحرين، وطبعاً من سوريا ولبنان، فضلاً عن بعض الباحثات اللواتي جئن من الولايات المتحدة وأوروبا. تناولت هذه الأوراق موضوعات نظرية وتاريخية وأدبية وإجتماعية. بدايات النسوية العربية، إشتراك النساء في مختلف الحركات الوطنية، دخول النساء المسرح والسينما، مشكلات تعليم النساء، التغييرات في وضع النساء القانوني التي حصلت في تلك الحقبة - درست كل هذه المسائل وغيرها.

ذاكرة المستقبل، موسوعة الكاتبة العربية، موسوعة من عدة أجزاء تغطي العقدين الاخيرين من القرن التاسع عشر والقرن العشرين حتى آخره. في المقدمة مسح لكتابة النساء العربيات الحديثات وأسئلة حول إبداع النساء. عشر مقالات تبحث في كتابة النساء في بلاد ومناطق معينة. ثم ترد ببليوغرافيا ١٢٠٠ كاتبة، كما يتضمن مختارات لقصائد وقصص قصيرة ومقتطفات من روايات وسير ذاتية. بين الذين أسهموا في هذا العمل: عماد أبوغازي، رضوى عاشور، يمني العيد، هدى الصدة، حاتم الصقر، سعاد المانع، إيمان القاضي، محمد براءة، فريال غزول، صبحي حديدي، حيدر ابراهيم، حسناء مكداشي، أمينة رشيد.

الناشرون: نور(دار المرأة العربية للنشر) بالتعاون مع المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة. سيصدر في صيف ٢٠٠٣. ستكون الموسوعة أيضاً على الانترنت: gro.ruon-nemowbara.www